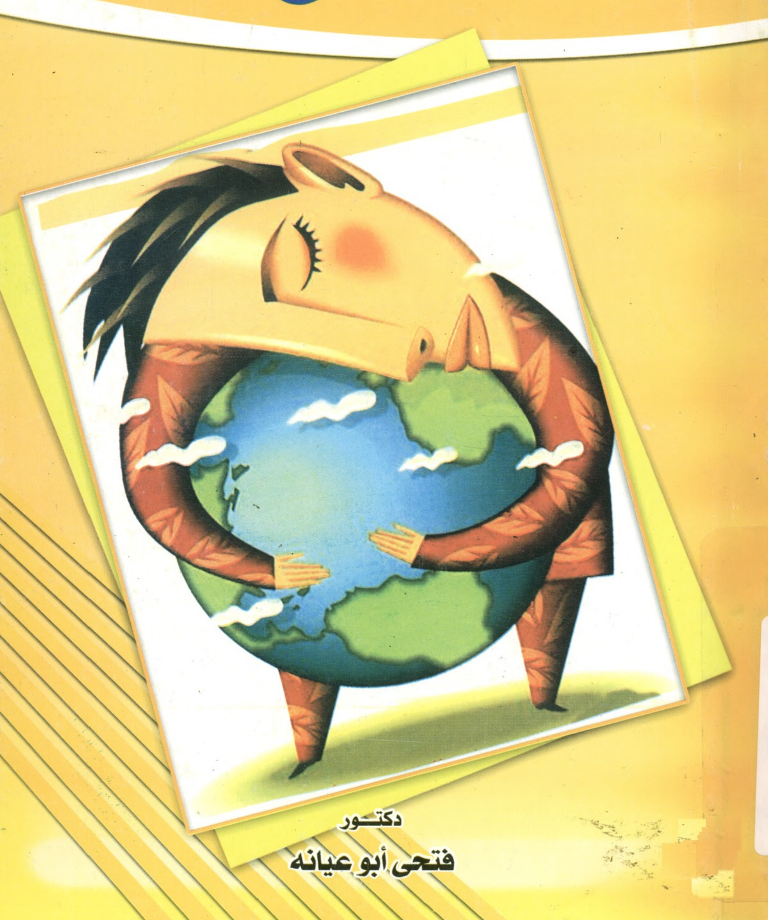
# مشكلات سكانية معاصرة



دكتور
فتحى أبو عيانه

مشكلات سكانية

وتطبيقات معاصرة

# مشكلات سكانية

## وتطبيقات معاصرة


الأستاذ الدكتور

**فتحي محمد أبو عيانه**

أستاذ الجغرافيا البشرية

كلية الآداب - جامعة الاسكندرية


2011



عدد الصفحات :- ٣٢٠

المؤلف: د:- فتحى ابو عيانه

عنوان الكتاب : - مشكلات سكانية معاصرة

٠رقم الايداع:-





الاداره :- ٣٦ ش سوتير - الازريطة - أمام كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية – جمهورية مصر العربيه
تليفاكس :- ٠٠٢٠٣٤٨٧٠١٦٣
محمول :- ٠٠٢٠١٢١٦٦٦٩١٣
الفرع الثاني :- ٣٨٧ ش قنال السويس – الشاطبي – الاسكندريه
Email: -
darelmaarefa@gmail.com,d_maarefa@yahoo.com
Web site: - www.darelmaarefa.com

• بسم الله الرحمن الرحيم •

« ...... وفوق كل ذي علم عليم »

صدق الله العظيم

(سورة يوسف الآية: ٧٦)

# إهــــداء

إلى:

- زيـــــنـــــه
- عـبـد الـرحـمـن
- عـــالـــيـــا

أحفادي الأعزاء، أملا في مستقبل وغد أفضل بإذن الله

# مقدمة

كان السكان – ولا يزالون – محوراً رئيسياً فى مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية تدور من حوله – وتشتق منه – معظم مشكلات العالم بطريقة أو بأخرى، ولعل أبرز تلك المشكلات ذدلك الصرا ع الدائم بين الإنسان والبيئة، أو بين أعدادالبشر والموارد المتاحة، أو بين الإنسان والأمراض والأوبئة أملاً فى حياة أطول ومعيشة أفضل.

والمتطلع لخريطة العالم السكانية يدرك للوهلة الأولى – أن أبرز مشكلاتها هو سوء التوزيع – بمفهومه الوا – مكانياً ونوعياً وحضارياً؛ فحجم السكان، ونمط الحياة، ومستوى المعيشة، ومكونات النمو، والثقافات، كلها تتباين من إقليم لآخر على سطح المعمورة، مما أدى إلى صراع دائم متعدد الأوجه للسيطرة وبسط النفوذ، ونشر الثقافة، والتبادل الحضارى والإرتحال والهجرة. وفى وقتنا الحاضر ترددت مصطلحات عديدة مرادفة لتلك المعانى – اختزلها بعض المفكرين فيما عرف «بصراع الحضارات» – ذلك الرأى الذى ساد فيما بعد الحرب الباردة فى أوائل تسعينيات القرن الماضى والذى يعنى – ضمن معانيه العديدة – صراع الثقافات والأعراق بل والإرادات – على خريطة العالم. وعلى ذلك فإن الإتجاه الحديث والمعاصر فى جغرافية السكان ليس مقصوراً فقط على التحليل الرقمى والمكانى للظاهرة السكانية، بل النظر إليها على أنها نتيجة وسبب فى آن معاً، مما يتطلب باستمرار التعمق فى جذور المشكلة وفهمها موضوعياً – اعتماداً على أنها نتاج لموروث متعدد الأوجه مكانياً وزمانياً، وأنها تتطلب – للفهم

والتحليل – تفكيكاً هادئاً لمكوناتها – ووصولاً إلى جذورها الحقيقية – أملاً فى الوصول إلى حلول ممكنة لمواجهة نتائجها السلبية المحتملة.

ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب «مشكلات سكانية» بهدف دراسة نماذج محددة وتحليلها موضوعياً كتطبيقات معاصرة، وآثرنا أن يكون العنوان هكذا بلا أدوات تعريف – لأنها أمثلة لبعض – وليس لكل المشكلات، مما يعنى فى النهاية أنها أمثلة يمكن أخذها نماذج لدراسات مشابهة على مستوى جغرافى محدد: فى قرية، أو مدينة، أو محافظة أو إقليم أو حتى دولة بأكملها، كذلك – استمراراً لهذا المفهوم التفكيكى فى دراسة المشكلات السكانية – فإنه يمكن النظر إلى جانب واحد من جوانب المشكلة واعتباره محور الحل والعامل الحاسم الذى يعول عليه فى ذلك مثل الأمية، وتنظيم الأسرة، والفقر، والموروث الثقافى والتحديث وغير ذلك.

وقد احتوى الكتاب فى قسمين رئيسيين عدة مشكلات عن مصر والعالم العربى ودول أخرى، وآثرنا فى القسم الأول أن نبدأ بسكان مصر فى عصر محمد على حتى الوقت الحاضر، ثم عرضنا لمشكلات سكانية مثل الأمية وتنظيم الأسرة، والأمن الغذائى، والتحول الريفى ونتائجه، واتخذنا بعد ذلك من الإسكندرية مثالاً ونموذجاً لمشكلات سكان مدينة مليونية. وتناول الكتاب فى قسمه الثانى بعضاً من مشكلات الشباب العربى فى ظل العولمة، وظاهرة الفقر، ومشكلة مرض الإيدز، وعرضاً لمشكلات السكان فى دولتين ناميتين تأتيان فى قاع السلم التنموى البشرى فى العالم وهما أثيوبيا – وأفغانستان.

والواقع – أن هذا الكتاب جاء بعد ما يقرب من عشرين عاماً على ظهور كتابنا المماثل «مشكلات السكان فى الوطن العربى»، الذى كان مرآة

لمشكلات ذلك الزمن – وليكون الكتاب الجديد خطوة تالية معاصرة على طريق التطبيق النفعي للدراسات السكانية، نرجو من خلالها أن يفيد الباحثين والقراء وصناع القرار، وواضعي السياسات السكانية بعامة، وفي كل ذلك يحدونا الأمل أن تجد هذه البحوث والدراسات صدى إيجابياً إسهاماً في إيجاد حلول ممكنة وأملاً في الإرتقاء بحياة الإنسان حاضراً ومستقبلاً.

والله من وراء القصد وهو الموفق والمستعان

رمل الإسكندرية في ٧ يناير ٢٠٠٦

**فتحي أبو عيانه**

# عن مصر

الفصل الأول: سكان مصر في عصر محمد علي:

دراسة في الديموغرافيا التاريخية

الفصل الثاني: سكان مصر في العصر الحديث والمعاصر.

الفصل الثالث: من مشكلات السكان في مصر:

١ - تنظيم الأسرة.

٢ - محو الأمية.

٣ - التحول الريفي المعاصر.

الفصل الرابع: تغير السكان ونمط الاستهلاك.

الفصل الخامس: سكان الإسكندرية (دراسة حالة).

# الفصل الأول

# سكان مصر في عصر محمد علي

## دراسة في الديموغرافيا التاريخية

**مقدمة:**

الجغرافيا التاريخية هي الدراسة الجغرافية لأية فترة من فترات التاريخ ترتبط أحداثها بطريقة منظمة بتطور الإنسان والإنسانية وبالتاريخ العالمي. والذى نقصده بالدراسة الجغرافية دراسة المكان – أى المكان الذى سكنه ويسكنه الإنسان بكل عناصره وصفاته مع ملاحظة أوجه الاختلاف بينه وبين الأماكن الأخرى – أو ما يعرف بالاختلافات الإقليمية أو المكانية Areal or Spatial Diff erentation. ويدخل تحت هذه الدراسة كل أفرع الجغرافيا المعروفة – ولكن فى الماضى[1] ندرس مثلاً ما كان عليه المناخ والمظهر الطبيعى لإقليم من الأقاليم – أي الجغرافيا الطبيعية. والسكان ومحلاتهم (جغرافيا اجتماعية)، ونوع استثمارهم للبيئة وعلاقاتهم التجارية مع العالم الخارجى (جغرافيا اقتصادية) ثم أخيراً تطور التقسيم الإدارى والحدود السياسية والمشكلات التى ارتبطت بقيام الدول وامكانيات هذه الدول وأطماعها (جغرافيا سياسية).

والديموغرافيا – علم السكان – يمكن تناولها تاريخيا – أى دراسة الظاهرات السكانية في الماضي، والذى يهمنا هنا هو أن الحديث عن جغرافية الماضي لا يجب أن يهتم كثيراً بالتمييز الدقيق بين الماضى والحاضر، ولكن بوصف الظاهرة السكانية فى مكانها وليس بسرد الأحداث التاريخية التى مرت بها[2]. ومن الخطأ هنا أن نميز بين الجغرافى والمؤرخ على أساس أن الجغرافى يهتم بالحاضر بينما يهتم المؤرخ بالماضى، أو أن الجغرافى يهتم

بدراسة الأقطار المختلفة بينما يركز المؤرخ اهتمامه على فترات التاريخ المختلفة، هذه من غير شك تفسيرات غير صائبة لمهمة كل من الجغرافى والمؤرخ(٣). فالمؤرخ لا يعنى فقط بدراسة الماضى البعيد بل إنه يطبق طرق بحثه على دراسة الماضى القريب. ولا ينكر أحد على المؤرخ دراسته للحاضر أو الفترة التى يعيش فيها، وإذا فعل ذلك لايتحول إلى جغرافى، ولايتعدى على اختصاص الجغرافيين، وكما أن المؤرخ يستطيع أن يدرس تاريخ مصر فى عصر محمد على كذلك يستطيع الجغرافى أن يدرس جغرافية مصر فى عصر محمد على، وفى كلتا الحالتين لايتحول الجغرافى إلى مؤرخ، ولا يستطيع المؤرخ أن يدعى أنه أصبح جغرافياً.

وليس معنى ذلك أن طبيعة الدراسة الجغرافية تختلف كل الاختلاف عن الدراسة التاريخية إذ لا يوجد حد واضح بين الجغرافيا والتاريخ، وذلك لسببين: أولهما: أن جغرافية أى مكان فى الوقت الحاضر ما هى إلا صورة مؤقتة متغيرة ستدخل التاريخ بعد فترة طالت أم قصرت. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على الجغرافيا الاقتصادية، وجغرافية السكان. فخرائطها واحصاءاتها سرعان ما تصبح وثائق تاريخية.

أما السبب الثانى فهو أن الاختلافات فى شخصيات الأقاليم ليس مرجعها فقط إلى اختلاف الظروف الطبيعية وإنما مردها أيضاً التباين فى طرق استغلال الأرض طوال التاريخ(٤).

**مصادر الدراسة:**

يعتمد التحليل التاريخى لسكان مصر محمد على، على عدة مصادر لعل أبرزها ما كتبته الحملة الفرنسية عن وصف سكان مصر فى كتابها (وصف مصر) وكذلك ما كتبه العلماء الآخرون والباحثون فى مرحلة ما بعد الحملة

الفرنسية – في عصر محمد علي – وبعد ذلك ما قامت به الدولة ذاتها من تقديرات للسكان.

وغنى عن البيان أن هذه المصادر تتباين تبايناً كبيراً فى مدى دقة بياناتها وصدق هذه البيانات. ولكن لما كانت هذه هى البيانات المتاحة ولا بديل عنها فلا مناص من الاعتماد عليها كتقديرات تحمل فى ثناياها الأخطاء المعروفة فى التقديرات والتى قد تكون مبالغاً فيها بالإيجاب أو بالسلب، ولكنها فى النهاية تعطى صورة تقريبية للظاهرة السكانية فى مصر فى نحو نصف قرن، أو النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وعلى ذلك فإن تقديرات السكان فى عصر محمد على تقديرات رقمية اجتهادية أو تخمينية سابقة لعصر التعدادات الحد[illegible] الذي بدأ سنة ١٨٨٢، ومن ثم فهى تقديرات أبعد شئ عن أن تكون يقينية يوثق بها، ومن ثم فمن الأجدر أن تؤخذ النتائج والأحكام النهائية بشئ من الحرص والتحفظ(٥).

وللحكم على طريقة تقدير السكان فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر نأخذ مثالين أحدهما في أثناء الحملة الفرنسية والآخر فى سنة ١٨٢١. ففى عهد الحملة الفرنسية قام «جومار» Jomard أحد علماء الحملة سنة ١٨٠٠ باتباع طريقة العينة، فاختار منطقة المنيا – لأنها فى رأيه تمثل حالة وسطاً بين المناطق شديدة الازدحام. والمناطق قليلة السكان. وكان يطوف بالقرى ويطلب من شيوخها احصاءً بعدد السكان، كما كان يقوم بنفسه بإحصاء المنازل فى القرية ويقدر عدد سكانها على هذا الأساس. وقد اعتبر متوسط عدد سكان القرية ٥٣٤ نسمة، وأحصى عدد القرى فى مصر ووجدها ٣٦٠٠ قرية. ثم قام باحصاء عدد المدن التى يزيد عدد سكانها على ٣٠٠٠ نسمة فكان ١٨ مدينة، ثم عدد المدن التى يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠ –

٣٠٠٠ نسمة، وأخيراً أحصى عدد سكان القاهرة وحدها، واستخلص من هذا كله أن مجموع سكان القرى فى تقديره آنذاك هو ٢,١٠٢,٤٠٠ نسمة. وبإضافة سكان المدن إلى ذلك الرقم فإن تعداد مصر يبلغ ٢,٢٦٧,١٠٠ نسمة.

كذلك اتبع جومار طريقة أخرى تعتمد على تحديد المساحة الحقيقية للأرض المزروعة، ثم حصر عدد السكان فى جزء محدد من مساحة البلاد. وبعد تعميم هذه النسبة وإضافة الناتج الإجمالى إلى عدد سكان القاهرة وصل إلى نتيجة شبه مؤكدة وهى أن تعداد سكان مصر يبلغ ٢,٤٤٢,٢٠٠ نسمة.

ومعنى ذلك أن كلتا الطريقتين اللتين اتبعهما «جومار» لتقدير سكان مصر – أكدتا أن متوسط عدد سكان مصر هو ٢,٤٥٤,٦٥٠ نسمة.

ولا يدخل فى ذلك العدد عدد العربان الذين يسكنون الصحراوات وقد قدر عددهم بنحو ١٣٠,٠٠٠ نسمة وبذلك تصبح جملة سكان مصر ٢,٥٨٤,٦٥٠ نسمة[٦]، وهو رقم يحظى بالاطمئنان والثقة.

أما المثال الثانى على التقديرات فهو ما أجراه «منجن» Mengin سنة ١٨٢١ اعتماداً على كشوف الضرائب التى قدرتها الحكومة على المنازل لتقدير الضرائب، وذلك على افتراض أن كل منزل فى الأقاليم – يقطنه أربعة أفراد – وفى العاصمة ثمانية أفراد، والمعتقد أن تقدير المنزل الريفى أقل من الواقع بكثير.

وقد أشار إلى ذلك إدوارد وليم لاين Lane فى كتابه عن عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم فيما بين عامى ١٨٣٣ – ١٨٣٥ عندما ذكر أنه من شبه المستحيل فى بلد لا تسجل فيه المواليد والوفيات تحديد عدد السكان بدقة، وأن احصاء عددالسكان استناداً إلى عدد المنازل الموجودة فى مصر والافتراض أن كل منزل فى العاصمة يضم حوالى ثمانية أفراد وفى

المناطق الريفية والأقاليم يضم أربعة أفراد فقط غير واقعى، ذلك لأن من المعتقد أن منازل المدن كالاسكندرية وبولاق ورشيد شبه مقفرة بالمقارنة مع دمياط المكتظة بالسكان حيث يبلغ عدد الأشخاص فى المنزل الواحد ستة أفراد ومع ذلك فتقدير السكان يصل إلى ٢,٥ مليون نسمة، وقد أشار «لاين» إلى أن هذا الرقم - رغم ذلك تقلص فى سنة ١٨٣٥ كثيراً. ووصل إلى ذلك من خلال تقدير ذاتى : فمن أصل ٢,٥ مليون نسمة قدر «لاين» أن هناك ١,٢٠٠,٠٠٠ من الذكور، وثلث هذا الرقم (أي ٤٠٠,٠٠٠) صالح لأداء الخدمة العسكرية. وقد عمد والى مصر محمد على إلى تجنيد ٢٠٠,٠٠٠ منهم على الأقل (أى نصف النسبة من الذكور الصالحين للخدمة العسكرية) فى قوات جيوشه النظامية وفى البحرية، كـ .. النقص الحاصل فى السكان والذى سببه إبعاد العديد من الأزواج عن زوجاتهم - أو منعهم من الزواج خلال فترة عشر سنوات - لابد أن يكون قد تجاوز الـ ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، وهذا يعنى فى رأيه - فى النهاية - أن عدد السكان الحالى (١٨٣٥) أقل من مليوني نسمة.

**حجم السكان ونموهم:**

**من المعروف ديموغرافياً أن حجم السكان فى فترة ما هو دالة مكونات النمو من مواليد ووفيات وهجرة، كما أن دراسة هذا الحجم - وفق تقديرات سكانية لا تخلو من مبالغة سلباً أو إيجاباً - يجعل الاستنتاجات مشوبة بالحذر. ولدراسة الحجم السكانى فى مصر محمد على فإن الأمر يتطلب إلقاء نظرة على السنوات القليلة قبل عهده - وذلك لأن سكان مصر محمد على هم نتاج للمرحلة السابقة، كذلك فإن هؤلاء السكان فى نهاية عهده هم بداية وأساس لحجم السكان فى المراحل التى تلت ذلك.**

## جدول رقم (١-١)

## تطور عدد السكان في مصر في القرن التاسع عشر

| السنة | المصدر | | عدد السكان |
|---|---|---|---|
| ١٨٠٠ | تقدير جومار – أحد علماء الحملة الفرنسية | (١) | ٢,٤٤٩,٠٠٠ |
| ١٨٢١ | تقدير منجن | (٢) | ٢,٥٣٦,٠٠٠ |
| ١٨٣٥ | تقدير إدوارد وليام لاين | (٣) | ٢,٠٠٠,٠٠٠ |
| غير محدد | بورينج وديهاميل | (٤) | ٢,٥٠٠,٠٠٠ |
| ١٨٤٦ | تقدير الدولة فى عصر محمد على | (٥) | ٤,٤٦٧,٠٠٠ |
| ١٨٤٨ | تقدير الدولة فى عصر محمد على | (٦) | ٤,٥٤٢,٦٢٠ |
| ١٨٧٢ | تقدير الدولة فى عهد إسماعيل | (٦) | ٥,٢١٠,٢٨٠ |
| ١٨٧٧ | تقدير الدولة فى عهد إسماعيل | (٧) | ٥,٥١٨,٠٠٠ |
| ١٨٨٢ | تعداد السكان الرسمى الأول | (٨) | ٦,٧٠٦,٠٠٠ |
| ١٨٩٧ | تعداد السكان الرسمى الثانى | (٨) | ٩,٦٣٥,٠٠٠ |

**المصدر:**

(1) Jomard, Memoire sur la population comparee de l"Egypte Ancienne et Moderne, Description de l'Egypte, Vol. II, pp. 96 - 100.

(2) Mengin, M. F., Histoire de l'Egypte sous la Gouvernment de Mohammed Aly, T. 2, Paris, 1823.

(٣) إدوارد وليم لاين – عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم – ترجمة سهير دسوم – مكتبة مدبولى – القاهرة – ١٩٩٩ – ص ص ٣٤ – ٣٥.

(4) Crouchly, A. E., The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938, pp. 50 - 51.

(5) Ibid., pp. 50 - 51.

(٦) محمد السيد غلاب ومحمد صبحى عبد الحكيم – السكان جغرافياً وديموغرافياً – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ١٩٦٢ – ص ص ٤٠٧ – ٤٠٨.

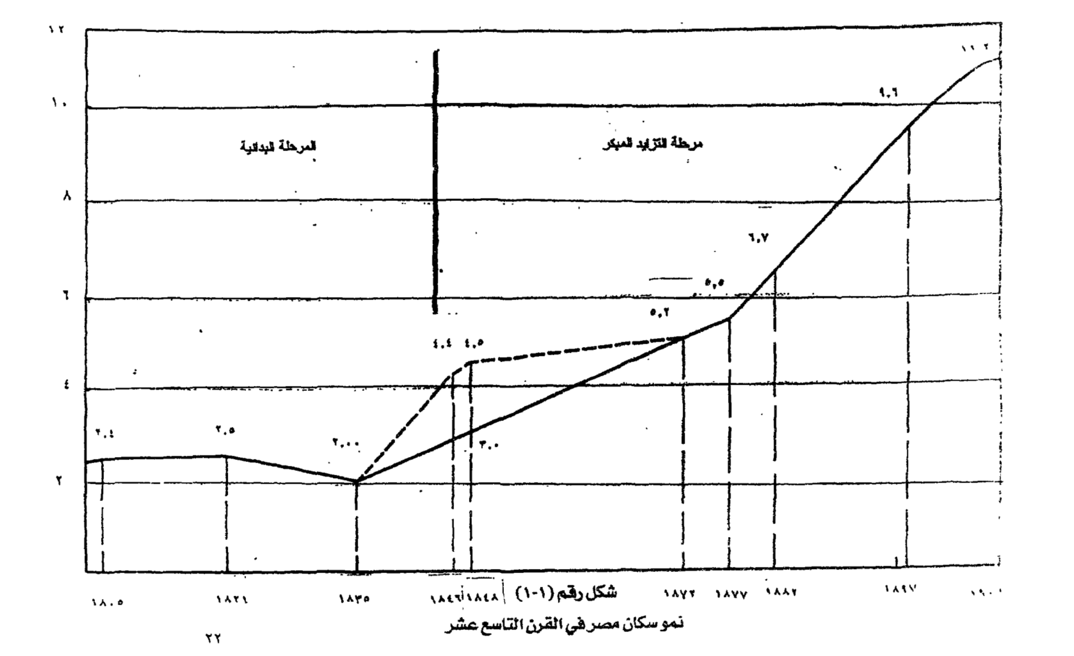
(٧) جمال حمدان – شخصية مصر – الجزء الرابع – عالم الكتب – القاهرة – يولية ١٩٨٤ – ص ٣٥.

(٨) المرجع السابق – ص ٤١.

ويبين الجدول رقم (أ-١) تطور عدد السكان في مصر محمد علي – أي على امتداد النصف الأول من القرن التاسع عشر. ومن هذا الجدول يمكن تمييز مرحلتين رئيسيتين في التطور الديموغرافي لمصر محمد علي إحداهما مداها الزمني نحو عشرين عاماً (١٨٠٠ – ١٨٢١) والأخرى مداها نحو ٢٧ عاماً (١٨٢١ – ١٨٤٨).

وفي ضوء نظرية النمو الطبيعي للسكان في المجتمعات البشرية والتي تعرف بنظرية التحول الديموغرافي Demographic Transition Theory، والتي تنقسم بدورها إلى أربع مراحل تتباين وفق عوامل التغير السكاني الطبيعي من مواليد ووفيات، فإن المرحلة الأولى من النمو الديموغرافي لمصر محمد علي والتي استغرقت نحو عشرين عاماً الأولى من حكمه كانت استمراراً لمصر ما قبل محمد علي، والتي تعرف بالمرحلة البدائية Primitive Stage، وهي التي تتصف بارتفاع معدلات المواليد والوفيات بدرجة لا تتحقق معها زيادة طبيعية تضيف للسكان بل تتعرض إلى نقص سكاني إذا تعدى معدل الوفيات مثيله في المواليد. وعلى ذلك فإن هذه المرحلة البدائية – التي تمثل استمراراً لنهايات القرن الثامن عشر كانت تتصف بالتناقص السكاني المخيف بل وتعد فترة جمود وتوقف تام حيث أن عدد السكان عند بداية المرحلة ونهايتها يدور حول ٢,٥ مليون نسمة، أي أن حصاد الموت كان يستوعب محصول الحياة كما ذكر جمال حمدان[٨].

وإذا كانت معدلات الوفيات تكاد تتعادل مع معدلات المواليد في هذه المرحلة المبكرة فقد أضيفت عوامل أخرى أثرت في تناقص السكان أو على الأقل عدم زيادتهم ولعل أبرزها حشد قطاع كبير من شباب البلاد في الجيش والأسطول وإراقة صفوة الدماء المصرية في الحروب العديدة التي خاضها محمد علي في هذه المرحلة مثل حروبه في الجزيرة العربية (١٨١٨)،




شكل رقم (1-1)
نمو سكان مصر في القرن التاسع عشر

والنوبة (١٨٢٠ – ١٨٢١)، وكريت (١٨٢٢). هذا عدا ما تعرضت له البلاد من أوبئة وطواعين والتي كانت تجتاحها مرة كل عشر سنوات تقريباً[٩].

أما المرحلة الثانية (١٨٢١ – ١٨٤٦) فعلى عكس الأولى حيث كانت مرحلة تزايد سكان مبكر Early Expanding Stage ارتبطت بالتحول الاقتصادي الذي شهدته مصر – وبدأت ثماره تتحقق في هذه المرحلة. ورغم الشكوك التي تحيط بأرقام تقدير ١٨٤٦ – والذي بني على ذات الأساس الذي بني عليه تقدير ١٨٢١ وإن بدقة أكثر والذي انتهى إلى تقدير سكان مصر بحوالي ٤,٥ مليون نسمة مما يعني تضاعف السكان في ربع قرن، أو بمعدل تزايد سنوي قدره ٣٪، وهذا معدل مرتفع للغاية في مثل هذه المرحلة وفي الظروف الصحية والسكانية التي [illegible]ت تعيشها البلاد.

والواقع أن مرحلة التزايد المبكر في [illegible] الثاني من عصر محمد علي ارتبطت بعوامل التغير الديموغرافي الطبيعي التي تتصف بها هذه المرحلة وهي استمرار معدلات المواليد مرتفعة مع اتجاه معدل الوفيات نحو الهبوط، وذلك بعد بدء الاهتمام بالصحة العامة وإدخال الطب الحديث بصورة أو بأخرى، مما مكن من التحكم في مرض الجدري خاصة – وهو المرض الذي كان يودي بحياة ثلث عدد المواليد كل سنة حسب أدق المراجع في هذا المجال وهو «كلوت بك» Clot Bey، وكذلك إدخال التطعيم ضد بعض الأمراض وهو الذي ساعد على إنقاذ ما يقرب من ٤٠,٠٠٠ طفلاً كل سنة[١٠].

وفي الوقت الذي كان معدل الوفيات ينخفض فيه بكل قوة، كان معدل المواليد يشجع بكل الوسائل، فلقد كان هناك نقص شديد في عمال الزراعة، وفي مجندي الجيش، فكان الفلاحون يستحثون حثاً على الزواج المبكر

والإنجاب بلا حدود[11]، حتى إنه لم يكن من النادر كما ينبؤنا «كلوت بك» ذاته أن يتعاصر جد الجد وحفيد الحفيد – وذلك إشارة إلى فرط الزواج المبكر وذلك رغم قصر أمد الحياة Expectation of *Life* – عامة[12].

ومن ناحية أخرى كانت الحروب العديدة والأوبئة الدورية تبتلع نسبة كبيرة من السكان، فعلى سبيل المثال قضى وباء ١٨٣٥ على ٢٠٠,٠٠٠ شخص (مائتى ألف) منهم ٤٠,٠٠٠ – ٨٠,٠٠٠ فى القاهرة وحدها، بينما يذكر مصدر آخر أن الطاعون قتل ربع السكان جميعا فى تلك السنة أو نحو ٨٠٠ ألف نسمة[13]. وفى منتصف حكم محمد على أودي الوباء بنحو ٧٠,٠٠٠ في الإسكندرية في إحدي السنوات[14]، هذا بينما كانت وفيات الأطفال تحصد نصف عدد الأطفال، بل إنه فى إحدى السنوات بلغ عدد الوفيات ١٣٩٠٠٠ من مجموع ١٨٨٠٠٠ مولوداً[15]– أى بنسبة ٧٤٪ – مما يجعل معدل الوفيات أعلى ما يكون فى تلك السنة (٧٤٥ في الألف !!).

وبالإضافة إلى تأثير الأمراض والأوبئة فى الفتك بعدد كبير من السكان بعامة والأطفال على وجه الخصوص، فقد أودت المشروعات العامة والحروب التى خاضها محمد على – بحياة عدد كبير من قطاع الشباب فى الهرم السكانى، وعلى سبيل المثال – فقد مات فى شق ترعة المحمودية وحدها ٢١٣٠٠٠ عاملاً في ١٨ شهراً فقط[16].

وكل هذه العوامل السلبية فى النمو السكانى – لا تؤدى إلى تزايد سكانى كبير، وتلك سمة معروفة فى مراحل النمو السكانى المبكر، ولذلك فإن من المرجح صحة الرأى القائل بأن نتائج تقدير سنة ١٨٤٦ كان مبالغاً فيها إلى حد أو آخر[17]. وتأكيداً لرأى ساد آنذاك مؤداه أن هذا الإحصاء مبالغ فيه وأن نتائجه الأولية كانت ٢ مليون نسمة فقط، ولكنها ضخمت فى النشر

للتهويل السياسى[١٨]. كل ذلك رغم ما قيل من أن هناك اتجاهاً ساد فى القرى نحو إعطاء معلومات أقل من الواقع تهرباً من الجندية والضرائب، وقد تأكد ذلك فعلاً بتجربة أجريت للتحقق من هذا الأمر حيث حوصرت عدة قرى بقوات الأمن بغتة بالليل، وأخرج جميع سكانها بالقوة ليعدوا[١٩]. ولكن لم تتحدد بدقة أعداد سكان هذه القرى الحقيقية مع أعدادها التى تم تقديرها، ومن ثم فلا يمكن التكهن بنسبة العدد الناقص فى هذه الحالة.

وفى ضوء ذلك – فإنه يمكن القول أن نمو السكان فى **مرحلة التزايد السكاني المبكر** كان حقيقة ارتبطت بعوامل التغير الديموغرافى التى شهدتها مصر فى النصف الثانى من عهد محمد على، وأن هذه المرحلة ارتبطت – ضمن ما ارتبطت به **بثورة الري** فى مستهل هذه الفترة حيث وضعت مشروعات طموحة لاستصلاح الأرض بفضل توفر المياه.

ويرى معظم الباحثين أن الثورة الزراعية الحقيقية لم تبدأ إلا بعد عام ١٨٣٣ – أى بعد إنشاء القناطر الخيرية وإمكان تحويل جزء من أراضى الدلتا إلى الرى الدائم وإدخال المحاصيل الصيفية التى غيرت اتجاه الاقتصاد الزراعى للبلاد من اقتصادات معاشية لإنتاج المحاصيل الغذائية كالقمح والبقول إلى اقتصادات المحاصيل النقدية كالقطن وقصب السكر[٢٠].

ومع ذلك فليس من المتوقع أن يتضاعف السكان فى ربع قرن فقط هو طول مدة المرحلة الثانية فى النمو السكانى لمصر محمد على، ولكن الأرجح أن هذه المرحلة – كان نمو السكان **فيها معتدلاً - إن لم يكن قليلاً** – ومع فرض صحة أرقام تقدير ١٨٢١ – حيث كان السكان حوالى **٢,٥ مليون نسمة**. وفى ضوء العوامل السلبية التى تفوق فى رأينا العوامل الإيجابية التى أثرت فى النمو السكانى بعد ذلك – فإن هذا النمو من الصعب أن يضاعف حجم

السكان بعد ٢٥ سنة بمعدل ٣ ٪ والأرجح أن أن المعدل يصل إلى نصف هذا الرقم مما يعنى أن يكون حجم السكان قرابة الثلاثة ملايين سنة ١٨٤٦ ويتمشى ذلك مع بعض الآراء التى سبقت الإشارة إليها. ويضاف إلى ذلك أمر آخر هو أن حجم السكان آنذاك هو الذى يمثل قوة الدفع الديموغرافي بعد ذلك - أى هو الذى يحدد حجم السكان فى التقديرات التالية وخاصة التعدادات الرسمية.

ولما كانت سلسلة التعدادات المصرية قد بدأت سنة ١٨٨٢ - أى بعد عصر محمد على بنحو ٣٤ سنة (أى حوالى جيل ديموغرافى) - وبلغ سكان مصر فيه حوالى ٦,٨ مليون سمة. وينظر إلى هذا التعداد بأنه أقل من الواقع لظروف احتلال مصر فى تلك السنة، فإن التعداد الأدق هو الذى تلاه سنة ١٨٩٧ - أي بعد عهد محمد على بنحو نصف قرن - وقد بلغ سكان مصر فى هذا التعداد ٩,٦ مليون نسمة، وهذا الرقم - يمكن ديموغرافياً - أن ينتج عن ثلاثة ملايين نسمة سنة ١٨٤٦ - وفق مفهوم التزايد السكاني المركب أو حسب المتوالية الهندسية أو الأسية - والذى يقدر فى هذه الحالة بمعدل نمو أسى يتراوح بين ١,٥ - ٢٪ سنويا فى هذه الفترة. ومن المتوقع أن يتزايد بعد ذلك نتيجة التحسن فى الظروف الصحية وتزايد أثر العوامل الإيجابية بدرجة تفوق تأثير العوامل السلبية فى النمو على امتداد النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

ومعنى ذلك فى النهاية أن مرحلة النمو السكاني المبكر التي شهدتها مصر محمد علي رغم أنها كانت مرحلة طلب المزيد من السكان والشكوي الدائمة من نقص الأيدى العاملة خاصة فى الزراعة واستصلاح الأراضى والمشروعات العمرانية[٢١] - فإن الحدود القصوي للخصوبة كان مقيدة بعوامل عديدة أسهمت في عدم الوصول بمعدلات النمو السكاني إلي حدودها القصوي

فى ذلك الوقت، والأغلب بعامة كما يذهب كثير من الباحثين – أن تزايد السكان – رغم سرعته النسبية ومعدلاته المعتدلة – كان أبطأ من الإمكانيات الاقتصادية - كما يبدو أن الوضع استمر هكذا حتي نهايات القرن التاسع عشر متمشياً في ذلك مع التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي عاشته مصر آنذاك. (شكل رقم ١)

ورغم أن السنوات الأخيرة من عصر محمد على (الأربعينيات من القرن التاسع عشر) قد شهدت حالة سلام طويل فى مصر بعد أن انتهت حروب محمد على – إلا أنها شهدت أيضاً حالة ركود الاقتصادى إذ أغلق محمد على مصانعه وأنهى احتكاراته، ولم يؤثر ... فى الزراعة التى المزيد من السكان، وقد تراءى لبعض القناصل الأوروبيين فرصة استقدام بعض الأوروبيين لاستغلال الأرض(٢٢).

**تركيب السكان:**

يعنى تركيب السكان النظر إليهم وفق تقسيم فئوى مثل العمر والنوع والسلالة (تركيب طبيعى) واللغة والدين والحالة الزواجية والتركيب الاقتصادى والتعليمى وغيرها. وفى مصر محمد على – يصعب الوصول إلى صورة دقيقة لتركيب المجتمع المصرى – وربما كان التوزيع الطائفى لسكان مصر فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر (١٨٣٥) ما يعطى صورة تقريبية عن المجتمع بعامة فى عصر محمد على كما يبين الجدول رقم (١–٢).

ومن بيانات هذا الجدول – والذى أورده إدوارد وليم لاين وما ذكره فى كتابه عن المصريين فى الفترة من ١٨٣٣ - ١٨٣٥ يأتى أول ذكر للتركيب النوعي – أى عدد الذكور وعدد الإناث – أى أن نسبة النوع – بمقياس

الديموغرافي هى ٩٣ من الذكور مقابل كل مائة من الإناث ولاشك أن ذلك – ربما يكون صحيحاً فى ضوء تجنيد عدد كبير من الذكور (قدرهم لاين بحوالى ٢٠٠,٠٠٠ على الأقل) وتعرض عددهم للتناقص بسبب الخسائر الحربية فى معارك محمد علي. وقدذكر لاين Lane أن ثلث عدد الذكور والذى يصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ نسمة صالح لأداء الخدمة العسكرية (أى يقع تقريباً بين سن ١٥ – إلى ٣٥ سنة) . ويعنى ذلك أن ثلثى عدد الذكور خارج إطار هذا المدى العمرى ولما كان أمد الحياة منخفضاً لايتجاوز فى نظرنا الثلاثين عاماً أو أقل من ذلك بقليل، فمعنى ذلك تدنى نسبة كبار السن (٤٥ سنة فأكثر) وتزايد نسبة صغار السن (دون ١٥ سنة) – وبالتالى ظهور الهرم السكانى بقاعدة عريضة نسبياً، ويتمشى ذلك مع ما عرف عن تزايد معدل المواليد فى عهد محمد علىّ – والقرن التاسع عشر كله – رغم ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع(*) .

أما طوائف المجتمع حسب الديانة أو الجنسية فيبينها الجدول سابق

---

(*) لا تتوافر بيانات عن معدلات الوفيات فى مصر محمد على – وحتى القرن التاسع عشر كله، ومن ثمّ لا يمكن حساب أمد الحياة عند المولد. غير أنه يمكن القول أنه لن يختلف كثيراً عن مثيله فى العالم سنة ١٨٠٠ والذى قدر بنحو ٢٨,٥ سنة. ولم تحدث له زيادة على امتداد النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث قدر بنحو ٢٩,٣ سنة فى عام ١٨٥٠ ؛ ثم تزايد ببطء ليصل إلى ٣٢ سنة فى عام ١٩٠٠ . وتضاعف تماماً بعد مائة سنة حيث بلغ ٦٦ سنة عام ٢٠٠١ ، وفى مصر بلغ أمد الحياة فى سنة ١٩٣٧ نحو ٤١,٩ سنة، قفز إلى ٦٤,٦ سنة فى سنة ١٩٩٦.

- Riley J. 2005, "Estimates of Regional" and Global Life Expectancy, 1800 - 2001," **Population and Development Review** 31 (3) : 537 - 543.

– المركز الديموغرافى بالقاهرة – سكان مصر فى القرن العشرين، القاهرة – ٢٠٠٣ – ص ٨٢.

الذكر أيضاً، ومنه يتبين أن المجتمع المصرى - كان متجانساً إلى حد كبير - فلم تتجاوز نسبة غير المصريين قرابة ٥٪ فقط من جملة السكان - (وبالتحديد ٤,٦ ٪)، يتمثل هؤلاء فى العثمانيين أو الأتراك والسوريين واليونانيين والأرمن وغيرهم، أما المصريون فقد قسمهم لاين إلى مسلمين من الفلاحين وسكان المدن، ومسيحيين أو أقباط، وقد بلغت نسبة الأقباط ٨ ٪ من المصريين.

### جدول رقم (١-٢)

### تركيب سكان مصر حسب الطوائف (١٨٣٥)

| الطائفة | عدد السكان |
|---|---|
| - المصريون المسلمون (الفلاحون وسكان المدن) | ١,٧٥٠,٠٠٠ |
| - المصريون المسيحيون (الأقباط) | ١٥٠,٠٠٠ |
| - العثمانيون أو الأتراك | ١٠,٠٠٠ |
| - السوريون | ٥,٠٠٠ |
| - اليونانيون | ٥,٠٠٠ |
| - اليهود | ٥,٠٠٠ |
| - الأرمن | ٢,٠٠٠ |
| - العبيد الزنوج والمماليك (أو العبيد البيض) والجاريات البيض والفرنجة وغيرهم) | ٧٠,٠٠٠ |
| الجملة | ١,٩٩٧,٠٠٠ |

**المصدر**

* إدوارد وليم لاين - عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم ،مصر ما بين ١٨٣٣ - ١٨٣٥، ترجمة سهير دسوم - مكتبة مدبولى - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٩٩ - ص ٣٥.
* وقد ذكر المؤلف فى كتابه أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام المذكورة غير دقيقة وقابلة للتغيير، ولايدخل أعراب الصحارى المجاورة فى هذا التقدير.

## الأوربيون في مصر محمد علي:

حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريباً – لم يكن عدد الأوروبيين كبيراً فى مصر، وارتبط هذا العدد بالمؤسسات التجارية فى المقام الأول فكان بالقاهرة فى منتصف هذا القرن ثمان مؤسسات تجارية فرنسية، وخمس مؤسسات من البندقية، وبضع مؤسسات إنجليزية، وكان عدد الأوروبيين المقيمين قليلاً، ففى القاهرة بلغ عددهم ٧٢ فرداً من بينهم ٤٤ فرنسياً، وكان هؤلاء التجار تحت إشراف وحماية قناصل بلادهم والذين تحددت مراكزهم القانونية وأصبحت أفضل فى ظل العثمانيين(٢٣).

أما فى عصر محمد علي فقد تزايد عدد الأوروبيين تزايداً ملحوظاً، ففي وقت الحملة الفرنسية لم يكن عدد الأوروبيين يصل فى مصر كلها إلى ما يزيد عن مائة شخص، وأخذ عددهم فى التزايد بعد ذلك فى عصر محمد على حيث جلب الوالى عدداً كبيراً منهم للعمل فى المصانع والجيش والأسطول كمهندسين ومساحين وأطباء وغير ذلك. وكان معظم هؤلاء من الفرنسيين، ووفد غيرهم مع النهضة التجارية العظيمة التى شهدتها البلاد والتى كانت الإسكندرية مركزها، فقد تأسس بها بعد سنة ١٨٢٠ الكثير من بيوت الأعمال التى تتولى تجارة الصادرات والواردات من فرنسية ونمساوية وسويسرية ويونانية وغيرها. وقد أقام معظم الأجانب الذين وفدوا على مصر خلال عصر محمد على فى الإسكندرية فى قلب المدينة حول ميدان محمد على الجديد(٢٤) (المنشية حالياً).

ولقد كان البارون «بوالكمت» حريصاً على إحصاء عدد الأجانب فى الإسكندرية، ويذكر فى تقريره الأول (مايو ١٨٣٣) أن مدينة الإسكندرية غاصة بالتجار الأوروبيين حتي انها لتبدو مدينة أوربية، وهم يقومون بجميع

العمليات التجارية بين مصر وأوربا، فضلاً عن أن الملاحة في الميناء في أيديهم وحدهم، كما يذكر أن هؤلاء الأوربيين يعيشون فى منازل نيقة عيشة الترف والنعيم. وفى تقرير الثانى الذى كتبه فى أول يوليه سنة ١٨٣٣ - أن الجمهرة العظمى من الأوربيين تقيم في الإسكندرية وبلغ عددهم ٤٨٨٦ شخصاً. فإذا أخذ بصحة تقريره لعدد سكان الإسكندرية عموماً وهو - أربعون ألف نسمة آنذاك - فإن الأجانب يكونون فى ذلك الوقت ١٢٪ من مجموع سكان المدينة. ويمثل الإنجليز والمالطيون أكثر من ٦٠ ٪ من مجموع هؤلاء الأجانب ويليهم التسكانيون واليونانيون والفرنسيون والنمساويون بنسبة ٣٠٪. أما الباقى فهم أعدادقليلة من أهل مملكة نابولى والسردينيين والأسبان والرومانيين والسويسريين[٢٥].

**سكان المدن:**

سبق القول بأن سكان مصر فى مستهل القرن التاسع عشر استمروا طوال ربع قرن تقريباً فى حالة جمود سكانى، وإذا كان ذلك صحيحاً فى مجال الحجم والنمو، فهو يصح أيضاً بالنسبة لتوزيع السكان فى المدن والريف. ويفيدنا فى ذلك توزيع مدن مصر الكبرى فى وقت الحملة الفرنسية. (جدول ١ - ٣).

وإذا كان سكان مصر فى مستهل القرن التاسع عشر قدروا بنحو ٢,٥ مليون نسمة، فإن القاهرة ظلت تحتكر وحدها عشر المجموع حيث قدر عدد سكانها بنحو ربع مليون نسمة (من ٢٤٠ - ٢٦٠ ألف) فى الوقت الذى لم تزيد فيه المدينة التالية لها وهى دمياط عن ٢٠ ألف نسمة - بل إن مجموع كل المدن الثمانية عشر لم يزد عن ١٤٨ ألف نسمة أى قرابة نصف سكان القاهرة أو أكثر بقليل. وبمعنى آخر فإنه إذا كان سكان المدن في مصر أثناء الحملة الفرنسية قد بلغ

٤١٠٢٥٠ نسمة أى بنسبة ١٦,٤٪ من جملة سكان البلاد – فإن القاهرة بمفردها استحوذت على نحو ثلثى عدد سكان المدن فى مصر آنذاك (٦٢,٤٪). أى أن مصر كانت تتألف فى الواقع من مدينة كبرى وقرية كبرى: المدينة الكبرى هى القاهرة، والقرية الكبرى هى الأقاليم، ولذلك سبب محقق هو بلا جدال تناقص السكان الحاد Depopulation فى الريف الذى أزمن قروناً، مما ترك القاهرة وحدها عشر سكان البلاد، فكان تضخمها النسبى نتيجة لضمور الريف المطلق[٣٦]..

جدول رقم (١-٣)

مدن مصر الكبرى فى عهد الحملة الفرنسية

(١٧٩٨-١٨٠١)

| الترتيب | المدينة | عدد السكان | الترتيب | المدينة | عدد السكان |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | القاهرة | ٢٦٠,٠٠٠ | ١١ | منوف | ٥٠٠٠ |
| ٢ | دمياط | ٢٠,٠٠٠ | ١٢ | بنى سويف | ٥٠٠٠ |
| ٣ | المحلة الكبرى | ١٧,٠٠٠ | ١٣ | الفيوم | ٥٠٠٠ |
| ٤ | رشيد | ١٥,٠٠٠ | ١٤ | قنا | ٥٠٠٠ |
| ٥ | أسيوط | ١٢,٠٠٠ | ١٥ | المنيا | ٤٧٥٠ |
| ٦ | طنطا | ١٠,٥٠٠ | ١٦ | قليوب | ٤٥٠٠ |
| ٧ | الإسكندرية | ٨,٠٠٠ | ١٧ | أطفيح | ٤٠٠٠ |
| ٨ | المنصورة | ٧,٥٠٠ | ١٨ | الجيزة | ٣٠٠٠ |
| ٩ | ملوى | ٧,٠٠٠ | ١٩ | بلبيس | ٣٠٠٠ |
| ١٠ | جرجا | ٧,٠٠٠ | | | |

المصدر:

Description de l'Egypte, T. 15, p. T. 15 et seq.

عن :

– جمال حمدان – شخصية مصر – عالم الكتب – القاهرة – يولية ١٩٨٤ – الجزء الرابع – ص ٢٨١.

على أن اللافت للنظر - والمثير حقاً - أن القاهرة - ظلت في حجمها السكاني على امتداد عصر محمد على بأكمله - بل تناقصت في عدد السكان بها حيث قدرهم إداورد لين بنحو ٢٤٠,٠٠٠ نسمة فقط، وذكر بأن هذا الرقم يشمل المدينة وضواحيها، وأن سكان العاصمة - نحو ١٩٠,٠٠٠ نسمة من المسلمين المصريين وحوالي ١٠,٠٠٠ نسمة من الأقباط، واليهود ٣٠٠٠ نسمة - ٤٠٠٠ نسمة . أما باقي السكان فهم من الغرباء من بلدان مختلفة[٢٧]، وجدير بالذكر أن هذه الظاهرة استمرت حتي عهد إسماعيل حيث لم تزد القاهرة عن ثلث مليون نسمة من مجموع سكان مصر الذي قدر بنحو ستة ملايين وارتفع حجم سكانها إلى ٣٧٤,٠٠٠ نسمة في تعداد ١٨٨٢ وبنسبة حوالي ٦ ٪ من سكان البلاد، ولكنه ارتفع بعد ذلك ليد ، إلى أكثر من نصف مليون نسمة سنة ١٨٩٧ (جدول ١-٤) .

## جدول رقم (١-٤)

## تطور عدد سكان القاهرة في القرن التاسع عشر

| السنة | عدد السكان | معدل النمو السنوي ٪ |
|---|---|---|
| تقديرات: | | |
| ١٧٩٨ | ٢٦٣٠٠٠ | – |
| ١٨٤٦ | ٢٥٦٦٧٩ | ٠,٥ |
| ١٨٦١ | ٢٦٥٠٠٠ | – |
| ١٨٧٠ | ٣١٣٣٨٣ | – |
| ١٨٧٢ | ٣٣٢٠٩٨ | ١,٠٥ |
| ١٨٧٣ | ٣٤٩٨٨٣ | – |
| ١٨٧٩ | ٣٦٧٤٢٦ | – |
| تعدادات: | | – |
| ١٨٨٢ | ٣٦٨١٠٨ | – |
| ١٨٩٧ | ٥٧٠٠٦٢ | ٢,٨٤ |
| ١٩٠٧ | ٦٥٤٤٧٦ | ١,٣٩ |
| ١٩١٧ | ٧٩٠٩٣٩ | ١,٩١ |

المصدر:

* جان – لوك أرنو – القاهرة : إقامة مدينة حديثة ١٨٦٧ – ١٩٠٧ – من تدابير الخديوى إلى الشركات الخاصة – ترجمة حليم طوسون وفؤاد الدهان – المجلس الأعلى للثقافة – الطبعة الأولى – القاهرة ٢٠٠٢ – ص ١٦.

* ومن الجدير بالذكر أن سلسلة التعدادات الرسمية المصرية بدأت فى سنة ١٨٨٢ ، وفيما قبل ذلك كانت تقديرات قائمة على التخمين، وذلك رغم ما يقال عن تقديرات مصر محمد على فى السنوات ١٨٢١ ، و ١٨٤٦ ، و ١٨٤٨ أنها تعدادات – وهى ليست – ديموغرافياً – كذلك – حيث لم تكن شاملة لكل سكان مصر، كما لم تتم فى آن واحد على مستوى القطر.

أما الإسكندرية فكانت عكس القاهرة على طول الخط فى التطور الديموغرافى فى عصر محمد على، وسواء كان حجم سكانها ٨٠٠٠ أو ١٥٠٠٠ أثناء الحملة الفرنسية فمن الموثوق به أن نموها أخذ يتصاعد بشكل واضح فى عهد محمد على حتى إن معدلات النمو فيها تكاد تكون مرآة لنمو مصر الاقتصادى – أكثر من نموها الديموغرافى. فقد قدر سكانها بنحو ٥٠٠٠ نسمة سنة ١٨٠٦ وأفاض أحد الرحالة الذين زاروها آنذاك (على بك العباسى) الرحالة الأسبانى – فى وصف سكانها فذكر أنهم يتكونون من خليط من البشر متعددى اللغات والجنسيات، وذكر بأن بها ما يقرب من ألف من الأقباط وثلاثمائة من اليهود الذين يعملون بالتجارة، كما كان يقطنها آنذاك حوالى ٤٠ أسرة يونانية. وكان الأوربيون يترددون على الإسكندرية وكان بها حينذاك حوالى مائتين من معظم أقطار أوربا ويعملون بالتجارة[٢٨].

وفى أثناء حكم محمد على – عمل تقدير لسكان مصر – كما سبق القول – اعتماداً على كشوف الضرائب التى قررتها الحكومة على المنازل، وعلى أساس هذه الكشوف قدر منجن Mengin – والذى قام بعملية التقدير – سكان الإسكندرية بحوالى ١٢٥٢٨ نسمة سنة ١٨٢١[٢٩]، ويذكر «منجن» أنه قام بالتحقق من كشوف الضرائب المفروضة على المنازل، وافتراض أن المنزل الواحد يسكنه أربعة أفراد – فيما عدا منازل القاهرة – فثمانية، وعلى هذا الأساس قدر سكان الإسكندرية سنة ١٨٢١ بحوالى ١٢٥٢٨ نسمة يسكنون ٣١٣٢ منزلاً، ويرى «إدوارد لاين» اعتماداً على ملاحظاته الشخصية آنذاك أن مساكن الإسكندرية يسكن الواحد منها فى المتوسط خمسة أفراد[٣٠].

## جدول رقم (١ - ٥)

## تقديرات سكان الإسكندرية (١٧٩٨ - ١٨٩٧)

| السنة | العدد التقديري للسكان | المصدر |
|---|---|---|
| ١٧٩٨ | ٨٠٠٠ | سانت جينى ولوبير (١) |
| ١٨٠١ | ٧٠٠٠ | لوبيير (١) |
| ١٨٠٦ | ٥٠٠٠ | الرحالة الأسبانى على بك العباسى (٢) |
| ١٨٢١ | ١٢٥٢٨ | تقدير منجن (٣) |
| ١٨٢٥ | ١٦٠٠٠ | أميتشى (٤) |
| ١٨٣٥ | ٥٢٠٠٠ | تقدير جومار (٥) |
| ١٨٤٠ | ٦٠٠٠٠ | تقدير كلوت بك وبورنج (٦) |
| ١٨٤٨ | ١٤٣١٣٤ | تقدير كروتشلى (٧) |
| ١٨٦٣ | ١٧٠٠٠٠ | على مبارك (٨) |
| ١٨٦٨ | ٢٠٠٠٠٠ | تقدير أوردة عمر طوسون (٩) |
| ١٨٧٢ | ٢١٢٠٤٣ | على مبارك (١٠) |
| ١٨٨٢ | ٢٢٢٦٣٦ | تعداد السكان |
| ١٨٩٧ | ٣١٦٦٩٩ | تعداد السكان |

**المصدر:**

(1) Description de l'Egypte, T. 9, p. 127, T. 18, p. 403.
(2) Enrique Gracia de Herrerors, Op. cit., pp. 78 - 82.
(3) Mengin, M. F., Op. cit. p.109.
(4) Amici, F., Op. cit., p. 109.
(5) Crouchly, A. E., The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938, p. 256.
(6) Clot - Bey, A. B., Apercu General Sur l'Egypte, T. I, Paris, 1840, p. 132.
(7) Crouchly, Op. cit., p. 13.
(٨) على مبارك – الخطط التوفيقية – الجزء السابع – ص ٦٥.
(9) Omar Tousson, Alexandrie en 1863, Alexandria, 1933, p. 3.
(١٠) على مبارك، المرجع السابق، ص ٦٥.

ومن الجدول رقم (٥) يتبين أن سكان الإسكندرية لم يتزايدوا خلال العشرين عاماً الأولى من القرن التاسع عشر، ويعلل بعض الكتاب ثبات عدد السكان فى مصر فى تلك الفترة بأن البلاد لم تكن قد أفاقت بعد من آثار حكم المماليك والعثمانيين[٣١].

وتعد سنة ١٨٢١ بداية مرحلة بعث جديدة للإسكندرية فى عصر محمد على إذ حفرت ترعة المحمودية التى أمدت المدينة بالمياه العذبة، وهيأت طريقاً سهلاً للنقل بينها وبين باقى جهات القطر، وزودت بمياهها الحقول والبساتين فى منطقة الإسكندرية، ولذلك فليس من المستغرب أن يبدأ النمو السكانى فى التزايد بسرعة بعد ذلك كما تدل عليه أرقام التقديرات التى يوضحها الجدول رقم (١ – ٥). فقد شهد "نمو السكانى طفرة بعد سنة ١٨٢١، بل تضاعف حجم السكان أربع مرات في مدي تسعة عشر سنة (١٨٢١ - ١٨٤٠) وذلك رغم أن هذه الفترة قد شهدت انتشار بعض الأوبئة مثل الكوليرا والطاعون. ففى سنة ١٨٣١ حمل العائدون من الحجاز ميكروب الكوليرا إلى السويس فانتشر الوباء انتشاراً كبيراً شمل ضمن ما شمل مدينة الإسكندرية حيث توفى بسببه ما يزيد على ١٥٠٠ شخصاً من سكانها[٣٢]. ورغم ذلك تزايد عدد سكان الإسكندرية وأصبحت ثانية مدن مصر سكاناً بعد القاهرة بعد أن كانت فى مطلع القرن التاسع عشر سابعة المدن المصرية.

والواقع أن الإسكندرية خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر – تحت حكم محمد على – شهدت نمواً سكانياً مرتفعاً نتيجة انتعاش لم تشهده منذ عشرة قرون على الأقل، بعد حفر ترعة المحمودية وتركز النشاط التجاري بها، واتخاذها مقراً للأسطول المصري الذى كان يعمل به وحده ٢٠ ألفاً، ودار الصناعة (الترسانة) ٥٥٠٠ عاملاً. أضف إلى ذلك أن كثيراً من

الفلاحين كانوا يهربون من قراهم إلى الإسكندرية وغيرها من المدن المصرية خوفاً من السخرة، أو الخدمة العسكرية، أو دفع الضرائب، فكان هؤلاء الهاربون سبباً من أسباب زيادة سكان الإسكندرية، وليس أدل على ذلك أنه قبض فى سنة ١٨٣١ على عشرة آلاف هارب من هذا النوع في الإسكندرية[٣٣].

وقد أجري تقديران آخران فى نهاية عصر محمد على للإسكندرية فى عامين متقاربين هما ١٨٤٦ و١٨٤٨؛ ويبدو أن التقدير الأخير اقل من سابقه بأكثر من عشرين الف نسمة. فقد قدر سكان الإسكندرية سنة ١٨٤٦ بنحو ١٦٤٠٠٠ نسمة وسنة ١٨٤٨ بنحو ١٤٣٠٠٠ نسمة، وهنا إما أن يكون التقدير الأول - الذى أجرى على أساس المساكن مبالغاًفيه، وإما أن يكون التقدير الثانى أقل من الواقع . غير أن النتيجة النهائية هى أن سكان الإسكندرية واصلوا نموهم فى السنوات الأخيرة من عصر محمد على حيث زادوا من ٦٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٨٤٠ إلي ١٤٣٠٠٠ نسمة في ١٨٤٨ على أقل تقدير. وذلك إن صح هذان التقديران. ومعنى ذلك أنهم تضاعفوا فى أقل من عشر سنوات، وليس ذلك بمستغرب، فقد لوحظ أنهم تضاعفوا من قبل أربع مرات في عشرين عاما.

وخلاصة القول أن معدل النمو السكانى ظل مرتفعاً في الإسكندرية فى الفترة (١٨٢١-١٨٤٨) بعد أن كان السكان قد توقفوا عن النمو تقريباً فى الست عشرة سنة الأولى من حكم محمد علي.

**خاتمة:**

الديموغرافيا التاريخية هى تحليل للأوضاع السكانية فى الماضى، وهى تعتمد فى ذلك على بيانات متاحة تقديرية أو تعدادية أو كليهما معاً، ومن هنا فإن دراسة سكان مصر محمد على ستعتمد على تقديرات تخمينية سابقة لمرحلة التعدادات الرسمية التى بدأت سنة ١٨٨٢، أى بعد محمد على بقرابة ثلث قرن. وهذه التقديرات رغم أهميتها فى التحليل – ينبغى أن تؤخذ بشئ من التحفظ والحذر، وغنى عن القول أن أبرز رقم فى هذه التقديرات هو حجم السكان. أما باقى مكونات الظاهرة الديموغرافية من مواليد ووفيات وهجرة، وتركيب وتوزيع، فتأتى فى ثنايا الحديث عن السكان بعامة، وتعوزها الدقة إلى حد كبير.

والناظر إلى التطور الديموغرافى لمصر محمد على من خلال التقديرات المتاحة والتى قام بها أوروبيون، أو قامت بها الدولة ذاتها يدرك أن هناك مرحلتين متميزتين لهذا التطور إحداهما فى الفترة من ١٨٠٥ – ١٨٢١، والثانية من ١٨٢١ – ١٨٤٨. ففى الفترة الأولى دار حجم سكان مصر حول ٢,٥ مليون نسمة، وتمثل هذه المرحلة فى الواقع امتداداً لمصر ما قبل محمد على – أى مرحلة الجمود والتوقف فى نمو السكان مما يعنى أن معدلات المواليد كانت تقترب من معدلات الوفيات، وتلك علامة ما يسمى فى مراحل النمو السكانى بالمرحلة البدائية والتى يصل معدل النمو السكانى فيها إلى قرابة الصفر سنوياً.

أما المرحلة الثانية فبدأت فيها إرهاصات النمو السكانى المتزايد واستمرت قرابة ربع قرن، وواصل منحنى النمو السكانى تزايده بعد ذلك،

ففى هذه المرحلة تزايد السكان بثبات ليصلوا إلى نحو ٤,٥ مليون نسمة فى نهايتها مما يعنى تضاعف حجم السكان بعد نحو ربع قرن وبمعدل يصل إلى حوالى ٣ ٪ سنوياً، وهو معدل مرتفع للغاية فى ضوء الأحوال الصحية التى كانت سائدة آنذاك، مما حدا بالبعض إلى الاستنتاج بأن نتائج تقدير ١٨٤٦ كان مبالغاً فيها إلى حد كبير وأن الرقم الصحيح لا يتجاوز الملايين الثلاثة.

ورغم ذلك فالمشاهد أن المرحلة الثانية – مرحلة التزايد السكانى المبكر فى عهد محمد على – كانت فترة نشطة للتزايد السكانى بعد قرون من التناقص المزمن. وقد ارتبط ذلك بالثورة الاقتصادية عامة والزراعية خاصة، تلك الثورة التى لم تبدأ إلا سنة ١٨٣٣. أى بعد إنشاء القناطر الخيرية وتحويل جزء من أراضى الدلتا إلى الرى الدائم. وإضافة إلى ذلك فقد بدأ الاهتمام بالصحة العامة، وأمكن التحكم فى مرض الجدرى الذى كان يودى بحياة ثلث عدد المواليد كل سنة – كما ذكر (كلوت بك)، وإدخال التطعيم الذى أسهم فى خفض معدل وفيات الرضع بنسبة كبيرة. وفى الوقت الذى كان فيه معدل الوفيات ينخفض بسرعة كان معدل المواليد فى تزايد بسبب الطلب على الأيدى العاملة بل إن الفلاحين كانوا يُستحثون حثاً على الزواج المبكر والإنجاب بلا حدود.

ورغم ذلك، فقد كانت هناك عوامل حاسمة أثرت فى نقص السكان مثل الحروب العديدة التى شهدتها مصر محمد على، والأوبئة الدورية التى كانت تقضى على عدد كبير من السكان كما حدث فى وباء سنة ١٨٣٥ الذى قضى على قرابة ٢٠٠ ألف نسمة منهم ما يقرب من ٤٠ – ٨٠ ألفاً فى القاهرة وحدها. أما المشروعات العامة التى استخدم فيها شباب العاملين فقد

أودت بدورها بحياة الكثيرين منهم، ومثال ذلك أن شق ترعة المحمودية وحدها قد هلك فيه نحو ٣١٢ ألف عاملاً في ١٨ شهراً فقط.

وقد أدت عوامل التناقص السكانى - رغم ارتفاع معدل المواليد إلى، استمرار مصر محمد على فى حاجة لمزيد من السكان لسد النقص فى الأيدى العاملة خاصة فى الزراعة واستصلاح الأراضى والمشروعات العمرانية العامة، ومعنى ذلك أن تزايد السكان رغم سرعته النسبية - كان أبطأ من الامكانيات الاقتصادية فى عهد محمد على أى كانت مصر فى مرحلة النقص السكانى Under Population بصفة عامة.

ورغم المؤثرات الخارجية التى حدت من تزايد السكان فى عهد محمد على، مثل التجنيد طويل الأمد، والحروب، والسخرة فى المشروعات الزراعية وغيرها، فإن السنوات الأخيرة فى عهده شهدت حالة سلام طويل بعد أن انتهت حروبه، كما شهدت أيضاً ركوداً اقتصادياً بعد أن أغلق محمد على مصانعه وأنهى احتكاراته - ومع ذلك لم يؤثر ذلك فى الزراعة، التى استمرت فى التوسع واستوعبت الجنود المسرحين بل كانت تتطلب المزيد من السكان، واستمرت عوامل النمو السكانى الطبيعى فى حدودها القصوى مما أدى إلى تزايد معدل النمو السكانى بدرجة واضحة عكستها أحجام السكان فى التقديرات التى تلت عهد محمد على، والتى أوصلت السكان إلي ٦,٨ مليون نسمة سنة ١٨٨٢ ثم إلي ٩,٧ مليون نسمة سنة ١٨٩٧.

# قائمة الهوامش والمراجع


(1) Hartshorne, R., The Nature of Geography, Lancaster, 1951, p. 148.

(2) Mitchell, J., Historical Geography, London, 1954, pp. 12 - 15.

(3) Darby, H., On the Relations of Geography, and History, Reprinted from "Transactions and Papers, 1953, No. 19, p. 5.

(٤) عبد الفتاح وهيبة – دراسات فى جغرافية مصر التاريخية – مؤسسة الثقافة الجامعية – الإسكندرية – ١٩٦٢ – ص ص ١ – ٢.

(٥) جمال حمدان – شخصية مصر – دراسة فى عبقرية المكان – عالم الكتب – القاهرة – يولية ١٩٨٤ – ص ٣٦.

(6) - Jomard, Memoire sur la Population Comparée de l"Egypte Ancienne et Moderne, Description de l'Egypte, Vol. II, pp. 96 - 100.

– محمد السيد غلاب ومحمد صبحى عبد الحكيم – السكان جغرافياً وديموغرافياً – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ١٩٦٢ – ص ص ٤٠٧ – ٤٠٨.

– علماء الحملة الفرنسية – موسوعة وصف مصر – (ترجمة زهير الشايب) – الجزء الأول – مكتبة الأسرة – القاهرة ٢٠٠٢ – ص ص ١٨ – ١٩.

(٧) إدوارد وليم لاين – عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم – ترجمة سهير دسوم – مكتبة مدبولى – القاهرة – ١٩٩٩ – ص ص ٣٤ – ٣٥.

(٨) جمال حمدان – المرجع السابق – ص ٣٦.

(٩) محمد السيد غلاب؛ محمد صبحى عبد الحكيم – المرجع السابق – ص ٤٠٨.

(10) - Clot Bey, Apérçu Général sur l'Egypte, T. I, p. 170 - 1.

- Monir: Vol. 2, p. 204.

– عن : جمال حمدان – شخصية مصر – المرجع السابق – ص ٣٨.

(11) Crouchly, A. E., The Economic Development of Modern Egypt. London, 1938, Vol. 2, p. 222.

(12) Ibid., T. I, p. 222.

- عن : جمال حمدان – المرجع السابق – ص ٣٨.

(13) Tousson, O., Memoires Presentés à l'nstitute de l'Egypte, T. 8, 1925.

(١٤) على الجريتلى – السكان والموارد الاقتصادية فى مصر – القاهرة – ١٩٦٢ – ص ص ٣٥ – ٣٦.

(15) Rossi Bey, E., Pouplation et Finances, Question Egyptienne, Paris, 1878, p. 26.

(16) Crouchley, A. E., Op. cit., p. 116.

(١٧) – محمد عوض محمد – سكان هذا الكوكب – القاهرة – ١٩٤٩ – صص ٢٧٥ – ٢٧٧.

- Farid, I. A., Population of Egypt, Cairo, 1948, p. 14.

عن : جمال حمدان – المرجع السابق – ص ٣٧.

(18) Nassau, W. Senior, Conservations and Journals in Egypt and Malta in 1855, London, 1882, Vol. p. 33.

(19) Ibid., p. 133.

(٢٠) محمد غلاب؛ صبحى عبد الحكيم – المرجع السابق – ص ٤٠٨.

(٢١) رغم زيادة عدد السكان التى تبينها التقديرات المذكورة فى جدول (١) فقد كان هناك شعور عام بنقص السكان، وكانت الزراعة تشكو قلة الأيدى العاملة كما ورد فى تقدير الكونت ديهامل – قنصل روسيا العام فى مصر – نشر فى مؤلف محمد فؤاد شكرى وزميليه : بناء دولة مصر محمد على – ١٩٤٨ – ص ٣٠٣ – وتقدير أحد الصناع الإنجليز (ص ٧٣٢) من نفس المرجع، وورد فى تقرير بوالكمت ١٨٣٣ – أن البلاد تعوزها الأيدى العاملة حتى إن جزءاً من محصول القطن لم يمكن جنيه.

(٢٢) محمد فؤاد شكرى وزميلاه - المرجع السابق - ص ٦٩٧ .

(٢٣) أندريه ريمون - المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى - ترجمة لطيف فرج - الطبعة الأولى - دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٩١ - ص ٨٧.

(24) Crouchley , A. E., Op. cit., pp. 52 - 53.

(٢٥) أرسل بوالكمت تقريره الثانى إلى وزير خارجية فرنسا، نقلاً عن فؤاد شكرى وزميليه - المرجع السابق - ص ٢٣٤ - ٢٤٦ .

(٢٦) جمال حمدان - المرجع السابق - ص ٢٨٩ .

(٢٧) إدوارد لاين - المرجع السابق - ص ٣٥ ؛ ويجدر بالذكر أن ظاهرة ضمور سكان القاهرة استمرت بعد محمد على، فتحت حكم إسماعيل بكل بريقه وترفه وتطلعاته لم تزد القاهرة عن ربع مليون من مجموع سكان مصر آنذاك والذى قدر بنحو ستة ملايين، أى أن القاهرة لم تزد بالكاد عما كانت عليه أيام الحملة الفرنسية. أما فى تعداد ١٨٨٢ فقد ارتفع عدد سكان القاهرة إلى ٤٠٠ ألف نسمة - ولكن ظلت نسبتها كما كانت فى عهد إسماعيل وهو ٥,٧٪ من سكان مصر.

(28) Enrique Gracia de Herrerors; Quatre Voyageurs Espagnols à Alexandrie d'Egypte, Publications de la Sociétés Archéologique, Alexandrie, 1923, pp. 78 - 82.

- وقد زار العباسى مدينة الإسكندرية فى ١٢ مايو ١٨٠٦ وقد يكون تقديره أقل من الواقع ولكنه لا يختلف عنه كثيراً.

(29) Mengin, M. F., Historie de l'Egypte Sous la Gouvernment de Mohammed Aly, T. 2, Paris, 1823, p. 317.

(30) Lane, E. W., An Account of the Mauners and Customs of the Modern Egyptians; London, 1871, p. 27.

(٣١) أ - محمد صبحى عبد الحكيم - مدينة الإسكندرية - القاهرة - ١٩٥٨ - ص ١٨٠.

ب - فتحى أبو عيانة - سكان الإسكندرية : دراسة جغرافية ديموغرافية - مؤسسة الثقافة بالإسكندرية - ١٩٨٠ - ص ص ٢٥ - ٢٧ .

(٣٢) محمد فؤاد شكرى وزميلاه - المرجع السابق - ص ٨٥.

- وجدير بالذكر أنه عندما انتشر وباء الكوليرا بالإسكندرية سنة ١٨٣١ قرر محمد على إنشاء حجر صحي بها على نمط الحجر الصحى أو المعازل الأوروبية، وعرف منذ ذلك الوقت باسم (لازاريتو) في الحى الذى مازال يحمل الإسم محرفاً (الأزاريطة).

- (جمال الشيال - طبوغرافية مدينة الإسكندرية - ص ٣٥٦).

(33) Crouchley, A. E., Op. cit., p. 52.

## الفصل الثاني

## سكان مصر في العصر الحديث والمعاصر

تعد المشكلة السكانية من أخطر التحديات التي تواجه مصر فى الحاضر والمستقبل، ذلك لأنها محور كثير من مشكلات المجتمع المصرى سواء ما كان منها مرتبطاً بالإنتاج أو بالخدمات أو بالاستهلاك وحتى بشخصية الإنسان المصرى وما اعتراها من تغير. ولا تشذ مصر فى ذلك عن دول كثيرة فى العالم النامى، بل إن العناصر التى أدت إلى تزايد السكان فى مصر تزايداً أوصلهم إلى مرحلة (الانفجار السكانى) لاتختلف كثيراً عن مثيلاتها فى كثير من الدول النامية، والتى أدركت أن التحدى الحقيقى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها يكمن فى ارتفاع معدلات النمو السكانى ارتفاعاً لا يواكبه نمو مماثل فى معدلات الانتاج الإقتصادى. وقد انعكس ذلك على انخفاض نصيب الفرد من كثير من عناصر الاستهلاك والخدمات فى الوقت الحاضر مما يهدد باستمرار انخفاض مستوى المعيشة مستقبلاً إذا لم يكن هناك جهد قومى للتحكم فى التزايد السكانى وإعادة توزيع السكان على رقعة البلاد.

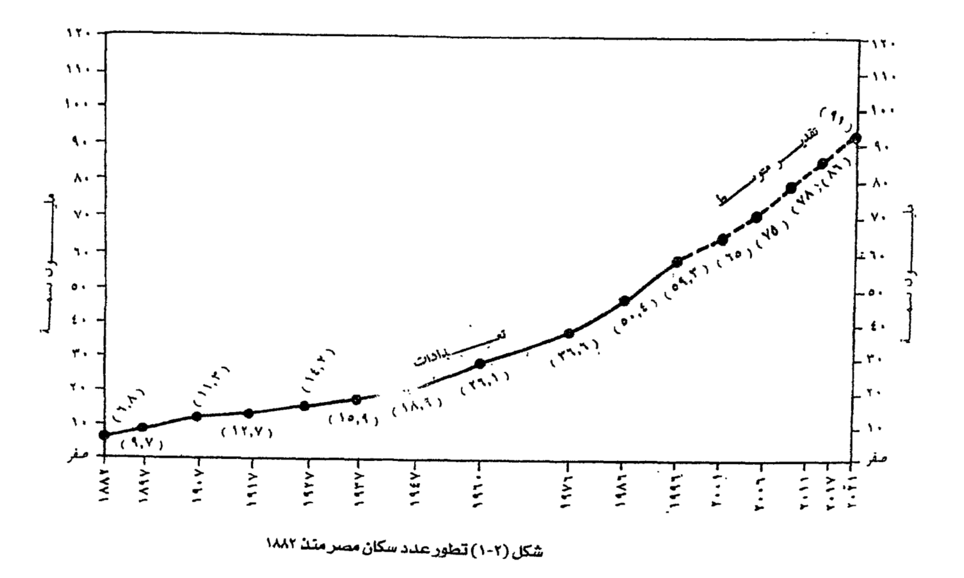
وتتحدد أبعاد المشكلة السكانية فى ثلاثة محاور رئيسية هى النمو السكانى ومكوناته، والتوزيع الجغرافى على أرض مصر، ثم التركيب السكانى وعناصره المختلفة. وترتبط هذه الأبعاد مع بعضها البعض، وتتداخل فيما بينها كسبب ونتيجة، فالنمو السكانى هو الذى يوجه الحجم، والحجم هو الذى يحدد نمط التوزيع وشكل الكثافة، والتركيب العمرى والنوعى هو نتيجة لشكل التزايد ومكوناته، أما باقى عناصر التركيب المكتسبة للسكان فهى نتاج لمقدرة المجتمع على توفير الخدمات لأفراده فى التعليم والعمل والثقافة سواء فى مناطق الحضر أو الريف.

**أولاً: حجم السكان وتطوره:**

يمر الحجم السكاني في مصر في العصر الحديث بمراحل مختلفة (جدول رقم ٢-١) وذلك منذ الحملة الفرنسية عندما قدر أحد علمائها (جومار) سكان مصر بحوالي ٢,٥ مليون نسمة واستمر هذا العدد ثابتاً لمدة تقرب من عشرين سنة وحتى سنة ١٨٣١. ومعنى ذلك أن معدلي المواليد والوفيات كانا متعادلين وبالتالي كان المجتمع متوقفاً دون أن تضاف إلى هيكله السكاني أعداد جديدة. وبدأ المنحنى السكاني الثابت منذ بداية القرن التاسع عشر في التزايد بعد سنة ١٨٣١. حيث ارتبط ذلك بالتغير في التركيب الاقتصادي للبلدا والذي عرف بالإنقلاب الزراعي في عهد محمد علي حيث كان الفلاحون يستحثون حثاً على الزواج المبكر والإنجاب السرعي، وقد قدر عدد السكان في سنة ١٨٤٦ بحوالي ٤,٥ مليون نسمة وواصلوا نموهم ليصلوا إلى ٦,٨ مليون سنة ١٨٨٢ ثم إلى ٩,٧ مليون سنة ١٨٩٧ (شكل ٢-١).

**جدول رقم (٢-١): تطور حجم السكان في مصر في العصر الحديث**

| السنة | عدد السكان بالمليون | معدل النمو السنوي (٪) |
|---|---|---|
| ١٨٠٠ | ٢,٥ | – |
| ١٨٤٦ | ٤,٥ | ١,٧٠ |
| ١٨٨٢ | ٦,٨ | ١,٢٠ |
| ١٨٩٧ | ٩,٧ | ٢,٤٠ |
| ١٩٠٧ | ١١,٣ | ١,٤٦ |
| ١٩١٧ | ١٢,٧ | ١,٢٨ |
| ١٩٢٧ | ١٤,٢ | ١,٠٩ |
| ١٩٣٧ | ١٥,٩ | ١,١٦ |
| ١٩٤٧ | ١٩,٠ | ١,٧٥ |
| ١٩٦٠ | ٢٦,١ | ٢,٣٤ |
| ١٩٦٦ | ٣٠,١ | ٢,٥٢ |
| ١٩٧٦ | ٣٦,٦ | ١,٩٢ |
| ١٩٨٦ | ٤٨,٢ | ٢,٧٥ |
| ١٩٩٦ | ٥٩,٣ | ٢,٠٨ |
| تقدير يناير ٢٠٠٤ | ٧٣,٤ | ٢,٠ |




شكل (٢-١) تطور عدد سكان مصر منذ ١٨٨٢

والأرجح أن تزايد السكان رغم سرعته النسبية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان أبطأ من الإمكانيات الاقتصادية، كما يبدو أن الوضع ظل هكذا حتى نهاية القرن الماضى، ويؤكد هذا تزايد المساحة المزروعة من ٢ مليون فدان سنة ١٨٢١ إلى ٥ مليون فدان سنة ١٨٩٧. أى أن تلك المرحلة كانت أعظم مرحلة شهدتها مصر الحديثة فى التوسع الأفقى، وما ارتبط بها من إنشاء مشروعات الرى الرئيسية كإتمام قناطر الدلتا سنة ١٨٨٤ و١٨٩١، ثم إقامة خزان أسوان سنة ١٩٠٢.

وبعد أن تضاعف عدد السكان حوالى أربع مرات فى خلال القرن التاسع عشر فى خلال ثلاثة أرباع القرن فقط (من ١٨٢١ – ١٨٩٧) بدأ منحنى النمو فى الهبوط فيما بعد ذلك حتى وصل إلى حده الأدنى فيما بين سنتى ١٩١٧ – ١٩٢٧ ثم بدأ فى التزايد التدريجى بعد ذلك ويبطء حتى الحرب العالمية الثانية، والتى تزايد منحنى النمو السكانى بعدها تزايداً كبيراً لتبدأ مرحلة جديدة فى دورة النمو تتميز بالمنحنى المتزاتيد الصاعد الذى أوصل السكان إلى حالة الانفجار الديموغرافى الخطير الذى تعيشه مصر فى الوقت الحاضر.

وفى محاولة لتحديد مراحل الدورة الديموغرافية فى مصر فإنه يمكن القول بأن مصر ظلت فى المرحلة البدائية من هذه الدورة حتى نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر حيث تميز منحنى النمو السكانى فى هذه الفترة بالثبات مما يوحى بأن معدل النمو الناتج عن الفرق بين المواليد والوفيات كان ضئيلا للغاية بل لا يكاد يذكر، ومعنى ذلك أن معدلى المواليد والوفيات كانا متساويين تقريباً، وإن أعوزتنا البيانات للتدليل على ذلك فيما عدا التقديرات السكانية التى يمكن استنتاج هذه الحقيقة منها.

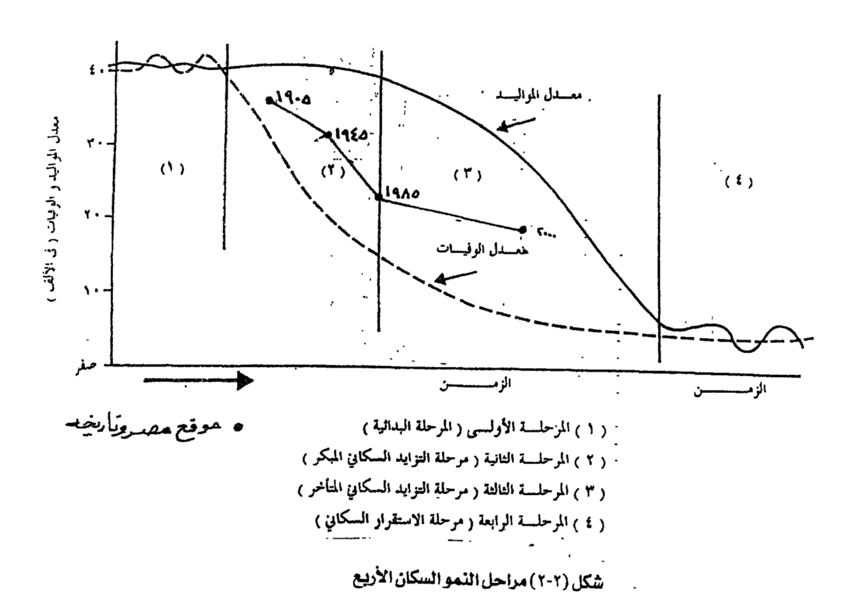
وبعد هذه المرحلة البدائية دخلت مصر مرحلة النمو السكانى المبكر منذ

أوائل الثلث الثانى من القرن التاسع عشر، والتى تميزت ببداية الثورة الزراعية والاقتصادية التى أسهمت فى زيادة النمو السكانى زيادة واضحة، والأرجح أن معدلات المواليد قد تزايدت فى هذه الفترة تزايداً واضحاً. كذلك كان لإدخال بعض وسائل الطب الحديثة ضد الأوبئة أثر فى خفض معدلات الوفيات خفضاً عكسته أرقام النمو السكانى حتى نهاية القرن التاسع عشر، وذلك بالرغم من أن الحروب والأوبئة التى شهدتها مصر على امتداد هذا القرن قد ابتلعت نسبة كبيرة من السكان.

على أن مرحلة النمو السكانى المبكر التى عاشتها مصر منذ بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر قد بدأت تستقر فى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، فقد بدأ معدل النمو السكانى فى التناقص الواضح بدرجة أوحت لكثير من الباحثين فى العشرينيات والثلاثينيات بل وفى الأربعينيات من هذا القرن أن سكان مصر سيستغرقون فترة طويلة قد تصل إلى نصف قرن لكى يتضاعفوا مرة واحدة.

ومن أرقام الجدول رقم (٢-٢) والشكلين (٢-٢)، (٢-٣) يمكن القول بأن الزيادة الطبيعية للسكان كانت قليلة وذلك للفارق الضئيل بين معدلى المواليد والوفيات، بل إن إحدى السنوات (١٩١٨) قد شهدت نقصاً طبيعياً حيث فاقت أعداد الوفيات أعداد المواليد، وقد كان لانتشار بعض الأوبئة فى هذه السنة أثر واضح فى ذلك مثل الحمى الأسبانية والتى كانت وباء عاماً فى مصر فى سنتى ١٩١٨، ١٩١٩.

وقد استمر معدل الزيادة السكانية تقريباً من ١٥ فى الألف على امتداد حوالى نصف قرن وحتى سنة ١٩٥٠ - عندما دخلت مصر المرحلة الثانية من مراحل النمو السكانى المتزايد وبمعدل نمو وصل أقصاه فى سنة ١٩٨٥ حيث وصل معدل النمو السكانى إلى ٣٪ سنوياً.



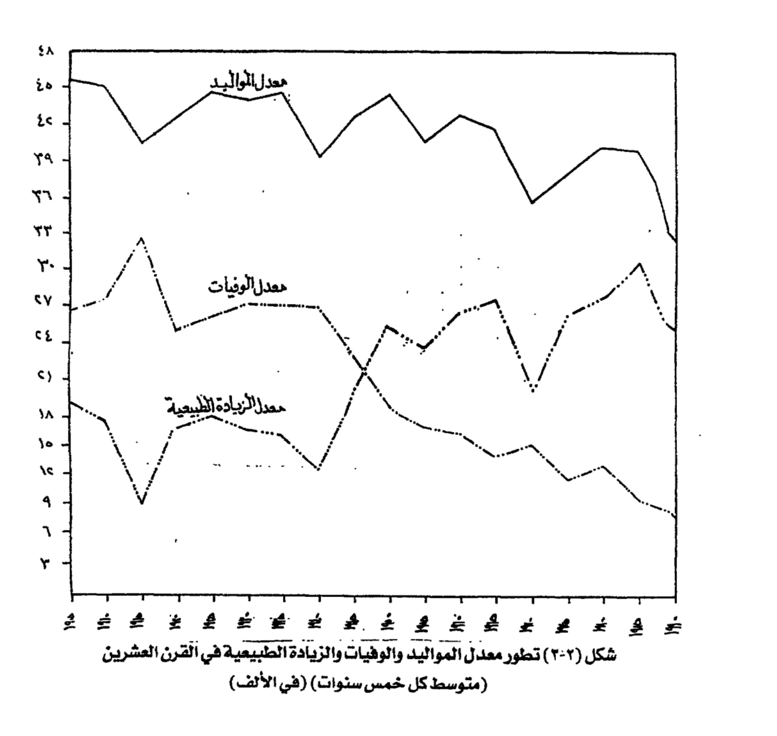

شكل (٢-٢) مراحل النمو السكان الأربع

جدول رقم (٢-٢): تطور معدل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في مصر

(متوسط كل خمس سنوات حتي ١٩٦٤) (في الألف)

| السنوات | معدل المواليد | معدل الوفيات | معدل الزيادة الطبيعية |
|---|---|---|---|
| ١٩٠٥ | ٤٥,٧ | ٢٦,٦ | ١٩,١ |
| ١٩١٠ | ٤٥,٠ | ٢٧,٦١ | ١٧,٤ |
| ١٩١٥ | ٤١,٣ | ٣٢,٥ | ٨,٨ |
| ١٩٢٠ | ٤٢,٦ | ٢٥,٨ | ١٦,٨ |
| ١٩٢٥ | ٤٣,٩ | ٢٦,٠ | ١٧,٩ |
| ١٩٣٠ | ٤٣,٧ | ٢٧,١ | ١٦,٦ |
| ١٩٣٥ | ٤٢,٨ | ٢٦,٩ | ١٥,٩ |
| ١٩٤٠ | ٣٩,٤ | ٢٦,٨ | ١٢,٦ |
| ١٩٤٥ | ٤٢,٤ | ٢٣,٠ | ١٩,٤ |
| ١٩٥٠ | ٤٣,٧ | ١٨,٧ | ٢٥,١ |
| ١٩٥٥ | ٤٠,٥ | ١٦,٩ | ٢٣,٦١ |
| ١٩٦٠ | ٤٢,٦ | ١٦,٣ | ٢٦,٣ |
| ١٩٦٥ | ٤١,٤ | ١٤,٠ | ٢٧,٤ |
| ١٩٧٠ | ٣٥,١ | ١٥,١ | ٢٠,٠ |
| ١٩٧٥ | ٣٧,٧ | ١١,٧ | ٢٦,٠ |
| ١٩٨٠ | ٤٠,٢ | ١٢,٩ | ٢٧,٣ |
| ١٩٨٥ | ٣٩,٨ | ٩,٤ | ٣٠,٤ |
| ١٩٨٧ | ٣٧,٤ | ٩,١ | ٢٨,٣ |
| ١٩٨٩ | ٣٣,٣ | ٨,١ | ٢٥,٣ |
| ١٩٩٠ | ٣٢,٢ | ٧,٥ | ٢٤,٧ |
| ١٩٩٣ | ٣١,٠ | ٨,٠ | ٢٣,٠ |
| ٢٠٠١ | ٢٨,٠ | ٧,٠ | ٢١,٠ |
| ٢٠٠٤ | ٢٥,٨ | ٦,٤ | ١٩,٤(*) |

(*) المؤتمر السنوى الثانى للحزب الوطنى - تقرير حول أداء حكومة الحزب. ثانيا - مؤشرات الخدمة، الأهرام ٢٠٠٤/٩/٢٢، ص ١٦.



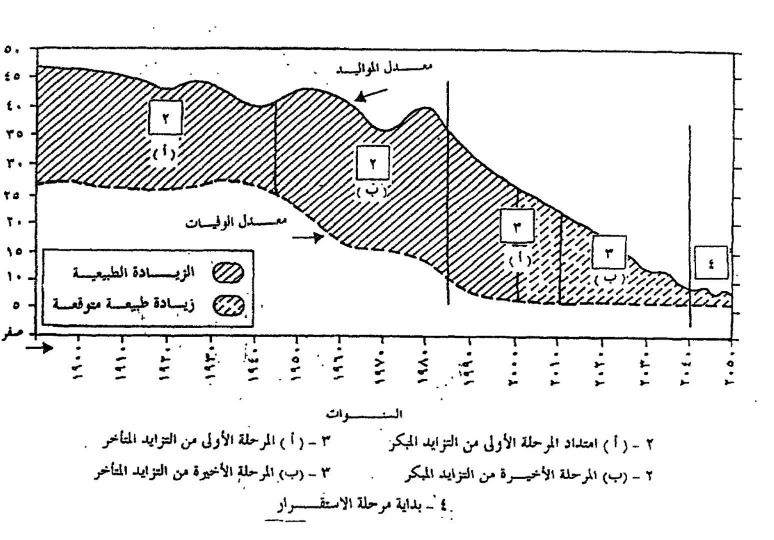

شكل (٢-٣) تطور معدل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في القرن العشرين

(متوسط كل خمس سنوات) (في الألف)

وقد كانت المرحلة الأخيرة من التزايد السكانى المبكر بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها التغير الجذرى الذى شهده الاقتصاد المصرى وخاصة بعد سنة ١٩٥٢ حيث بدأت الثورة فى تبنى سياسة اقتصادية تهدف إلى التوسع الرأسى والأفقى فى الزراعة وكذلك تحقيق عدالة فى ملكية الأرض الزراعية، ثم إنشاء قاعدة صناعية كبيرة أسهمت فى تنويع مظاهر الإنتاج الاقتصادى المصرى، وقد صحب ذلك جهود ملموسة لرفع المستوى الصحى وتوسيع قاعدة المستفيدين بالخدمات الصحية فى الريف والحضر مما أسهم فى خفض معدلات الوفيات انخفاضاً من ٢٧,٧ فى الألف سنة ١٩٤٥ إلى ١٤,٠ فى سنة ١٩٦٥ ثم إلى ٧,٥ فى الألف سنة ١٩٩٠، ٧ فى الألف سنة ٢٠٠١ وتستمر معدلات الوفيات فى الهبوط بعد ذلك وخاصة فى الأعمال المبكرة التى تعد أكثر الأعمار تأثراً بالتقدم الصحى والتى يمثلها معدل وفيات الأطفال الرضع الذى هبط هبوطاً كبيراً من ١٥٣ فى الألف سنة ١٩٤٥ إلى ١٣٦ فى سنة ١٩٥٥ ثم إلى ٧٣ سنة ١٩٨٥، ويقدر بحوالى ٤٤ فى الألف سنة ٢٠٠١ (شكل رقم ٢-٤).

وفى الوقت الذي استمر فيه معدل الوفيات فى الهبوط التدريجى بقيت نسبة المواليد ثابتة تدور حول الرقم ٤٠ فى الألف سنوياً وإن كانت الأرقام تشير إلى هبوط فى معدل المواليد بعد سنة ١٩٦٥ حيث هبط إلى ٣٧,٧ فى الألف فى سنة ١٩٧٥ ثم إلى ٣٧,٤ فى الألف سنة ١٩٨٧ و ٣٢,٢ فى الألف سنة ١٩٩٠ ثم ٢٨ فى الألف سنة ٢٠٠١ . مما يوحى بانخفاض واضح فى هذا المعدل بلغت نسبته الربع تقريباً على امتداد ربع قرن (١٩٧٥ - ١٩٩١م).

ويرجع هذا الهبوط فى معدل المواليد إلى عوامل التغير الاجتماعى والاقتصادى التى شهدتها البلاد فى العقود الثلاثة الأخيرة والتى تجلت فى




٢ - (أ) امتداد المرحلة الأولى من التزايد المبكر     ٣ - (أ) المرحلة الأولى من التزايد المتأخر

٢ - (ب) المرحلة الأخيرة من التزايد المبكر     ٣ - (ب) المرحلة الأخيرة من التزايد المتأخر

٤ - بداية مرحلة الاستقرار

شكل (٢-٤) مراحل النمو السكاني في مصر منذ أوائل القرن العشرين

ارتفاع السن الوسيطة عند الزواج للذكور من ٢٥,٩ فى عام ١٩٦٠ إلى ٢٧,٩ سنة فى عام ١٩٨٦ ، وللإناث من ١٩,٨ سنة ٢١,٨ سنة فى هاتين السنتين، ويتمشى هذا الاتجاه مع التطور الاجتماعى الذى تمر به البلاد وازدياد إقبال الإناث على التعليم حتى مراحل متقدمة وزيادة عمالة المرأة فى مختلف المجالات وانخفاض نسبة الأمية بصفة عامة (انخفضت من ٥٧* إلى ٣٨٪ للذكور ومن ٨٤٪ إلى ٦٢٪ للإناث بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٦ على الترتيب).

وبالإضافة إلى ذلك فقد نجم هبوط معدل المواليد عن الأخذ بنظام تنظيم الأسرة الذى تبنته الدولة سياسة رسمية فى سنة ١٩٦٥ ، ومن الصعب الحكم على فعالية برنامج تنظيم الأسرة وتحديد دوره بدقة فى هبوط معدل المواليد حيث أن ذلك أمر معقد يصعب تحقيقه على مستوى القطر كله.

ولكن من الثابت أن تنظيم الأسرة فى مصر قد اكتسب قيمة كبرى فى ثقافة المجتمع ونجح على الأقل فى خلق وعى قومى بالمشكلة السكانية أكثر مما كان عليه من قبل. ورغم المشكلات التى تعترض الوصول بمشروع تنظيم الأسرة إلى أهدافه المرجوة والتى سبق التخطيط لها فإن نسبة الإناث المتزوجات اللائى يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة فى تزايد مستمر تدل عليه بيانات المجلس القومى للسكان فقد زادت هذه النسبة من ٣٠٪ سنة ١٩٨٤ إلى ٣٨٪ سنة ١٩٨٨ وتقدر أنها وصلت إلى نحو ٥٦٪ سنة ٢٠٠١. (تقدير وزارة الصحة والسكان).

ومن ذلك يبدو أن المرحلة الأخيرة من التزايد السكانى المبكر التى شهدتها مصر منذ أوائل الخمسينات والتى تميزت بمعدل مواليد مرتفع وبمعدل وفيات منخفض ومن ثم بتزايد سكانى كبير – هى التى أوصلت البلاد إلى مرحلة الانفجار السكانى التى تعيشها الآن والتى تتمثل فى أن

المتوسط السنوى لعدد المواليد الأحياء بلغ فى السنوات الخمس (٩٧-٢٠٠١) ١,٧٠٢,٦٠٠ طفلاً فى حين أن متوسط عدد الوفيات وصل إلى ٤٠٠,٦٠٠ حالة - ومعنى ذلك أن سكان مصر يزيدون زيادة طبيعية مطلقة تصل إلى ١,٣٠٢,٠٠٠ نسمة سنوياً (أو ١٠٨,٠٠٠ كل شهر أى ٣٥٦٧ فى اليوم إلى ١٤٨ فرد كل ساعة أى ٥ أفراد كل دقيقتين) .

جدول رقم (٢-٣): معدل الخصوبة العمرية في مصر

سنة ١٩٦٠ و ١٩٨٦ و ١٩٩٧/٢٠٠٠[١]

| فئات السن والسنة | ١٩٦٠ | ١٩٨٦ | ١٩٩٧ ٢٠٠٠ | ٪ من ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|
| ١٥ - ١٩ | ٣٤ | ٢١ | ٥١ | ٧,٢ |
| ٢٠ - ٢٤ | ٢١٨ | ٢٠٥ | ١٩٦ | ٢٧,٨ |
| ٢٥ - ٢٩ | ٣٤٣ | ٣٤٢ | ٢٠٨ | ٢٩,٥ |
| ٣٠ - ٣٤ | ٣٦٦ | ٢٧٨ | ١٤٧ | ٢٠,٩ |
| ٣٥ - ٣٩ | ١٩٥ | ١٩٥ | ٧٥ | ١٠,٦ |
| ٤٠ - ٤٤ | ٥٨ | ٨١ | ٢٤ | ٣,٤ |
| ٤٥+ | ١٨ | ٣٥ | ٤ | ٠,٦ |
| متوسط عدد الأطفال للمرأة | ٦,٢ | ٥,٨ | ٣,٥ | ١٠٠,٠ |

(١) أ - التعداد العام للسكان عامى ١٩٦٠، ١٩٨٦.

ب- مسح السكان الصحى ٢٠٠٠ عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - ١٩٩٤ - ٢٠٠١، يونيه ٢٠٠٢، ص ٣٧.

وقد أجريت تقديرات لسكان مصر فى المستقبل اعتماداً على مكونات النمو السكانى فى عقد التسعينات واحتمالاته المستقبلية، وأجرها المركز الديموغرافى بالقاهرة وتبنت هذه التقديرات شعبة السكان بهيئة الأمم المتحدة، وتشير هذه التقديرات إلى أن سكان مصر يصلون إلى ٧١ مليون نسمة سنة ٢٠٠٦ ثم إلى ٨٤ مليون نسمة سنة ٢٠١٦ ثم إلى ٩١ مليون سنة ٢٠٢١ و٩٦ مليون سنة ٢٠٢٥، بفرض ثبات الفروض التى اعتمدت عليها هذه التقديرات، وبذلك سيكون ترتيب مصر على المستوى العالمى فى المركز السادس عشر بعد أن كان فى المركز الحادى والعشرين سنة ١٩٨٥[1].

**العوامل الكامنة:**

سبق القول أن الانفجار السكانى فى مصر ما بعد الحرب العالمية الثانية قد نتج بالدرجة الأولى عن استمرار ثبات معدل المواليد متراوحاً بين ٣٨ و ٤٢ فى الألف – فى الوقت الذى اعترى فيه معدل الوفيات هبوط واضح – اتسعت بسببه الهوة بين المعدلين وبالتالى ارتفع معدل الزيادة الطبيعية – وتلك سمة جوهرية من سمات مرحلة الشباب فى الدورة الديموغرافية للمجتمعات.

وخصوبة السكان فى مصر مرتفعة إذا قورنت بغيرها من الدول، فيقرب معدل المواليد بها ضعف نظيره فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تبلغ

---

(١) بعد الصين (١٤٣١) مليون نسمة سنة ٢٠٢٥ ثم الهند (١٣٦٣) والأتحاد الأوربى (٣٨٢) والولايات المتحدة (٣٤٦) وأندونيسيا (٢٧٢) وباكستان (٢٥٢) والبرازيل (٢١٩) ونيجيريا (٢٠٤) – وبنجلاديش (١٨١) وروسيا (١٣٧) والمكسيك (١٣١) واليابان (١٢١) وأثيوبيا (١١٨) والفلبين (١٠٨) والكونغو (زائير) (١٠٦) وفيتنام (١٠٤) ثم مصر (٩٦)) (ويقدر سكان العالم أنذاك بعدد ٧٨١٨ مليون نسمة).

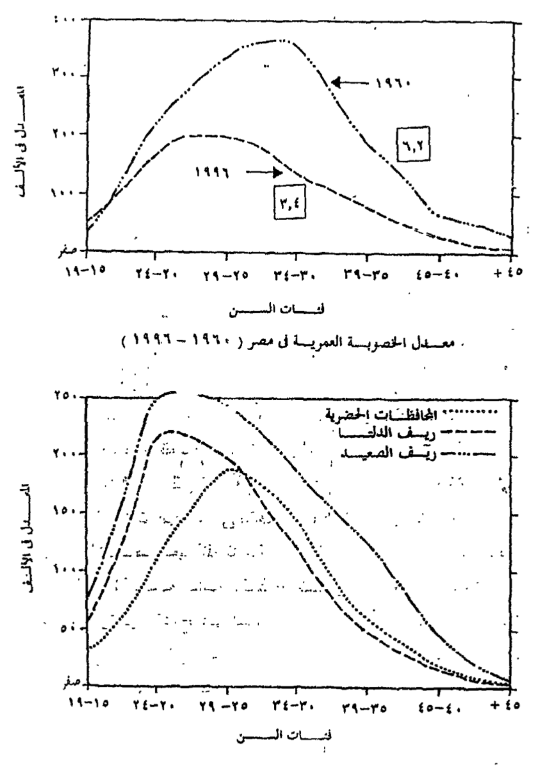
(INED, Tous les pays du (Monde 2001, No. 370, Juillet - Aout 2001).

المعدل بها ١٥ فى الألف ونمو ثلاثة أمثال المعدل فى اليابان (٩) واليونان (١٠) وايطاليا (٩) .

ويرجع ارتفاع معدل المواليد فى مصر إلى مجموعة من العوامل المتشابكة والمتبادلة والتى ترتبط بالهيكل الاجتماعى والاقتصادى للسكان، مثل انخفاض المستوى التعليمى وارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع وزيادة العدد الذى يرغب فى إنجابه الأبوان خاصة من الأطفال الذكور نتيجة للظروف البيئية المختلفة.

وتختلف الخصوبة حسب أعمار الأناث اختلافاً كبيراً – ويبدو ذلك فى دراسة معدلات الخصوبة العمرية النوعية والتى يوضحها الجدول رقم (٢-٣) وهى عبارة عن نسبة خصوبة الإناث حسب العمر – والغرض الأساسى من نسبة عدد مواليد كل فئة عمرية إلى الإناث فى نفس الفئة هو محاولة تحديد اختلاف الإناث فى الخصوبة حسب الأعمار لأن فترة الحمل لا تتساوى فيها قدرة المرأة على الإنجاب طوال سنوات هذه الفترة التى تبدأ من سن البلوغ وتنتهى عند سن اليأس وذلك فيما بين الخامسة عشرة إلى سن الخمسين أو حول هذه السن.

ومن هذا الجدول والشكل (٢-٥) يبدو أن أكثر الفئات العمرية إسهاماً فى الإنجاب هما فئتا العمر ٢٠ – ٢٩ حيث تسهمان بنحو ٥٧,٣ ٪ من جملة المواليد، ومعنى ذلك أن أكثر من نصف عدد المواليد تنجبهن إناث واقعات بين العمرين ٢٠-٢٩ وإذا أضيفت الفئة الثالثة ٣٠-٣٤ لارتفعت النسبة إلى ٧٨٪ من المواليد أى ما يقرب من أربعة أخماس المواليد تغير من إناث أعمارهن من ٢٠ – ٣٤ سنة. ويقل المعدل بوضوح فى بداية المنحنى ونهايته فى فئتى العمر (١٥-١٩)، (٤٥+)، ولذلك فإن التفكير فى رفع السن القانونية لزواج الأنثى من ١٦ إلى ١٨ سنة لن يكون ذا تأثير كبير فى خفض




**شكل (٢-٥) معدلات الخصوبة العمرية في الريف والحضر (١٩٩٧ - ٢٠٠٠)**

معدلات المواليد وينبغي التركيز على العوامل الأخرى المؤثرة في الخصوبة والتي يعد التعليم أحدها وخاصة للإناث اللاتي يعتبرن الموطن الحقيقي للخصوبة كما وأن متوسط السن عند الزواج للأنثى قد وصل إلى ٢١,٨ في سنة ١٩٨٦ ويحتمل أن يكون هذا المتوسط قد تزايد بعد ذلك تمشياً مع التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي تمر به البلاد وازدياد إقبال الفتيات على التعليم وارتفاع إسهام المرأة في سوق العمل إسهاماً واضحاً. ومن المعروف أن تعليم المرأة يعد عنصراً من العناصر المؤثرة في الخصوبة حيث أن المرأة المسلمة أكثر فهماً لتنظيم الأسرة وإيماناً بأهميته وجدواه ومن ثم فهي أكثر إقبالا على اتباع وسائله.

وليست الخصوبة بمركباتها اللمتعددة العامل الرئيسي في النمو السكاني في مصر، بل إن الوفيات تعد العنصر الرئيسي الآخر، والذي أسهم هبوطه في ارتفاع نسبة الزيادة السنوية، ويرجع معظم الهبوط إلى انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع (أقل من سنة) والتي تشكل ثلث حالات الوفيات الإجمالية وقد انخفض المعدل من ١٦١ لكل ألف مولود حي في سنة ١٩٣٥ إلى ١٥٢ في ١٩٥٤ ثم إلى ١٣٦ في سنة ١٩٥٥ . و ٨٥ في سنة ١٩٧٦ ثم ٥٦ في سنة ١٩٩٣ ثم إلى ٤٤ في الألف سنه ٢٠٠١، وتدل الظواهر أنه في الطريق إلى الانخفاض بعد ذلك نتيجة تنفيذ كثير من المشروعات الصحية وخدمات الطفولة بصفة عامة، ولهذا الانخفاض في معدل الوفيات في الأعمار المبكرة أثر مزدوج على الهيكل الديموغرافي في مصر، فهو يزيد حجم المجتمع زيادة مباشرة فيما يعرف باتساع قاعدة الهرم السكاني له كما يزيد في عدد الإناث الائي يسهمن في المواليد بعد ذلك عند وصولهن إلى سن الإنجاب، وقد ارتبط ذلك بارتفاع أمد الحياة عند المولد للفرد في مصر على النحو التالي:

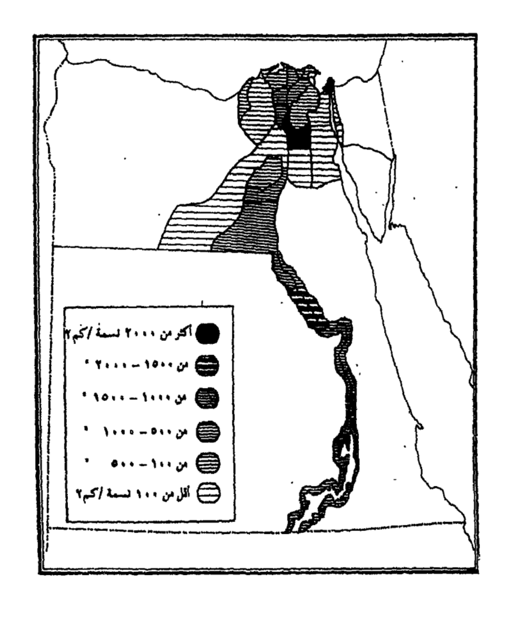
| السنة | ذكور | إناث |
| --- | --- | --- |
| ١٩٣٧ | ٣٥,٦ | ٤٢,١ |
| ١٩٤٧ | ٤١,٤ | ٤٧,٠ |
| ١٩٦٠ | ٥١,٦ | ٥٣,٨ |

| السنة | ذكور | إناث |
| --- | --- | --- |
| ١٩٨٦ | ٥٨,٥ | ٦٠,٠ |
| ١٩٩٦ | ٦٣,٨ | ٦٥,٤ |
| ٢٠٠١ | ٧١,١ | ٧٣,٢ |

**ثانياً: توزيع السكان:**

لعل أبرز سمات التوزع السكانى فى مصر هى ذلك التركز الشديد للسكان فى وادى النيل والدلتا، وفوق مساحة محدودة من أرض مصر تقترب من ٤٠,٠٠٠ كيلو متراً مربعاً فقط وبنسبة توازى قرابة ٤ ٪ فقط من جملة مساحة مصر التى تصل إلى مليون كيلو متراً مربعاً. ومعنى ذلك ببساطة أن هناك تبايناً شديداً فى كثافة السكان بين الوادى والدلتا من ناحية والصحارى من ناحية أخرى، وتعد كثافة السكان فى مصر من أعلى الكثافات السكانية فى العالم (٢-٥)، ومن ثم فإن المعمور الفعلى على خريطة مصر هو الوادى والدلتا بصرامة، ويأخذ هذا المعمور شكل زهرة لوتس ساقها الوادى وزهرتها الدلتا وبرعمها إقليم الفيوم. وحسب التعداد الذى تم سنة ١٩٩٦ فإن المعمور المصرى الضيق يحتشد فيه ٥٨,٥ مليون نسمة، أما الصحارى المصرية التى تشغل معظم مساحة البلاد فلا يسكنها سوى ٨١٨,٠٠٠ نسمة، ويتوزع سكان الصحارى المحدودى العدد على الصحارى المصرية الثلاث الصحراء الغربية (٣٥٣,٧٧٥) والصحراء الشرقية (١٥٧,٣٠٠) وشبه جزيرة سيناء (٣٠٦,٩٨٧ نسمة).

ويتوزع السكان فى المعمور المصرى (الوادى والدلتا) بكثافة عالية سواء بين الحضر أو الريف أو بين الدلتا أو الصعيد فحسب بيانات تعداد سنة ١٩٩٦ يعيش فى ريف مصر ٣٤ مليون نسمة بنسبة ٥٧ ٪ من مجموع سكان مصر،




شكل(٢-٥)كثافة السكان في المحافظات المصرية

بينما يعيش فى المدن ٢٥ مليون نسمة وبنسبة ٤٣ ٪. وهذه النسبة آخذة فى الزيادة المطردة، بينما تنخفض نسبة سكان الريف باطراد هى الأخرى.
ويرجع ذلك إلى أن معدل نمو السكان المدن المصـ ـرية أكبر بكثير من معدل النمو فى الريف بسبب الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، فقد زادت نسبة سكان المدن فى مصر من ٣٣٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٤٣ ٪ سنة ١٩٩٦ . وبالمقال انخفضت نسبة سكان الريف من ٦٧ ٪ رلى ٥٧ ٪ فى هذين التاريخين وقد انعكس التزايد فى حجم سكان المدن على تضخم سكان المدن الكبرى من ناحية وزيادة عدد المدن من ناحية أخرى، فقد زاد عدد المدن من ١٢٠ مدينة فى تعداد سنة ١٩٦٠ إلى ١٧٤ فى تعداد ١٩٧٦ ، ثم إلى ١٩١ مدينة فى تعداد ١٩٨٦ ، ثم إلى ٢٢٧ مدينة فى تعداد ٩٩٦ منها ١٩٠ فى الوادى والدلتا و ٣٧ مدينة فى الصحارى بأكملها.

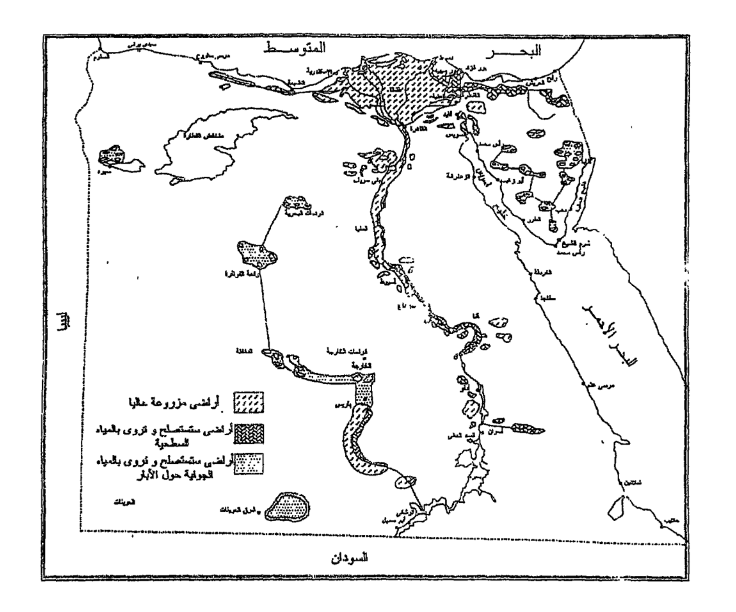
وثمة ظاهرة أخرى جديرة بالتسجيل وهى أنه إذا كان سكان الحضر يقدرون بنحو ٢٥ مليون نسمة، فإن إقليم القاهرة الكبرى وحدة يسكنه قرابة ١٢ مليون نسمة أى حوالى نصف سكان الحضر فى مصر، وبنسبة ٢٠ ٪ من إجمالى السكان فى الجمهورية (يضم هذا الإقليم سكان مدينة القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة وكذلك سكان مركز الجيزة) ويعد من أكبر التجمعات الحضرية فى العالم. وتليه مدينة الأسكندرية بسكان بلغ عددهم حوالى ٣,٣ مليون نسمة وبنسبة قاربت ١٤ ٪ من سكان المدن فى مصر، ومعنى ذلك أن القاهرة الكبرى والأسكندرية تستأثران معاً بنحو ثلثى سكان الحضر، أما الثلث الباقى فيتوزع على ١٨٥ مدينة تتمثل فى المحافظات الحضرية الأخرى وفى عواصم المحافظات غير الحضرية وعواصم المراكز الإدارية فى الوادى والدلتا.

وتتباين الكثافة السكانية فى الحضر من مدينة لأخرى. غير أن أعلى المحافظات فى ذلك هى محافظة القاهرة حيث تزيد الكثافة بها على ٣٢٩٥٥

نسمة فى الكيلو متر المربع، يليها محافظة الجيزة والكثافة بها ٢٨٧٠٠ نسمة/كم٢. وبذلك تعد القاهرة أكثف مناطق مصر حيث يكتظ بها ٦.٨ مليون نسمة فى ٢١٤ كيلو متراً مربعاً فقط هى مساحتها الإدارية. وتتزايد الكثافة فى بعض أحيائها لتصل إلى حدود قصوى غير معروفة فى مدن العالم الكبرى حيث تزيد على ٨٤٠٠٠ نسمة/كم٢ فى باب الشعرية و٦٦٥٠٠ فى السيدة زينب.

أما على المستوى القومى فى المعمور المصرى فقد زادت الكثافة السكانية من ٧٣٦ نسمة/كم٢ فى ١٩٦٠ إلى ١١٠٠ نسمة سنة ١٩٧٦ ثم ١٤٠٠ نسمة/كم٢ فى ١٩٨٦ إلى ١٤٦٠ نسمة/كم٢ سنة ١٩٩٦. وعلى العموم فإن أعلى الكثافات فى المناطق الريفية تتركز فى المنطقة المحيطة بالقاهرة الكبرى. وفى هذه المناطق تزيد الكثافة عن ٣٠٠٠ نسمة/كم٢ (فى القليوبية شمالاً) ٣٤٨٨ نسمة/كم٢، وفى الجيزة جنوباً ٥٠٠٦ نسمة/كم٢، وتشبهها فى ذلك محافظات أخرى فى الصعيد مثل أسيوط وسوهاج (من ١٧٠٠ - ١٩٠٠ نسمة/كم٢) أما المناطق ذات الكثافة المنخفضة فكما هو متوقع تسود فى الأطراف الشمالية للدلتا (كفر الشيخ ٦٤٩ نسمة/كم٢) والشرقية (١٠١٩) وفى البحيرة (٤٠٣).

وإذا تصورنا أن سكان مصر الذين يقترب عددهم من ٧٣ مليون فى الوقت الحاضر (يناير ٢٠٠٤) سيصل عددهم الى ٩١ مليون سنة ٢٠٢١ ثم نحو ١٠٠ مليون سنة ٢٠٣٠ - سيظلون محتشدين فوق الرقعة المحدودة من أرض مصر فإن كثافة السكان فى الوادى والدلتا والتى تصل الآن إلى ١٦٠٠ نسمة/فى الكيلو متر المربع ستتزايد لتصل إلى حوالى ٢٤٠٠ نسمة ناهيك عن مستويات الكثافة فى المدن الكبرى (شكل ٢-٦)، وإذا كان الوادى الضيق يكاد يختنق بسكانه فى الوقت الحاضر، فكيف سيكون الحال فى




شكل (٢-٦) الزراعة حتي عام ٢٠١٧

منتصف هذا القرن. خاصة إذا أدركنا أن الأرض الزراعية القديمة ستنقص بمقدار الثلث على الأقل، وأن متوسط عدد سكان القرية سيرتفع إلى خمسة عشر ألف من الأشخاص، وأن المدن ستكتظ بالسكان وتعجز الخدمات والمرافق عن خدماتها.

**ثالثاً: الخصائص السكانية:**

تمثل الخصائص السكانية البعد الثالث للمشكلة السكانية فى مصر. وتتمثل فى الخصائص الطبيعية مثل التركيب العمرى والنوع، والخصائص المكتسبة مثل الخصائص الاقتصادية (القوة العاملة) والتعليمية والمدنية، ومصر من الدول النامية التى تزيد فيها نسبة صغار السن (دون سن ١٥) بسبب ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض معدلات الوفيات. وهذه النسبة تمثل قاعدة الهرم السكانى جدول (٤) وشكل (٢-٧) وتصل فى مصر إلى قرابة ٤٨٪ من السكان، وهى نسبة عالية إذا قورنت بدول متقدمة أخرى فى غرب أوربا (تصل إلى ١٦٪ فى المانيا و١٥٪ فى اليابان والسويد). أما فئة كبار السن (٦٥ فأكثر) فهى فئة صغيرة النسبة تقل بزيادة نسبة الصغار، وقد وصلت فى مصر إلى قرابة ٣,٤٪ فقط من جملة السكان (تصل إلى ١٧٪ فى اليابان والسويد). ومعنى ذلك أن المجتمع المصرى مجتمع فتى شاب تتجدد قاعدته باستمرار بزيادة أعداد المواليد، وجدير بالذكر أن نسبة الكبار تزيد ببطء وبثبات مما يلقى بأعباء ضخمة على المجتمع مستقبلا سواء بسبب تزايد أعداد الصغار (دون ١٥ سنة) أو الكبار (٦٥ سنة فأكثر) حيث يتزايد أمد الحياة باطراد من ٤٧ سنة للفرد عند المولد سنة ١٩٤٧ إلى ٥٩ سنة فى تعداد ١٩٨٦ ثم إلى ٦٤ سنة ١٩٩٦ كما سبق القول. (فى انجلترا ٧٧ سنة وفى السويد ٧٩)، (واليابان ٨٠ سنة).

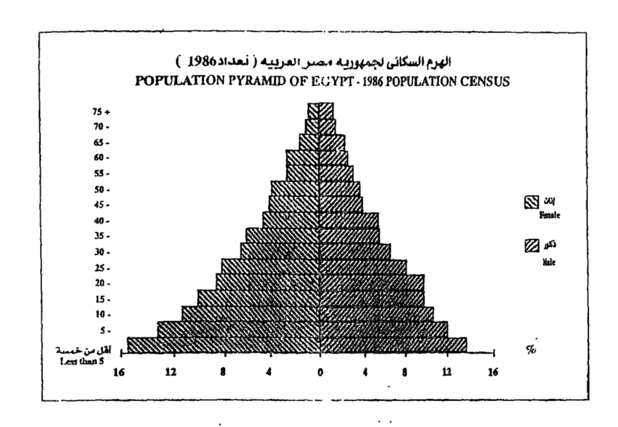
جدول رقم (٢-٤): فئات السن الكبري في مصر وبعض الدول المتقدمة

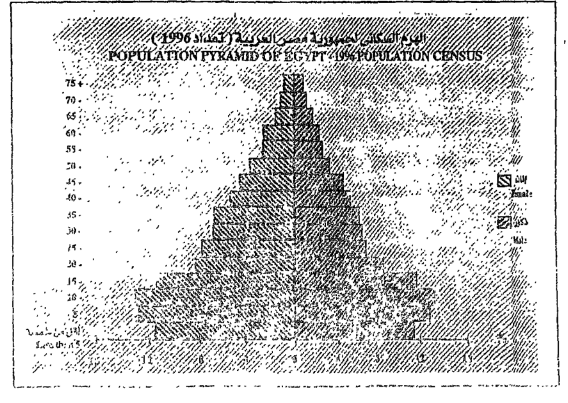
في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦

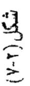
| الفئة | ١٩٨٦ | | ١٩٩٦ | | المانيا | اليابان |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد بالمليون | ٪ | العدد بالمليون | ٪ | ٪ | ٪ |
| الصغار (دون ١٥ سنة) | ١٩,٣ | ٤٠,٠ | ٢٢,٣ | ٣٧,٧ | ١٦ | ١٥ |
| متوسطو السن (١٥-٦٤) | ٢٧,٤ | ٥٦,٧ | ٣٤,٩١ | ٥٨,٩ | ٦٨ | ٦٨ |
| كبار السن (٦٥ +) | ١,٦ | ٣,٣ | ٢,٠ | ٣,٤ | ١٦ | ١٧ |
| | ٤٨,٣ | ٠٠٠ | ٥٩,٢ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

والمجتمع المصرى مازال مجتمعاً زراعياً حيث يعمل بالزراعة ٣١٪ من جملة القوى العامة يليها العاملون فى الخدمات والتجارة بنسبة ٥٥٪ و١٤٪ فى الصناعات التحويلية، والباقى فى حرف أخرى. وقد تناقصت نسبة العاملين بالزراعة من القوى العاملة المصرية فى الأربعين عاماً الأخيرة من القرنالعشرين حيث هبطت من ٥٨٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٣٨٪ سنة ١٩٨٦ ثم إلى ٣١٪ سنة ١٩٩٦ . وفى المقابل زادت نسبة العاملين فى الأنشطة الأخرى (الصناعة من ١١٪ إلى ١٩٪ والتجارة والخدمات من ٣٠٪ إلى ٣٣٪).

ورغم أن مصر من الدول الرائدة فى الوطن العربى فى مجال التعليم للذكور والإناث معاً، فمازالت نسبة الأمية بها من المشكلات القومية الكبرى والتى تمثل عائقاً خطيراً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى وقت واحد. ورغم الجهود المتعاظمة التى تبذلها مصر فى سبيل التعليم، فإن نسبة الأمية مازالت مرتفعة خاصة بين الإناث كما تبين الأرقام التالية فى الجدول رقم (٢-٥).


الهرم السكاني لجمهورية مصر العربية ( تعداد 1986 )
POPULATION PYRAMID OF EGYPT - 1986 POPULATION CENSUS
75 +
70 -
65 -
60 -
55 -
50 -
45 -
40 -
35 -
30 -
25 -
20 -
15 -
10 -
5 -
أقل من خمسة
Less than 5
16
12
8
4
0
4
8
12
16
إناث
Female
ذكور
Male
%


الهرم السكاني لجمهورية مصر العربية ( تعداد 1996 )
POPULATION PYRAMID OF EGYPT - 1996 POPULATION CENSUS
إناث
ذكور


شكل (٢-٧)

جدول رقم (٢-٥): تطور نسبة الأمية في مصر حسب النوع

( ٪ من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر)

| السنة | ذكور | إناث | جملة السكان |
|---|---|---|---|
| ١٩٣٧ | ٧٦ | ٩٤ | ٨٥ |
| ١٩٤٧ | ٦٥ | ٨٤ | ٧٥ |
| ١٩٦٠ | ٥٧ | ٨٤ | ٧١ |
| ١٩٧٦ | ٤٣ | ٧١ | ٥٧ |
| ١٩٨٦ | ٣٨ | ٦٢ | ٤٩ |
| ١٩٩٦ | ٢٩ | | ٣٩ |

**رابعاً: نحو سياسة سكانية متكاملة:**

تعد مصر من الدول الرائدة فى العالم النامى فى إتباع سياسة سكانية متوازنة تعتمد على ثلاثة محاور أساسية أولها خفض النمو السكانى والثانى التوزيع السكانى الأنسب للسكان على أرض مصر، والمحور الثالث هو رفع الخصائص السكانية والارتقاء بحياة الإنسان تعليمياً وصحياً واجتماعياً وقد تجلى هذا الاهتمام فى اتباع سياسة مبكرة لتنظيم الأسرة (منذ سنة ١٩٦٥) ووضع خطط عديدة لإعادة توزيع السكان ومحاولة الإرتقاء بالتعليم. وقد أنشئت أخيراً وزارة خاصة بالسكان وشئون الأسرة تهدف فى المقام الأول إلى تحقيق هذه السياسة السكانية المتكاملة من خلال ارتباطها بباقى جهود الوزارات المختلفة وتبنى سياسة قومية تهدف بالوصول إلى توازن سكانى معقول حجماً وتوزعاً وخصائصاً. ثم الغيت الوزارة والحصر السكان بوزارة الصحة.

والواقع أنه لا توجد استراتيجية واضحة لتعمير الصحراء المصرية وإعادة توزيع السكان بالمناطق الملائمة بها خاصة شبه جزيرة سيناء والساحل الشمالى وجنوبى مصر. وربما كان إنشاء المدن الجديدة مظهراً تطبيقياً لخلق أقطاب عمرانية جديدة لجذب السكان إليها ومن أبرزها مدن العاشر من رمضان و٦ أكتوبر والسادات وبرج العرب الجديدة والعبور و١٥ مايو. غير أن تلكالمدن لم تستوعب من السكان ما كان مخططاً لها من قبل، ويرجع ذلك فى المقام الزول إلى نقص عوامل الجذب الاجتماعى والاقتصادى الأخرى، وقربها من المدن الكبرى حتى إنها تعد ضواح لها مما يشجع على وجود حركة انتقال يومى بين أماكن العمل فيها وأماكن السكن فى المدن الكبرى كالقاهرة والأسكندرية.

ويعد التحكم فى تزايد السكان تحدياً حقيقياً يواجه مصر المعاصرة لذلك فإن مفتاح الحل فى مواجهة الانفجار السكانى يكمن فى تطبيق سياسة حازمة لتنظيم الانجاب. ولا شك أن عوامل التغير الاجتماعى والاقتصادى كالتعليم مثلا يمكن أن تسهم فى تحقيق بيئة مناسبة تمارس من خلالها وسائل تنظيم الإنجاب ويمكن أن يكون أثرها واضحاً وإن كان بعيد المدى ولذلك فإن استخدام الوسائل المختلفة (الحبوب - اللوالب وغيرها) التى تعد أساساً من أسس برنامج تنظيم الأسرة حالياً - هى العامل الحاسم والسريع فى إنجاح هذا المشروع الحيوى القومى - والذى يجب أن يعتمد على التخطيط بالإقناع من ناحية وكذلك على التركيز على الإناث فى سن ٢٠-٣٤ سنة من ناحية أخرى وذلك لما سبق ملاحظته من أنهن فى هذه الفئة يسهمن بأكثر من نصف عدد المواليد.

وواقع الأمر أن تنظيم الأسرة فى مصر - وهو أحد العوامل الرئيسية فى كبح جماح النمو السكانى بها - يواجه مجموعة من المعوقات الثقافية

والاجتماعية التى تحول دون الوصول به إلى أهدافه المرسومة، فرغم أن سكان الحضر فى تزايد نسبى على امتداد التعدادات الأخيرة لعل أبرزها زيادة نسبتهم من ٣٧٪ فى تعداد سنة ١٩٦٠ إلى ٤٤ ٪ فى تعداد سنة ١٩٨٦، إلا أن الحقيقة الواضحة أن أكثر من نصف سكان المجتمع المصرى يقطنون القرى، ومن ثم تصبح الظاهرة الكبرى المميزة هى سيادة الحياة الريفية بمظاهرها المختلفة وحتى فى المدن والتى تعد فى معظمها إمتداداً للريف فإن الظروف الثقافية بها نتاج لأصول سكانها وتوارث القيم والمفاهيم جيلا بعد جيل.

وعلى أية حال فإن المعوقات التى تعترض خطط تقليل معدل النمو والهبوط به إلى مستويات ملائمة - عديدة ومعقدة ومتشابكة ترتبط فى المقام الأول بما يعرف فى عالم السكان بالعوامل الوسيطة والتى تحدد مؤثرات السلوك البشرى للخصوبة ومستوياتها. وربما كانت أبرز هذه المعوقات ما يلى:

١- إهمال التفكير في الحجم الأمثل للأسرة:

القدرية هى المسطرة على سلوك معظم السكان فى المجتمع المصرى خاصة فى الريف، ومن ثم فإن التفكير فى تخطيط عدد المواليد ومن ثم تحديد حجم مثالى للأسرة هو تدخل فى أمور الغيب بل وغير جائز، ومرد ذلك هو للأقدار كيف تشاء، فقد يختطف الموت بعضاً من الأطفال مما يتطلب الاحتياط بكثرة الانجاب.

والواقع أن ذلك ارتبط بارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع من ناحية وانخفاض أمد الحياة من ناحية أخرى. فقد سبق القول أن معدل وفيات الأطفال فى مصر كان قبيل الحرب العالمية الثانية يدور حول المائتين ثم ما لبث إن انخفض بعد ذلك ليصل فى السنوات الأخيرة إلى نحو ٤٤ فى

الألف، ورغم ذلك فإن مستوى يعكسه هذا الرقم هو مستوى مرتفع يجعل مفهوم التعويض فى الإنجاب أمراً مسيطراً ويدفع الوالدين فطرياً إلى إنجاب عدد غير قليل من الأطفال.

٢- نقص المعرفة:

يتضح نقص المعرفة فى مظاهر عدة أبرزها القصور فى الإلمام بوسائل تنظيم الأسرة، ويرتبط ذلك فى المقام الأول بارتفاع نسبة الأمية خاصة لدى الإناث. فتصل هذه النسبة فى بعض المحافظات الريفية إلى قرابة ٦٠٪ للإناث لفى سن الإنجاب بل ترتفع إلى ٧٠٪ منهن فى بعض مراكز محافظات الصعيد. ومعنى ذلك أن نحو ثلاثة أرباع الإناث المتزوجات أميات. وغنى عن البيان أن الفهم الصحيح لأساليب تنظيم الأسرة يرتكز على مثلث المعرفة وتكوين الرأى والممارسة، وتقف الأمية حجراً عائقاً أمام ذلك سواء بين الذكور أو الأناث. وفى سنة ١٩٩٦ بلغت نسبة الأمية لدى الذكور ٢٩٪ ولدى الإناث ٥٠٪ من جملة السكان (عشر سنوات فأكثر).

٣- الفهم القاصر للدين:

الإسلام دين الفطرة الذى يدعو إلى التنظيم فى كل شئ، فالنظام أساس فى العبادات والمعاملات، فلا دين بغير تنظيم من صف الصلاة إلى صف المعركة، ومن تنظيم أمر المال إلى تنظيم أمر الأسرة. والتنظيم هنا ينبع من المسئولية، فلا تتحمل الأسرة ولا تحمل نفسها إلا ما تطيق من الأبناء الذين تستطيع أن تحسن تربيتهم فى عالم تطول فيه فترة الإعداد مع التطور العلمى. ومن ثم فإن تنظيم الأسرة من حيث أنه تنظيم أمر لا يتعارض مع الدين بل يدعو إليه الدين الذى يقضى بالمسئولية والملاءمة بينه وبين القدرة على تحملها وتصبح مرونة التنظيم هى الأمر الواجب. فتغير إمكانيات المجتمع وموارده يتطلب إعادة النظر فى معدلات النمو على أساس من

قاعدة عريضة هى: ألا تزيد معدلات النمو السكانى عن معدلات التنمية الاقتصادية ورلا كان المجتمع يسير على منحدر هابط، وألا يتساوى المعدلان وإلا كان المجتمع فى حالة جمود اقتصادى والعالم من حوله يتقدم، وفى ظل مجتمع فيه الدولة تتحمل مسئولية التنظيم والخدمات الصحية والثقافية، ومن هنا يصبح الإطار العريض الذى يوضحه الحديث الشريف (كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته) مسئولية تقتضى المشاركة فى التنظيم).

وربما كان المد الدين الإسلامى فى السنوات الأخيرة عاملاً مرتبطاً فى أذهان بعض الناس بالحرج فى تنظيم الأسرة ظناً منهم أنه معارضة لإرادة الله، والرسولﷺ لا يستطيع أن يباهى بنا يوم القيامة رذا كنا أمه لم تحسن تربية أبنائها ورعايتهم.

**٤- شيوع قيم اجتماعية تمجد الإنجاب:**

هناك قيم خاصة بالإنجاب فى المجتمع المصرى تسيطر على فكر كثير من النساء والرجال، وهى أن مكانة رأى منهم الاجتماعية تتوقف على مقدرته على الإنجاب، وهى أن مكانة أى منهم الاجتماعية تتوقف على مقدرته على الإنجاب، ويسود ذلك بدرجة أكبر فى الريف، وربما لا نبالغ إذا ذكرنا أن مكانة المرأة ترتبط بقدرتها على الإنجاب حيث تعتبره رمزاً لإثبات أنوثتها ومكانتها فى المجتمع، فالرغبة فى إنجاب طفل تظل قائمة شعورياً أو لا شعورياً لدى المرأة خلال سنوات الخصوبة، كما أن المرأة – لظروف عديدة ترتبط بقيمتها ومكانتها فى المجتمع – تفضل الاستقرار وتعرف أن إنجاب عدد أكبر من الأطفال هو وسيلة رئيسية لهذا الاستقرار وتحقيق الآمان فى علاقتها مع الرجل، بل إن الأمهات يعتبرن زيادة عدد الأبناء حماية لهن وعوناً فى الحياة وخاصة فى الشيخوخة كما أن الرجل

يرى فى كبر حجم عائلته قوة وسطوة فى الريف - ومن ثم فهو يفكر فى الإنجاب وخاصة الذكور، وقد يكون تفضيله للذكور دافعاً مستمراً للإنجاب حتى يتسنى له تحقيق ما يسمى (عزوة).

ويرى بعض علماء الاجتماع أن إباحة الطلاق وعدم تنظيم العلاقة الزوجية وحمايتها وإعطاء الحرية للرجل دون قيود يدفع الزوجة لإنجاب عدد أكبر من الأطفال كوسيلة تضمن بها الارتباط بالزوج، كذلك يرى البعض أن تعدد الزوجات يرجع إليه بعض زيادة عدد المواليد، فقد يكون إنجاب الزوجة للإناث بدلا من الذكور سبباً فى زواج الزوج من أخرى لإنجاب عدد من الأطفال، إلا أن هذا العامل لم يثبت بعد دوره فى زيادة عدد المواليد رغم ذلك.

# الفصل الثالث

## من مشكلات السكان في مصر

### (١) تنظيم الأسرة:

منذ أن بدأت مصر سياستها الرسمية لتنظيم الأسرة سنة ١٩٦٥ وتبنت سياسات متعددة الجوانب لمواجهة المشكلة السكانية، لم تخفت الأصوات المنادية بتقليل معدلات النمو السكانى استشعاراً لخطر التزايد فى حجم السكان الذى يلتهم ثمار التنمية ويفرز عدداً من المشكلات لعل من أبرزها البطالة والضغط على الخدمات والاستهلاك بل والتغير الذى اعترى شخصية الإنسان المصرى ذاته، والواقع أن مشكلة السكان فى مصر لا تشذ فى مكوناتها عن مثيلاها فى دول نامية كثيرة غير أن خصوصية المشكلة عندنا تجعل لها بعداً لا تشاركنا فيه إلا دول قليلة وهو البعد الجغرافى للمشكلة، فالتزايد يتم والسكان مكدسون فى ذات المساحة المأهولة – بل وتتناقص هذه المساحة بتزايد الحجم السكانى بصفة عامة مما حدا ببعض الباحثين وهو الدكتور فاروق الباز إلى توقع اختفاء بقية الأرض المزروعة فى الوادى والدلتا بعد نحو ستين عاماً إذا استمرت معدلات النمو ومعدلات تآكل الأرض الزراعية على ما هى عليه الآن، وهذا القول ليس جديدا بل آثاره كثير من الجغرافيين مبكراً فى دراسات العلاقة بين السكان والأرض الزراعية فى مصر – حتى إن المقولة المعتادة أن ما تم استصلاحه من أراضى منذ قيام الثورة التهمه العمران الريفى والحضرى فى الوادى والدلتا، بل إن قيمة الأراضى التى ضاعت بسبب التوسع السكنى والسكانى يفوق كثيراً قيمة ما استصلح من أراضى على هوامش الدلتا أو الوادى فى الجنوب، ورغم أن سكان مصر زادوا من ٣٠ مليون نسمة سنة ١٩٦٦ إلى ٧٣ مليون نسمة سنة ٢٠٠٤، فإن من الأنصاف القول أن مصر منذ أن وضعت سياستها

السكانية مبكراً – بذلت جهداً كبيراً في مجال تنظيم الأسرة – والتوسع فى التعليم والخدمات الصحية ونشر مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل أكبر عدد من المواطنين، وتوسعت بقدر ما سمحت ظروفها المادية فى مقاومة البطالة والفقر وتقليل تأثيره على الطبقات الدنيا من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية والدعم المباشر وغير المباشر لهذه الطبقات، وانعكس ذلك كله على مظاهر التغير الاجتماعى الاقتصادى وما ترتب عليه من تناقص فى معدلات النمو الطبيعى والذى هبط من ٢,٨ فى سنة ١٩٨٦ إلى ٢,١ فى سنة ٢٠٠٠ ، وانخفضت معدلات الخصوبة الكلية من ٤,٤ طفل للمرأة الواحدة سنة ١٩٨٦ إلى ٣,٤ للمرأة الواحدة سنة ١٩٩٦ ، ومن المتوقع أن تصل إلى ٢,٩ طفل سنة ٢٠٠٦ ثم إلى ٢,٥ طفل سنة ٢٠١٦ وإلى ٢,٣ طفل سنة ٢٠٢١ ليصل عدد السكان وفق ذلك إلى ٧١ مليون نسمة ثم ٨٥ مليون نسمة ثم ٩١ مليون نسمة على الترتيب حسب تقديرات المركز الديموغرافى بالقاهرة وهى تحظى بثقة عالية) .

وتدل الأرقام المتاحة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد المواليد سنة ٢٠٠١ بلغ ١,٧٠٠,٠٠٠ مولودا والوفيات ٤١٠,٠٠٠ حالة وفاة وبذلك تكون الزيادة الطبيعية ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة سنويا، تضاف على حجم السكان فى مصر، وهذه هى المشكلة الحاسمة التى تؤرق بال المجتمع بأكمله حيث تودى إلى ارتفاع الكثافة السكانية والتزاحم الذى يستشعره المواطن فى حياته اليومية خاصة فى المدن الكبرى فى الوادى والدلتا.

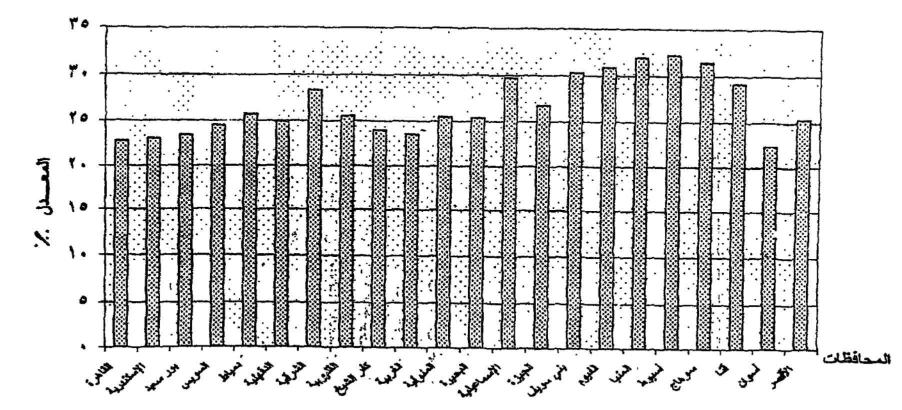
وتأتى معظم الزيادة السكانية من الريف الذى يسكنه ٣٤ مليون نسمة فى تعداد ١٩٩٦ – أى بنسبة ٥٧ ٪ من سكان مصر، وتصل الخصوبة الكلية فيه إلى ٤,٥ طفل للمرأة الواحدة كما هى الحال فى ريف الصعيد (شكل رقم ٣–١) ، كما ترتفع نسبة الأمية لدى الإناث لتصل إلى ٦٣ ٪ ويصبح توجيه

الجهود للتخطيط السكاني في المناطق الريفية هو الأساس في السياسة السكانية التي تهدف إلى معدلات النمو، ويرتكز ذلك على محاور أولها مقاومة الفقر وتعليم الفتيات وتعبئة رجال الدين المستنيرين الذي يسهمون بالدور الأكبر في الأعلام السكاني، بل لا نبالغ إذا قلنا أنهم يمثلون العامل الأول في قبول سياسة تنظيم الأسرة في المناطق الريفية التقليدية المحافظة.

والمتأمل في حياة الريف والريفيين بعد ٤٠ سنة من تبني سياسة تنظيم الأسرة يدرك أن التغير الذي حدث كان في معظمه تغيراً مادياً أكثر منه ثقافياً، فمازال العدد الكبير للأسرة (العزوة) مسيطراً على أفكار الكثيرين، ومازال الأطفال في سن صغيرة يعملون بمعدلات عالية في الأعمال الزراعية ومن ثم لهم قيمة اقتصادية للأسرة ومازالت نسبة الأمية عالية بين الإناث في سن الإنجاب، والزواج المبكر مسيطر على عقول الأسر الريفية، وتظل تلك الثقافة في مجموعها العائق الرئيسي أمام تنظيم الأسرة في الريف، ومع ذلك فإن هذا التعميم لا يشمل كل قرى مصر التي تختلف في بيئتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة عوامل محلية بحتة، وبعد هذا فإن استمرار سياسة سكانية جادة طويلة المدى كفيلة بتحقيق أهداف الخطط السكانية بشرط تقييمها باستمرار والوقوف على مشكلات التطبيق ومعوقاته.

**طفلان للأسرة شعار لابد أن يتبناه المجتمع:**

تتجه المجتمعات التي تشهد تغيراً اقتصادياً واجتماعياً في حياتها إلى تحقيق التوازن السكاني كمرحلة أخيرة من مراحل نموها السكاني عندما تقترب معدلات المواليد من معدلات الوفيات ويصبح عدد الأطفال المناسب لهذه المرحلة هو طفلان فقط، ورغم أن معدلات المواليد قد انخفض في مصر – فإن الوصول إلى مرحلة التوازن قد طال – ومن المرجح أنه سيطول ليصل إلى منتصف الثلاثينيات من هذا القرن وعندها سيكون سكان مصر قد




شكل (٢-١) توزيع معدلات المواليد في مصر سنة ٢٠٠١

تجاوزوا المائة مليون نسمة. ومن هنا فالتركيز من الآن على شعار «طفلان للأسرة» أمر مطلوب وهام – ولابد أن يكون أساس الحملة الإعلامية في الريف والحضر معاً، وأن تتجه الدولة على تكريس هذا المفهوم للأسرة المستجدة قبل أن يأتى وقت لا تستطيع فيه الدولة مستقبلا أن تقدم خدماتها لأكثر من طفلين لكل أسرة، بل وأن تفرض قانوناً بذلك فى المستقبل.

**تكامل الحلول وليس تنظيم الأسرة فقط:**

ولابد أن نعترف بأن حل المشكلة السكانية ليس مقصوراً على وزارة الصحة والسكان فقط بل هو مسئولية المجتمع بأكمله إعلاما وتعليما واقتصاداً وثقافة. ولقد سأل مداد كثير يؤكد تلك الحقيقة - غير أن أبرز ما يتضمنه ذلك هو التكامل بين أضلاع المثلث السكانى المعروف. النمو – التوزيع الخصائص، وليس من المتوقع مهما أدى صناع القرار من مقدرة لفظية فى صنع القرارات التنفيذية فى تنظيم الأسرة لتقليل النمو – أن يظل الضلعان الآخران غائبين، ذلك لأن الارتقاء بحياة الناس من خلال عوامل التنمية المتكاملة يؤدى بالتبعية إلى تغيرات ثقافية إيجابية تشكل فى النهاية مناخاً مناسباً يستقبل مفهوم الأسرة الصغيرة ذات الطفلين فقط.

**أما الضلع الثالث – وهو التوزيع الجغرافى للسكان – فهو حتى الان وفى تقديرنا – البعد الحاضر نظرياً – الغائب عمليا، فعلى امتداد نصل القرن الأخير بأكمله – لم تتسع الرقعة القديمة الماهولة لإتساع المأمول – بل أن ما تم استصلاحه من أرض زراعية تم التهام ما يقابله فى الريف والحضر ومن نا يصبح الأمل معقوداً على الجدية فى تعمير الأرض الجديدة – وليست المدن الجديدة التى جاءت فى معظمها توابع للقاهرة وبعض عواصم المحافظات وربما باستثناء مدينة السادات – وتجارب الدول الأخرى ماثلة أمام المجتمع فى تعمير الأرض الجديدة حيث كانت شرايين النقل والخدمات**

الأساسية سابقة على عملية التعمير وكانت كل العقبات تزال لجذب السكان الجدد – وتحررت تلك الأراضى من قوارض الروتين الحكومي، ومن هنا فإن تعمير الأراضى الجديدة فى سيناء – وفى هوامش الدلتا وجنوب الوادى والساحل الشمالى يرتكز على تضافر الجهود لجعلها مناطق جذب اقتصادية واجتماعية معاً وتحريرها من مخالب البيروقراطية التى كانت ومازالت فى رأينا إحدى المعوقات الرئيسية أمام توسع الخريطة العمرانية المصرية.

وخلاصة القول أن المجتمع بأكمله يتحمل مسئولية المشكلة السكانية، وإذا كان أكثر من ثلاثة أرباع السكان الحاليين (٧٨,٥٪) أو من دون الأربعين هم نتاج مرحلة التحول التى مرت بها مصر منذ الأخذ بسياسة تنظيم الأسرة فإن عدم تكامل الحل من خلال أضلاع المثلث الثلاثة ستبقى الأجيال القادمة رهينة هذه الزيادة، وليس تنظيم الأسرة هو الوسيلة الوحيدة للحل بل إن تكامل الحلول هو الأساس فى مواجهة المشكلة.

## (٢) محــو الأمية

رغم أن الحديث عن الأمية فى مصر متواصل منذ وقت طويل، فإن الزخم الذى شهدته هذه المشكلة مؤخراً جعلها فى مقدمة أولويات الحكومة فى الوقت الحاضر، وذلك استجابة للأهتمام الشديد للقيادة السياسية بهذه المشكلة وضرورة الانتهاء منها فى فترة مداها أربع سنوات. وترتب على ذلك أن أقرت الحكومة خطة تنفيذية لهذا المشروع القومى على أن يبدأ تطبيقها فعلياً اعتباراً من أول سبتمبر ٢٠٠٤ ورصد ١,٢ مليار جنيه لتنفيذ هذه الخطة التى سيتم من خلالها محو أمية ٧,٥ مليون مواطن ومواطنة تتراوح أعمارهم بين سن ١٥ – ٤٥ سنة.

ويقوم هذا المشروع – وفق ما أعلن عنه – على كيان مؤسسى واضح تتنوزع فيه المسئولية على الجهات المشاركة فى تنفيذه وخاصة وزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية المحلية وكذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وتلتزم الأجهزة المحلية بتوفير المتدربين فى أماكن التدريب التى تقرها المحليات للاستفادة من المنشآت العامة كالمدارس ومراكز الشباب وقصور الثقافة والوحدات الصحية ودور العباده والجمعيات الأهلية، وتقوم المديريات التعليمية باختيار شباب الخريجين المشاركين فى البرنامج وتوزيعهم على الأماكن التى سيتم فهيا التدريس لمحو الأمية.

والواقع أن مهمة القضاء على الأمية – وفق هذا البرنامج – مهمة صعبة وأن لم تكن مستحيلة، ذلك لأن البرنامج بهذا الشكل وزع المسئوليات بعامة على وزارات وهيئات حكومية وغير حكومية للبدء فى تنفيذ المشروع بعد فترة وجيزة ودون تحديد كيفية حصر الأميين والحاقهم بالمراكز المشار اليها – وهل هو اجبارى أم اختيارى، كما لم يتم تقييم ما قام به جهاز محو الأمية وتعليم الكبار فى هذا المجال للوقوف على معوقات التنفيذ وامكانيات التغلب

عليها فى البيئات المختلفة سواء فى الريف أو فى الحضر، كما لم تحدد بدقة – حتى الآن – خريطة الأمية بالتفصيل فى محافظات مصر ومراكزها الإدارية وأقسامها الحضرية حتى يمكن من خلالها تحديد المناطق الحرجة الأولى بالرعاية فى ت نفيذ هذا المشرع القومى العام.

غير أن أهم نقطة ينبغى أن يأخذها القائمون على التنفيذ فى الاعتبار هى توزيع الأميين حسب السن والنوع وفق البيانات المتاحة فى مراكز المعلومات بالمحافظات واعتمادا على بيانات أخرى تعداد سكانى تم أخذه سنة ١٩٩٦ . فقد ثبت أن الأمية تتزايد بالتقدم فى الغمر وأنها أكثر عند الأناث منها عند الذكور خاصة فى الريف (تصل نسبة الأمية فى الحضر إلى ١٩,٨ ٪ للذكور مقابل ٣٣,٨ ٪ للأناث وفى الريف الى ٣٦,٤ ٪ للذكور مقابل ٦٣,٢ ٪ للأناث، وإذا أخذنا الإسكندرية كمثال (١٠ ٪ من سكانها ريفيون) نجد أن عدذ الأميين بها ٦٦٤٣٦٥ نسمة بنسبة ٢٥ ٪ من السكان ١٠ سنوات فأكثر. وبالنظر إلى توزيعهم العمرى تبين أن ٤,٤ ٪ منهم دون سن الخامسة عشرة و ١٤,٣ ٪ بين سن ١٥ – ٢٤ و ١٧,٣ ٪ بين سن ٢٥ – ٣٤، أى أن نسبة الأميين دون سن الخامسة والثلاثين بلغت ٣٦ ٪ من جملة الأميين فى المجتمع السكندرى، ومعظمهم من الأناث اللاتى يزيد عددهم بالتقدم فى السن كما سبق القول.

والواقع أن المشروع القومي لمحو الأمية ينبغى أن يركز على الفئات العمرية الأصغر، وأن تكون هى الفئات المستهدفة لمحو أميتها وسد المنابع التى تغذى تيار الأمية باستمرار، ونرى أن يركز المشروع على الفئات العمرية دون الخامسة والثلاثين بأولويات محددة تقوم على التقسيم الرباعى الآتى:

١- الأميون الصغار دون سن الخامسة عشرة؛ وهى الفئة التى تضم الأطفال الذين لم يلتحقوا بمرحلة التعليم الأساسى، والذين تسربوا من سنوات هذه المرحلة، وارتد الكثير منهم إلى الأمية وهؤلاء جميعاً يمثلون أخطر المراحل العمرية فى هرم الأمية فى مصر، وينبغى أن تحظى هذه الفئة بالرعاية الكاملة ويصبح محو الأمية اجباريا لكل الأطفال فيها، وأن تتوفر فى فصول محو الأمية عوامل جذب لهؤلاء الصغار مثل تقديم وجبة غذائية مناسبة أو صرف زى مدرسى مجانى، أو مساعدة الأسر الأفقر التى يدفعها الفقر إلى عدم تعليم أبنائها ودفعهم مبكراً إلى سوق العمل، ويقابل ذلك بالضرورة تطبيق قانون حازم بفرض غرامات على أولياء الأمور الذين لا يقيدون أبناءهم الصغار – فى هذه الفئة – فى فصول الدراسة لمحو الأمية.

٢- الأميون الشباب فيما بين المدي العمري ١٥ - ٢٤؛ وهم فى مقتبل الشباب الذين يبدأون فى الانخراط فى سوق العمل أو يتم تجنيديهم وهنا يمكن أن يكون تعليمهم إجبارياً فى حالة التجنيد، وإتاحة الفرصة لتعليمهم فى فصول محو الأمية ولمدة مناسبة تجعلهم قادرين على القراءة والكتابة بطريقة تساعدهم فى اعمالهم. وهنا يمكن توفير بعض الحوافز فى الفصول مثل المساعدة في ايجاد بعض فرص العمل، أو تسهيل الحصول على دعم الصندوق الاجتماعى للتنمية للقيام بتنفيذى مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر.

٣- الأميون الشباب من ٢٥ - ٣٤؛ وهى الفئة التى ينبغى أن تحرص هى على محو أميتها سواء للالتحاق بأعمال حكومية أو غير حكومية أو استخراج رخص للعمل أو استخراج جوازات سفر أو الرقم القومى أو حتى بطاقة

التموين ذات الدعم الكلى. وفى هذه الحالة يطلب منهم ضرورة الحصول على شهادة محو ا لأمية قبل الاستفادة من هذه الخدمات.

٤- الأميون الكبار: وهم الذين يزيد عمرهم على ٣٥ سنة وهؤلاء يأتون فى المرتبة الرابعة من حيث الأهمية فى محو ا لأمية ولا تسمح الظروف الحالية بالاتفاق على تعليمهم – بل أن الانفاق عليهم يعد هدراً لا مبرر له وذلك لأن محو الأمية لن يؤثر فى ثقافتهم بعامة أو سلوكهم، ويصبح على الراغب منهم فى التعليم أن يتحمل تكلفة تعليمه فى الأماكن التى تحددها المحافظات لهذا الغرض فى الريف أو فى الحضر.

ومن المتوقع أن بيانات الأميين لن يتم للحصول عليها بسهوله إلا من خلال مجالس السكان التى سبق أن أعلن عنها على مستوى الشياخات أو الناحية أو القسم أو المركز، بحيث يتم حصر الأميين الصغار أولاً وايلائهم الأهمية القصوى فى التعليم ثم من بعد ذلك الاميون الشباب. وفى تلك الحالة فأن ما خصصته الدولة من اعتمادات مالية يمكن أن يسهم الى حد كبير فى القضاء على الأمية بنسبة عالية اذا اخذت خطة الدولة بالجدية اللازمة والتعاون بين الجهات المسئولة أملا فى تحقيق هدف وطنى نبيل تسعى اليه الحكومة ويعد أساساً هاماً للتنمية البشرية.

## (٣) التحول الريفي المعاصر

تعد القرية المصرية ركيزة المجتمع المصرى ومحور ثقافته، كما كانت ولا تزال تسهم بالدور الأكبر فى حياته ومشكلاته خاصة مشكلة التضخم السكانى من خلال التزايد الطبيعى وارتفاع الكثافة الفيزيولوجية، أو من خلال تيارات الهجرة الداخلية نحو المدن، وما ترتب على ذلك من ضغوط متزايدة على الخدمات الحضرية وخاصة فى مجال الإسكان والصحة والتعليم ولفرص العمل وتزايد قطاع العمالة الهامشية فى تلك المدن وخاصة فى أحيائها العشوائية ومناطق اللفقر وبوؤراته على رقعتها العمرانية. وتهدف هذه الورقة إلى تحليل نظرى للقرية المصرية القديمة/الجديدة وماشهدته من مظاهر تحول جزرى زلزل كيانها العمرانى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى. ورغم تعدد عوامل التحول ومؤثراته فإن التغير فى شخصية القرية بدأ بطيئاً بعد بناء السيد العالى ثم تسارع إيقاعه فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فقد أدى إنشاء السد العالى إلى تحكم كامل فى مائية النيل فى مصر وإنهاء تأثيره.التلقائى على حياة إنسان القرية الذى عاش فى إطاره آلاف السنين، واليوم – ونحن فى أوائل القرن الواحد والعشرين تغيرت القرية المصرية، فثلثا سكانها ولدوا بعد السد العالى، ويتزايد عددهم باستمرار، ويتناقص سكان ما قبل السد العالى من ناحية أخرى، وارتبط ذلك بع،عوامل طرأت على المجتمع المصرى منذ سبعينات القرنالعشرين جعلت القرية النيلية – الطينية تتوارى تدريجياً حتى أصبحت اليوم قرية جديدة البناء مختلفة الثقافة عما كانت عليه منذ نصف قرن تقريباً، ويصبح السؤال الحاسم هو كيف نحافظ على قيم القرية الموروثة وتقاليدها العريقة التى نسجت خيوطها ملامح الشخصية المصرية على مر العصور.

١- البعد السكاني:

يمثل سكان الريف حتى الآن النسبة الأكبر من سكان مصر، وذلك رغم أن هذه النسبة قد تناقصت تدريجياً - وإن كان ببطء شديد - منذ منتصف القرن العشرين، فقد هبطت من ٦٧٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٥٧٪ سنة ١٩٩٦، أى هبطت بنسبة ١٥٪ فقط فى نصف قرن. وقد قابل هذا التناقص النسبي تزايد مطلق فى حجم السكان، فقد تزايدوا من قرابة ١٣ مليون نسمة سنة ١٩٤٧ إلى ٢٤ مليون نسمة سنة ١٩٩٦، فى الوقت الذى تزايد فيه سكان المدن المصرية من نحو ٦ مليون نسمة إلى ٢٥ مليون نسمة فى هذين التاريخين على الترتيب.

وإذا كان سكان الريف المصرى فى معمور الوادى والدلتا الذين وصل عددهم إلى ٢٤ مليون نسمة يقطنون أكثر من ٤٦٥٠ قرية وتوابعها تتفاوت فى أحجامها السكانية بين قرى قزمية يقل سكان كل منها عن ٢٠٠٠ نسمة وأخرى عملاقة يربو سكان كل منها عن ٢٥٠٠٠ نسمة، فإن التضخم السكانى فى هذه القرى هو محور مشكلاتها وأبرز العوامل المؤثرة فى تغيرها الثقافى بعد أن تزايد حجم السكان عن طاقتها الاستيعابية المناسبة وتزايدت بذلك الكثافات السكانية وتناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية وتأثرت بذلك ثقافة الريف تأثراً جذرياً انعكست فى علاقاته المتشابكة اقتصادياً واجتماعياً بل وأخلاقياً.....

وينمو سكان الريف المصرى بما يقترب من ٢,٥٪ سنوياً، والمتتبع لتطور معدل النمو السكانى يستنتج أن هناك تناقصاً طفيفاً فى اتجاهه فى العقدين الأخيرين ومثال ذلك أنه فى محافظة ريفية هى كفر الشيخ التى اشتهرت بارتفاع مستوى الخصوبة، فقد انخفض معدل المواليد بها من ٣٨,٥ فى الألف سنة ١٩٨٦ إلى ٢٥,٥٩ فى الألف سنة ٢٠٠٠، ومعدل الوفيات

انخفض من ٧،٥ فى الألف إلى ٥،٥ فى الألف فى هاتين السنتين مما أدى إلى تناقص الزيادة الطبيعطة من ٣،١ ٪ إلى ٢ ٪ سنوياً، (١) وهو معدل يقترب من مثيله على المستوى القومي والذى قدر بنحو ٢،١ ٪. ولسنا هنا فى مجال تقييم هذه الأرقام أو تحليل عوامل هبوط المعدلات الحيوية أو احتمالاتها المستقبلية، وإن كانت معظم الدراسات الديموغرافية تميل إلى افتراض استمرار هبوط هذه المعدلات فى المستقبل.

وفى ضوء التغير الاجتماعى – الاقتصادى الذى تشهده مصر حالياً، فإن معظم التقديرات السكانية تشير إلى الوصول بحجم السكان فيها إلى ٩٧،٥ مليون نسمة سنة ٢٠٢٥، (٢) وإذا افترضنا أن نسبة سكان الريف فى ضوء المتغيرات المتسارعة التى تشهدها البلاد ستصل إلى نحو ٤٥ ٪ من جملة السكان آنذاك، فمعنى ذلك أن عدد سكان الريف المصرى سيصل إلى حوالى ٤٤ مليون نسمة سنة ٢٠٢٥، وبمعنى آخر فإن كل قرية من قرى مصر الحالية سيزيد سكانها بعد ربع قرن بنسبة تقترب من الثلث عما هم عليه فى الوقت الحاضر، مع ما يترتب على ذلك من تزايد الضغط السكانى على موارد القرية وخدماتها، كما سيترتب عليه أيضاً – توسع رقعة القرية على حساب الأرض الزراعية رغم أن القانون يحظر ذلك إلا فى حدود ضيقة للغاية. ومعنى ذلك كله تزايد نسبة الكثافات السكانية واستمرار تأثير التزاحم على ثقافة القرية، وما بقى منها من قيم وتقاليد موروثة، وتفتت الملكيات والحيازات الزراعية، وتزايد عشوائيات الريف بشكل حاد ما تفرزه من نتائج على سلوك البشر وعلاقاتهم مع الآخرين.

إضافة إلى مؤشرات النمو والتزايد، فقد أظهر تعداد ١٩٦٦ أن الذين ولدوا بعد تعداد ١٩٦٦ – آخر التعدادات التى شهدت فيضان النيل – يمثلون نحو ٦٦ ٪ من جملة السكان، ومعنى ذلك أن نحو ثلثى سكان الريف يقل سنهم

حالياً (٢٠٠٥) عن ٣٠ سنة، أي يمثلون الأجيال المتعاقبة التي ولدت بعد بناء السد العالي وانحسار دور نهر النيل في توجيه الحياة في القرية المصرية واختفاء الفيضان والري بالراحة وري الحياض والموسم النيلي مما أدى إلى تقليل التعاون في العمل الزراعي وتدني التكاتف في الحياة التي اشتهرت به القرية على مر الزمن.

٢- مشكلات التحول:

رغم تشابك المشكلات السكانية في الريف المصري الذي وصل إلى حد التشبع السكاني منذ وقت طويل، فإن أبرز مشكلات التحول هو ما شهدته القرية من تغير ثقافي على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين خاصة في عقوده الأخيرة، وأصبح الصراع بين التقليدية والحداثة منعكساً على نمط الحياة وسلوك البشر وقيمة العمل اليدوي الزراعي، وبإيجاز شديد شهدت القرية المصرية ضمن ما شهده المجتمع كله تحولات أثرت على خاصية الاستقرار، وعلى ما ارتبط به من أنماط ثقافية استقرت في القرية المصرية لقرون طويلة، وأبرز هذه التحولات:

(أ) الهجرة الريفية نحو الخارج خاصة لدول الخليج البترولية.

(ب) سياسة الانفتاح الاقتصادي والطفرة الاستهلاكية التي صاحبته.

(جـ) ثورة الاتصالات والإعلام.

وقد انعكست نتائج هذه التحولات على الفلاح المصري وثقافته، ورغم ما لها من إيجابيات ترتقي بقيمة الحياة وحقوق الإنسان، إلا أن سلبياتها أثرت بحدة في الشخصية الريفية التقليدية المعروفة على مر العصور، ولعل أبرز هذه السلبيات ما طرأ على الثقافة الزراعية التي تتمثل في ذلك التراث الكبير من القيم الإنسانية التي تحكم سلوك الإنسان في الحياة اعتماداً على طبيعة زراعية مستقرة يحياها ويتعايش معها، فقد شهدت القرية تطورات

عدة بدأت بتقليل قيمة الزراعة والعمل الزراعى، وبرزت من خلال التحديث العشوائى للقرية المصرية والذى فشل فى تحويلها إلى حاضنة للسكان . ن كرس تبعيتها للمدينة، وتمثل ذلك فى انخفاض العائد الزراعى مقارناً بالتزايد فى الأسعار، وفى ضوء التحولات الجذرية فى أنماط الاستهلاك هانت الزراعية فى نفوس أصحابها، ولعل ذلك كان أكثر التغيرات السلبية التى تسللت إلى ثقافة القرية المصرية حيث تخلخلت العلاقة الأزلية بين الإنسان والأرض والنهر لأول مرة.

وقد ترتب على التطور السلبى فى حياة القرية المصرية مظاهر متعددة من السلوك البشرى فى ثقافة القرية أبرزها:

١- إنهاء الوظيفة الإنتاجية للأسرة الريفية التى اعتادت أن تصنع خبزها وتدخر قوتها وتعتمد على إنتاج حاجاتها اله لية.

٢- تدهور قيمة العمل الإنتاجى الزراعى وما يرتبط به من قيم التعاون التلقائى والزمالة والاستقرار فى الأرض.

٣- تبديد خصوبة الأرض وتلويثها بالإفراط فى استخدام المبيدات الكيماوية، ولعدم الاستعداد لبذل الجهد اليدوى فى العمليات الزراعية كما كان عليه الحال من قبل.

٤- ظهور استخدامات غير زراعية للأرض الزراعية مثل التجريف والبناء خاصة فى الأرض القريبة من المدن، وكذلك القريبة من القرية الكبيرة.

٥- شهدت القرية مشكلة مزدوجة فى القوى العاملة بها فهى من ناحية تعانى نقصاً فى العمالة الزراعية اليدوية، ومن ناحية أخرى تعانى بطالة المتعلمين الذين يأخذون موقفاً سلبياً من العمل الزراعى.

٦- شهدت القرية انقساماً حاداً بين من أتيحت لهم فرص الهجرة وحيازة المال وهدم البيت الطينى وبناء منزل حديث وامتلاك وسائل الإعلام

والأجهزة الحديثة، وبين من لا يزالون يتعلقون بالأرض وهم قليلون ويتراجعون كل يوم عدة خطوات إلى الوراء فى سلم الحراك الاجتماعى.

والواقع أن التحولات العديدة والمترابطة التى شهدتها القرية المصرية ضمن ما شهده المجتمع المصرى بأكمله فى النصف الثانى من القرن العشرين جعلت القرية تدلف إلى القرن الواحد والعشرين وقد أصبحت مختلفة فى خصائصها العمرانية والسكانية والثقافية والإنتاجية عما كانت عليه من قبل. ويدرك ذلك تماماً أبناء القرى المتعلمين الذين تركوا قراهم مبكراً منذ قرابة عقدين أوثلاثة عقود، حتى إن بعض القرى التى اعتراها تحول شديد – لم تعد تحمل من الماضى سوى الاسم فقط وأصبحت تضم فى ثناياها مظاهر التغير العمرانى والوظيفى وتجمع بعضاً من خصائصها المدينة والقرية فى آن معاً.

### ٣- معوقات التنمية:

لا ريب أن تضافر جهود المجتمع للحفاظ على الهوية الريفية الأصلية يتطلب تعميق مفهوم التنمية الحقيقة والارتقاء بقيمة الحياة فى القرية المصرية من خلال تطور الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، وإعادة النظر فى تركيبها الوظيفى والاقتصادى، ارتفع متوسط دخول الأفراد وتقليل فجوة الفقر بينها وبين المدن حتى تصبح فى النهاية تجمعاً عمرانياً يفرز للمجتمع أفراداً قادرين على الإسهام فى تطوره وعلى الحفاظ على قيمه وتقاليده الأصلية الموروثة.

غير أن الوصول إلى هذا الهدف مازالت تعترضه عقبات كأداء تقف فى وجه تنمية الريف اقتصادياً واجتماعياً، وقد رصد مجلس الشورى هذه

العقبات فى تقريره الهام الذى أصدره عن تنمية القرية المصرية سنة ١٩٩٧ وأبرز هذه العقبات هى بإيجاز:

١- اختلال التوازن بين الإنسان والأرض الزراعية.

٢- اختلال التوازن الاستثماري بين الريف والحضر.

٣- اختلال التركيب المحصولى.

٤- ارتفاع نسبة الأمية والتى يصل متوسطها إلى ٦١٪ من جملة السكان فوق سن الخامسة عشرة.

٥- استمرار الهجرة من الريف نحو الحضر والخارج.

٦- تباطؤ التنمية البشرية الخاصة بالمرأة.

٧- تعقد مشكلات البنية الأساسية فى القرى.

٨- اختلال التوازن البيئى.

ومن الواضح أن تلك العقبات فى جملتها ترتكز على أسس اقتصادية واجتماعية وثقافية تكاتفت جميعها لإحداث عدم توازن فى البيئة الريفية من ناحية وتغير سلبى فى ثقافة الريف وتقاليده من ناحية أخرى.

**٤- ثم ماذا؟**

**ليس هناك خلاف فى الرأى بين الجغرافيين وجمهرة الباحثين الآخرين أن القرية المصرية قد شهدت تغيرات جذرية أفقدتها ملامح شخصيتها المميزة التى اشتهرت بها وجعلتها تبدو على مشارف القرن الواحد والعشرين مختلفة فى بنائها الوظيفى وشكلها العمرانى وعلاقاتها مع الأرض الزراعية وثقافتها الريفية العامة.**

ولا خلاف أيضاً فى الرأى على أن الريف فى حاجة ماسة إلى تحديث أساليب الإنتاج الزراعى وتطوير الخدمات المتاحة بالقرية وتطبيق خطط

التنمية بأسلوب متكامل وذلك حتى تظل القرية محتضنة لسكانها فى شتى صورها حافظة على تقاليدها وأعرافها الأصلية.

غير أن أبرز متطلبات تنمية القرية وإعلاء شأن الحياة فيها هو إعادة صياغة العلاقة بين المزارع والإدارة الحكومية خاصة على المستوى المحلى (الجمعية الزراعية – بنك التنمية الزراعى – الإدارات الحكومية الزخرى). فالنظرة التاريخية التى اتصفت بالتوجس والريبة قبل الإدارة الحكومية مازالت مسيطرة، ورغم الدور يمكن الذى تقوم به الزراعة فى الاقتصادى الريفى فما زالت فكرة الجباية سائدة فى تلك العلاقة بين المزارع والإدارات الحكومية، ويتطلب ذلك بالضرورة خطط تنمية اقتصادية وإجتماعية وثقافية للقرية المصرية – قرية ما بعد السد العالى – تأخذ فى الاعتبار علاقة القرية بالمدينة وخاصة العاصمة المحلية أو القومية، وتحقيق المساواة فى خريطة التنمية بين الحضر والريف، وبين أقاليم الدول وفق مستويات المعيشة الحالية ومؤشرات التنمية التى أظهرتها كتابات معهد التخطيط القومى والمؤسسات العلمية الأخرى حيث مازالت المحافظات الريفية هى الأولى بالرعاية فى مختلف مجالات التنمية.

وإذا كانت عوائق التنمية فى القرية المصرية قد تحددت فيما سبق ذكره، فإن الحفاظ على شخصية القرية ومظاهر القوة فيها يتطلب النظر إلى التنمية كهدف قومى لا بديل عنه، وأن يكون ذلك وفق منظومة متكاملة، ورغم صعوبة تحقيق ذلك فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية، فإنه ليس أمراً مستحيلاً، ولكسر حلقة التخلف اللعينة والفقر الذى يمسك بتلابيب معظم الأسر الريفية، فإن الأمر يتطلب إنفاقاً كبيراً قد تعجز عنه مقدرة الدولة فى الظروف الراهنة. غير أن إعطاء الأولوية للقرى الأولى بالرعاية والتى يمكن تحديدها بسهولة من خلال نظم المعلومات الجغرافية والبيانات المتاحة عن

قرى مصر بأكملها – يمثل هدفاً إنسانياً وقومياً فى المقام الأول، ولعل ذلك كان وراء تبنى البرنامج القومى لتنمية القرية المصرية المعروف ببرنامج (شروق) الذى شرعت الدولة فى تنفيذه سنة ١٩٩٤.

والواقع أن برنامج (شروق) يمثل مبادرة هامة تبنتها وزارة التنمية المحلية لتغيير الطرق التقليدية الموازنة التى تحكم الإنسان فى القرية المصرية، والهدف الأسمى هو تغيير سلوك هذا الإنسان من السلبية والتلقى إلى الإيجابية والمبادرة واتخاذ القرار. وهذا هو جوهر التنمية الثقافية، حيث أصبح التحول من الاقتصاد القائم على تدخل الدولة والتخطيط المركزى بالشكل القديم أمراً لا مفر منه، كما أصبح الاتجاه الحديث هو تحول الدولة تدريجياً نحو اقتصاد السوق الذى يقوم على المبادرة الفردية، ويتطلب ذلك بالضرورة تغيراً ثقافياً موازياً فى شخصية الإنسان فى ريف مصر حتى يواكب النظام الجديد الذى يعتمد على المشاركة الحقيقية للأفراد فى صنع القرار والإدارة المحلية.

ولا ريب أن نجاح مشروع (شروق) يرتبط بتوفير آليات تنفيذه بعيداً عن بيروقراطية الإدارة المصرية ومشاركة المؤسسات الأخرى التى ترتبط بحياة الإنسان فى القرية، وبمعنى آخر ضرورة التنسيق مع الأجهزة التنفيذية والشعبية فى الريف حتى لا يتحول هذا المشروع الطموح إلى أداة تحكمها قوانين مركزية وبيروقراطية معقدة وتقلل من ثم من فاعليته فى التنمية الريفية المأمولة.

غير أن القرية المصرية الجديدة لا تستطيع مواكبة التغيرات العالمية المستحدثة فى القرن الحادى والعشرين دون أن يكون التعليم المتاح فيها قد أهلها لذلك. فالتعليم فى الريف هو جزء من النظام التعليمى فى مصر بأكملها، وليس الهدف من هذه الدراسة استعراض لمشكلات هذا النظام أو

تقويمه وإن كان دور الدولة فى توفيره يتعاظم بقدر ما تسمح به قدراتها المالية والإدارية، غير أن الهدف هنا هو التركيز على دور التعليم الحقيقى المتطور فى بناء الإنسانى وثقافته وخاصنة فى الريف، ذلك لأن الفارق فى التقدم بين الدول على مقياس التنمية البشرية العالمية هو إنتاجية الفرد ومن ثم نصيبه من الناتج القومى، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تعليم جيد يصقل قدرات الفرد ويمده بالمهارات اللازمة ويعده لمستحدثات العصر ومتطلباته.

ورغم أن التعليم فى القرية – شأنه فى ذلك شأن المدينة. يعانى من تقلص الدور التربوى والثقافى والتدريبى للمدرسة، والتى تخلو فى معظمها من أدوات بناء العقل إلا أن الاهتمام بالتعليم الحقيقى وتقليل معدلات الأمية خاصة بين الإناث هو الوسيلة المؤكدة والناجحة لإعادة بناء الإنسان فى الريف. ويتطلب ذلك بالضرورة تكاتف الجهود لإجادة العملية التعليمية والتوسع فى بناء مدارس حديثة متكاملة وإصلاح أحوال المعلمين وتطوير المناهج وإدخال التكنولوجيا الجديثة، والفصل بين الشهادة والوظيفة – وهى أمور قد يصعب تحقيقها فى وقت قريب، غير أن الإصرار عليها هو مدخل الحفاظ على شخصية القرية المصرية فى بنائها المادى الجديد.

وإضافة إلى ذلك كله – وربما قبله – يبقى انخفاض مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلى فى الريف مشكلة رئيسية وبمعنى آخر تزايد أعداد الفقراء بشكل مطرد وزيادة معدلات البطالة ولن يتأتى ارتفاع الدخل فى الريف فى ظل ظروف الاقتصاد التقليدى الحالى، بل يتطلب الأمر إعادة النظر فى تحديث البناء الاقتصادى للقرية وحوزها الزراعى، والعمل على إدخال صناعات ريفية مناسبة، وتشجيع التوسع فى القروض الإنتاجية الحسنة على غرار بنوك الفقراء وصناديق التنمية الريفية المحلية، غير أن أبرز الآراء فى هذا الاتجاه تتمثل فى العمل على نشر لفكرة «الشركات المساهمة للأراضى

الزراعية، وهى تهدف إلى تجميع الأراضى المجزأة فى الحوض الزراعى الواحد وبمساحات مناسبة تتراوح بين ١٠٠ إلى ٢٥٠ فداناً يكون ملاك هذه الأراضى هم المساهمون فى هذه الشركات بنسبة ما يمتلكون من أراضى ويدير هذه الشركات أبناء القرية المدربين، وتتولى القيام بالزراعة العلمية اعتماداً على أيد عاملة مدربة من ذات القرية، وتعمل على تنويع الاقتصادى الزراعى والحيوانى وفق ما تراه مناسباً لرفع مستوى الدخل وزيادة العائد الإنتاجى. وهذه الفكرة ستكون حافزاً لتطوير الإنتاج الزراعى بالقرية ويمكن التوسع فيها فى قرى مصر فى الأراضى الزراعية القديمة فى الوادى والدلتا، كما يمكن أن تكون أساساً للعمل الزراعى والاستقرار البشرى فى المناطق الزراعية الجديدة فى شمال سيناء وشرق الدلتا وغربها وفى أراضى مشروع توشكى والمشروعات الزراعية فى جنوب مصر، ومعنى ذلك أن فكرة العمل التعاونى فى إطار التجميع الزراعى وفق إدارة حديثة ستمثل أساساً لنجاح هذه الفكرة وتحريراً من الأساليب القديمة فى ثقافة العمل الزراعى خاصة فى الأراضى كثيفة السكان وقليلة الحيازات الزراعية كما فى جنوب الدلتا ووسطها.

٥- خاتمة:

كانت القرية المصرية وما زالت ركيزة المجتمع المصرى ومحوراً لثقافته، كما أنها تسهم بالدور الأكبر فى نموه السكانى وبنائه الديموغرافى حيث تستوعب ما يربو على نصف سكان مصر وفق آخر تعداد أجرى فى القرن العشرين ورغم التناقص النسبى فى حجم سكان الريف فإن هناك مؤشرات تدل على اتجاه معدلات النمو الطبيعى نحو التناقص، ويتمثل ذلك فى انخفاض معدلات المواليد تدريجياً وبصورة تنبئ باحتمال وصول سكان

الريف – ومن ثم سكان مصر – إلى الثبات السكانى فى فترة قد لا تجاوز منتصف القرن الواحد والعشرين.

ورغم تشابك مشكلات سكان الريف المصرى الذى وصل إلى حد التشبع السكانى منذ وقت طويل وتمثل ذلك فى مظاهر عدة فى الإنتاج والاستهلاك ونصيب الفرد من الناتج الزراعى والاقتصادى بعامة، فإن أبرز مشكلات التحول ألاجتماعى هو ما شهدته القرية المصرية من تغير ثقافى فى النصف الثانى من القرن العشرين، وأصبح الصراع بين التقليدية والحداثة منعكساً على نمط الحياة وسلوك البشر وقيمة العمل الزراعى، وارتبط ذلك بما شهدته القرية المصرية – ضمن ما شهده المجتمع المصرى بأكمله – منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين من تحول اجتماعى واقتصادى لأسباب عديدة منها الهجرة نحو الخارج، وسياسة الانفتاح الاقتصادى وطغيان طفرة الاستهلاك غير المنظم ثم ثورة الإعلام والاتصالات التى طغت على الريف المصري وأثرت فيه جذرياً.

والواقع أن القرية المصرية تدخل القرن الواحد والعشرين وقد أصبحت مختلفة فى خصائصها العمرانية والسكانية والثقافية والإنتاجية عما كانت عليه من قبل، ولا شك أن تضافر جهود المجتمع للحفاظ على الهوية الريفية الأصيلة يتطلب تعميق مفهوم التنمية الحقيقية والارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية والصحية وإعلاء قيمة الحياة، والوصول بالقرية إلي المستوى المعيشى المأمول الذى يجعلها تواكب العصر وتحافظ على قيمها الأصيلة الموروثة فى آن معاً.

**هوامش وحواشي:**

١- تصريح لمحافظ كفر الشيخ - جريدة الأهرام - ٢٠٠١/٣/٣١.

٢- ( أ ) صندوق الأمم المتحدة للسكان - حالة سكان العالم ١٩٩٨ - الأجيال الجديدة - نيويورك - ١٩٨٧.

(ب) المكتب المرجعى للسكان - قائمة بيانات سكان العالم - واشنطن - ١٩٩٤.

L'institut national d'émographiques, Population et socilét´´s, N. 326, Juillet - Août, 1997

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - "كتاب الإحصائى السنوى - ١٩٩٣ - ١٩٩٩ - القاهرة - يونية ٢٠٠٠ ص ١٨.

٤- مجلس الشورى - لجنة الثقافة والإعلام والسياحة - التقرير النهائى عن موضوع: الثقافة وتنمية القرية المصرية - القاهرة - ١٩٩٧ - ص ٢٢.

٥- المرجع السابق - ص ٢٣.

**أهم المراجع:**

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٣ - ١٩٩٩ - القاهرة - يونية ٢٠٠٠.
- المركز الديموغرافى بالقاهرة - إسقاطات السكان المستقبلية لمحافظات مصر لأغراض التخطيط والتنمية ٢٠٠١ - ٢٠٢١ - إجمالى الجمهورية سبتمبر ٢٠٠٠.
- جمال حمدان - شخصية مصر - الجزء الرابع - القاهرة - ١٩٨٤.
- فتحي مصيلحى - بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية. الجزء الأول - القاهرة - ١٩٩٠.
- معهد التخطيط القومى - مصر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ - القاهرة - ١٩٩٤.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان - حالة سكان العالم ١٩٩٨ - الأجيال الجديدة نيويورك ١٩٩٨.

L'institut national d'émographiques, Population et sociétés, N. 326, Juillet - AoIut, 1997.

Le Nouvel Observateur, Atlaseco, atlas économique mondial 2001, Les 226 Pays études. Paris, 2001.

# الفصل الرابع

## تغير السكان ونمط الإستهلاك

### نظرة عالمية:

يعد التضخم السكانى الذى يشهده العالم من أبرز التحديات التى تواجهها البشرية فى العصر الحديث، ولعل مرجع ذلك فى المقام الأول هو العلاقة الوثيقة بين السكان والموارد بعامة، وموارد الغذاء على وجه الخصوص، فتتعرض موارد العالم الطبيعية لضغوط متواصلة بسبب تزايد أعداد البشر وتناقص تلك الموارد مثل نقص المياه واستنزاف التربة وانكماش مساحة الغابات ثم تلوث الماء والهواء. وقد أصبح التحدى الأكبر فى عالم اليوم هو كيف نحافظ على الموارد المتاحة فى ظل هذا التزايد السكانى المتعاظم الذى لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل على مر التاريخ . ففى الدول النامية التى تضم بين ظهرانيها نحو أربعة أخماس سكان العالم البالغ عددهم ٦,٤ مليار نسمة – تعد المعضلة الكبرى هى كيف نرتقى بمستويات العيش وقيمة الحياة أمام هذا التزايد السكانى المتواصل، كما أن معظم الدول المتقدمة أصبحت تستهلك من الموارد الطبيعية لديها ما يفوق مقدرة هذه الموارد على التجدد والنماء.

ويعد النقص فى موارد الغذاء أبرز النتائج التى ترتبت على تزايد السكان فى أقاليم العالم المختلفة وخاصة النامية منها، فقد أثبتت دراسة قامت بها منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) أن السكان يتزايدون بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى موارد الغذاء، بل إن الضغوط السكانية – على المستوى العالمى – أدت إلى تآكل نحو ٢ مليار هكتار من الأرض الزراعية – وهى مساحة تعادل تقريباً مساحة كل من الولايات المتحدة وكندا معاً[١].

ويثير التزايد السكانى العالمى والمخاطر التى تتعرض لها البيئة وعدم كفاية الموارد الغذائية قلق كثير من الباحثين على مستقبل البشرية، ففى أواخر التسعينيات من القرن الماضى كان هناك نحو ٢ مليار نسمة من سكان الكرة الأرضية يعانون نقصاً فى الأمن الغذائى والذى عرفته منظمة الفاو بأنه **(الحالة التي يستطيع فيها الناس في كل الأوقات من الحصول علي غذاء آمن لبقائهم في نشاط وحالة صحية جيدة)**. وفى دراسة حديثة لهذه المنظمة تبين أنه فى كثير من دول العالم – على امتداد العشرين عاماً الماضية – كان نمو موارد الغذاء أقل من معدل النمو السكانى، ففى الوقت الذى بلغ فيه معدل النمو فى إنتاج الحبوب ١ ٪ سنوياً بين عامى ١٩٩٠ – ١٩٩٧، كان معدل النمو السكانى العالمى – فى الدول النامية ١,٦ ٪(٢). وجاءت قارة أفريقيا فى أسوأ المستويات بالمقارنة مع باقى القارات، بل إن نصيب الفرد من إنتاج الغذاء قد تناقص فى الكثير من دولها تناقصاً كبيراً.

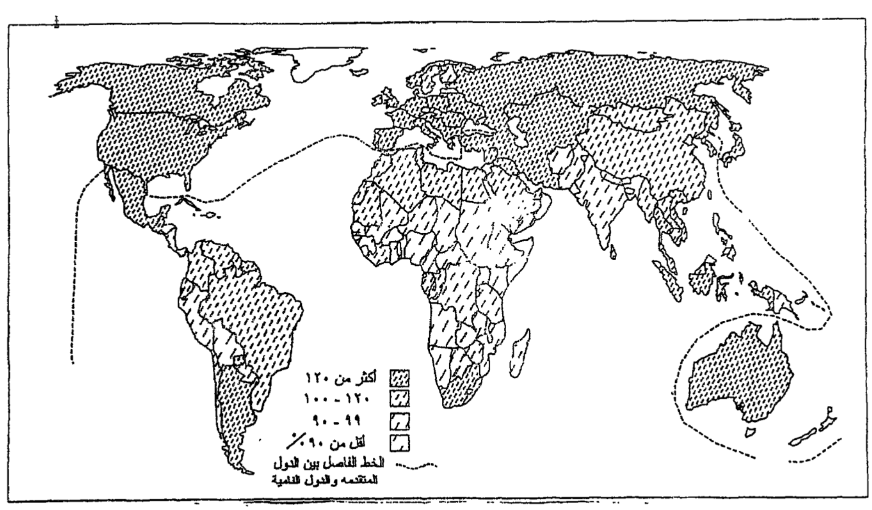
والواقع أنه فى ضوء المشاهد فى العلاقة بين السكان وموارد الغذاء – فإن يمكن تقسيم دول العالم قاطبة إلى ثلاث مجموعات رئيسية هى:

١– مجموعة الدول التى تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الغذاء

٢– مجموعة الدول التى لا تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الغذاء ولكن تتوفر لديها موارد أخرى تمكنها من استيراد باقى احتياجاتها منه.

٣– مجموعة الدول التى لا تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتى من الغذاء، كما أنها لا تملك من الموارد المالية ما يمكنها من سد الفجوة بين استهلاكها المحلى والواردات التى تغطى باقى احتياجاتها منه.

وغنى عن القول أن المجموعة الأولى – ذات الاكتفاء الذاتى – هى الأقطار الأوربية بالإضافة إلى استراليا وكندا والولايات المتحدة. والمجموعة الثانية هى المستوردة للغذاء المنتجة للبترول فى الخليج العربى.




شكل (٤ - ١) متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يومياً

أما المجموعة الثالثة. فهى مجموعة الأقطار ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائى Low - Income Food - Deficit Countries وهى تشمل معظم الدول النامية بما فيها كل الأقطار الأفريقية جنوب الصحراء (أفريقيا غير العربية، أو أفريقيا السوداء). ويعيش فى هذه المجموعة نحو ٣,٨ مليار نسمة (سنة ٢٠٠٠)، وفيها يعانى الملايين من السكان الجوع وسوء التغذية بل ويتعرضون لمجاعات فى بعض السنوات عندما يتدنى إنتاج الحبوب بسبب العوامل الجوية، إلا إذا بادرت دول أخرى وقدمت لها يد العون كمساعدات غذائية طارئة. وقد قدرت منظمة الفاو أن هناك حوالى ٨٢٥ مليون نسمة من سكان العالم يعانون سوء التغذية بصفة مزمنة (شكل رقم ٤ – ١).

والكثير من أقطار المجموعة الثالثة ذو نمو سكاني مرتفع، ومن المقدر أنه بحلول عام ٢٠٥٠ فإن حوالى ٦ مليار نسمة سيعيشون في مجموعة الأقطار التي تعاني نقصاً غذائياً في الوقت الحاضر(٢).

وغني عن القول أن الاستهلاك بعامة، واستهلاك السلع الغذائية على وجه الخصوص، يتأثر بمجموعة من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية والسياسية، ولعل أبرز تلك المؤثرات متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وسياسة الدولة في الإنتاج ودعم السلع، وفي التصدير والاستيراد، ونسبة سكان الريف والحضر، والتركيب العمري للسكان. وهذه المؤثرات تتغير باستمرار وفق ما يشهده المجتمع من تحول اجتماعي واقتصادي سواء في تغير نسبة سكان المدن أو الريف، أو في التباين الطبقي المستمر، وتغير متوسط الدخل. ويعد ذلك ... مقدرة المجتمع بأكمله على توفير احتياجاته محلياً، والاعتماد على الذات في الاستهلاك، وتقليل الفجوة بين الصادرات والواردات، واتباع سياسة زراعية متوازنة لزيادة إنتاج الحبوب والسلع الغذائية الأخرى. ذلك كله في الوقت الذي تعمل فيه بجدية على تبني سياسات مناسبة لتقليل معدل النمو السكاني، وتوسيع المعمور من خلال إعادة توزيع السكان في المناطق الجديدة.

ويتميز استهلاك الغذاء في الأقطار النامية بعدم التوازن النوعي حيث تزداد نسبة الاستهلاك من المواد النشوية رخيصة الثمن، وتتناقص نسبة المواد التي تحتوي على بروتين حيواني ذي القيمة الغذائية العالية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى خلق ما يعرف بالفجوة الغذائية النوعية وهي الفرق بين ما يستهلكه الفرد من الغذاء وما يحتاجه الجسم السليم من احتياجات غذائية مناسبة، وبمعنى آخر مدى التناسب بين مكونات الغذاء الرئيسي واحتياجات الجسم البيولوجية حسب السن والنوع والوزن وطبيعة العمل والبيئة التي يحيا بها الإنسان.

ويرى المتخصصون فى مجال التغذية أن المقادير العامة لإنفاق الطاقة لدى الفرد العادى فى اقليم الشرق الأوسط مثلاً - تتراجع بين ٢٥٠٠ - ٢٨٠٠ سعر حرارى يومياً، وهى كمية منخفضة إذا قورنت بنصيب الفرد فى الأقطار المتقدمة والذى يصل إلى ٣٣٩٠ سعرحرارى يومياً.

**تغير السكان ونمط الإستهلاك في مصر:**

مر النمو السكانى فى مصر بمراحل مختلفة على امتداد تاريخها الحديث، فقد تزايد السكان من ٩,٧ مليون نسمة سنة ١٨٩٧ إلى ٥٩,٣ مليون نسمة سنة ١٩٩٦، ويقدر بنحو ٧٣ مليون نسمة (٢٠٠٤)، ويتزايد السكان بمعدل ٢,١٪ سنوياً، ويقدر أن يصل حجم السكان إلى نحو ٩٥ مليون نسمة سنة ٢٠٢٥. ويصبح هذا التزايد حالياً ومستقبلاً من أخطر التحديات التى تواجه البلاد، وذلك لأنه أساسى لكثير من مشكلات المجتمع المصرى سواء ما كان مرتبطاً منها بالإنتاج أو بالإستهلاك أو بالخدمات أو بغيرها. ولا تشذ مصر فى ذلك عن دول نامية كثيرة تكمن مشكلاتها فى ارتفاع معدل النمو السكانى بها ارتفاعاً لا يواكبه نمو مماثل فى معدلات الإنتاج الاقتصادى - ومن ثم استمرار انخفاض نصيب الفرد من عناصر الاستهلاك مما يهدد بدوره باستمرار استمرار مستوى العيش فى المستقبل. وليس هذا الأمر حديثاً فى الفكر أو الثقافة المضرية، فالحديث عن المشكلة السكانية بدأ مبكراً ربما قبيل الحرب العالمية الثانية وتعالت أصوات الكثير من الباحثين محذرة من مخاطر هذا النمو ومقترحة عدة أسس لسياسة سكانية مستقبلية تأخذ فى الاعتبار مكونات النمو السكانى وعناصر التغير وعوامل التوزيع على رقعة البلاد المعمورة. ولا ريب أننا اليوم - أكثر من أى وقت مضى فى تاريخنا فى حاجة ماسة إلى تضافر الجهود الحكومية والأهلية للعمل معاً على التحكم فى التزايد السكانى بأساليب علمية مناسبة، من ناحية، والارتقاء بالإنتاج الغذائى كماً ونوعاً من ناحية أخرى.

ومن نافلة القول أن السباق بين النمو السكانى والموارد الاقتصادية بدأ مبكراً فى مصر. ربما عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، مما أثر بشكل واضح فى تزايد الاستهلاك بين السلع المختلفة خاصة فى العقود الأخيرة التى شهدت بدورها تغيرات جذرية فى نمط الإستهلاك للأسرة المصرية – سواء كان ذلك راجعاً إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج القومى أو تناقص دور القرية فى تحقيق الاكتفاء الذاتى لسكانها، والاعتماد على استكمال النقص الغذائى بها على المدينة عكس ما كان سائداً من قبل. وبالإضافة إلى ذلك كله، فقد شهد المجتمع المصرى حراكاً إجتماعياً أثر تأثيراً جذرياً فى أنماط الاستهلاك السائدة كماً ونوعاً.

**الحراك الاجتماعي وأنماط الاستهلاك:**

شهد المجتمع المصرى تغيرا فى أنماط الإستهلاك منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وذلك لعوامل عديدة طرأت على المجتمع المصرى ونظامه الاقتصادى. ولعل أبرز هذه العوامل تبني سياسة الإنفتاح الاقتصادي والذى أدى بدوره إلى فتح الأبواب أمام السلع والإستثمارات الأجنبية، وإطلاق حرية الإستهلاك والإستثمار للمصريين، وتخلى الدولة تدريجيا عن مسئولياتها الاجتماعية والاقتصادية التى تحملتها منذ الستينيات، واختلال هيكل الانتاج والعمالة، وتضاؤل دور الدولة فى الإستثمار وضعف دورها فى توجيه الإستثمار الخاص، وإختلال ميزان المدفوعات بسبب فتح أبواب الإستيراد، وتزايد نسبة سكان الحضر.

وقد صاحب هذا التحول الاقتصادى ظاهرة تنامي الهجرة إلي الدول النفطية والتى اعتبرها كثير من علماء الدراسات الاجتماعية مسئولة عن كثير من أمراض المجتمع المصرى الراهنة وخاصة مسئوليتها عن شيوع الاستهلاك الترفي والمظهري، وعن ازدياد الميل إلى الاستيراد، وازدياد

التفاوت فى الدخول، بل وتدهور القيمة الاجتماعية للعمل المنتج، وتحول القرية من الانتاج إلى الإستهلاك، والإنصراف عن القضايا الوطنية والإنشغال بالكسب المادى السريع.

والواقع أن الراصد للتحول الاجتماعى فى مصر القرن العشرين يدرك مباشرة أن الإنفتاح الاقتصادى - والهجرة نحو الخارج - قد أسهما بدور حاسم فى سلوك الطبقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى، بل إن الإنقلاب الاجتماعى الكبير فى المجتمع المصرى قد حدث لعوامل أهمها الهجرة الخارجة منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، مع التزايد الكبير فى أعداد المهاجرين من العمال الزراعيين والحرفيين وعمال البناء وغيرهم، إضافة إلى هجرة أصحاب المهن العلمية والفنية الأخرى حتى أصبحت الغلبة للطبقة العاملة فى هيكل العمالة المهاجرة، وهؤلاء يؤثر الإغتراب على سلوكهم الإستهلاكى ومركزهم فى السلم الاجتماعى حيث يعودون من الخارج وإتجاههم نحو الطبقة الأعلى خاصة فى أنماط الإستهلاك، وجاء هذا التحول والصعود فى السلم الاجتماعى بسبب تزايد الدخل الذى إرتبط أيضا بالتزايد فى نسبة المتعلمين فى المجتمع بعامه بعد توسع الدولة فيه.

وقد اقترنت السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى أيضا بإرتفاع كبير فى معدل التضخم فتمارفع بدوره من معدل الحراك الاجتماعى، وإرتفاع معدل التضخم يعود كما هو معروف إلى تدفق السيولة النقدية بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى السلع والخدمات. وقد أسهمت الهجرة فى إرتفاع هذه السيوله التى حصل عليها المهاجرون وعائلاتهم فى مصر مقابل إنتاج تم فى الخارج. وأضيف إلى تحويلات المهاجرين تزايد عائدات النفط المصرى وتزايد إيرادات قناة السويس والمعونات الأجنبية والإنفاق الإستثمارى والإستهلاكى للأجانب الوافدين والذى يتمثل فى حلول واردات محل منتجات مصرية أقل سعرا[٤].

والواقع أن الشكوى من شيوع الإستهلاك المظهري أو الترفي منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين، هى ظاهرة ترجع عادة إلى مايسمى (أثر المحاكاة) – أى إندفاع الفرد إلى تقليد غيره – الأعلى دخلاً – فى نمط إستهلاكه. وليس ثمة شك فى أهمية أثر المحاكاة فى زيادة الميل إلى الإستهلاك المظهرى. والملاحظ أن من أهم عوامل المحاكاة رغبة الفرد فى الظهور بالإنتماء إلى طبقة أعلى من طبقته الحقيقية أو الأصلية، ومن ثم فإن من أهم دوافع الإستهلاك المظهرى الرغبة فى الحصول على رموز طبقية تؤكد الإرتفاع على درجات السلم الإجتماعى مثل الإصرار على إقتناء سيارة خاصة، أو التلفزيون الملون أو إستخدام الأطباق اللاقطة (الدش) أو حتى إقتناء هاتف محمول، وهى كلها من وسائل الطبقة الصاعدة لتأكيد صعودها ونفى انتسابها للقديم.

والواقع أن من الخطأ الإمعان فى التشاؤم بالاعتقاد بأن هذا الميل القوى إلى الاستهلاك المظهرى قد يبقى طويلاً، فقد يكون الإقبال على هذا النوع من الإستهلاك مرتبطاً فقط بالمراحل الأولى من مراحل الصعود – أو الهبوط – يزول – أو تقل أهميته مع ازدياد ثقة الطبقة الصاعدة بنفسها، كذلك فإن التزايد المذهل فى قيمة الواردات المصرية هو فى جزء منه إنعكاس لهذا الحراك الإجتماعى والذى قد يفوق فى أهميته فى هذا الصدد مجرد الزيادة فى عدد السكان، أو مجرد الزيادة فى متوسط الدخل، بل إن هذا لاينطبق على الواردات الكمالية وحدها، فإستهلاك القمح ذاته قد يمثل صعوداً اجتماعيا لأسرة ريفية فقيرة، كما يعد إستهلاك جهاز التكييف أو الطبق اللاقط (الدش) أو حتى السجائر الأجنبية – رمزاً الصعود لأسرة حضرية أعلى دخلا[٥]. وهكذا...

**النمو السكاني وتزايد الإستهلاك:**

كان للسباق بين النمو السكانى والموارد الاقتصادية أثر كبير فى تزايد الإستهلاك من السلع المختلفة تزايداً كبيراً. وقد ظهر ذلك بوضوح فى العقدين الأخيرين ومواكبا للتزايد فى الناتج الإجمالى القومى. وتشير الأرقام المتاحة عن الكميات المستهلكه من السلع الغذائية إلى إرتفاع نسبة الإستهلاك من الحبوب (جدول رقم ٤ – ١)، وذلك فى الوقت الذى لم تحدث فيه زيادة مماثلة فى إستهلاك الفرد من اللحوم والأسماك والبيض. ولما كانت هذه المجموعة الأخيرة تتميز باحتوائها على نسبة عالية بين البروتين، فإن أى إنخفاض فى متوسط نصيب الفرد فيها يؤدى إلى نتائج سيئة، وبسبب إنتشار الأمراض الناشئة عن سوء التغذية. وعلى ذلك فإن أى زيادة فى السكان لايقابلها زيادة مساوية على الأقل من تلك السلع تزيد الموقف سوءاً وتؤدى إلى هبوط مستوى المعيشة للسكان فى الوقت الذى تهدف فيه إلى الإرتقاء بهذا المستوى[٦].

وقد أدى تضخم الإستهلاك نتيجة النمو السكانى، وتزايد المتطلبات الفردية من السلع الإستهلاكية والخدمات إلى إرتفاع نسبة الإستهلاك إلى الناتج القومى، الأمر الذى أدى إلى الإعتماد على العالم الخارجى فى تمويل جانب كبير منها، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك أن الإنتاج المحلى من الغذاء حتى قبيل الحرب العالمية الثانية كان كافيا لاحتياجات السكان، ثم بدأت الكميات المستوردة تتزايد حتى إرتفعت قيمة السلع المستوردة إرتفاعاً كبيراً وأصبحنا نستورد فى السنوات الأخيرة مايصل إلى نحو ربع إحتياجاتنا الغذائية. (جدول رقم ٤ – ٢)، و (جدول رقم ٤ – ٣).

جدول رقم (٤ - ١) تطور كمية الإستهلاك من بعض المواد الغذائية في مصر

(١٩٧٠ - ١٩٩٩) بالمقارنة مع عدد السكان

[ألف طن]

| السلعة والسنة | ١٩٧٠ | ١٩٨٧ | ١٩٩٩ | نسبة الزيادة % (٧٠-٩٩) |
|---|---|---|---|---|
| حبوب ونشويات | ٨١٥٥ | ١٦٥٦٧ | ٢٨١٢٩ | ٣٤٥ |
| بقول | ٢١٥ | ٣٧٠ | ٥٤٥ | ٢٥٣ |
| لحوم وطيور وأسماك وبيض | ٦٢٠ | ١٢٩٧ | ٢٠٣٢ | ٣٢٨ |
| ألبان | ١٧٢٧ | ٢٤٧٥ | ٤٦٦٣ | ٢٧٠ |
| خضر وفاكهة | ٥٩٥١ | ١٣٧٤٤ | ٢١٠٣٤ | ٣٥٣ |
| عدد السكان (بالمليون) | ٣٣,٦ | ٤٨,٤ | ٦٢,٠ | ١٨٤ |

المصدر:

أ- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - زيادة السكان وتحدياتها للتنمية - القاهرة - ١٩٧٠.

ب- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - مصر فى أرقام - مارس ٢٠٠٢.

جـ- جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية - الخرطوم - ديسمبر ٢٠٠٠.

ومن الواضح أن زيادة الإستهلاك فاقت معدل الزيادة فى عدد السكان مما يعكس إرتفاع مستوى الإستهلاك والمعيشة فى آن معاً، غير أن المؤكد أن الإنتاج المحلى عاجز عن تغطية الإستهلاك مما أوجد فجوة غذائية تضيق وتتسع من سلع لأخرى، كما أن الإنتاج لاينمو بمعدلات نمو الإستهلاك حيث تكاد الأراضى الزراعية المستصلحة تعادل ماينتزعه العمران من أراض زراعية، فقد قدرت نسبة الأراضى المستصلحة فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٧ بنحو ١٥% من مساحة الأراضى القديمة، وهى لاتسهم فى الإنتاج الزراعى بذات النسبة بل بنسبة قدرت بنحو ٢% فقد من قيمة الإنتاج الزراعى كله.

## جدول رقم (٤-٢)

## الميزان الغذائي للمجموعات الغذائية الرئيسية في مصر ١٩٩٩

| البيــان | الإنتاج (ألف طن) | الإستهلاك (ألف طن) | نسبة الإكتفاء الذاتي (٪) |
|---|---|---|---|
| مجموعة الحبوب: | ١٩٣٧٥ | ٢٨١٢٩ | ٦٨,٩ |
| القمح والدقيق | ٦٣٤٧ | ١٠٦٦١ | ٥٩,٥ |
| الذرة الشامية | ٥٨٧٨ | ١٠٥٩٠ | ٥٥,٥ |
| الأرز | ٥٨١٧ | ٥٥١٧ | ١٠٥,٤ |
| الشعير | ١١٤ | ١١٨ | ٩٧,٢ |
| البطاطس | ١٨٠٩ | ١٦١٩ | ١١١,٧ |
| جملة البقوليات | ٣٧٦ | ٥٤٦ | ٦٨,٩ |
| جملة الخضر | ١٥٢٥٨ | ١٥١٢٩ | ١٠٠,٨ |
| جملة الفاكهة | ٦٠٩٥ | ٥٩٠٥ | ١٠٣,٢ |
| السكر (مكرر) | ١٠٦٧ | ١٥٩١ | ٦٧,١ |
| جملة الزيوت والشحوم | ٢٣٩ | ٨٧٤ | ٢٧,٤ |
| جملة اللحوم: | ٨٦٩ | ١٠٤٨ | ٨٣,٠ |
| لحوم حمراء | ٢٧٦ | ٤٥٥ | ٦٠,٧ |
| لحوم بيضاء | ٥٩٣ | ٥٩٣ | ١٠٠,٠ |
| الأسماك | ٦٤٩ | ٨٥٧ | ٧٥,٧ |
| البيض | ١٢٨ | ١٢٨ | ١٠٠,٠ |
| الألبان ومنتجاتها | ٣٦١٥ | ٤٦٦٣ | ٧٧,٥ |

**المصدر:**

- جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاء الزراعية العربية – الخرطوم – ٢٠٠٠ – ص ٤٢٠.

## جدول رقم (٤ - ٣)

## النسبة المئوية للاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية في مصر ١٩٩٣ - ٢٠٠٠

| السلعة | ١٩٩٣ | ٢٠٠٠ | نسبة الزيادة أو النقص ٪ عن الاستهلاك المحلي |
|---|---|---|---|
| أ - سلع تكفي وتزيد: | | | |
| - الأرز الأبيض | ١٠٢,٨ | ١١٦,٦ | +١٦,٦ |
| - البطاطس | ١٠٧,٤ | ١١١,٨ | +١١,٨ |
| - الموالح | ١٠٢,٠ | ١١٠,٠ | +١٠,٠ |
| ب- سلع تكفي: | | | |
| - الخضروات (عدا البطاطس) | ١٠٠,٧ | ١٠١,٨ | +١,٨ |
| - الفاكهة (عدا الموالح) | ١٠٠,١ | ٩٩,[illegible] | -٠,٨ |
| - لحوم الدواجن | ٩٩,٥ | ١٠٠,٠ | صفر |
| - اللبن الحليب | ١٠٠,- | ١٠٠,- | صفر |
| - البيض الطازج | ٩٩,٩ | ١٠٠,- | صفر |
| جـ- سلع لا تكفي: | | | |
| - الفول | ٨٣,٥ | ٨٤,٥ | -١٥,٥ |
| - الأسماك | ٧٢,٢ | ٧٥,٧ | -٢٤,٣ |
| - السكر | ٧١,٩ | ٧١,٢ | -٢٨,٨ |
| - القمح | ٤٥,٩ | ٦٥,٨ | -٣٤,٢ |
| - اللحوم الحمراء | ٨٣,٢ | ٦٠,٦ | -٣٩,٤ |
| - الزيدة النباتية والمسلى الصناعي. | ٧٩,٦ | ٥٧,٦ | -٤٢,٤ |
| - الذرة الشامية | ٧٦,- | ٥٦,٦ | -٤٣,٤ |
| - العدس | ٩,٦ | ٦,٨ | -٩٣,٢ |

**المصدر:**

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الاحصائي السنوى ١٩٩٤ - ٢٠٠١ - القاهرة - يونية ٢٠٠٢ - ص ص ٧٤ - ٧٥ . ونسبة الزيادة أو النقص عن الاستهلاك المحلى (٪) من حساب الباحث.

أن ينفق المصرى المتوسط نحو نصف دخله على الغذاء، هو وحده ادانة حاسمة للمستوى المعيشى، ودليل قاطع يمكن أن يختتم قضية افراط السكان، والمركب الغذائى المصرى بسيط إلى متواضع بالنسبة لغيره من المناطق الجغرافية، ويكاد تقتصر على ثلاثية الخبز والبقول والخضروات، ومن ثم فإن المصرى العادى – خاصة الفلاح – يكاد يكون نباتيا رغم ارادته، وهو كنباتى لا يعد حتى من العواشب Herbivore – رغم شدة ارتفاع نسبة الخضروات الآن فى مصر، وإنما هو فى الدرجة الأولى من أكله الخبز artophagoi كما سماه الأغريق منذ أقدم العصور، فالخبز هو مادة الحياة وصلبها حرفيا، وليس صدفة أننا نطلق عليه (العيش)، نحو نصف كيلو جرام للفرد يوميا(٢).

ومن هذه الزاوية فلقد كان المصرى تقليديا من أكله خبز القمح والشعير، إلى أن أدخلت الذرة بعد كشف العالم الجديد فأنتشرت نهائيا منذ قرنين تقريبا. وإذا كان المصريون من أكبر آكلة الخبز فى العالم، فإنهم فى المقام الثانى شعب أكول للخضروات، فمتوسط استهلاك الفرد بعد الخبز – أعلى ما فى العالم، وذلك بمعدل نصف كيلو آخر يوميا، أى أننا شعب أكول للخبز والخضر أساساً، والسبب ببساطة أنهما أرخص أنواع الأغذية، وعلى الجانب الآخر يبلغ استهلاك الفرد من الفاكه نحو كيلو كل أسبوع، وهو معدل معتدل نسبيا، ولو أنه فى انخفاض حاد فى السنوات الأخيرة لتزايد نسبة التصدير والأسعار الابتزازية.

وعلى العموم – فإن أغلب غذاء المصرى هو النشويات تقل فيه نسبة البروتين النباتى والحيوانى. سواء من اللحوم أو الدهون أو الألبان أو البيض – أو ما يسمى بالأغذية الواقية Protective – أو البناءه body - builders، والمقدر أن الحبوب تمثل المصدر الرئيس لحصيلة المصرى من البروتين عموماً نحو ٧٠٪، ومن المعروف أن متوسط استهلاك المصرى العادى من

اللحوم أو الأسماك من أقل المتوسطات فى العالم، وأقل منه استهلاكه من اللبن ومنتجاته، ويقدر نصيب المصرى من البروتين الحيوانى فى المتوسط بنحو ٥٤ جراما يوميا أى نحو ٢٠ كيلو جرام فى السنة كلها سنة ٢٠٠٠. (جدول رقم ٤ – ٤).

وحتى عهد قريب كان المعروف أن اللحم غذاء الفلاح مرة كل شهر أو موسم تقريبا تقتصر على الأعياد والمناسبات، ولكن هذا يصبح الآن وبالتدريج وبصورة متزايدة وضع ساكن المدينة أيضا أى يوشك فى المستقبل أن يصبح سمة قومية عامة بقصد النظر عن الأقلية القادرة.

ومن ناحية أخرى يزداد الاعتماد على البقول كمصدر للبروتينات النباتية وكبديل عن اللحوم والبروتينات الحيوانية. والصدارة بين البقول هى بطبيعة الحال للفول – الذى يعد أكثر من مجرد طعام شعبى وإنما طعاماً وطنيا تقريباً.

وبالمثل يعد نصيب الفرد العادى من الفيتامينات محدوداً نوعا لقلة استهلاكه من الفاكهه رغم التعويض الأساسى من الخضروات. وحتى مع ذلك فإن هذا النصيب فى تناقص مستمر لتزايد السكان بالنسبة للانتاج، ولتزايد التصدير بحدة، ولو استمر هذا الاخفاق فنخشى أنه قد يأتى يوم يصبح فيه البلح والتين الشوكى وما أشبه هى الفواكه الأساسية للمصرى العادى، بمثل ما أن الفول والبقول تتحول بسرعة الىَ الغذاء الأساسى، ولهذا فإن شعار (التصدير أو الموت) على صحته كمبدأ، لا ينبغى أن يتحول إلى اختيار بين (التصدير والجوع أو الموت بالمجاعة).

وتبين الأرقام المنشورة أن نصيب الفرد من عناصر الغذاء يتباين فى كميته ونسبة تغيره زيادة ونقصانا، فقد أظهرت أرقام المنشورة بواسطة الجهازى المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن متوسط استهلاك الفرد قد زاد

فى نحو ثلاثين عاماً (١٩٧٠ – ٢٠٠٠) فى الحبوب والنشويات واللحوم والألبان وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٤ – ٤).

جدول (٤ - ٤) متوسط الاستهلاك الفردي بالكيلو جرام سنويا

(١٩٧٠ - ٢٠٠٠)

| الغذاء/السنة | ١٩٧٠ | ١٩٧٨ | ١٩٩١ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|
| الحبوب | ٢٥١ | ٢٩٧ | ٢٦٣ | ٢٨١ |
| اللحوم | ١١,٥ | ١٠,٣ | ١٢,٢ | ١٩,٧ |
| الألبان | ٢٣,٠ | ٥٢,٥ | ٥٠,٤ | ٧٧,٥ |

فإذا أخذنا العامين الأخيرين فى الجدول بمزيد بين التفصيل فإن الجدول رقم (٤ – ٥) يوضح تفصيلات أكثر. فقد تزايد متوسط الاستهلاك بنسب عالية فى معظم المواد الغذائية خاصة الزيوت والأسماك وكذلك فى اللحوم والألبان والخضر والفاكه – وبنسبة متواضعة فى الحبوب، ويتدنى نصيب الفرد من استهلاك اللحوم إذا قورن بالدول الأوربية (٧٠ كجم سنويا فى المتوسط).

وتتباين نسب الإنفاق الإستهلاكى للأسرة المصرية بين الحضر والريف (جدول ٤ – ٦)، ولكن بعامة يستوعب الطعام نحو نصف ميزانية الأسرة فى الريف بينما تصل هذه النسبة إلى نحو ٣٩٪ فقط فى الحضر سنة ٢٠٠٠، ولا ريب أن ذلك يرجع إلى عوامل ثقافية واجتماعية عديدة. أما باقى عناصر الإستهلاك فليست هناك فروق جوهرية فيما عدا المجموعة الأخيرة التى يتنوع فيها الإنفاق ويعكس المستوى الحضارى لكل من الحضر والريف.

### جدول رقم (٤ - ٥) تطور استهلاك الفرد من المواد الغذائية في مصر

### ١٩٩١ - ٢٠٠٠

| السلعة الغذائية | صافي الإنتاج المحلي (ألف طن) | | | الاستهلاك الفردي (كيلو جرام / سنة) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩١ | ٢٠٠٠ | التغير٪ | ١٩٩١ | ٢٠٠٠ | التغير٪ |
| أ- الإنتاج النباتي: | | | | | | |
| الحبوب | ١٢٩٤٨ | ١٨٧٧٤ | + ٤٥ | ٢٦٣,٣ | ٢٨٠.٨ | + ٧ |
| الخضر | ٦٩٤٩ | ١١٥٤٢ | + ٦٦ | ٩٤,٤ | ١٣٤,٢ | + ٤٢ |
| الفاكهه | ٦٤٠٠ | ٩٦٣٥ | + ٥١ | ٧٥,٣ | ١٠١,٢ | + ٣٥ |
| السكر والعسل | ٩٩٠ | ٢١٥٨ | + ١٨ | ٣١,٧ | ٣٣,٨ | + ٧ |
| المحاصيل النشوية | ٢٠٦٠ | ٢١١٥ | + ٣ | [illegible] | ٢٠,١ | - ١١ |
| البصل والثوم | ١٠٤٨ | ١٥٩٠ | + ٥٢ | ١٥,٠ | ١٨,٢ | + ٢١ |
| الزيوت النباتية | ٨٤ | ١١٥ | + ٣٧ | ٦,٩ | ١٢,٢ | + ٧٧ |
| المحاصيل الزيتية | ١٨٩ | ٥١٦ | + ١٧٣ | ٢,٧ | ٨,٣ | + ٢٠٧ |
| البقوليات | ٤٣٩ | ٤٣٦ | - ١ | ٧,١ | ٧,٠ | - ٢ |
| ب- الإنتاج الحيواني: | | | | | | |
| - اللحوم | ٧٢٢ | ١٣٧٤ | + ٩٠ | ١٢,٢ | ١٩,٧ | + ٦١ |
| - الألبان | ١٨٨٧ | ٣٨٢٤ | + ١٠٣ | ٥٠,٤ | ٧٧,٥ | + ٥٤ |
| - البيض | ١٧٠ | ٢٣٩ | + ٤١ | ٢,٨ | ٣,١ | + ١١ |
| جـ- الإنتاج السمكي: | ٣٥٠ | ٧٢٤ | + ١٠٧ | ٦,٧ | ١٣,٤ | + ١٠٠ |

**المصدر:**

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٩٤ - ٢٠٠١، القاهرة - يونية ٢٠٠٢ - ص: ٧٦، (والنسب المئوية من حساب الباحث «مقربة»).

شكل (٤ - ٦) نسبة الانفاق الاستهلاك علي المجموعات الرئيسية

في حضر مصر وريفها في عامي ٩٦/٩٥، ٩٩ - ٢٠٠٠

| المجموعات الرئيسية | الحضر | | الريف | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٦/٩٥ | ٢٠٠٠/٩٩ | ١٩٩٦/٩٥ | ٢٠٠٠/٩٩ |
| الطعام والشراب | ٤٦,٧٩ | ٣٨,٨٤ | ٥٦,٣٧ | ٥٠,٨٦ |
| السجاير والدخان | ٣,٤٣ | ٢,٨٢ | ٤,١٠ | ٣,٦١ |
| الملابس والأقمشة | ٩,٧١ | ١٠,٤٨ | ٨,٥٢ | ٩,٤٨ |
| المسكن ومستلزماته | ٩,٢٩ | ١٣,٨٢ | ١١,٠ | ١٥,٨٨ |
| مجموعات انفاق أخرى* | ٣٠,٧٨ | ١١,٧٢ | ٢٠,٠١ | ٢٠,١٧ |
| الجملة | ١٠٠,٠٠ | ١٠٠,٠٠ | ١٠٠,٠٠ | ١٠٠,٠٠ |

* مجموعات الانفاق الأخرى تشمل:

الأثاث والأدوات المنزلية، الخدمات والرعاية الصحية، الانتقالات والاتصالات، التعليم، الثقافة والرياضة والترفيه، المطاعم والمقاهي والفنادق أوجه أخرى.

المصدر:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - مصر فى أرقام - ٢٠٠١/٢٠٠٠، القاهرة مارس ٢٠٠٢، ص ص ٣٩ - ٤٠.

## خاتمــة

وخلاصة القول أن الاستهلاك فى مصر قد تزايد بسرعة لعدة أسباب هى:

(١) الزيادة السكانية السريعة التى شهدها المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين.

(٢) ارتفاع متوسط دخل الفرد وما ترتب على ذلك من تزايد نسبة استهلاكه من الغذاء بنسبة تتراوح بين ٢,٥ – ٣٪ سنويا.

(٣) التحول الاجتماعى /. الاقتصادى من خلال عملية الحراك الاجتماعى والذى انعكس بدوره على زيادة تطلعات الطبقات الاجتماعية الفقيرة.

(٤) اتباع سياسة تثبيت أسعار السلع الغذائية بدعمها لفترة من الزمن – وإن كانت الحكومة قد بدأت تتخلى عن ذلك تدريجيا بل أنها ألغت التسعيرة الجبرية فى عام ١٩٩٥.

(٥) الاستهلاك غير الرشيد وارتفاع نسبة الفاقد من المواد الغذائية، فقد يؤدى انخفاض سعر الخبز عن سعر العلف إلى استخدامه فى بعض الأحيان كعلف للحيوان، وذلك يفسر فى جانب منه السبب فى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من القمح فى مصر عن غيره من دول العالم.

## الهوامش والمراجع

(١) The Johns Hopkins University School of Publie., Health, Population reports; Winning the Food reace, Series M. number 15, vol. xxdvIII, No. 3, Baltimore, Fall 2000, p. 9.

(٢) Ibid. p. 11

(٣) Ibid. p.11

(٤) أحمد أمين – ماذا حدث للمصريين؟ – تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن ١٩٤٥ – ١٩٩٥ – الهيئة العامة للكتاب – مكتبة الأسرة – القاهرة – ١٩٩٩، ص ٣١.

(٥) المرجع السابق، ص ص ٣٦ – ٣٧.

(٦) فى منتصف السبعينات من القرن العشرين بلغ متوسط استهلاك الفرد من اللحوم فى مصر ١٠,٤ كجم مقابل ٥٠,٧ كجم للفرد فى السويد و٨٥ كجم للفرد فى بريطانيا، ١٠٠ كجم للفرد في الولايات المتحدة، بينما استهلاك الحبوب بلغ للفرد فى مصر ٢١٣ كجم مقابل ٧١ فى السويد و٨٠ فى بريطانيا، و٦٥ فى الولايات المتحدة.

(٧) جمال حمدان – شخصية مصر – القاهرة – ١٩٨٤ – الجزء الرابع، ص ٢١٢.

# الفصل الخامس
## سكان الإسكندرية

قدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء سكان الإسكندرية بعدد ٣,٧٥٥,٩٠١ نسمة فى أول يناير ٢٠٠٤، منهم ١,٩١٦,٦٩٣ من الذكور و١,٨٣٩,٢٠٨ من الإناث، وبنسبة وصلت إلى ٥,٥ ٪ من سكان مصر فى ذلك التاريخ والذى قدر بنحو ٦٨,٦ مليون نسمة(١). ويعيش سكان الإسكندرية فى مساحة بلغت ٢٨١٨ كيلو متراً مربعاً تمثل المناطق السكنية المأهولة منها ٢٧٢ كيلو متراً مربعاً، وبنسبة تقترب من ١٠ ٪ من المساحة الكلية، وتشغل الأرض الزراعية ٧٧٥ كيلو متراً مربعاً بنسبة ٢٧,٥ ٪، والباقى أراضى بور ومسطحات مائية(٢).

ومشكلة السكان فى الإسكندرية تمثل جزءاً من المشكلة السكانية فى مصر حيث تعد من التحديات الرئيسية التى تواجه المجتمع سواء كانت مرتبطة بالإنتاج أو الإستهلاك أو الخدمات أو حتى بشخصية الإنسان المصرى وما اعتراها من تغيرات.

وتتحدد أبعاد المشكلة السكانية فى ثلاثة أبعاد هى النمو السكانى ومكوناته وتوزيع السكان على أرض المحافظة، ثم خصائص السكان خاصة التركيب العمرى والحالة التعليمية، ويأتى بعد ذلك كله مستوى الحياة وقيمتها فى ضوء ما يوفره المجتمع من خدمات وفرص عمل وتأمينات اجتماعية. وتتداخل هذه الأبعاد فيما بينها كسبب ونتيجة فى آن معاً، فالنمو السكانى هو الذى يحدد الحجم، والحجم هو الذى يحدد نمط التوزيع وشكل الكثافة. والتركيب العمرى – النوعى نتيجة لشكل التزايد ومكوناته، أما باقى العناصر المكتسبة فهى نتاج لمقدرة المجتمع على توفير الخدمات لأفراده فى التعليم والعمل والثقافة ارتقاء بشكل الحياة، والتحاقاً بركب التطور والتقدم.

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – فبراير ٢٠٠٤.

(٢) محافظة الإسكندرية ° مركز دعم واتخاذ القرار ٢٠٠٢.

### تطور السكان في القرن العشرين:

يبين الجدول رقم (٥ – ١) تطور عدد سكان الإسكندرية فى القرن العشرين .ومن الواضح أن النمو السكانى استمر فى الزيادة بصفة عامة ووصل أقصاه فى الفترة ١٩٤٧ – ١٩٦٠ وذلك نتيجة عاملين رئيسيين هما الزيادة الطبيعية والهجرة، ونتجت الزيادة الطبيعية عن انخفاض معدل الوفيات انخفاضاً ملموساً من ٢٨ فى الألف سنة ١٩٣٧ إلى ١٧ فى الألف سنة ١٩٦٠ ، ولم يقابل ذلك انخفاض فى معدل المواليد مما أدى إلى زيادة الفرق بينهما وبالتالى إسهام الزيادة الطبيعية إسهاماً كبيراً فى التزايد السكانى، أما العامل الثانى الذى أدى إلى ارتفاع معدل النمو فى الإسكندرية فقد نتج عن الهجرة الوافدة إليها من الريف سواء من دلتا النيل أو من الصعيد.

جدول رقم (٥ - ١)

تطور حجم سكان الإسكندرية في القرن العشرين بالمقارنة مع الجمهورية

| سنة التعداد | عدد السكان | معدل النمو السنوي % | |
|---|---|---|---|
| | | الإسكندرية | مصر |
| ١٨٩٧ | ٣١٦٦٩٩ | – | – |
| ١٩٠٧ | ٣٧٠٠٠٩ | ١,٥ | ١,٦ |
| ١٩١٧ | ٤٥٦٥٣٩ | ٢,٢ | ١,٣ |
| ١٩٢٧ | ٥٩٦٨٧٤ | ٢,٧ | ١,١ |
| ١٩٣٧ | ٧١١٣٩٤ | ١,٧ | ١,١ |
| ١٩٤٧ | ٩٤٩٤٤٦ | ٢,٩ | ١,٨ |
| ١٩٦٠ | ١٥١٦٢٣٤ | ٣,٥ | ٢,٤ |
| ١٩٦٦ | ١٨٠١٠٥٦ | ٣,٠ | ٢,٥ |
| ١٩٧٦ | ٢٣١٨٦٥٥ | ٢,٨ | ١,٩ |
| ١٩٨٦ | ٢٨٩٦٤٥٩ | ٢,٥ | ٢,٧ |
| ١٩٩٦ | ٣٣٣٩٠٧٦ | ١,٥ | ٢,١ |

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – التعدادات السكانية فى السنوات المذكورة، ومعدل النمو من حساب الباحث.

ومن الواضح أن سكان الإسكندرية فى تزايد مستمر، وإن معدل التزايد قد مال إلى الهبوط بشكل واضح منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضى، وأصبح معدل النمو فى سنة ١٩٩٦ مشابهاً لمثيله منذ قرن مضى وإن كانت مكونات النمو قد اختلفت. فقد هبط معدل المواليد إلى ما يقرب من النصف فى خلال النصف الثانى من القرن العشرين، وهبط معدل الوفيات أكثر من ذلك ليصل فى نهاية القرن العشرين إلى ثلث ما كان عليه فى منتصفه (جدول رقم ٥ – ٢)، ويرجع الهبوط فى معدل المواليد إلى عوامل متشابكة ارتبطت بالتغير الاجتماعى والاقتصادى الذى شهده المجتمع، والذى ارتبط بارتفاع نسبة التعليم وكذلك ارتفاع متوسط السن عند الزواج، والتغير الثقافى تجاه حجم الأسرة وزيادة إسهام المرأة فى النشاط الاقتصادى بالإضافة إلى الأخذ بسياسة تنظيم الأسرة. أما هبوط معدل الوفيات خاصة وفيات الأطفال صغار السن فيرجع فى المقام الأول إلى جهود الدولة المتواصلة لرفع المستوى الصحى وتزايد الوعى بالأساليب الصحية لدى الأسرة.

**جدول رقم (٥ - ٢)**

**تطور معدل المواليد والوفيات بالإسكندرية فى نصف قرن (١٩٥٠ - ٢٠٠١)**

| السنة | معدل المواليد فى الألف | معدل الوفيات فى الألف | معدل الزيادة الطبيعية (٪) |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٠(١) | ٥٣,٠ | ٢١,٧ | ٣,١ |
| ١٩٦٠(١) | ٤٣,٣ | ١٦,٩ | ٢,٦ |
| ١٩٧٠ | ٣٢,٧ | ١١,٧ | ٢,١ |
| ١٩٩٩(٢) | ٢٤,٣ | ٧,٥ | ١,٧ |
| ٢٠٠١(٣) | ٢٣,١ | ٧,٥ | ١,٦ |

**المصدر:**

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مجموعة الإحصاءات الحيوية – يولية – ١٩٦٨.

(٢) محافظة الإسكندرية – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – وصف محافظة الإسكندرية بالمعلومات – يولية – ١٩٩٩ – ص ٣٣.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – مصر فى أرقام – مارس ٢٠٠٢، ص ٧.

وتظهر الإحصاءات الحيوية أن متوسط عدد المواليد بالإسكندرية قد بلغ نحو ٨٤٠٠٠ مولوداً سنة ١٩٩٩، وعدد الوفيات وصل إلى نحو ٢٦٠٠٠ حالة وفاة[١] وتصبح الزيادة الطبيعية حينذاك ٥٨٠٠٠ نسمة سنوياً تضاف إلى حجم السكان، وذلك بالإضافة إلى الهجرة التى تؤثر فى سكان الإسكندرية سلباً أو إيجاباً والتى لا تتوفر إحصائيات دقيقة عن حجمها باستثناء ما يمكن استنتاجه من بيانات تعدادات ١٩٨٦، ١٩٩٦ باستخدام معادلة الموازنة التى تبين أن الزيادة الكلية بينها بلغت ٤٠٥٧٢٣ نسمة فى الوقت الذى بلغت الزيادة الطبيعية فيه فى تلك الفترة التعدادية ٣٩٦٠٢٦ نسمة وبنسبة ٩٧,٦٪، والهجرة قدرت بنحو ٩٦٩٧ نسمة فقط وبنسبة بلغت ٢,٤٪[٢]، ومن الملاحظ فى التطور الديموغرافى للإسكندرية فى ربع القرن الماضى أن اسهام الهجرة يتناقص بشكل واضح حيث قدر فى الفترة التعدادية ١٩٧٦ – ١٩٨٦ بنحو ٣,٧٪ هبط فى الفترة التعدادية ١٩٨٦ – ١٩٩٦ إلى ٢,٤٪ وربما يرجع ذلك إلى ظهور مناطق جذب سكانى أخرى من ناحية وقلة عوامل الجذب فى الإسكندرية من ناحية أخرى.

**كيف تختلف أقسام الإسكندرية وشياخاتها في حجم السكان ونموهم:**

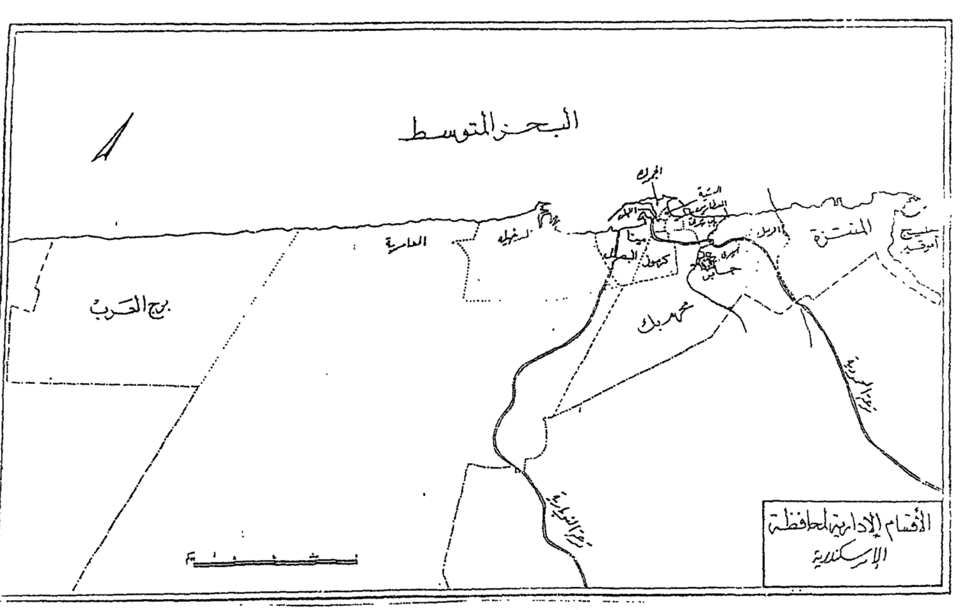
الإسكندرية مدينة مليونية تنقسم إدارياً إلى ستة أحياء ومركز ومدينة برج العرب، وتضم الأحياء ١٤ قسماً إدارياً شكل (٥ – ١)، وتنقسم بدورها إلى ١٣٦ شياخة، أما مركز ومدينة برج العرب فيضم ٣ قرى رئيسية هى أبو صير وبهيج والغريانيات.

وتختلف هذه الأقسام الإدارية فى حجم السكان ومستويات النمو، ويمكن – على العموم – تقسيمها إلى أربع فئات يوضحها الجدول رقم (٥ – ٣) .

ومن الواضح أن الأقسام ذات المعدل المرتفع فى النمو تتمثل فى أقسام الأطراف شرق الإسكندرية (المنتزة) وغربها (العامرية والدخيلة وبرج العرب)، وتمثل فى جملتها نحو ٤٠٪ من سكان الإسكندرية وتسهم هذه الأقسام بدور كبير فى جذب السكان من داخل الإسكندرية ومن خارجها، وتزداد باستمرار معدلات

(١) محافظة الإسكندرية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – ١٩٩٩.

(٢) عبد الله أبو العيدين – جغرافية السكان الأميين فى محافظة الإسكندرية – رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية الآداب جامعة الإسكندرية – ٢٠٠٢ – ص ٢٩.




شكل (٥ - ١) الأقسام الإدارية لمحافظة الإسكندرية

النمو السكانى بها، كما تزداد نسبة سكانها إلى جملة سكان الإسكندرية، فقد تزايدت هذه النسبة من ١٨٪ سنة ١٩٧٦ إلى ٢٨٪ سنة ١٩٨٦ ثم إلى ٤٠٪ سنة ١٩٩٦، ومن المتوقع أن تصل إلى نصف سكان الإسكندرية أو أكثر قليلاً فى تعداد ٢٠٠٦.

جدول رقم (٥ - ٣)

حجم السكان ومعدل التغير السنوي في أقسام الإسكندرية (١٩٨٦ - ١٩٩٦)

| فئة | القسم | ١٩٨٦ | ١٩٩٦ | نسبة التغير السنوي (٪) |
|---|---|---|---|---|
| ١ | أقسام يتزايد سكانها بمعدل مرتفع: | | | |
| | العامرية | ١١٠٧٩٢ | ٢٢٨٥٤٠ | ٧,٢ |
| | الدخيلة | ٩٦٥٤٥ | ١٩٥٠٨٧ | ٧,٠ |
| | برج العرب | ١٧٣٤٥ | ٣٤٠٦٦ | ٦,٧ |
| | المنتزة | ٦٠٦٦٩٠ | ٨٧١٨٩٦ | ٣,٦ |
| ٢ | أقسام يتزايد سكانها بمعدل متوسط: | | | |
| | سيدى جابر | ١٥٩٣٠٣ | ١٨٩٨٢٤ | ١,٨ |
| | الرمل | ٦١١٨٨٧ | ٦٧٤٣٩٤ | ١,٠ |
| ٣ | أقسام يتناقص سكانها ببطء | | | |
| | باب شرقى | ٢٠٣٤٢٢ | ١٧٢٦٣٣ | -١,٦ |
| | محرم بك | ٣٤٣٠١٢ | ٣٠٢٦٠٨ | -١,٣ |
| | مينا البصل | ٢٩٨٦٦٧ | ٢٩٢٧٢٢ | -٠,٢ |
| ٤ | أقسام يتناقص سكانها بشدة | | | |
| | الجمرك | ١٢٢٣٤٢ | ٩٨٤٧٧ | -٢,٢ |
| | العطارين | ٦٥٣٧٦ | ٤٩١٦٥ | -٢,٩ |
| | كرموز | ١٩٦٢٨٠ | ١٤٧٢٧٧ | -٢,٩ |
| | اللبان | ٦٤٠٩٣ | ٤٧٧٤٤ | -٢,٩ |
| | المنشية | ٣٧٥٨٩ | ٢٦٧٦٨ | -٣,٤ |
| | الجملة | ٢,٩٣٣,٣٤٣ | ٣٣٣٩٠٧٦ | ١,٤ |

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان ١٩٨٦ و ١٩٩٦ ونسبة التغير من حساب الباحث.

أما قسما سيدى جابر والرمل فهما من الأقسام القديمة الحديثة معاً، ولذا فإن نسبة سكانهما تتزايد بمعدل متوسط، وقد تزايدت نسبة سكانهما من ٢٥ ٪ سنة ١٩٧٦ إلى ٢٦ ٪ سنة ١٩٨٦ . واستمرت هذه النسبة أيضاً فى تعداد سنة ١٩٩٦ .

وعلى طرف نقيض يتناقص سكان أقسام وسط الإسكندرية التى وصلت مبكراً إلى مرحلة التشبع السكانى، وقد أوضح الجدول رقم (٥ – ٣) إن نسبة سكان هذه المجموعة التى تضم أقسام الجمرك والعطارين وكرموز واللبان والمنشية قد تناقصت من ٢٤ ٪ من سكان الإسكندرية ١٩٧٦ إلى ١٦ ٪ سنة ١٩٨٦ ثم إلى ١١ ٪ فقط سنة ١٩٩٦ . وإضافة إلى هذه الأقسام ذات العمران القديم توجد مجموعة ثالثة يتناقص سكانها ببطء وتضم ثلاثة أقسام هى باب شرقى ومحرم بك وميناء البصل، وقد تناقص حجم السكان بها من ٣٣٪ سنة ١٩٧٦ إلى ٢٩ ٪ سنة ١٩٨٦ ثم إلى ٢٣ ٪ سنة ١٩٩٦ .

**بؤرات التزايد السكاني المرتفع:**

إذا كانت الأقسام الإدارية بالإسكندرية تختلف فى حجم السكان ومعدلات التزايد – فإن هذا القول ينسحب أيضاً على شياخات المحافظة بأكملها، وعلى العموم فإن شياخات الأطراف الشرقية والغربية هى أعلى الشياخات فى معدلات الزيادة السكانية – ويأتى على طرف نقيض معها شياخات الأقسام الوسطى – ذات العمران القديم – والتى يتناقص سكانها بمعدلات متباينة .

والمتعمق فى تحليل نسب الزيادة السكانية على مستوى الشياخات يدرك أن هناك قطاعاً كبيراً من شياخات الإسكندرية تصل نسب الزيادة فيه إلى أربعة أمثال معدلات الزيادة فى الإسكندرية ككل، ويؤدى ذلك إلى القول مباشرة إن تلك الشياخات هى بؤرات الزيادة السكانية الرئيسية على رقعة الإسكندرية، (جدول رقم ٥ – ٤) . ويبلغ عددها ١٩ شياخة تقع كلها فى أطراف الإسكندرية الشرقية والجنوبية والغربية . وقد تزايد نصيب هذه الشياخات من جملة سكان الإسكندرية من ١٩ ٪ سنة ١٩٨٦ إلى ٣٠ ٪ سنة ١٩٩٦ . وتكاد تكون الزيادة التى شهدتها الإسكندرية فى هذه السنوات العشر قد جاءت من هذه الشياخات التى تعد المنبع الرئيسى لزيادة سكان الإسكندرية، وتضم عدداً كبيراً من المناطق العشوائية فى أطراف المدنية . ومن ثم تصبح فى مجموعها النطاق الأولى بالرعاية فى مجال التنمية البشرية فى الإسكندرية بصفة عامة .

## جدول رقم ( ٥ - ٤ )

## أعلي معدلات للزيادة السكانية في شياخات الإسكندرية (١٩٨٦ - ١٩٩٦)

| رقم | الشياخة | القسم | عدد السكان | | نسبة الزيادة السنوية (٪) |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | ١٩٨٦ | ١٩٩٦ | |
| ١ | العجمى البحرية | الدخيلة | ٧٦٩٦ | ٥٩٥٥٥ | ٦٧,٤ |
| ٢ | زاوية عبد القادر | العامرية | ٢٣٩٥ | ٣٠١٦٨ | ٢٥,٩ |
| ٣ | البيطاش غرب | الدخيلة | ٦٩٣٤ | ١٩٩٤٦ | ١٨,٧ |
| ٤ | المهاجرين | المنتزة | ٨١٩٠ | ٢٠٢٠٥ | ١٤,٦ |
| ٥ | حجر النواتية | الرمل | ٣٠٤٣٢ | ٧٤٤٣٩ | ١٤,٥ |
| ٦ | خورشيد البحرية | المنتزة | ١٨٢٠٧ | ٣٨٤٤١ | ١١,١ |
| ٧ | العامرية غرب | العامرية | ١٤٣٢٩ | ٢٧٩٤٧ | ٩,٥ |
| ٨ | التوفيقية | المنتزة | ٧٤٤٨ | ١٢٩٢٦ | ٧,٣ |
| ٩ | المندرة قبلى | المنتزة | ١٢٤٤٥٠ | ٢١٦١٤٦ | ٧,٣ |
| ١٠ | المنشية البحرية | المنتزة | ١٩٥٥٦ | ٣٣٥٨٦ | ٧,٢ |
| ١١ | البيطاش شرق | الدخيلة | ٣٠٣١ | ٥٠٩٤ | ٦,٨ |
| ١٢ | العامرية شرق | العامرية | ١٤٩٥٦ | ٢٤٥٠٠ | ٦,٤ |
| ١٣ | العمراوى | المنتزة | ٢٠١١٤ | ٣١٤٧٠ | ٥,٦ |
| ١٤ | المندرة بحرى | المنتزة | ٢٢٦١٩ | ٣٥٠٢٤٠ | ٥,٤ |
| ١٥ | الدخيلة | الدخيلة | ٥٦٧٥٢ | ٨٦٢٨٠ | ٥,٢ |
| ١٦ | المعمورة | المنتزة | ٢١٢٤٤ | ٢٠٣٣٠٤ | ٤,٣ |
| ١٧ | سيدى بشر بحرى | المنتزة | ٢٥٩٠٧ | ٣٥٥٠٧ | ٣,٧ |
| ١٨ | سيدى بشر قبلى | المنتزة | ١٤٩٨٧٤ | ٢٠٣٣٠٤ | ٣,٦ |
| ١٩ | القرادحى | المنتزة | ٤٧٥٣ | ٦٤٨٠ | ٣,٦ |
| | الجملة | – | ٥٥٨٨٨٧ | ٩٩١٤٣١ | ٥,٦ |
| – | باقى شياخات الإسكندرية | | ٢٣٧٤٤٥٦ | ٢٣٤٧٦٤٥ | ١,٠– |
| | جملة سكان الإسكندرية | | ٢٩٣٣٣٤٣ | ٣٣٣٩٠٧٦ | ١,٤ |

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – التعداد العام للسكان ١٩٨٦ و ١٩٩٦ ونسبة التغير من حساب الباحث.

### التباين في مستويات الإنجاب (الخصوبة):

إحصائياً – يعد معدل المواليد فى الإسكندرية – والذى بلغ ٢٣ فى الألف سنة ٢٠٠١ – متوسطاً عاماً لسكان كل المحافظة – الذين قدر عددهم آنذاك بنحو ٣,٦ مليون نسمة. ولكن هذا المعدل يختلف اختلافاً كبيراً على مستوى الأقسام وشياخاتها من ناحية وعلى مستوى المجموعات السكانية فى الهرم الاجتماعى الاقتصادى من ناحية أخرى. وتتوفر بيانات المواليد بالإسكندرية على مستوى أحيائها الستة ومركز ومدينة برج العرب (جدول رقم ٥ – ٥).

**جدول رقم (٥ - ٥) مستويات الخصوبة في أحياء الإسكندرية**

**ونسبة استخدام وسائل تنظيم الاسرة (١٩٩٩)**

| الحي | معدل المواليد العام (في الألف) | معدل الخصوبة (عدد الأطفال للمرأة في سن الإنجاب) | نسبة استخدام وسائل تنظيم الاسرة (٪ من المتزوجين في سن الإنجاب) |
|---|---|---|---|
| المنتزة | ٢١,١ | ٢,٦ | ١٢,٩ |
| شرق | ١٩,٥ | ٢,٤ | ٢١,٧ |
| وسط | ٢٩,٢ | ٣,٦ | ١٨,٧ |
| الجمرك | ٢٦,٦ | ٢,٩ | ٢٠,٧ |
| غرب | ٢٤,٩ | ٣,٠ | ٢٨,٨ |
| العامرية | ٣٦,٦ | ٤,٠ | ٢٣,٧ |
| برج العرب | ٤٢,٣ | ٥,٢ | ٣٩,٩ |
| الجملة | ٢٤,٣ | ٣,٠ | ٢٠,٦ |

**المصدر:** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – التعدادات السكانية فى السنوات المذكورة، ومعدل النمو من حساب الباحث.

ومن الواضح أن معدلات المواليد تزداد فى غرب الإسكندرية ووسطها، بل وتبلغ فى برج العرب أكثر من ضعف مثيلها فى حى شرق كما تزداد فى

العامرية بدرجة واضحة، وتكاد تتشابه هذه المعدلات مع معدلات الخصوبة التى تأخذ نمطاً متشابهاً فى توزيعها على أحياء الإسكندرية حيث تصل أقصاها فى العامرية وبرج العرب – وهى مناطق تغلب عليها البداوة من ناحية والحياة الريفية من ناحية أخرى، وترتفع فى تلك الأحياء نسبة الإناث اللاتى تستخدمن وسائل تنظيم الأسرة رغم أنها مازالت نسباً قليلة – وحتى على مستوى المحافظة تصل إلى نحو ٢١ ٪ فقط من الإناث المتزوجات فى سن الانجاب.

**حي شرق الإسكندرية: مثال تطبيقي:**

وحتى تتضح الفوارق الجوهرية بين الشياخات فى مجال الخصوبة، فقد تم حساب معدلات الأطفال دون سن العاشرة إلى جملة الإناث فى سن الانجاب فى حى شرق. وهى معدلات يلجأ إليها الباحثون عندما لا تتوفر بيانات عن المواليد كما هى الحال فى شياخات الإسكندرية وتفيد هذه البيانات فى تحديد المناطق الحرجة الأولى بالرعاية فى مجال تنظيم الأسرة وخدمات التنمية المتكاملة التى تعد أهم عوامل تنظيم الأسرة بل تعد مرادفاً لها فى الواقع حسب المقولة المعروفة (التنمية هى أفضل وسيلة للحد من الإنجاب).

ومن الجدول رقم (٥ – ٦) تبدو شياخات حى شرق الثمان عشرة مختلفة بشدة فى مستويات الخصوبة وبطريقة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات:

أ – مناطق حرجة للغاية حيث تصل الخصوبة فيها إلى مستوى عالٍ، وهى سبع شياخات يسكنها ٤٧٧٩٥٣ نسمة حسب بيانات تعداد ١٩٩٦ – أى بنسبة ٥٥ ٪ من سكان حى شرق. وهى الشياخات الحرجة والأولى بالرعاية فى مجال التنمية المتكاملة.

ب– مناطق حرجة تصل فيها الخصوبة إلى مستوى متوسط وعددها خمس شياخات يسكنها ٢٠٦٣٠٨ نسمة أى بنسبة ٢٤ ٪ من سكان حى شرق، وتأتى فى الأولوية الثانية فى مجال التوصية بالتنمية المتكاملة.

جـ– مناطق عادية حيث تنخفض فيها الخصوبة بدرجة لا تتطلب تدخلاً لتنظيم الأسرة، وعددها ست شياخات وسكانها ١٧٩٩٥٧ نسمة وبنسبة ٢١ ٪ من سكان حى شرق.

جدول رقم ( ٥ - ٦ ) مستوي الخصوبة في شياخات حي شرق الاسكندرية

(حسب الشياخات ١٩٩٦)

| | م. | المنطقة | نسب الأطفال إلى الإناث في سن الانجاب (في الألف) | عدد السكان |
|---|---|---|---|---|
| (١) | ١ | خورشيد القبلية | ١١٢٣ | ٦٠٤٤ |
| | ٢ | عزبة النزهة | ٨٦٢ | ٤٩٦٨٤ |
| | ٣ | أبيس | ٨٦١ | ١٢٧٣ |
| | ٤ | حجر النواتية | ٨٥٥ | ٧٤٤٣٩ |
| | ٥ | الظاهرية وعزب الصفيح | ٧٦١ | ٦٥٤٤٣ |
| | ٦ | المحروسة | [illegible]٣٨ | ٥٤٦٢٠ |
| | ٧ | دنا الجديدة | ٤[illegible] | ٢٢٦٤٥٠ |
| (٢) | ٨ | عزبة سعد | ٦٩٣ | ٤٨٩٩٥ |
| | ٩ | القصعى قبلى | ٦٥٨ | ٤٢٩٧٥ |
| | ١٠ | زعربانه | ٦٥٩ | ٤٢٨٥٠ |
| | ١١ | العاقصة وباكوس | ٥٩٢ | ٣٣٠٩٢ |
| | ١٢ | القصعى بحرى | ٥٧٧ | ٣٨٠٩٢ |
| (٣) | ١٣ | سان استفانو | ٥٣٨ | ٤٣٧٠٧ |
| | ١٤ | الرياضة | ٥٠٣ | ١٢٧٤٤ |
| | ١٥ | ابو النواتير | ٤٨٥ | ٢١٩٣٩ |
| | ١٦ | سيدى جابر | ٤٧٥ | ٤١٥٢٩ |
| | ١٧ | مصطفى كامل وبولكلى | ٤٧٥ | ١٤٩٣٣ |
| | ١٨ | قلمنج | ٤٤٩ | ٣٣٦٤٤ |
| | | المتوسط العام | ٦٧٥ | ٨٦٤٢١٨ |

المصدر: تم حساب هذا الجدول على أساس الأرقام المطلقة الواردة فى التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت – النتائج النهائية لتعداد السكان محافظة الإسكندرية – ديسمبر ١٩٩٨ .

## التحركات السكانية:

### ١- الهجرة الداخلية:

يبين الجدول رقم (٥ – ٧) حجم الهجرة الوافدة إلى الإسكندرية والخارجة منها على امتداد ثمانين عاماً، ومن هذا الجدول يتبين أن الهجرة الكلية Gross Migration قد بلغت ٤١٨٨٤٣ مهاجراً حتى سنة ١٩٩٦، بينما بلغت الهجرة الصافية Net Migration ٢٢١٨٠٣ مهاجراً أى قرابة ثلث مليون نسمة وبنسبة وصلت إلى ٧٪ من سكان الإسكندرية فى سنة ١٩٩٦، وعلى امتداد التعدادات المذكورة يلاحظ أنها أقل نسبة على امتداد سنوات المقارنة، ويؤكد ذلك أن نسبة الوافدين إلى الإسكندرية لم تقل عن خمس سكانها فى التعدادات السابقة على سنة ١٩٧٦ بل إنها اقتربت من الربع فى تعداد ١٩٣٧ والثلث فى تعداد ١٩٢٧، وتعكس هذه الأرقام مدى أهمية الهجرة فى نمو سكان الإسكندرية، وإن كانت تقل فى ذلك عن القاهرة والتى وصلت نسبة الهجرة الصافية بها إلى ٢٨,٤٪، و٢٦,٢٪ و٢٨,٣٪ و ٢٨,٤٪ ثم ١٩,٥ فى تعدادات ١٩٢٧، ١٩٣٧، ١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٧٦ على الترتيب. ومن الواضح أنه فى الوقت الذى تضاعف فيه حجم سكان الإسكندرية نحو ست مرات ونصف مرة، فى سبعين عاماً (١٩١٧ – ١٩٨٦) فإن حجم الهجرة الوافدة إليها قد تضاعف قرابة ثلاث مرات فقط فى تلك الفترة، مما يدل على تزايد دور المكونات الطبيعية للنمو السكانى بشكل فاق دور الهجرة فى حركة النمو الكلى بدرجة كبيرة.

وقد تفاوت دور الهجرة الوافدة إلى الإسكندرية فى نمو سكانها فى الفترات التعدادية المذكورة تفاوتاً كبيراً، فبينما وصلت هذه النسبة إلى أكثر من النصف فى الفترة من ١٩١٧ – ١٩٢٧ هبطت بحدة فى الفترة التالية ثم ارتفعت بعدها إلى أكثر من ٤٠٪ فى الفترة (١٩٣٧ – ١٩٤٧) وكانت هذه أعلى نسبة لاسهام الهجرة فى نمو سكان الاسكندرية منذ الثلاثينيات، ثم ما لبثت أن هبطت بعدها تدريجياً فى الوقت الذى تصاعدت فيه الزيادة الطبيعية بدرجة أكبر، وقد وصلت نسبة الهجرة فى النمو السكانى بالإسكندرية فى الفترة التعدادية (١٩٦٦ – ١٩٧٦) إلى ٨٪ فقط من جملة الزيادة الكلية، ولم تختلف عن ذلك كثيراً فى الفترة التعدادية الأخيرة (١٩٧٦ – ١٩٨٦) حيث قدرت بنحو ٨,٢٪، ومعنى ذلك أنه يمكن القول بأن

## جدول رقم (٥ - ٧) حجم الهجرة ومعدلاتها في الاسكندرية في ثمانين عاماً (١٩١٧ - ١٩٩٦)

### أ - حجم الهجرة

| سنة التعداد | عدد السكان الكلي | المهاجرون | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الوافدون | المغادرون | الصافي |
| ١٩١٧ | ٤٤٦١٧ | ١٥٦٣٧٢ | ٢٨٢٠٠ | ١١٨١٧٢ |
| ١٩٢٧ | ٥٧٣٠٦٣ | ٢١٤٤٤٩ | ٣٦٠٣٤ | ١٧٨٤١٥ |
| ١٩٣٧ | ٦٨٥٧٣٦ | ٢١٦٢٧٦ | ٥٠١٩٤ | ١٦٦٠٨٢ |
| ١٩٤٧ | ٩١٩٠٢٤ | ٢٨١١٩٦ | ٦٩٣٢٥ | ٢١١٨٧١ |
| ١٩٦٠ | ١,٥١٦,٢٣٤ | ٤٣٠٦٣٢ | ١٠٠٣١٣ | ٣٣٠٣١٩ |
| ١٩٧٦ | ٢,٣٠٣,٥٣٩ | ٤٤٤٢٨٢ | ١١٨٨٤٠ | ٣٢٥٤٣٣ |
| ١٩٨٦ | ٢,٨٩٦,٤٥٩ | ٤٥٥٧١٢ | ١٠٦١٦٨ | ٣٤٩٥٤٤ |
| ١٩٩٦ | ٣,٣٣٩,٠٧٦ | ٣٢٠٣٢٣ | ٩٨٥٢٠ | ٢٢١٨٠٣ |

### ب - معدلات الهجرة

| سنة التعداد | معدل الهجرة الوافدة % | معدل الهجرة المغادرة % | معدل الهجرة الصافية % |
|---|---|---|---|
| ١٩١٧ | ٣٥,٢ | ٨,٦ | ٢٦,٥ |
| ١٩٢٧ | ٣٧,٤ | ٦,٣ | ٣١,١ |
| ١٩٣٧ | ٣١,٥ | ٧,٣ | ٢٤,٢ |
| ١٩٤٧ | ٦٠,٦ | ٧,٥ | ٢٣,٢ |
| ١٩٦٠ | ٢٨,٤ | ٦,٦ | ٢١,٨ |
| ١٩٧٦ | ١٩,٣ | ٥,٢ | ١٤,١ |
| ١٩٨٦ | ١٥,٧ | ٣,٧ | ١٢,٠ |
| ١٩٩٦ | ٩,٦ | ٢,٩ | ٦,٧ |

**المصدر:**

١ – الأرقام المطلقة مصدرها بيانات التعدادات السكانية فى السنوات المذكورة أما النسب فمن حساب الباحث.

٢ – بيانات ١٩٩٦ مستقاة من عبد الله عبد السلام أبو العنين – جغرافية السكان الأميين فى محافظة الإسكندرية – رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية – ٢٠٠٢ – ص ٢٩.

متوسط الزيادة السكانية السنوية فى الإسكندرية فيما بين التعدادين المذكروين وصلت إلى حوالى ٦٠٠٠٠ نسمة أسهمت الهجرة فى هذا العدد بنحو ٥٠٠٠ نسمة فقط.

**(٢) تيارات الهجرة الداخلية:**

الإسكندرية واحدة من الأقطاب الرئيسية لحركة الهجرة السكانية الداخلية فى مصر كما سبق القول. ففى سنة ١٩٧٦ بلغت نسبة المهاجرين الوافدين إليها نحو ٨,٦٪ من إجمالى حركة الهجرة الوافدة على مستوى القطر بأكمله، وجاءت فى ذلك بعد محافظة القاهرة (٢٧,٤٪) والجيزة (١٢,٩٪). وتختلف تيارات الهجرة إلى الإسكندرية حسب مناطق الوفود اختلافاً كبيراً يوضحه الجدول رقم (٥ - ٨)، وتأتى محافظة البحيرة فى مقدمة محافظات الجمهورية التى أسهمت فى حركة الهجرة الوافدة إلى الإسكندرية حتى سنة ١٩٩٦. فقد بلغ عدد الوافدين منها ٨١٠٧١ مهاجراً وبنسبة وصلت إلى ٢٠,١٪ من جملة المهاجرين القادمين حتى تلك السنة، وتلتها فى ذلك محافظة سوهاج بنسبة ١٦,١٪ ثم الغربية ٩,٨٪ والمنوفية ٩,٣٪. ومعنى ذلك أن هذه المحافظات الأربع أسهمت مجتمعة بأكثر من نصف عدد المهاجرين الوافدين (٥٥٪ سنة ١٩٨٦ مقابل ٥٤٪ سنة ١٩٧٦ و ٥١٪ سنة ١٩٦٠). وجاءت بعدها القاهرة والدقهلية وأسيوط وكفر الشيخ وقنا بنسبة وصلت إلى أكثر من الربع بقليل. ومعنى ذلك أن أكثر من أربعة أخماس حركة الهجرة الوافدة إلى الإسكندرية جاءت من هذه المحافظات التسع، بينما زودت بقية محافظات مصر - المدينة بالنسبة القليلة الباقية.

(1) Abou - Aiana, F.M. "Internal Migration in Egypt" Bull. de Soc Geog d'Egypte, 1972. T. XLV-XLVI.

## جدول رقم ( ٥ - ٨ )

## منابع الهجرة الداخلية للإسكندرية (١٩٩٦)

| المحافظة | عدد الوافدين | | | % | |
|---|---|---|---|---|---|
| | حضر | ريف | جملة | ١٩٨٦ | ١٩٧٦ للمقارنة |
| البحيرة | ٦٧٤١٠ | ١٣٦٦١ | ٨١٠٧١ | ٢٠,١ | ٢٠,١ |
| سوهاج | ٥٠٧٥٧ | ١٤١٣٩ | ٦٤٨٩٦ | ١٦,١ | ١٦,١ |
| الغربية | ٣٢٤٠٧ | ٧٠٢٢ | ٣٩٤٢٩ | ٩,٩ | ٩,٨ |
| المنوفية | ٢٦٦٢٧ | ١٠٧٥٣ | ٣٧٣٨٠ | ٩,٣ | ٩,٣ |
| القاهرة | ٢٨٧٩٥ | --- | ٢٨٧٩٥ | ٧,١ | ٧,١ |
| الدقهلية | ١٨٧٣٧ | ٤٤٦٠ | ٢٣١٩٧ | ٥,٧ | ٥,٦ |
| أسيوط | ١٦٥٠١ | ٥٨٥٧ | ٢٢٣٥٨ | ٥,٥ | ٥,٥ |
| كفر الشيخ | ١٦٩٩٢ | ٤٣٣٧ | [illegible] | ٥,٣ | ٥,٣ |
| قنا | ١٤٢٧٦ | ٢٠٩٨ | ١٦٣٧٤ | ٤,١ | ٤,٣ |
| بقية المحافظات | ٦٠٠٨٢ | ٨٢٢١ | ٦٨٣٠٣ | ١٦,٩ | ١٦,٩ |
| الجملة | ٣٣٢٥٨٤ | ٧٠٥٤٩ | ٤٠٣١٣٣ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

المصدر :

١ – التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٩٦ – النتائج التفصيلية – محافظة الإسكندرية – الجزء الأول – الباب الرابع – بيانات محافظة الإقامة السابقة ومحافظة الميلاد – عينة مكبرة.

٢ – التعداد العام ١٩٨٦ – المجلد الأول – نتائج العينة – محافظة الإسكندرية – الجزء الأول – جدول ٤٥ .

ولا تضمين الجدول (غير مبين) .

– أما النسب المئوية فمن حساب الباحث.

ومن الملاحظ على ايقاع الهجرة نحو الإسكندرية أن المدينة تكسب مهاجرين من جميع المحافظات بمعدلات متفاوتة. باستثناء القاهرة والجيزة – واللتين يكون صافى الهجرة فى صالحهما باستمرار، وإذا كانت القاهرة منطقة جذب قوى للسكان يفوق فى قوته الإسكندرية، فإن الجيزة، وهى ضمن نطاق القاهرة الكبرى تشبهها فى ذلك، ويصبح هذا المجمع الحضرى الضخم أكبر مناطق الجذب الهجرى فى مصر كلها.

ومن الجدير بالذكر أن محافظة البحيرة هى أولى محافظات مصر إسهاماً فى حركة الهجرة الوافدة بالإسكندرية وذلك بحكم علاقات الجوار الجغرافى والحضارى، وتليها محافظة سوهاج – والتى سيطرت على حركة الهجرة الوافدة إلى المدينة منذ وقت مبكر يرجع إلى أوائل هذا القرن، وحتى منتصف الستينيات حين انتزعت منها البحيرة تلك المكانة بفارق أخذ فى التزايد بعد ذلك. ويضاف إلى هذا أن العلاقات السكانية بين البحيرة والإسكندرية تمتد لتشمل حركة السكان اليومية أو التبادل الدائم للسكان بين المحافظتين فى رحلة العمل اليومية أو العلاقات السكانية الأخرى.

**ملامح التركيب العمري النوعي:**

يعد التركيب العمرى النوعى للسكان بالإسكندرية انعكاساً للعمليات الديموغرافية الحيوية وغير الحيوية التى شهدتها المحافظة على امتداد القرن العشرين، ويمثل التغير فى شكل الهرم العمرى النوعى لسكان الإسكندرية مدى تأثير تلك العمليات على الفئات الثلاث العريضة التى ينقسم إليها المجتمع وهى صغار السن ومتوسطى السن والكبار، ولعل فى أرقام الجدول ( ٥ – ٩) ما يدل على ذلك.

**جدول رقم ( ٥ - ٩)**

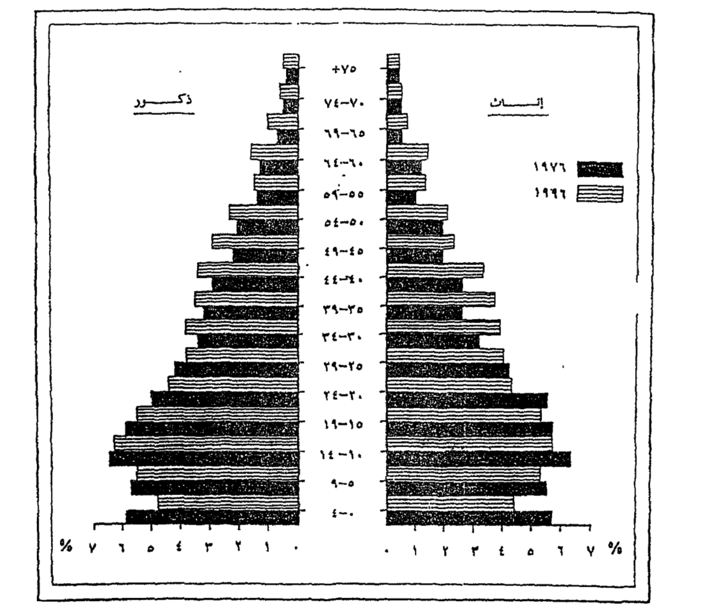
**التغير النسبي في فئات السن الكبرى**

**محافظة الإسكندرية في النصف الثاني من القرن العشرين**

| الفئة | % من جملة السكان في تعدادات | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٤٧ | ١٩٦٠ | ١٩٧٦ | ١٩٨٦ | ١٩٩٦ |
| الصغار (دون سن ١٥) | ٣٧,٥ | ٤٣,٣ | ٣٤,٣ | ٣٤,٢ | ٢٩,٧ |
| متوسطو السن (١٥ – ٦٤) | ٦٠,١ | ٥٤,٠ | ٦٢,٥ | ٦١,٩ | ٦٥,٥ |
| الكبار (٦٥ فأكثر) | ٢,٤ | ٢,٧ | ٣,٢ | ٣,٩ | ٤,٧ |
| | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

ومن الواضح أن تعداد ١٩٦٠ يمثل مرحلة فارقة فى تطور نسبة الفئات السكانية الثلاث، فقبل ذلك التاريخ كانت نسبة الصغار منخفضة وأخذت فى التزايد حتى وصلت أقصاها فى هذا التعداد وذلك بسبب رئيسى هو انخفاض معدل الوفيات وخاصة فى الأعمار الصغيرة، والتى تشكل وفياتها النسبة العالية من الوفيات بالإسكندرية، أما انخفاض نسبة الصغار بعد ١٩٦٠ - فتؤدى إلى انخفاض معدل المواليد - وتدل الأرقام التى أوردها الجدول أن تناقص نسبة الصغار كان عالياً فيما بعد ١٩٦٠ فقد بلغت نسبة الهبوط ٣١٪ فى مدى ست وثلاثين سنة.

والهرم العمرى - النوعى لسكان الإسكندرية (شكل ٥ - ٢) عريض فى قاعدته ثم يتدرج إلى الداخل كلما ارتفع لأعلى تبعاً للأعداد السابقة من المواليد والوفيات التى أسهمت فى تحديد شكله، وهو عريض عند القاعدة نتيجة لأعداد الأطفال التى تحل على المجتمع فى كل عام، وتبين أرقام الجدول (٥ - ١٠) أن نسبة متوسطى السن فى تزايد على امتداد النصف الثانى من القرن العشرين، وكذلك الحال لنسبة كبار السن، ومن المعروف ديموغرافياً أن تناقص صغار السن يؤدى إلى زيادة ظاهرة التعمر Ageing - أو بمعنى آخر فإن تناقص عدد الأطفال ونسبتهم فى المجتمع تزيد بالتالى من نسبة متوسطى السن والكبار. وثمة ظاهرة أخرى تقترن بالتعمر عند قمة الهرم السكانى ولها نتائجها الاقتصادية ونعنى بها تعمر القوة العاملة أى الزيادة فى عدد البالغين الأكبر سناً بالنسبة إلى من دونهم فى هذه القوة العاملة المذكورة. وقد ترتب على الهبوط فى نسبة الصغار وبالتالى ارتفاع نسبة متوسطى السن والكبار أن تزايد العمر الوسيط للسكان من ١٩,١ سنة فى تعداد ١٩٦٠ إلى ٢٥,٣ سنة فى تعداد ١٩٩٦.




شكل (٥ - ٢) الهرم العمري النوعي لسكان الإسكندرية (١٩٩٦)

جدول رقم (٥ - ١٠)

أعلى أقسام الإسكندرية في نسبة الصغار والكبار ١٩٩٦

| الصغار | | الكبار | |
|---|---|---|---|
| القسم | ٪ من السكان | القسم | ٪ من السكان |
| العامرية | ٤٧ | العطارين | ٩ |
| برج العرب | ٣٨ | اللبان | ٧ |
| الدخيلة | ٣٨ | المنشية | ٧ |
| المنتزة | ٣٥ | الجمرك | ٧ |
| مينا البصل | ٣١ | باب شرقى | ٧ |
| الرمل | ٣١ | محرم بك | ٦ |
| سيدى جابر | ٢٨ | كرموز | ٦ |
| محرم بك | ٢٧ | سيدى جابر | ٤ |
| كرموز | ٢٦ | مينا البصل | ٤ |
| اللبان | ٢٤ | الرمل | ٣ |
| الجمرك | ٢٣ | المنتزة | ٢ |
| المنشية | ٢٣ | برج العرب | ٢ |
| باب شرقى | ٢١ | العامرية | ٢ |
| العطارين | ٢٠ | الدخيلة | ١,٥ |

**التركيب الإقتصادي للسكان:**

يوضح الجدول رقم (٥ – ١١) توزيع ا لقوة العاملة فى محافظة الإسكندرية وفقاً لبيانات تعداد ١٩٩٦ . ومن هذا الجدول تبين أن إجمالى حجم القوة العاملة بلغ أكثر قليلاً من مليون نسمة أى بنسبة ثلث السكان فى تلك السنة . وتشمل هذه الأرقام السكان العاملين وغير العاملين (العاطلين)، ونظرياً فإن نسبة الاعالة تعد ملائمة حيث يعول ثلث السكان باقى الثلثين، وتبلغ نسبة العاملين ٩٠,٤ ٪ يقابلها نسبة بطالة قدرها ٩,٦ ٪.

جدول رقم (٥- ١١)

توزيع القوي العاملة في محافظة الاسكندرية حسب تعداد ١٩٩٦

| الحالة | عدد السكان | ٪ |
|---|---|---|
| مشتغل | ٩٧٣٨٢٤ | ٩٠,٤ |
| مشتغل وتعطل | ٢٢٦٢٣ | ٢,٤ |
| متعطل حديث | ٨٠٣٨٦ | ٧,٥ |
| المجموع | ١,٠٧٦,٨٣٣ | ١٠٠,٠ |

وقد قدر حجم القوة العاملة (١٥ سنة فأكثر) بنحو ١,٢ مليون نسمة سنة ٢٠٠١ وبنسبة ٣٢٪ من اجمالى عدد السكان المقدر فى تلك السنة والذى بلغ ٣,٦٠٧,٥٠٠ نسمة، ويمثل الإناث نحو ١٨٪ من إجمالى القوة العاملة بالمحافظة. ويتباين العاملون حسب النشاط الاقتصادى تبايناً كبيراً كما تبين الأرقام التالية:

العاملون بالخدمات ٥٨,٤٪

العاملون بالصناعة ٣٥,٨٪

العاملون بالزراعة ٠,٨٪

كذلك قدر معدل البطالة فى تلك السنة بنحو ٧,٣٪ وتزداد بين الإناث لتصل إلى قرابة ١٢,٨٪(١).

**التركيب التعليمي:**

شهدت الإسكندرية تغيراً كبيراً فى التركيب التعليمى للسكان فى النصف الثانى من القرن العشرين. مثلها فى ذلك مثل باقى محافظات مصر، غير أن التغير كان أكبر فى الإسكندرية منها فى باقى الجمهورية، فقد هبطت نسبة

(١) وزارة التنمية المحلية – الإسكندرية: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ – ص ٤٥.

الأمية فى المحافظات الحضرية من ٣٩,٧ ٪ سنة ١٩٧٦ إلى ٣٥,١ ٪ سنة ١٩٨٦ ثم إلى ٢٦,٦ ٪ سنة ١٩٩٦ بينما هبطت فى الإسكندرية من ٣٧,٨ ٪ إلى ٣٣,٤ ٪ ثم إلى ٢٤,٨ ٪ على الترتيب.

جدول رقم (٥-١٢) تطور نسبة الأمية في الإسكندرية

حسب النوع (١٠ سنوات فأكثر) في عشرين عاماً (٧٦ - ١٩٩٦)

| التعداد | ذكور | إناث | جملة |
|---|---|---|---|
| ١٩٧٦ | ٢٦,٢ | ٥٠,١ | ٣٧,٨ |
| ١٩٨٦ | ٢٥,٦ | ٤١,٨ | ٣٣,٤ |
| ١٩٩٦ | ١٨,٦ | ٣١,٢ | ٢٤,٨ |

**أبرز ملامح المشكلة السكانية بالإسكندرية:**

**أ- الزيادة السنوية في حجم السكان:**

سبق القول بأن معدل النمو السكانى مال إلى الهبوط فى العقدين الأخيرين ومع ذلك فإن التزايد السكانى الذى تشهده الإسكندرية والذى يصل إلى قرابة نصف مليون نسمة كل عشر سنوات مصدره الأساسى نابع من شياخات الأطراف والتى تعد بؤرات التزايد السكانى فى الإسكندرية ومن ثم فهى مناطق حرجة على خريطتها أولى بالرعاية فى مجال التنمية الحضرية البشرية.

ويرتبط بمشكلة التزايد السكانى ارتفاع الكثافة فى بعض أقسام الإسكندرية وشياخاتها ومشكلة الأمية ثم مشكلة العشوائيات التى تعد نتيجة للتراكم السكانى من ناحية وسبباً للكثير من مشكلات تدنى قيمة الحياة من ناحية أخرى.

وغنى عن القول أن هذه المشكلات الثلاث: التزايد السكانى، والكثافة السكانية العالية، والأمية من أبرز مشكلات سكان الإسكندرية، ويعد علاجها أو

على الأقل تخفيف تأثيرها على قيمة الحياة بالمحافظة – أولى خطوات التنمية البشرية الحقيقية بها.

**ب- ارتفاع الكثافة السكانية:**

يعيش سكان محافظة الإسكندرية فى مساحة قدرها ٢٨١٨ كيلو متراً مربعاً وفى مساحة مأهولة وزراعية تبلغ ١٠٥٤ كيلو متراً مربعاً بنسبة تصل إلى ٣٧ ٪ من إجمالى المساحة. وتقدر الكثافة بنحو ٣٢٧٥ نسمة فى الكيلو متر المربع من تلك المساحة المأهولة تنخفض إلى ١٢٢٥ نسمة / كم٢ فى المساحة الكلية، وإذا استبعدنا الأراضى الزراعية من المساحة المأهولة لتناقصت إلى ٢٧٢ كيلو متراً فقط وبكثافة وصلت إلى ١٢٦٩٧ نسمة / كم٢ فى سنة ١٩٩٩ (محافظة الإسكندرية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ١٩٩٩).

**جـ- الأمية وشبه الأمية:**

تعد الأمية وشبه الأمية من المشكلات الرئيسية التى ترتبط بالمشكلة السكانية فى الإسكندرية – شأنها فى ذلك شأن باقى المحافظات فى مصر، ذلك لأن الأمية تعد عائقاً للتطور والتنمية، كما أنها أحد العوامل الرئيسية الكامنة فى ارتفاع معدل المواليد حيث أثبتت الدراسات الديموغرافية العلاقة الإيجابية بين معدل الأمية ومعدل الخصوبة لدى الإناث فى سن الإنجاب.

ورغم انخفاض نسبة الأمية فى الإسكندرية فى التعدادات الأخيرة من ٤٨ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٢٥ ٪ سنة ١٩٩٦ أى انخفضت إلى النصف تقريباً فى نحو أربعة عقود، فإن عدد الأميين قد تزايد من ٥١٢٠٠٠ سنة ١٩٦٠ إلى ٦٦٤٠٠٠ سنة ١٩٩٦، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى تزايد حجم السكان ككل، كذلك تزايد المتسربين من التعليم الأساسى، والعزوف عن الالتحاق بالتعليم فى المناطق الريفية أو حتى المناطق الحضرية ذات المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض.

**تقدير سكان الإسكندرية حتى سنة ٢٠٢١:**

مما سبق يتبين أن الإسكندرية شهدت انخفاضاً واضحاً فى معدل النمو السكانى الناجم عن انخفاض معدل المواليد، ورغم أنها تحظى ببؤرات نمو سكانى مرتفع وخصوبة عالية، إلا أن المحافظة ككل تعد من أوائل محافظات مصر فى انخفاض مستويات الخصوبة.

وفي ضوء تطور منحنى النمو السكاني في السنوات العشرين بعد تعداد ١٩٧٦، فإنه يمكن القول - باطمئنان - أن المنحنى الهابط سيواصل هبوطه في المستقبل - إذا استمرت العوامل المؤثرة فيه على ما هي عليه - وتتفق معظم آراء الباحثين على أن سكان الإسكندرية البالغ عددهم ٣,٦ مليون نسمة سنة ٢٠٠٢ سيقتربون من ٥ مليون نسمة ٢٠٢١ - (جدول رقم ٥ - ١٦).

**جدول رقم (٥ - ١٦)**

**تقديرات سكان الإسكندرية مقارنة بالجمهورية حتى سنة ٢٠٢١**

| السنة | سكان الإسكندرية | سكان الجمهورية |
| --- | --- | --- |
| ١٩٩٦ | ٣,٣٣٩,٠٠٠ | ٥٩,٣١٣,٠٠٠ |
| ٢٠٠٦ | ٣,٨٦٤,٠٠٠ | ٧ ,٤٧٣,٠٠٠ |
| ٢٠١١ | ٤,١٩٩,٠٠٠ | ٧٦,٩٧٢,٠٠٠ |
| ٢٠١٦ | ٤,٥٦١,٠٠٠ | ٨٣,٣٢٧,٠٠٠ |
| ٢٠٢١ | ٤,٩٤٤,٠٠٠ | ٨٩,٣٨١,٠٠٠ |

**المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - مصر في أرقام - القاهرة - مارس ٢٠٠٢**
**ولا تشمل الأرقام المصريين بالخارج.**

## دراسة حالة

## دور المرأة السكندرية في تحديث المجتمع

كان الاحتفال بيوم المرأة فى ١٦ مارس ٢٠٠٢ مرتبطاً بالمؤتمر الثالث الذى عقد فى المنيا آنذاك واتخذ عنواناً براقاً (المرأة وتحديث المجتمع)، وتأتى هذه الدراسة عن إسهامات المرأة السكندرية ودورها فى تحديث المجتمع نتاجاً لهذا الاتجاه ومحاولة لإلقاء الضوء على جهود المرأة السكندرية فى التنمية والتحديث. ومن نافلة القول أن المرأة السكندرية هى جزء من الكيان القومي - وتتحرك فى إطاره وتتأثر به وتؤثر فيه، وهى فى ذلك تسهم مع غيرها من بنات جنسها فى المحافظات الأخرى فى عملية التنمية والتحديث فى الوطن بأكمله، وهى وإن تميزت بعوامل السبق الجغرافى والتاريخى الذى حظيت به الإسكندرية فى العصر الحديث - فإنما تبز فى ذلك أدواراً فى محافظات أخرى لم تحظ بذلك السبق مبكراً، فقد استأثرت الإسكندرية بموقع جغرافى بحرى أسهم بدور حضارى كبير فى تاريخها وأصبحت من خلاله ملتقى للمؤتمرات البحر متوسطية الأوربية. وهذا المنحى الحضارى المؤثر كان مفتاحاً للدور النسائى الذى أسهمت به المرأة السكندرية والذى جعل الإسكندرية بوتقة للتلاقى الحضارى المصرى الأوربى فى العصر الحديث كما كان فى عصور سالفة، ومن هنا جاء التميز الذى تمثل فى التعليم المبكر للفتاة السكندرية وانخفاض نسبة الأمية بشكل واضح لدى النساء السكندريات إذا قورن بأترابهن فى باقى الوطن، إضافة إلى ذلك فقد أخذت المرأة السكندرية بأساليب التحديث فى مجال تنظيم الأسرة منذ أن تبنت الدولة هذه السياسة فى منتصف ستينيات القرن العشرين حتى أصبحت الإسكندرية اليوم من أقل محافظات مصر فى معدل المواليد إن لم تكن أقلها على الإطلاق.

١- إذن ما المقصود بالتحديث:

غنى عن القول أن تقدم المرأة المصرية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً يحدث من خلال حركة المجتمع المصرى بأكمله تجاه الحداثة واللحاق بالعصر بكل ماكوناته العلمية والفكرية، والتحديث مصطلح قديم وحديث فى آن معاً، ومن ثم يحمل فى ثناياه صفة التواصل والاستمرار، وهو ليس طرحاً لأفكار جديدة يؤخذ بها بل هو تغيير شامل فى طرق التفكير ومن ثم السلوك للارتقاء بقيمة الحياة Quality of life والمشاركة فى صنع الحضارة الإنسانية الجديدة وما قدمته من أساليب تقدم تكنولوجى فى نواحى الحياة المختلفة، وليس استهلاك هذه الأساليب والأدوات دون إضافة أو مساهمة.

وعلى ذلك فإن التحديث هو عملية الأخذ بأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة سواء فى الجانب المادى من الحياة أو من الجانب السلوكى والمعنوى، والذى يتجلى فى النهاية فى الارتقاء بالسلوك البشرى نحو الأحسن حفاظاً على تراث موروث وإحساساً بالمسئولية الإنسانية تجاه الآخر على المستوى المحلى أو الوطنى أو الإقليمى أو العالمى.

ورغم أن العالم قد شهد تقدماً تكنولوجياً كبيراً فى العقود الأخيرة من القرن العشرين، وزادت وسائل الاتصال وتحسنت مستويات الصحة والتعليم، فمازالت مستويات الحداثة تتباين من مجتمع لآخر حتى على المستوى المحلى، ومازالت مظاهر عدم المساواة بين الرجل والمرأة قائمة ويبدو ذلك فى توزيع الدخل وفرص التعليم والصحة.

ومن هنا فإن دور المرأة فى التحديث يرتبط - شاءت أم ابت - بدور الرجل. ولا يعنى ذلك أن الذكور يسهمون بدور أكبر فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية أكثر من الإناث، بل إن المرأة لا يقل إسهامها عن الرجل فى

مجالات عديدة خاصة فى التربية والتنشئة الأسرية والدخل الاقتصادية للأسرة، وقد أثبتت دراسات عديدة على تزايد دور المرأة المعيلة للأسرة خاصة فى المجتمعات الريفية أو بعض الطبقات والشرائح الوسطى ودون الوسطى فى المجتمع الحضرى.

**٢- التحديث بين النظرية والواقع:**

أكد كثير من الباحثين على أهمية دور المرأة فى عملية التنمية والتحديث خاصة فى عملية التحول من التقليدية للحداثة. ولكن هناك من ينظر للمرأة نظرة حذرة اعتماداً على أنها مازالت أسرة التقاليد التى تحدد دورها فى المجتمع. ويرى هذا البعض أن المرأة لكى تشارك فى التحديث وتحقق مكانة عالية خاصة فى النشاط الاقتصادى لابد أن تكتسب مظاهر الثقافة الأوربية الحديثة وتنفض عن نفسها غبار التقاليد البالية.

وهناك رأى مخالف يرى أن التقاليد فى حد ذاتها ليست السبب فى تخلف المرأة وإنما التقاليد القائمة على نظام أبدى صارم – ومن ثم يصبح دورها تابعاً للرجل – أو قل عقبة فى سبيل التحديث. ومع ذلك لفهناك نظرة متفائلة تذهب إلى أن المجتمع يتغير باستمرار ويختلف فى ذلك عن المجتمعات الأوربية وأن عدم المساواة بين الجنسين ترجع إلى عملية التحديث ذاتها التى تخلق تناقضات داخل المجتمع الواحد بين الحضر والريف، والأمر الذى جعل المرأة الريفية مثلاً تفقد مكانتها بالمقارنة بالمرأة الحضرية.

ومن هنا فإن مقارنة المرأة الريفية بالحضرية فيه ظلم بيّن كما أن مقارنة المرأة المصرية بالأوربية فيه تجنى على الحقيقة والواقع. ومن ثم فإن مقارنة المرأة السكندرية بغيرها من نساء مدن البحر المتوسط يجعلنا نقصر الحديث عن نقطة واحدة فى دائرة أكبر. فالمجتمع السكندرى شهد

تغيراً كبيراً فى نصف القرن الأخير، كما أن المجتمع الحديث - فى أوربا مثلاً - مجتمع ديمقراطى يقوم على المساواة فى الحقوق والواجبات. وكانت عملية التحديث التى شهدتها تلك المجتمعات الأوربية وما ارتبط بها من سياسات وبرامج تنمية من العمليات التى ساوت الجنسين ووقفت فى صف المرأة؛ لأن المرأة دائماً تخضع أكثر من الرجال للتقاليد التى تحد من دورها.

غير أن حركات تحرير المرأة لتسهم فى عملية التحديث كانت من البداية مرتبطة بفكرة تعليم المرأة وخروجها من المنزل والمشاركة فى العمل والتطور الاقتصادى. ومعنى ذلك أن المرأة (المتحررة) هى فى نظر دعاة التحرر هى فقط التى تعمل عملاً رسمياً خارج المنزل. وأن التحديث وما يرتبط به من إدخال نظم التعليم وإدخال أدوار جديدة سوف يمكن المرأة التقليدية من المشاركة فى عملية التنمية.

ولكن إذا تفحصنا ملامح الحداثة السائدة فسوف نكشف أن:

١- المرأة الريفية التى يقال لها تقليدية ومتخلفة تشارك فى العمل والإنتاج بشكل أوفر وأفضل من المرأة الحديثة.

٢- أن الحداثة بالمعنى الذى تفهمه المرأة الحضرية المتعلمة ونقصد بذلك الحداثة الشكلية التى لا تمس من صاحبها أكثر من الشكل الخارجى والاهتمام بالمظهر دون الجوهر، تؤدى إلى عرقلة مشاركة المرأة الحديثة فى عملية التنمية؛ بل إن الحداثة بهذا المعنى قد تؤدى إلى مزيد من التخلف وليس إلى مزيد من التنمية.

وترتب على ذلك ظهور مفهوم خاطئ (للمرأة العامل)، فالمفهوم الشائع للمرأة العاملة رسمياً - هو ذلك الذى يشير إلى المرأة التى تعمل فى وظيفة رسمية خارج المنزل فى المصالح الحكومية أو المصانع. وفى ضوء هذا المفهوم فإن أى امرأة لا تعمل فى وظيفة حكومية وليس لها دخل ثابت

ومنتظم ينظر إليها على أنها امرأة عاطلة، وبذلك يستبعد من قوة العمل كل النساء اللاتى يعملن فى أنشطة اقتصادية فى سوق العمل غير الرسمى أو فى الحقل أو فى المنزل.

وترتب على ذلك الفهم الخاطئ لمفهوم (المرأة العاملة) أن أضيفت مكانة عالية للمرأة التى تعمل بأجر ثابت، خاصة إذا كانت متعلمة، ومكانة متخلفة للمرأة التى تعمل فى أنشطة أخرى. والمفارقة هنا أن المرأة التى تبذل مجهوداً أكبر تضفى عليها مكانة منخفضة، فى الوقت الذى تضفى المكانة المرتفعة على المرأة التى تبذل مجهوداً أقل.

غير أن مظاهر سوء الفهم هذه أخذت تبدو فى السنوات الأخيرة، حيث ظهر اتجاه جديد يؤكد على الأدوار التى تؤديها المرأة داخل المنزل وخارجه ويقوم هذا الاتجاه على افتراض أساسى مؤداه أن النساء فى مختلف الأعمال يشاركن مشاركة فعالة فى الحياة الاقتصادية فى الحضر والريف - سواء فى إنتاج الطعام أو العمل الزراعى أو التجارة أو الأعمال المأجورة والعمل المنزلى - والأنشطة المولدة للدخل.

ولكن التعدادات السكانية لا تظهر ذلك الجانب، بل لا تقدم صورة حقيقية عن عمل المرأة وتقدم نمط العمالة الرسمية المرتبطة بقطاع العمل الرسمى وتهمل أشكال العمالة والنشاط الأخرى مهما يكن عائدها الاقتصادى ومهما يكن دورها فى عمليات التنمية.

وتهتم معظم الدراسات بين الربط بين نشاط المرأة وبعض المتغيرات الهامة التى يفترض أن تكون مؤثرة فى سياسة التنمية الاجتماعية. ويأتى فى مقدمتها المتغيرات الديموغرافية (كالخصوبة والوفيات والهجرة) على أساس أن تزايد السكان فى مقابل موارد محدودة أخطر المشكلات التى تعطل سياسات التنمية، وكذلك الخصائص الاجتماعية للقطاع النسائى فى المجتمع مثل الحالة التعليمية والنشاط الاقتصادى والمستوى المعيشى السائد.

### ٣- كيف تطور دور المرأة في التحديث:

ارتبط تطور المرأة فى التحديث بالتطور الذى شهدته مصر فى العصر الحديث منذ بدايات القرن التاسع عشر، وفيما أطلق عليه الكثيرون تحديث مصر - والذى تجلى فى عهد محمد على عندما أحدث نقلة عامة فى الاقتصاد والجيش والتنظيم الإدارى للبلاد ثم الخديوى إسماعيل بكل ما تم فى عصره من احتضان لبعض فنون وثقافات عصره - ثم مرحلة نشأة الرأسمالية المصرية منذ بداية القرن العشرين ودخول عصر الصناعة وإقرار الدستور وإنشاء البرلمان واتساع المساحة الاجتماعية للطبقة الوسطى. ثم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتى ارتبطت بعهد ثورة ١٩٥٢ وما شهدته من تكثيف هائل للاقتصاد القومي والتعليم والصحة، وحصول قطاعات كبيرة من السكان على حقوق كانت محرومة منها.

ولكن فى كل هذه المراحل كانت مصر فى صراع دائم بسبب موقعها وظروفها السياسية فى قلب الوطن العربي الذى أصبح مطمعاً للعالم الغربى، من خلال السيطرة الاقتصادية وبسط الهيمنة من خلال زرع إسرائيل كياناً غريباً يستنزف قدرات المجتمع العربى بعامة والمجتمع المصرى على وجه الخصوص وذلك حتى سنة ١٩٧٣. ومعنى ذلك أن الأخطا[illegible] عاملاً حاسماً فى تأخير مفهوم التحديث.

وكان التعليم أساساً للحراك الاجتماعي والوظيفى. فنظام التعليم الذى تأسس فى نهايات القرن التاسع عشر لم يؤسس بهدف تخريج عقول مصرية تخدم حركة الإنتاج الاقتصادى بقدر ما تأسس بهدف إمداد الجهاز الإدارى بالكتبة والموظفين الموجهة جهودهم إلى تدعيم التبعية الاقتصادية والسياسية.

أما فكرة التحديث التى تسعى مصر إليها الآن فهى تلك الحركة التى تهدف إلى إعادة صياغة دور ولغة ومناهج عمل المؤسسات التربوية المصرية التعليمية والثقافية والإعلامية بحيث تتجه إلى عقل الإنسان المصرى ووجدانه وتعامله كمبدع وكمفكر ومستنير ومثقف ومشارك فى صياغة تاريخ وطنه وكحامل لتراث وتجارب قديمة هائلة.

كما أن حركة التحديث المطلوبة لابد أن تواجه إحدى السلبيات المقيتة فى تجارب التحديث السابقة – ونعنى بها غياب الديموقراطية الحقيقية وذلك لأن العقل الإنسانى لا يبدع ولا يقدم الجديد إذا ما توقع قهراً من سلطة أو ابتزازاً من معارضة، إضافة إلى ذلك فلابد لفكرة وحركة التحديث أن تعترف بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية بجانب الحقوق السياسية وأن ننمى لفكرة العدل الاجتماعى وندعمها لمسايرة متطلبات الإنسان فى القرن الواحد والعشرين.

**٤- المعوقات التي تعوق المرأة عن أداء دورها في التحديث:**

هناك بعض الأمراض المزمنة التى تعانى منها المرأة المصرية والتى تعوق حركتها نحو التحديث والتطور، ويتطلب علاج هذه الأمراض جهداً متواصلاً وزمناً طويلاً... ربما – ومن أبرز هذه الأمراض المزمنة: أمية المرأة، وتأنيث الفقر، وانخفاض المشاركة السياسية للمرأة.

* فالأمية – التى ترتبط بالفتاة المصرية بسبب عدم التحاقها بالتعليم من ناحية أو تسربها من التعليم بسبب العادات والتقاليد الموروثة التى تفصل الذكور عن الإناث فى كل شئ. وربما كانت إقامة مدارس الفصل الواحد أحد الحلول الهامة لنبدأ منها الحل الجذرى فى المناطق التى تزداد فيها هذه الظاهرة إضافة إلى جهود المجتمع المدنى وجمعياته غير الحكومية فى ذلك.

أما عن فقر المرأة المعيلة والتى تمثل نحو ١٢ ٪ من حجم الأسر فى مصر – فإنها تعد من أكبر عوائق التحديث. وقد أثبتت دراسة قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ظاهرة العنف الاقتصادى ضد المرأة فى إطار المعاناة من فرص الحصول على دخل وتحسين مستوى المعيشة وكشفت عن ارتفاع عدد الفتيات الصغيرات بسوق العمل والذى وصل إلى ٥,٢ ٪ سنوياً مقابل ٢,٥ ٪ للذكور. وأثبتت الدراسة أن حوالى ٢٥ ٪ من هؤلاء الفتيات لا يحصلن على حقوقهن المالية، ويتصرف فيها العائل سواء كان الزوج أو الأب. وأكدت أن المرأة من أكثر الفئات معاناة من الفقر لأنها الأقل حظاً فى التعليم والتدريب والتأهيل، وبالتالى فى فرص العمل والأجور. وكشفت الأبحاث التى أجريت عن استمرار تزايد مشكلة الفقر بالنسبة للنساء العائلات لأسرهن، وتعتبر الأمية من أبرز أسباب الفقر بالنسبة للمرأة[1].

٥- تطور تعليم المرأة السكندرية:

احتلت قضية تعليم المرأة فى الإسكندرية مكانة هامة منذ أواسط القرن التاسع عشر. وكان ذلك فى إطار مشروع دولة محمد على الحديثة. وقد أنشئت مدرسة خاصة بالبنات فى مصر على يد (مسز ليدر) زوجة أحد مبشرى الإنجليز – إذ أقامت فى عام ١٨٣٥ أول مدرسة افرنجية للبنات بتشجيع من تلميذتها (الخانم) بنت محمد على الكبرى زوجة محرم بك – أمير الأسطول المصرى ومحافظ الإسكندرية – وقد ضمت بنات الأسرة وعدداً من الجوارى، وساعد على استمرار ذلك رفاعة الطهطاوى بعد ذلك.

وببطء شديد بعد ذلك – ومع الاحتلال البريطانى وازدياد حركة المد الوطنى ضد الإنجليز – انتشرت العديد من المدارس الخاصة بتعليم الفتيات

---

(١) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مؤتمر المرأة المصرية والتحديات المجتمعية، ٢٠٠٢/٣/٣١.

- وقاد تلك الحركة على مبارك ثم قاسم أمين بكتابيه (تحرير المرأة) و (المرأة الجديدة). وتكرس دور المرأة بشدة بعد ثورة ١٩١٩.

وفى سنة ١٨٧٣ كان بالإسكندرية عدد من المدارس الأجنبية بلغ ٢٨ مدرسة وكانت أكبر مدن مصر فى ذلك حيث كان بالقاهرة ٢٦ مدرسة فقط ومدارس مبعثرة فى بورسعيد والمنصورة وأسيوط والفيوم، وارتبطت بكثرة عدد الأجانب الذين بلغ عددهم فى الإسكندرية ٤٧٣١٦ أجنبياً فى تلك السنة مقابل ١٩١٢٠ فى القاهرة. أى أن الإسكندرية احتوت ٥٩٪ من جملة الأجانب فى مصر فى تلك السنة. وكان معظمهم يونانيون (٢١٠٠٠) وإيطاليون (٧٥٣٩) وفرنسيون (١٠,٠٠٠) وإنجليز (٤٥٠٠) ونمسويون ومجريون (٣٠٠٠).

وضمت مدارس الإسكندرية فى تلك السنة (١٨٧٣) أكبر عدد من التلميذات فى مصر، حيث ضمت ١٨٦٧ تلميذة مقابل ٢٦٢٥ من الذكور. وفاقت القاهرة فى ذلك، حيث بلغ عدد التلميذات بها ٨٠٣ تلميذة مقابل ١٢٨٨ تلميذاً. وكان معظم هؤلاء من الأجانب فى تلك المدارس الأجنبية.

- أما المدارس المصرية فكانت قليلة العدد. ففى سنة ١٨٩٦ - ١٩٠٠ كان هناك ٣٣ مدرسة مصرية مقابل ٥٧ مدرسة أجنبية وفرنسية وإنجليزية وأمريكية. ولم يكن بها إلا عدد قليل من البنات المصريات. وانعكس ذلك على عدد المتعلمات اللاتى يقرأن ويكتبن حسب تعداد سنة ١٨٩٧ وهم[1]:

| | | | |
|---|---|---|---|
| إناث | يقرأن ويكتبن | ٢٩٤١ | = ٢,٩ ٪ |
| | أميات | ٩٨٠٣٥ | = ٩٧,١ ٪ |
| ذكور | يقرأون ويكتبون | ٢٢٠٦١ | = ١٩ ٪ |
| | أميون | ٩٤٥٣١ | = ٨١ ٪ |

(١) بلغ سكان الاسكندرية فى ذلك العام ٣١٦٦٩٩ نسمة، نصفهم تقريباً من الإناث.

ومن هنا – ورغم الفارق بين الذكور والإناث – فقد بدأت الإسكندرية القرن العشرين بعدد محدود من البنات الملمات بالقراءة والكتابة، وكانت نسبة المتعلمات فى الإسكندرية أكثر منها فى القاهرة (كانت ٢ ٪ فقط فى القاهرة).

وهذا يؤكد تأثر المجتمع السكندرى مبكراً بتعليم المرأة.

جدول (١): تطور عدد سكان الريف بمحافظة الإسكندرية(*)

| السنة | العدد | ٪ من سكان المحافظة |
|---|---|---|
| ١٩٧٦ | ١٢٨٠٠٠ | ٥,٥ |
| ١٩٨٦ | ٢٣١٠٠٠ | ٧,٩ |
| ١٩٩٦ | ٣٣٨٠٠٠ | ١٠,٠ |

جدول (٢): تطور معدل الأمية في الإسكندرية ومصر (٪)

٢٧ - ١٩٩٦ (١٠ سنوات+)

| التعداد | الإسكندرية | مصر | | |
|---|---|---|---|---|
| | | ذكور | إناث | جملة |
| ١٩٢٧ | ٦٧,٢ | | | |
| ١٩٣٧ | ٥١,٣ | ٧٦ | ٩٤ | ٨٥ |
| ١٩٤٧ | ٤٦,٧ | ٦٥ | ٨٤ | ٧٥ |
| ١٩٦٠ | ٤٨,٢ | ٥٧ | ٨٤ | ٧١ |
| ١٩٧٦ | ٣٧,١ | ٤٣ | ٧١ | ٥٧ |
| ١٩٨٦ | ٣٤,٠ | ٣٨ | ٦٢ | ٤٩ |
| ١٩٩٦ | ٢٤,٨ | ٢٨ | ٥٠,٢ | ٣٩ |

(*) تشمل ١٦ قرية فى أقسام:

المنتزة (خورشيد + المعمورة + المنشية البحرية + أبو قير الشرقية + التوفيقية + القرداحى + الناصرية + الطابية) ٨

ومحرم بك : أبيس. ١

والرمل: خورشيد القبلية + أبيس الثانية. ٢

وبرج العرب: الغربانيات + بهيج + أبو صير. ٣

والعامرية: النهضة + مريوط. ٢

جدول (٣): تطور معدل الأمية لدي الذكور والإناث في الإسكندرية

(١٠ سنوات فأكثر)

| التعداد | ذكور | | إناث | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد الأميين | المعدل ٪ | عدد الأميات | المعدل ٪ |
| ١٩٧٦ | ٢٣٥٨٩٨ | ٢٥,٨ | ٤٢٥٦٤٧ | ٤٩,٠ |
| ١٩٨٦ | ٢٩٥٠٢٧ | ٢٥,٧ | ٤٥٣٠٩١ | ٤٢,٤ |
| ١٩٩٦ | ٢٥٤٤٥٦ | ١٦,٨ | ٤٠٩٩٠٩ | ٣١,٣ |

جدول (٤): معدل الأمية للإناث والذكور

حسب أقسام الإسكندرية ١٩٩٦ (٪)

| القسم | ذكور | إناث |
|---|---|---|
| المنتزة | ١٥,٢ | ٢٦,٦ |
| الرمل | ١٧,٠ | ٣٠,٠ |
| سيدى جابر | ١١,٠ | ٢٠,٠ |
| باب شرقي | ١٤,٣ | ٢٢,٤ |
| محرم بك | ١٩,٩ | ٣٣,٩ |
| العطارين | ١٣,٢ | ٢٦,٢ |
| المنشية | ٢٠,٥ | ٣٢,٤ |
| كوموز | ٢٩,٠ | ٤٣,٥ |
| اللبان | ٢٩,٢ | ٤١,١ |
| الجمرك | ١٨,٥ | ٣٠,٧ |
| مينا البصل | ٢٣,٤ | ٣٧,٨ |
| الدخيلة | ١٥,٤ | ٢٥,٣ |
| العامرية | ٣٢,٤ | ٥٢,٨ |
| مدينة برج العرب الجديدة | ٦,٩ | ١٣,٤ |
| قسم برج العرب | ٢٥,٦ | ٦٠,١ |
| محافظة الإسكندرية | ١٨,٦ | ٣١,٣ |

جدول (٥): المعدل العمري النوعي للأمية في الإسكندرية

في عام ١٩٩٦ (١٠ سنوات فأكبر)

| الفئــة | ١٩٧٦ | | ١٩٩٦ | |
|---|---|---|---|---|
| | ذكـور | إنـاث | ذكـور | إنـاث |
| ١٠ – | ١١,٩ | ١٨,٨ | ٧,٠ | ٨,٠ |
| ١٥ – | ٣١,٢ | ٣١,٤ | ١٣,٣ | ١٣,٥ |
| ٢٠ – | ٢٢,٥ | ٤٠,٤ | ١٤,٢ | ١٧,٩ |
| ٢٥ – | ٢٦,٤ | ٥١,٢ | ١٥,٧ | ٢٤,٨ |
| ٣٠ – | ٢٥,٧ | ٥٧,٠ | ١٧,٩ | ٣٠,٢ |
| ٣٥ – | ٢٨,١ | ٦٤,١ | ١٩,٦ | ٣٦,٣ |
| ٤٠ – | ٣٠,٨ | ٧٩,٧ | ٢٠,٨ | ٤٢,٧ |
| ٤٥ – | ٣١,٢ | ٧٢,٣ | ٢٢,٨ | ٤٨,٨ |
| ٥٠ – | ٣٥,٢ | ٧٧,٠ | ٢٣,٩ | ٥٦,٦ |
| ٥٥ – | ٣٦,٢ | ٧٦,٤ | ٢٦,٩ | ٦٠,٣ |
| ٦٠ – | ٤٤,٦ | ٨٢,٤ | ٣٦,١ | ٦٩,٣ |
| ٦٥ – | ٣٧,٣ | ٨١,٢ | ٤٠,١ | ٧١,٨ |
| ٧٠ – | ٥٢,٨ | ٨٥,٨ | ٤٨,٠ | ٧٩,٠ |
| ٧٥ + | ٥٠,٦ | ٨٠,٥ | ٥٣,٩ | ٨٣,٠ |
| الجملة | ٢٥,٨ | ٤٩,٠ | ١٦,٨ | ٣١,٣ |

المصدر:

التعداد العام للسكان ١٩٧٦ و ١٩٩٦ – محافظة الإسكندرية.

٦- المرأة السكندرية والنشاط الاقتصادي:

يعد إسهام المرأة فى النشاط الاقتصادى بالإسكندرية أحد أهم مظاهر التحديث والتطور فى مكانتها، كما أن ازدياد عدد الإناث فى القوى العاملة يعد أحد عوامل التنمية فى رفع مستواها الاقتصادى ومن ثم تأهيلها للأخذ بأساليب التطور والتحديث.

وقد بلغت نسبة مساهمة الإناث (٦ سنوات فأكثر) فى النشاط الاقتصادي.

٧,٥ ٪ سنة ١٩٦٠ مقابل ٥٩,٩ ٪ للذكور

١٠,٧ ٪ سنة ١٩٧٦ مقابل ٥١,٨ ٪ للذكور

١٢,٤ ٪ سنة ١٩٨٦ مقابل ٥٩,٣ ٪ للذكور

وقد تزايدت نسبة العاملات فى النشاط الاقتصادى فى عشرين عاماً زيادة بلغت نحو الربع كما تبين الأرقام التالية: (العاملات ١٥ سنة فأكثر):

| التعداد | عدد العاملات | % من القوة العاملة |
|---|---|---|
| ١٩٧٦ | ٩٨٢٧٨ | ١٣,٧ |
| ١٩٨٦ | ١١٦٢٧١ | ١٥,١ |
| ١٩٩٦ | ١٦٥٨٦٥ | ١٧,١ |

وتتوزع القوى العاملة النسائية على النشاط الاقتصادى حسب الحالة التعليمية كما يلى:

| الحالة | العدد | العدد الكلي | % |
|---|---|---|---|
| I أميات | ١٠٢٢٣ | ٢٠٧١٩ | ١٢,٥ |
| تقرأ وتكتب | ١٠٥٩٦ | | |
| II مؤهل متوسط | ٦٨٣٣٩ | | |
| ودون المتوسط | ٦٧٨٨٤ | ٨٩٧٥١ | ٥٤,١ |
| وفوق المتوسط | ١٥٠٣٤ | | |
| III جامعى وما يعادلة | — | ٥٣٥٠٩ | ٣٢,٢ |
| IV ما بعد الجامعى | — | ١٧٨٦ | ١,١ |
| الجملة | — | ١٦٥٨٦٥ | ١٠٠,٠ |

جدول (٦)

توزيع العاملين حسب المهن (١٥ سنة +) في الإسكندرية ١٩٩٦

| المهنة | عدد الذكور | عدد الإناث |
|---|---|---|
| ١– رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرون | ٦٥٤٧٦ | ٨٧٤٢ |
| ٢– الأخصائيون (أصحاب المهن العلمية) | ٩٨٥٣٣ | ٥٥٣٣٦ |
| ٣– الفنيون ومساعدو الإخصائيين | ٨١٢١٦ | ٣٦٧٩٧ |
| ٤– القائمون بالأعمال الكتابية | ٤٤٥٥٣ | ٣٠١٠٧ |
| ٥– العاملون فى الخدمات ومحلات البيع | ٩٧٩٤٨ | ١٤٠١٨ |
| ٦– الزراعة والصيد | ٥٤٦٧٢ | ٨٢٠ |
| ٧– الحرفيون ومن إليهم | ٢٠٨٥٥٠ | ٦٦٧٤ |
| ٨– عمال تشغيل المصانع وتجميع مكونات الإنتاج | ١١٤٠١٠ | ١٠١١٧٤ |
| ٩– عمال المهن العادية | ٣٥٠٧٦ | ١١٠٦ |
| ١٠– غير مصنفين حسب المهنة | ٦٩١٦ | ٢٠٩١ |
| الجملة | ٨٠٦٩٥٣ | ١٦٥٨٦٥ |

## ٧- المرأة والعمل الأهلي في الإسكندرية:

بدأ إنشاء الجمعيات الأهلية الخيرية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية مبكراً فى القرن التاسع عشر (١٨٦٨) وأسهمت بجهود مختلفة فى محاربة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية ورعاية الأمومة والطفول ورعاية الأمومة والطفولة وتنمية المجتمعات المحلية وغيرها.

وقد بلغ عدد الجمعيات فى الإسكندرية ١٠٢٤ جمعية حتى عام ١٩٩٣ ركزت نشاطها فى رعاية الأطفال (١٧٢) ورعاية الأسرة (١٠٩) والنشاط

العلمى الأدبى (٨) وتنمية المجتمعات (١٨٣) وخدمات ثقافية وفنية (٤٥٠) ورعاية فئات خاصة (٢٤) ومساعدات اجتماعية (٥٢٥)، وحماية البيئة وحماية المستهلك والتنمية الاقتصادية وتنظيم الأسرة ورعاية فئات خاصة.

وقد تزايدت الجمعيات من ٦٤٢ جمعية سنة ١٩٨٦ إلى ١٠٢٤ جمعية سنة ١٩٩٣ ثم إلى ١١٣٥ جمعية سنة ٢٠٠١ ، ويقدر أن عددها وصل إلى ١٤٥٠ جمعية سنة ٢٠٠٥، وهذه الجمعيات تمثل مجالاً هاماً لنشاط المرأة الراغبة فى العمل التطوعى سواء فى مجال تنظيم الأسرة والطفولة، ومكاتب التوجيه الأسرى ومراكز التكوين والتدريب المهنى. وفى الإسكندرية لا يوجد للأسف مراكز متخصصة للتكوين المهنى للفتيات إلا أن نوع التدريب يوجد ضمن جمعيات أخرى دينية وتنموية.

٨- المرأة السكندرية والعولمة (علي مشارف قرن جديد):

تدخل المرأة القرن الجديد حاملة معها ما أنجزته من مكتسبات على امتداد القرن الماضى، وهى فى ذلك تواصل رسالتها كوصية على القيم الاجتماعية لأنها التى تشكل المجال الذى يتيح بلورة هذه القيم من خلال تهيئة الأطفال منذ اللحظة الأولى لانخراط فى حياة المُجتمع وتحولهم إلى كائنات مثقفة بإعتبارها حاملة لثقافة المجتمع، فهى التى تشكل وجدان النشء منذ الصغر.

وليست هناك حلول جاهزة لمشكلات المرأة المعاصرة حيث لابد من تحسين نوعية الحياة لها وللرجل معاً، وأن تحمى الوحدة الروحية للمجتمع.

ويتحمل التعليم والإعلام دوراً كبيراً فى ذلك، وتتطلب ملاحقة التغيرات العالمية جهوداً كبيرة علمية وتكنولوجية متواصلة واختيار واختبار أنسب الطرق الملائمة لظروفنا حتى تواصل المرأة السكندرية عطاءها الذى اشتهرت به على مر الزمن.

أهم المراجع:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان في السنوات ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

٢- جامعة الإسكندرية، جامعة الإسكندرية في ٥٠ عاماً ١٩٤٢ - ١٩٩٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.

٣- سامية محمد فهمي، المرأة في التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٤- علياء شكري وحسن الخولي وأحمد زايد: المرأة في الريف والحضر: دراسة لحياتها في العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.

٥- عبد الله عبد السلام أبو العينين: جغرافية السكان الأميين في محافظة الإسكندرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٢م.

٦- فتحي محمد أبو عيانة، سكان الإسكندرية - دراسة جغرافية وديموغرافية، رسالة دكتوراه منشورة، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٠م.

## القسم الثاني

# عن العالـــــم

الفصل السادس: الشباب العربي وتحديات العولمة

الفصل السابع: ظاهرة الفقر وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثامن: الأبعاد الديموغرافية لمرض الإيدز

الفصل التاسع: سكان إثيوبيا والمالثوسية الجديدة

الفصل العاشر: سكان أفغانستان

## الفصل السادس

## الشباب العربي وتحديات العولمه

دراسة بهذا العنوان المركب تجعلنا نتناول أصلاعها الأربعة التى تتداخل مع بعضها تأثيراً وتأثراً. فالعولمة ظاهرة لها مسببات ونتائج ولها مظاهر حياتية بحتة ولها أبعاد على المستوى الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والعقائدى. ونحن هنا عندما نناقش تأثيرها على الأجيال العربية فإنما نسلم بوجودها أولا وبأنه لا مناص من القبول بها والتعامل معها وذلك يتداخل مباشرة مع تحديات القرن الحادى والعشرين. والقرن مائة سنة وإذا كان الإيقاع فى التحول السياسى والاجتماعى سريعاً كما هو مشاهد حالياً، فإن التحديات وهى عديدة ونواجهها اليوم وهذا تتحدد فى عقدين أو ثلاثة عقود قادمة، ويبقى القرن بأكمله مجالا تاريخيا لتغيرات لا نعرف مداها أو أبعادها الآن، تماما كما شهد القرن العشرون تغيرات لم يكن أحد يتصورها عند بدايته، بل تحولت الخيالات فيه إلى تغيرات جذرية وتطور لحق به وبأرضه ونظمه السياسية بل وتقاليده وعقائده.

**٢- ما هي العولمة؟**

العولمة Globalization or Mondialization تعنى جعل الشئ على مستوى العالم، وتعنى إلغاء حدود الدولة القومية فى المجال الاقتصادى وترك الأمور فى هذا المجال عبر العالم ومن ثم فإن القبول بلفظة العولمة يعنى القبول بتنازل الدولة الوطنية (أو حملها على التنازل) عن حقوق لها لفائدة العالم أى لفائدة المتحكمين فيه.

العولمة إذن نظام عالمى أو يراد أن تكون كذلك - يشمل مجال المال

والتسويق والتبادل والاتصال.. الخ، كما يشمل مجال السياسة والفكر والأيدولوجيا (الجابرى ١٩٩٧ – ص ١٣٦).

كان ينظر للاستعمار التقليدى الذى اكتسح العالم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل العشرين على أنه أعلى مراحل الرأسمالية (التقليدية) التى أفرزتها الثورة الصناعية فى أوروبا. وينظر للعولمة اليوم على أنها أعلى مراحل الرأسمالية (الجديدة) التى أفرزتها الثورة المعلوماتية وما رافقها من تطور فى مجال الإعلام والاتصال.

ومن هنا فإن العولمة هى عالم (ما بعد الاستعمار) باعتبار أن ال (ما بعد) فى مثل هذه التعابير لا يعنى القطيعة مع ال (ما قبل)، بل يعنى الاستمرار فيه بصورة جديدة (الجابرى ١٣٧).

والواقع أن العولمة كنظام اقتصادى وإعلامى وإيديولوجى ظهر فى الفكر الأميركى فى منتصف الستينات حين طرح بعض المفكرين الأميركيين سنة ١٩٦٥ برنامج عمل يضمن للولايات المتحدة الهيمنة على العالم من خلال:

- استعمال السوق العالمية لإحداث التغيرات المطلوبة محليا وعالميا.
- استخدام الإعلام لإحداث هذه التغيرات المطلوبة محلياً وعالمياً.
- استخدام السوق كمجال للمنافسة من خلال فكرة (اصطفاء الأنواع) متبنين بصراحة النظرية الداروينية فى مجال البيولوجيا والتى تقول (البقاء للأصلح).

وقد شهدت العقود الثلاثة بين القرن العشرين أى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات تغيراً فى الخريطة السياسية فى العالم وكذلك فى الفكر السياسى تمثل فى عشرة متغيرات رئيسية هى:

١ – انهيار الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى.

٢- انهيار جدار برلين وإعادة توحيد المانيا.

٣- حرب الخليج.

٤- المفاوضات أو المحادثات العربية الإسرائيلية.

٥- انتهاء التمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا وانتخاب نلسون مانديلا أول رئيس أسود.

٦- تبنى اقتصاد السّوق بتوجيه من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

٧- بروز الولايات المتحدة كقوة عسكرية مهيمنة على العالم وسعيها الدائم لبيع طريقة حياتها American Way of Life.

٨- الدور الجديد للأمم المتحدة وبخاصة فى الإغاثة وصنع السلام وحفظه وزيادة عضوية الشعوب الصغيرة فى الأ‍ـ ‍لمتحدة.

٩- نهاية عدم الانحياز كحالة سياسية ايدولوجية فى العلاقات الدولية.

١٠- التحالفات والتكتلات الكبرى للأسواق الاقتصادية فى أميركا وأوروبا واليابان.

وترتب على ذلك كله ما ذكره بعض الباحثين من (أمركة العالم) حتى إن أحد المسؤولين الكبار (سابقا) فى وزارة الدفاع الأميركية ذكر فى مقالة له فى مجلة (شؤون خارجية الأمريكية) (مارس - إبريل) (آذار - نيسان) ١٩٩٦، كيف أن أميركا ستتمكن فى المستقبل القريب من تعزيز سيطرتها السياسية على العالم بفضل ما تتمتع به من قدرة فى مجال منظومات الإعلام المعقدة. ورأى أن الجيوبوليتيك أو السياسة منظوراً إليها من زاوية الجغرافيا وبالتالى الهيمنة العالمية، أصبحت تعنى مراقبة سلطة تكنولوجية الإعلام، حدود المجال الاقتصادى السياسى التى ترسمها وسائل الاتصال الإلكترونية المتطورة.

ومعنى ذلك أن بدلا من الحدود الوطنية القومية تطرح ثقافة العولمة السياسية حدوداً أخرى غير مرئية ترسمها شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة (الجابرى – ص ١٤٦).

**٣- أبرز ما يميز العولمة:**

هو أن الفاعلية الاقتصادية فيها تقوم بها مؤسسات مالية وصناعية كبرى عبر شركات متعددة الجنسيات وذلك بقصد السيطرة على المجال الاقتصادى العالمى، وأدى ذلك إلى تركيز الثروة العالمية فى أيدى أقلية من الشركات والمؤسسات. ويقدر الباحثون المختصون أن ما لا يزيد عن ١٥ شبكة عالمية مندمجة تشكل الفاعل الحقيقى فى مجال السيطرة على السوق العالمية وأن أصحاب هذه الشبكة هم السادة الحقيقيون للعالم الجديد – عالم العولمة (الجابرى – ص ص ١٣٩ – ١٤٠).

وعلى ذلك فإن أول مظاهر العولمة هو تركيز النشاط الاقتصادى العالمى فى يد مجموعات قليلة العدد، وبالتالى تهميش الباقى أو إقصاؤه تماما. مثال ذلك أن خمس دول فقط هى (الولايات المتحدة – اليابان – فرنسا – ألمانيا – بريطانيا) تتوزع بها ١٧٢ شركة من أصل ٢٠٠ شركة من أكبر الشركات العالمية وهذه الشركات المائتان العملاقة هى التى تسيطر عملياً على الاقتصاد العالمى.

وفى آخر تقرير للأمم المتحدة أن ٣٥٨ شخصاً من كبار الأثرياء فى العالم تفوق قيمة ممتلكاتهم مجموع دخول عدد من الأقطار يقطنها ٢,٣ مليار نسمة أى ٤٥٪ من سكان العالم.

وبمعنى آخر ووفق تقرير برنامج التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ أن إجمالى الناتج العالمى عام ١٩٩٧ بلغ ٢٩ تريليون دولار، وكانت حصة المراكز

الرأسمالية الكبرى التى تضم ٢٠ ٪ فقط من سكان العالم حوالى ٨٦ ٪ من الناتج العالمى (٢٥ تريليون)، أما حصة الأطراف أو الدول النامية والتى يسكنها ٨٠ ٪ من سكان العالم فتصل إلى (٤ تريليونات) من الدولارات أى حوالى ١٤ ٪ من الناتج العالمى.

إضافة إلى ذلك فإن هناك فى عالم اليوم ١,٣ مليار نسمة (٢١ ٪ من سكان العالم) يعيشون دون خط الفقر ولا يسهمون فى الناتج الإجمالى العالمى إلا بنسبة ١ ٪ فقط، وأن نصف مليار نسمة (٨ ٪ وسكان العالم) يعانون من سوء التغذية المزمن وأن ثلثى نساء الأطراف يعانين من الأمية المطلقة.

نتيجة ذلك كله هو توسيع الهوة بين الدول، وبين شرائح المجتمع الواحد بل بين الطبقات وبين الفئات داخل الطبقة الواحدة وبين الأفراد داخل الفئة الواحدة وهكذا. ومن ثم تعميم الفقر.

نجم عن العولمة تفكيك غير مسبوق لنظم الإنتاج على الصعيد العالم مما أدى إلى زيادة مريعة فى نسبة البطالة والتهميش (إنتاج أكثر ما يمكن من السلع بأقل ما يمكن من العمال).

إن العولمة فى البيئة كارثة تهدد الأرض بالدمار خاصة من الشركات متعددة الجنسيات التى يخرج نشاطها عن نطاق القوانين والتشريعات الوطنية ورقابة المؤسسات الديموقراطية والشعبية.

**٤- ثقافة العولمة:**

ليست العولمة نظاماً اقتصادياً فقط، بل أصبحت فى ارتباط عضوى مع وسائل الاتصال الحديثة التى تنشر فكراً معيناً، بل ثقافة معينة، أطلق عليها محمد عابد الجابرى ثقافة الاختراق (الجابرى – ص ١٤٣)، وتنطوى

العولمة على أيديولوجيا من عناصرها الأساسية محاربة الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعى والانتماء الوطنى والقومى.

وقد صاحب التغيرات الجسيمة فى الخريطة السياسية للعالم فى العقود الأخيرة اكتشافات تكنولوجية هائلة فى كافة المجالات وحدث فى العالم ثورة معلوماتية وثورة اتصالات لم يسبق لها مثيل فى التاريخ، (إلا سنة ١٤٥٥ عندما اخترع جوتنبرج آلة الطباعة).

فلأول مرة يتضاعف حجم المعرفة الإنسانية كل ١٨ شهراً بل إن قدرة الكمبيوتر تتضاعف هى الأخرى كل ١٨ شهراً وتبدو احتمالات هذه الثورة لا حدود لها.

- أصبح الإنسان محاطا بقدر هائل من الاكتشافات التكنولوجية فى كافة مجالات الحياة منها الهندسة الوراثية التى استطاع الإنسان من خلالها اختراق الحاجز البيولوجى والجينى فى النبات والحيوان والإنسان.

- الثورة التكنولوجية المصاحبة للعولمة ليست خيراً خالصاً باستمرار وليست شرا مسيطراً على طول الخط، إنما يتوقف ذلك على الإنسان صانع هذه التكنولوجيا ومستخدمها فهى فى النهاية أداة وإذا سيطرت على الإنسان أصبحت خطراً على حياته ومستقبله.

بدأت آثار جانبية فى بعض الدول المتقدمة وهى الظاهرة المعروفة باسم Technopoly أى سيطرة التكنولوجيا على الثقافة والحضارة وما ترتب عليها من موجات مؤسفة من الانحلال الخلقى والتفكك الأسرى وتفشى الإدمان، والمخدرات، وسيادة العنف والجريمة، وزيادة معدلات الانتحار. أى أن التكنولوجيا أدت إلى تفكك النسيج الاجتماعى بل أنها بنيت على أشلاء السلام الاجتماعى وتحولت من أداة إلى غاية ونتج عنها اضطرابات اجتماعية وعصبية ونفسية حتى أفقدت الإنسان المشاعر الإنسانية السوية.

لقد أصبحت المجتمعات فى عصر العولمة عرضة لضغط عصبى شديد سببته التكنولوجيا. كما تعرض الإنسان لانتهاك خصوصياته وفقدان إحساسه بالسكينة والأمن. بل إن أفراد العائلة الواحدة الذين يعيشون فى مكان واحد أصبحوا أغرابا وكل منهم مشغول في آلته أو الجهاز الذى يعمل عليه أو يتسلى به.

وقد لخص أحد الباحثين السمات القيمية لثقافة العولمة فيما يلى:

١- أنها ثقافة تمجد الاستهلاك وتهدف إلى خلق أسواق جديدة وإطلاق شهوات الاستهلاك إلى أقصى حد.

٢- أنها ثقافة تمهد للعنف.

٣- أنها ثقافة تمجد الفردية والأنانية.

٤- أنها ثقافة مادية بحتة لا مجال فيها لروحانيات أو عواطف ولا مساحة فيها للمشاعر الإنسانية ولا العلاقات الاجتماعية القائمة على التعاطف والتكامل الاجتماعى.

٥- أنها تستهين بكثير من القيم المجتمعية ولا تقيم وزناً لهوية أو انتماء ولا تهتم بحقوق المواطنة ولا بفرص العمل ولا باعتبارات البيئة، كما لا تقيم وزنا للمجتمع المدنى ولا للحقوق الديموقراطية للمواطنين.

٦- أنها ثقافة تشجع على الانتهازية والجشع والوصول إلى الأهداف بأية وسيلة.

**٥- العولمة تستهدف الدولة والأمة والوطن:**

العولمة تعنى بكل اختصاصات الدولة وسلطتها فى المجال الاقتصادى والإعلامى ومن ثم فى السياسة والثقافة أيضا إلى مؤسسات عالمية، فهى إذن ظاهرة واضحة الأهداف تستهدف ثلاثة كيانات: **الدولة - الأمة - الوطن** لتحل محلها إمبراطورية عالمية جديدة ترتكز على:

- المؤسسات والشركات المتعددة الجنسية التى تحل محل الدولة فى كل مكان.
- المستهلكين فى كلِ مكان فى العالم الذين يوحد بينهم ويجمعهم ما تلقيه إليهم العولمة من سلع وبضائع ومنتجات إلكترونية تخلق فيها ميولا ورغبات مشتركة، أما غير القادرين منهم على الاستهلاك فهم متبوذون ومهمشون سيتم التخلص منهم عن طريق (اصطفاء الأنواع).
- الفضاء العالمى Cyber space أو الفضاء السيبرنيتى وهو العلم الذى يدرس طرق تدفق المعلومات ومراقبتها عند الكائنات الحية داخل الأجهزة الآلية والمنظومات الاجتماعية والاقتصادية (الجابرى ص ١٤٧ – ١٤٨).

عالم العولمة إذن هو عالم بدون دولة، بدون أمة، بدون وطن، هو عالم المؤسسات والشبكات، عالم الفاعلين (وهم المسيرون) والمفعول فيهم وهم المستهلكون للمأكولات والمعلبات والصور والمعلومات، أما وطنهم فهو الفضاء السيبرنيتى، وهو الفضاء الذى تصنعه شبكات الاتصال ويحتوى الاقتصاد والسياسة والثقافة.

وإذا كانت السياسة هى تدبير شؤون الدولة داخليا وخارجيا فإن شؤون الدولة تبتلعها العولمة، ذلك لأنها تعنى رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات الدولية والاقتصادية والإعلامية لتحل محل الدولة فى الاقتصاد والإعلام.

والعولمة تقتضى الخصخصة، أى نزع ملكية الأمة ونقلها للخواص فى الداخل والخارج.

وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك، ومن لا يملك لا يراقب ولا يوجه. وبالفعل فإن دور الدولة فى المراقبة والتوجيه فى المجال الاقتصادى يتقلص فى نظام العولمة إلى درجة الصفر.

والعولمة تفرض طريقاً واحداً وفكراً وحيداً: الليبرالية ولا شئ غير الليبرالية التى تعنى اليوم الخصخصة والعولمة.

### ٦- العولمة والعرب وتحديات المستقبل:

- كانت التحولات الكبرى فى العالم وهو يودع القرن العشرين إما لغير صالح العرب، أو أنها أدركتهم وهم على غير استعداد لمواجهتها.

فالعالم العربى يدخل حقبة الثورة المعلوماتية ويسعى إلى التكيف معها ومقاومة الضغوط والاستراتيجيات الشاملة التى تتبعها الدول الصناعية الكبرى وفى مقدمتها استراتيجية العولمة وفتح الأسواق للتنافس الحر بين جميع الشركات العالمية.

- يرى فريق من العرب أن العولمة عقيدة هدفها السيطرة على البلاد العربية ومع ذلك لم يدرك العالم العربى ما هو المحرك الأساسى فى هذه الثورة، أى الاستثمارات المتزايدة والأساسية فى القطاعات التكنولوجية الجديدة، وتطور البحث العلمى التطبيقى، وتحديث طرق الإدارة. ولم يدرك الشرط الأهم لمسايرتها أو التكيف الخلاق معها، أعنى التكتل الإقليمى (برهان غليون، ١٩٩٨، ص ٤١).

- لقد كانت استجابة العالم العربى للثورة التكنولوجية ضعيفة جداً ولم تمس إلا المظهر السوقى منها، بينما بقيت بعيدة عن الدخول فى الجوهر، بل إن العديد من الأقطار العربية لا تزال تنظر إلى قضية الكمبيوتر والإنترنت والمعلوماتية كما لو كانت مسألة ثانوية ولا تمس جوهر العملية التنموية أو الاقتصادية مما يعنى أن النظم الاجتماعية والسياسية الموجودة، هى نفسها التى تقوم أحياناً لأسباب تتعلق بأمن النظام وأحياناً بسبب الجهل بمجرى التحولات العالمية والتحجر فى نماذج الثورة الصناعية التقليدية بتهميش مجتمعاتها وعزلها أو منعها من الدخول فى العصر الجديد.

ولا تظهر الثورة التقنية بالمقابل لدى قسم كبير من الرأى العام بما فى ذلك المثقف إلاَّ من حيث هى عولمة أو وسيلة للعولمة ويصبح النقاش فيها فى جدوى العولمة ومنافعها .

ومن هنا فإن الاستجابة العربية لتحديات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية قد اتسمت ولا تزال بالكثير من السطحية والعشوائية والجهل بحقيقة هذه الثورة.وبالتحديات التى تثيرها .

ورغم الجهود الكبير فى التنمية العرية فى العقود الأخيرة من القرن العشرين (من ١٩٧٠ – ٢٠٠٠) والتى انعكست على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى والتوسع فى التعليم وانخفاض معدلات الوفيات فإن العالم العربى مازال يعانى من مشكلات خطيرة لعل أبرزها ارتفاع نسبة الأمية خاصة لدى الإناث، واستناداً إلى تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية فى أواخر التسعينيات، فإن هناك حوالى ٧٣ مليون عربى (من قرابة ٢٧٠ مليون) يعيشون تحت خط الفقر ويعانى أكثر من ١٠ مليون من سوء التغذية . ورغم عدم وجود إحصاءات دقيقة على مستوى العالم العربى فإن معدل البطالة يتجاوز ٢٠ ٪ فى العديد من الأقطار (فى سنة ١٩٩٩ يتوفر نحو مليونى فرصة عمل لحوالى ٥ مليون شاب يدخلون سوق العمل لأول مرة وتزداد البطالة لتصل إلى ٣٠ ٪ فى بعض المناطق) .

إضافة إلى ذلك فقد زادت مديونية الدول العربية بقوة فبلغت فى عام ١٩٩٥ – ٢٢٠٠ مليار دولار. كما هبطت نسبة الاكتفاء الذاتى من الغذاء من ٧٠٪ فى الفترة من (٦٩–١٩٧١) إلى ٥٢٪ فى الفترة من (٨٨–١٩٩٠) ويتوقع بعض الخبراء ارتفاع العجز الغذائى بحلول سنة ٢٠٠٠ إلى ما بين ١٢٠–٢٠٠ مليار دولار بأسعار ١٩٨٥ ذلك كله فى الوقت الذى انتقل فيه ٨٥٠ مليار دولار من العالم العربى للتوظيف فى الخارج على شكل ودائع واستثمارات (برهان غليون، ١٩٩٨، ص ص ٤٨–٤٩) .

ومعنى ذلك أن العالم العربى يعيش فى مرحلة الموجة الثانية دون استعداد للموجة الثالثة التى دهمته واقتحمت أسراره، وهى الموجة التى جاءت بأسلوب حياة جديد تماماً يتأسس على مصادر طاقة متنوعة ومتجددة وأساليب إنتاج جديدة تجعل خطوط الإنتاج فى المصانع الحالية عتيقة وبالية وانتهى زمانها، وأسر وعائلات جديدة غير نووية، ومؤسسة من نوع جديد يمكن أن يسميها الكوخ الإلكترونى وعلى مدارس وشركات ونقابات مختلفة مستقبلية تختلف عن المألوف حاليا اختلافاً جذرياً. وتخط لنا الحضارة البازغة قواعد جديدة للسلوك، ورؤية مميزة للعالم وطرقاً خاصة للتعامل مع الزمن والمكان والمنطق والسببية كذلك لها مبادئها الخاصة بسياسات المستقبل (السيد ياسين – الموجة الثالثة – ص ٢١).

ومن هنا فليست كل دولة عربية قادرة على الملاءمة مع عصر العولمة ذلك لأن الاتجاه نحو عولمة العالم قوبل وسيقابل للبعد والهويات الثقافية والإثنية والدينية التى تطفو على السطح فى مظاهر للتعبير عن ذاتها تتخذ أحياناً أشكالاً من الرفض والعنف. وسيزيد من عنفها عجز الدولة عن جمع شمل المجتمع ككيان سياسى موحد داخل إطار الدولة الوطنية خاصة كلما فقدت الأخيرة شرعيتها وقدرتها على توفير الخدمات المنتظرة فى التعليم والصحة والعمل والتجهيزات الأساسية ومواجهة تحديات العولمة.

- وما يعنى الأقطار العربية مباشرة، هو أن العولمة الاقتصادية والتكنولوجية ستزيد من الفوارق الاجتماعية، بل ستخلق قطيعة بين أقلية يستطيعون امتلاك المعرفة المتقدمة والاندماج فى اقتصاد العولمة من جهة، وبين أغلبية ساحقة من مواطنيهم يبقون على هامش هذا كله.

- وهنا تطرح مسألة العدالة الاجتماعية التى تتضمن تجديد النظر فى دور الدولة فى إعادة توزيع الثورة دون الإخلال بالفعالية الاقتصادية والتوفيق

بين تأمين الخدمات العامة وضرورة الادخار للمستقبل للأجيال القادمة من ثروة وطنية ومعرفة وتربية على الديموقراطية.

وإذا كانت أغلب الدول العربية ترزح تحت المديونية وتسعى إلى تصدير سلعها للخارج، فلا بد أن تخضع لضغوط دولية. وإذا كان التنافس اليوم تنافساً اقتصاديا، فإن جزءا كبيراً من ميزانية الدول العربية يذهب لتغطية الديون والمرتبات ولا يبقى إلا القليل للخدمات والتنمية.

ومعنى ذلك أنه في المستقبل المنظور على الأقل، حتى لو انتقلت المعارضة إلى الحكم في أي بلد عربي، فليس من المؤكد أن تتحقق إنجازات كبرى في موضوع مكافحة البطالة ورفع مستوى المعيشة، وتأمين الخدمات العامة.

كما أن التغير الديموقراطي الحقيقي، وتغيير علاقة المواطن بالسلطة والعمل من أجل دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان، وما يرتبط بذلك من حق المشاركة السياسية وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والمساواة بين الجنسين أمام القانون العادل، كل ذلك لا يخضع للتأجيل حتى يتلاءم العرب مع الموجة الثالثة.

إن المشكلة المؤرقة للباحثين العرب في عصر العولمة، هي مفهوم الانتماء والولاء للوطن لدى الشباب، فهذا المفهوم لا يحمل أية قيمة في عالم العولمة حيث تحل الوحدة الاقتصادية محل الوحدة السياسية كأساس للنظام الجديد في العالم، والوحدة الاقتصادية سوف تتمثل في مؤسسات مالية واقتصادية عملاقة وشركات عالمية، وبما أن أساس العلاقة الاقتصادية هو أساس تخصصي ومصلحي بحت، فإن الولاء سوف يتخذ نفس المنحى وسيصبح ولاء الإنسان للوحدة الاقتصادية ولاء مصلحياً مرتبطا بقوى السوق

والعرض والطلب، وهى حالة مرعبة لمن لا يملك ما يكفى من القوة المالية أو الاقتصادية ليستقطب ولاء مواطنيه وعندئذ سيكون الولاء لخارج الحدود الجغرافية دون خجل أو استحياء.

وقد سبق القول أن العولمة ستزيد من الفوارق الاجتماعية داخل الوطن، بل ستخلق قطيعة بين أقلية تمتلك المعرفة والاندماج فى اقتصاد العولمة من جهة وأغلبية ساحقة من مواطنيهم يبقون على هامش هذا كله، وأكثر من ذلك فإن القدرة على التواصل بسبب مقدرة البعض على استعمال وسائل الاتصال والمعلوماتية ذات التقنية العالية، ستؤدى إلى خلق طبقة جديدة من الشباب العربى الذين يشعرون بأن ما يربطهم معاً هو أكثر ما يربطهم بأبناء وطنهم الذين لا يستطيعون استعمال تلك التقنية، ومن ثم يبرز عصر العولمة نخبة جديدة Elite لا تدين بالولاء لأحد أو لوطن، إنهم إلا لمصلحتها.

إن بطء الاستجابة العربية لعوامل التغير السريعة فى عصر العولمة، كان نتيجة طبيعية لغياب الديموقراطية والمؤسساتية وتفرد الحاكم وتبنى النظام السياسى الأبوى Patriarchal مما ساهم فى تفاقم المأزق الحالى الذى يواجهه العرب دولا وشعوباً فى خضم التعامل مع معطيات عصر العولمة. (لبيب قمحاوى – ص ٢٧).

**٧- الشباب العربي وتحديات العولمة:**

يمثل الشباب عصب البناء الديموغرافى العربى، وقد تزايدت أعدادهم زيادة كبيرة بسبب الثورة الديموغرافية التى عاشها العالم العربى فى العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين وقد بلغ السكان الشباب فى العالم العربى (من السن ١٥ – ٢٤) نحو ٥٠ مليون شاب وبنسبة ١٩٪ من جملة السكان الذين قدر عددهم بنحو ٢٦٥ مليون نسمة سنة ١٩٩٨، وإذا أضيفت فئة السن

٢٥–٢٩ ارتفعت نسبة الشباب إلى ٢٧٪ من جملة السكان (٧٢ مليون شاب) تبلغ نسبة البطالة بينهم ٢٠٪ أو أكثر ونسبة الأمية بينهم حوالى ٥٪.

ويتوقع بعض الدارسين أن الاتجاه العالمى للعولمة سيؤثر فى شبابنا العربى ومجتمعاتنا العربية فى ثلاث زوايا محددة وذلك فى خلال العقدين المقبلين وهذه النتائج هى:

١– الغياب التدريجى لجيل الأباء الحاليين واستبعاد الخيار العربى القومى، وليست المسألة كيف يتعامل الجيل الحالى مع العولمة وتحدياتها بل كيف سيتعامل جيل الأبناء والأحفاد بعد عشر سنين أو عشرين سنة مع هذه المطالب، خاصة الجيل الشباب الحالى (١٥–٢٤ سنة) الذى تربى على قيم مناقضة مختلفة عن قيم العولمة التى تمجد الربح السريع والفردية والاستهلاك.

٢– اتجاه حاد فى التوزيع العمرى للسكان الشباب بسبب ارتفاع مستوى الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات، ممًا سيؤدى إلى تزايد أعداد الشباب وان تناقصت نسبتهم من جملة سكان العالم العربى سنة ٢٠٢٠ أو ٢٠٢٥، وإذا استمرت نظم التعليم الحالية على ما هى عليه، فسيأتى هذا الوقت ويكون شبابنا بمستويات تعليم بدائية ومتخلفة (خاصة ما قبل الجامعة) وبمستويات تخصص وتدريب متدنية، وبأكثرية عالية تسربت من التعليم الرسمى، وبالتالى بنسبة عالية من البطالة شبه أمية غير متخصصة وغير مدربة وعاطلة عن عمل ثابت ولا استقرار لها ولا سكن لائق ولاضمانات مما يحيلها إلى قوة هائمة قلقة ويائسة وتصبح نهباً لتيارات العنف بأنواعه (محمد شيا – تحديات العولمة والمتغيرات العربية – المستقبل ٢٠٠٠/٣/١٠).

٣- غياب الطبقات الوسطى، والتى ستنحصر تدريجيا وبسرعة بسبب زيادة الهوة بين الشرائح العليا من المجتمع وهى محدودة وتابعة لآليات العولمة من جهة وطبقات دنيا يجرى تهميشها يومياً وتزداد فقراً وجهلاً (أمية تقليدية وأمية كمبيوتر وإنترنت) وتزداد بالتالى انسلاخاً عن الحداثة وتركن إلى موروثاتها القديمة.

وعلى ذلك فإن المجتمع العربى سيشهد حراكاً اجتماعيا لا مفر منه سيتصف بالقلق والتيأس والعنف خلال العقدين و الثلاثة عقود القادمة فى ظل نظام العولمة من جهة وغياب التخطيط والمشاركة والديموقراطية والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

**ولكن هل يستقر هذا الوضع الجديد فى المستقبل؟**

الواقع أنه من دراسة التاريخ البشرى أن القانون الذى ساد على امتداد الحياة البشرية هو قانون الفعل - ورد الفعل، وليس قانون الانتقاء الطبيعى كما ترجع له العولمة، ومن هنا فليس من المستبعد أن يكون هناك رد فعل للتخفيف من أخطار العولمة وسلبياتها، ويمكن القول أن هناك الآن وعياً متزايداً بضرورة الانتظام فى مجموعات متعاونة متضامنة تدافع عن مصالحها ضد طموحات الهيمنة، وضرورة توفير الشروط الضرورية لتنمية، ولعل فى الاتحاد الأوروبى مثالاً صالحا للاقتداء به فى هذا المجال.

ورغم أن الموقف من العولمة لم يتضح بعد، فقد بدأت أرهاصات التحرك ضد مخاطرها وتجلى ذلك فى المظاهرات التى قامت بها منظمات البيئة وغيرها فى اجتماع سياتل ضد منظمة التجارة العالمية وكذلك فى واشنطن حيث قامت تظاهرات حاشدة عنيفة نظمها مناهضو العولمة احتجاجاً على سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى اللذين اجتمعا فى

١٦ و١٧ نيسان (ابريل) ٢٠٠٠ فى منطقة قريبة من البيت الأبيض فى واشنطن لدراسة تطور النظام المالى الدولى وضوابط القروض للدول الفقيرة فى حضور ٢٤ وزير مالية من الدول الاقتصادية الغنية. ويزداد الرفض العالمى مع ازدياد محاولات المؤسسات العالمية الكبيرة احتكار القرارات الاقتصادية المصيرية فى العالم على حساب سيادة دوله.

وكما ذكر آلان تورين – مدير المعهد الفرنسى للدراسات العليا للعلوم الاجتماعية فى كتابه (كيف الخروج من الليبرالية – مايو ١٩٩٩) فإن الأولوية اليوم هى لحماية الحقوق الثقافة للدول، وتنوع الثقفات فى العالم وتعددها والتوفيق بين الهوية المشاركة أو بين السيطرة الاجتماعية على الاقتصاد وبين الانفتاح الاقتصادى الدولى. . . . . . . . . . . . .

ومن هنا فإن الوقوف فى وجه الأخطار التى تنطوى عليها العولمة على المصالح العربية الاقتصادية والقومية والثقافية يتطلب أكثر من التنديد بتلك الأخطار، ذلك لأنه ما لم تقم مجموعة عربية متضامنة تنسق خططها التنموية وسياستها الاقتصادية فإن الوطن العربى لن يستطيع مواجهة المنافسة وميول الهيمنة السائدة على الصعيد الدولى سواء فى إطار العولمة أو فى إطار نظام عالمى آخر.

وهنا يبرز سؤال: ما هى خطة العرب لمواجهة عصر العولمة وتحديات القرن الواحد والعشرين؟

ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال ولكن يمكن تلمس بعض السبل لمواجهة التحديات. فالأساس فى ذلك هو إيجاد صيغة مشتركة تستند على الثوابت القومية والتراثية ولا تنطلق منها وذلك حتى لا نجد أنفسنا مكبلين

بسلاسل الماضى. وأن نعمل على تطوير ثوابتنا وأهدافنا بأسلوب علمى يجعلها قابلة للتحقيق دون مساس بجوهر الثقافة والأصالة.

وإذا نظرنا إلى التحولات السياسية والاقتصادية التى يشهدها العالم العربى فإن هناك كثيراً من التحديات التى يحتمل أن يواجهها العرب فى مطلع القرن الحادى والعشرين بدءاً من تحدى حقوق الإنسان، والتحدى الديموغرافى الليبرالى العلمانى الاقتصادى وبخاصة تحدى الأمن الغذائى والمائى، وتحدى الأجيال القادمة والتحدى التكنولوجى بما فى ذلك تحدى الهندسة الوراثية والتحول الاجتماعى وبخاصة تحدى تعليم التفكير الناقد والتفكير الإبداعى، وتحدى المستقبل والأعداد له بدلا من اللجوء الدائم إلى الماضى.

والواقع، كما ذكر بعض الباحثين، أن التحدى الأكبر للعرب فى مطلع القرن العشرين هو التحكم فى نقاط ضعفهم وفى مقدمتها نظمهم السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية وفوق ذلك كله تحدى استيعاب الثورة التكنولوجية أى الانتقال إلى مجتمع الموجة الثالثة حيث حلت طبقة جديدة هى الكوجنتاريا (المعرفيين) محل طبقة البروليتاريا، وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد كمبيوترى Softonomics.

**أسلوب المواجهة:**

إن مهمة مواجهة الغزو الثقافى للعولمة مهمة قومية، ولكنها صعبة نتيجة ثورة الاتصالات الهائلة والتقدم التكنولوجى الفائق وتقع مسؤولية المواجهة على المجتمع بأكمله وخاصة:

١- المؤسسة التعليمية لتقوية عوامل المناعة والمقاومة وتعزيز الشعور بالانتماء والولاء للوطن والاعتزاز به.

٢- التربية الدينية السمحة التى تدعو للخلق الرفيع والسلوك القويم والتربية القومية التى تعزز الولاء للوطن والانتماء إليه.

٣- مؤسسات الإعلام والثقافة والمؤسسات المدنية لإستكمال دور المؤسسة التعليمية.

٤- الاستفادة القصوى من ثورة الإعلام لصالح الإنسان العربى فى التعليم والتثقيف والاستجابة لمكوناتها والمحافظة على الهوية العربية والخصوصيات الثقافية، ومن خلال خطة عربية موحدة تأخذ فى الاعتبار ثقافة كل شعب وخصوصياته.

٥- تطوير وتعميم مراكز البحوث العلمية التى هى أساس فى تكييف التغيير الثقافى لتمكين المجتمع من صيانة قيمة وتكييفها مع متطلبات هذا التغيير والحفاظ على أصالتها.

٦- اللغة العربية والفنون والمحافظة عليها حيث تتعرض للتآكل المنظم فى عالم يتلاشى فيه التنوع اللغوى أمام العولمة، حيث أدت العولمة وشبكة الإنترنت وما زالت إلى تزايد تأثير اللغة الإنجليزية. ورغم أن اللغة العربية ستصمد أمام رياح العولمة لأنها لغة القرآن فإن المحافظة عليها هى محافظة على الهوية والذات العربية.

**أهم المصادر:**


- السيد يسين – الموجة الثالثة – مجلة الرسالة – المركز العربى للدراسات الالستراتيجية – العدد الراغبع – دمشق – أغسطس آب – ١٩٩٨ .

٢– برهان غليون – العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين منتدى عبد الحميد شومان الثقافى – حوار الشهر – ١٢ – عمان – آب (أغسطس) ١٩٩٨.

٣– حسين كامل بهاء الدين – الوطنية فى عالم بلا هوية – تحديات العولمة – دار المعارف – القاهرة – ٢٠٠٠ .

٤– على أومليل – قضايا عربية وتحديات العولمة – منتدى عبد الحميد شومان الثقافى – حوار الشهر (١٢) – عمان – أيلول ١٩٩٨ .

٥– لبيب قمحاوى – قضايا عربية وتحديات العولمة – منتدى عبد الحميد شومان الثقافى – حوار الشهر (١٢) عمان – أيلول ١٩٩٨ .

٦– محمد عابد الجابرى – قضايا فى الفكر المعاصر – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – جزيران (يونيه) ١٩٩٧ .

٧– محمد شيا – تحديات العولمة والمتغيرات العربية (٢) ما سوف نكون عليه فى العقدين المقبلين – جريدة المستقبل ٢٠٠٠/٣/١٠ .

٨– هشام غصيب – قضايا عربية وتحديات العولمة – منتدى عبد الحميد شومان الثقافى – حوار الشهر (١٢) – عمان – أيلول ١٩٩٨ .

# الفصل السابع

## ظاهرة الفقر وأبعادها الإقتصادية والاجتماعية

**مقدمة :**

الفقر فى اللغة هو العوز والحاجة، والفقير هو من لا يملك إلا أقل القوت، وهو ظاهرة ارتبطت بالإنسان وتطوره الحضارى وتباين بيئاته وإختلفت فى مستوياتها من فترة زمنية لأخرى. وليس هناك إتفاق بين الباحثين على حددو الفقر ذلك لأن الدخل هو الذى أصبح الأساس الموضوعى لتحديد الفقراء بمستوياتهم النسبية أو المطلقة، وسواء كان الفقير فى حضيض السلم الاقتصادى أو قرب الحضيض بقليل، وبمعنى آخر سواء كان الفقير معوزاً أو محتاجاً أو فقيراً مدقعاً.

ورغم أن تعريف الفقر واضح ويتمثل فى النقص النسبى فى دخل الإنسان أو موارده بحيث يعجز عن تحقيق الحد الأدنى اللازم لمعيشته وحياته غذاءً وصحةً وسكناً وثقافة وتعليماً، فإنه فى النهاية يعنى عجز الإنسان ماديا عن تحقيق رفاهيته الاجتماعية والاقتصادية.

والفقر- ظاهرة اجتماعية اقتصادية خطيرة حيث يخلق الكثير من المشكلات التى تنعكس على أداء الفرد فى منظومة الإنتاج والإستهلاك وفى دوره المجتمعى وطموحاته فى الإرتقاء بذاته أو بأسرته. وغنى عن القول أن الفقر بمعناه المطلق – أو النسبى – هو أساس لما عرف عند علماء الاقتصاد مبكرا – بالدائرة اللعينة – التى ترتكز عليه مكونات تلك الدائرة فى الانتاج - والدخل – والخدمات – ثم مستوى المعيشة فى النهاية.

وتعريف الفقر يتباين حسب إتجاه الباحث وأهدافه، فهو عند الاجتماعية بعامة يتمثل فى ظاهرة الحرمان والعزل والتى تجعل قطاعا من السكان فى المجتمع طبقة ذات صفات خاصة قد تكون طبقة وسطى أو دنيا أو ما قد توصف أحيانا بالطبقة المهمشة، وهو عند رجال الاقتصاد الفقر المادى مقوما بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى أو الدخل القومى وهو عند علماء السياسة الفقر الذى يؤدى إلى حرمان الإنسان من حقوقه جزئياً أو كلياً كمواطن له حقوق المواطنة وهو عند علماء التغذية والأطباء النقص فى إشباع الإحتياجات الفسيولوجية للأفراد ممثلاً فى نقص السعرات الحرارية التى تمثل الضرورة الجوهرية للبقاء على قيد الحياة وتحفظ له حياته وحيويته ونشاطه، وكذلك نقص عناصر الغذاء التى تسبب له فقراً فى الدم وفى وظائف الأعضاء بعامة.

ورغم ذلك فإن الفقر فى النهاية نوعان: أحدهما الفقر المطلق والآخر الفقر النسبى، والأول هو عدم توفر المقدرة لدى الإنسان عن تلبية احتياجاته الدنيا التى تساعده على البقاء والاستمرار؛ أو هو الحالة التى يكون فيها الفرد عاجزاً عن توفير أدنى المتطلبات الضرورية للحياة، أما الفقر النسبى فهو يتحدد بالنسبة لمتغيرات أخرى فى المجتمع، ويرتبط بمستويات المعيشة السائدة فى مجتمع ما ومدى ما يوفره المجتمع من فرص عمل ورعاية صحية وتعليمية، ومن الواضح أن الفقر النسبى يتباين فى الزمان والمكان ومراحل النمو الاقتصادى وإستثمار الموارد المتاحة.

**رؤية عالمية:**

حظيت ظاهرة الفقر بإهتمام عالمى فى العقود الأخيرة، ولاتخلو تقارير التنمية البشرية من الإشارة إلى تلك الظاهرة كسبب، ونتيجة فى آن معاً،

وهناك شبه إتفاق فى تلك التقارير على أن أساس هذه المشكلة هو إنخفاض مستوى الدخل الفردى - إنخفاضاً يحول دون تحقيق إحتياجات الفقراء المادية والثقافية والاجتماعية، وتبين المؤشرات الإحصائية ذلك كله سواء فى معدلات المواليد أو الوفيات وأمد الحياة ونسب التعليم ومدى مشاركة الإناث فى النشاط الاقتصادى وغير ذلك.

وتعتمد المقارنات الدولية بين المجتمعات فى تقارير التنمية العالمية على مجموعة من المقاييس لتصنيف الدول بين فئة الدول الغنية والدول الفقيرة نسبيا والدول الفقيرة، والأساس فى ذلك هو نصيب الفرد من الناتج القومى سنويا.

وبيانات الناتج القومى الإجمالى ونصيب الفرد منه تتباين تبايناً كبيراً على مستوى العالم (جدول رقم ٧- ١). حيث تبدو الفروق شديدة بين دول الشمال الصناعية الغنية ودول الجنوب النامية الفقيرة، مما يعرف بفجوة التنمية والتى تعكس مباشرة مدى إختلاف الدول فى مدى إستغلالها لمواردها الاقتصادية الكامنة وإنعكاس ذلك على مستوى معيشة أبنائها وتوفير الخدمات لهم وتحديد علاقاتها بالدولة الأخرى، وقد أصبح من المألوف فى عالم اليوم تقسيم الدول حسب عدة معايير تؤلف فى النهاية المستوى الحضارى والاقتصادى لهذه الدول، وأبسط تقيم لهذه الدول ما يعتمد على مستوى التنمية والتقدم أو ما يعرف بالدول المتقدمة والدول النامية أو الدول الغنية والدول الفقيرة أو الدول التى تملك وتلك التى لاتملك، وتلك مرادفات للغنى والفقر على أية حالة.

ومن الواضح أن وصف دولة ما بالتقدم أو بالتخلف - أو بالغنى والفقر يعد وصفا عاما لمستوى العيش بها، ذلك لأن كل الدول تقريبا لاتخلو من

وجود فئات سكانية تختلف فى مستواها المادى والحضارى عن بقية السكان زيادة أو نقصاناً، فحتى الولايات المتحدة الأمريكية - وهى من أغنى الدول وأكثرها تقدما توجد بها بؤرات فقر فى المدن الكبرى[1] وتتكرر نفس الظاهرة فى بريطانيا وفى فرنسا (تعرف فيها بالمناطق الحرجة) حيث توجد أحياء سيئة تسكنها طبقات فقيرة يتدنى مستواها كثيراً إذا ما قورنت ببقية أحياء هذه المدن.

**جدول رقم (٧-١) التباين العالمي في عدد السكان**

**والدخل الاجمالي القومي سنة ٢٠٠١**

| مجموعة الدول | عدد السكان | | معدل النمو السنوي % | الدخل القومي الإجمالي | | | مؤشرات التنمية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بالمليون | % | | مليار دولار | % | نصيب الفرد بالدولار | العمر المتوقع بالسنة | معدل وفيات الأطفال | نسبة الأمية % |
| ١- الدخل المنخفض | ٢٥١١ | ٤٠,٩ | ٢,٠ | ٥١٢٤ | ١١,٠ | ٢٠٤٠٥ | ٥٩ | ١١٥ | ٣٧ |
| ٢- الدخل المتوسط | ٢٦٦٧ | ٤٣,٥ | ١,٢ | ١٥٢٣٥ | ٣٢,٥ | ٥٧١٠ | ٦٩ | ٣٩ | ١٤ |
| ٣- الدخل المرتفع | ٩٥٥ | ١٥,٦ | ٠,٧ | ٢٦٤٣١ | ٥٦,٥ | ٢٧٦٨٠ | ٧٨ | ٧ | صفر |
| الجملة | ٦١٣٣ | ١٠٠,٠ | ١,٤ | ٤٦٨٠٠ | ١٠٠,٠ | ٧٥٧٠ | ٦٦ | ٧٨ | - |

**ملاحظات:**

- الدخل القومي مقوم بالقوة الشرائية للدولار الأمريكي.
- العمر المتوقع عند المولد بالسنة. (سنة ٢٠٠٠).
- معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ نسمة (سنة ٢٠٠٠)
- معدل أمية البالغين (١٥ سنة فأكثر) من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) سنة ٢٠٠٠.

**المصدر:**

البنك الدولي - تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٣ - ترجمة مركز الأهرام - القاهرة ٢٠٠٣ وجدول ١ ص ٢٣٤.

ومن ناحية أخرى فإن العديد من الدول النامية يذخر بالتناقضات الإقليمية والطبقية سواء بين الحضر والريف، أو بين المناطق الصناعية والزراعية أو حتى فى مناطق الزراعة العلمية والتجارية والزراعة المعاشية لسد الحاجة.

ويهتم الباحث الإجتماعى بدراسة أسس تصنيف الدول حسب الغنى والفقر ويعرف مثلاً متى يطلق على الدولة أنها دولة فقيرة، ومنطقيا فإنها تكون كذلك عندما يترتب على إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى إنخفاض فى قيمة الحياة مثل سوء التغذية وتدنى المستوى الصحى وتزايد معدلات الوفيات خاصة صغار السن. وهنا يمكن القول بأن معدل وفيات الأطفال الرضع (دون السنة) يعد من أ[illegible] المقاييس الديموغرافية للغنى والفقر حيث يعكس فى الواقع مستوى الحياة ومدى ما يوفره المجتمع لأبنائه صحيا وتعليميا وغذائيا وإجتماعيا وثقافيا وغير ذلك وغنى عن القول أن الدول الفقيرة لاتتوفر لديها المقدرة المالية للإنفاق المتكامل على الخدمات التى تقدمها لأبنائها، فإذا لم يتوفر لديها فائض كافٍ من الدخل للإنفاق على التعليم مثلا فستظل نسبة الأمية مرتفعة، وتنعكس هذه الأمية على إنخفاض إنتاجية العامل، وهذه بدورها تؤدى إلى إنخفاض الناتج القومى الذى ينعكس بدوره على إنخفاض نصيب الفرد منه ومن الخدمات المتاحة التى لايوجد فائض كافٍ للإنفاق عليها وهكذا دواليك فيما أطلق عليه علماء الاقتصاد – كما سبق القول – الحلقة المفرغة أو الدائرة اللعينة.

ولايجد المرء مشقة فى التعرف على ظاهرة الفقر سواء بالرؤية أو بالسمع أو بالسلوك وعلاقة الأفراد ببعضهم البعض وبأرضهم ومواردها المتاحة، فمن أبرز السمات الإجتماعية للدول الفقيرة سوء حالة الإسكان

والصحة والخدمات وسوء التغذية، وغالبا ما يكون مستوى المواليد مرتفعا وإن مال معدل الوفيات للإنخفاض ربما لأسباب أهمها الأخذ ببعض الأساليب الطبية الحديثة وتلقى مساعدات أجنبية من هيئات دولية وحكومات أخرى، كما أن معظم السكان يعملون بالزراعة المعيشية (لسد الكفاف)، ومن ثم تقل نسبة العاملين فى حرف القطاعات الثانية والثالثة والرابعة، ومن هنا يعانى المجتمع نقصاً فى أصحاب المهن الفنية والحرفيين المهرة وغيرهم.

ورغم أن الفقر أخذ فى التناقص منذ تسعينيات القرن العشرين فإنه مازال يمثل تحديا للبشرية، فقد حدث إنخفاض كبير فى النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون فى فقر مدقع (أى الذين يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم)، بل إن الرقم المطلق للفقراء المدقعين إنخفض بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٨ بمقدار ٢٠٠ مليون نسمة على الأقل فبلغ ١,٢ مليار نسمة سنة ١٩٩٨ (٢).

ويرجع هذا الإنخفاض أساساً إلى الإنخفاض فى عدد الفقراء المدقعين فى الصين نتيجة لنموها الاقتصادى القوى من عام ١٩٨٠ فصاعداً. ومنذ عام ١٩٩٣ ظهرت بوادر أيضا على إنخفاض فى أعداد الفقراء فى الهند، وعلى النقيض من ذلك، شهدت أفريقيا جنوب الصحراء، زيادة حثيثة فى عدد فقرائها المدقعين، ومع ذلك، ففى عام ١٩٩٨ – وبرغم الإنخفاض فى آسيا والإرتفاع فى أفريقيا جنوب الصحراء – فإن شرق آسيا وجنوب آسيا مازالا يمثلان ثلثى عدد الفقراء المدقعين فى العالم. وتمثل أفريقيا جنوب الصحراء الربع.

ويرتبط بالفقر العالمى ظاهرة أخرى وهى عدم المساواة الآخذ فى الإتساع، حيث يساوى متوسط الدخل فى أغنى ٢٠ دولة فى العالم ٣٧ مرة

قدر مثيله فى أفقر ٢٠ دولة، وقد تضاعفت هذه النسبة فى السنوات الأربعين الماضية أساسا بسبب الافتقار إلى النمو فى أفقر البلدان.

جدول رقم (٧-٢) متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي القومي ٢٠٠٢

(مقدرا بالقوة الشرائية للدولار الأمريكي)

| القارة والإقليم | عدد السكان بالمليون (٢٠٠٤) | نصيب الفرد من الناتج القومي بالدولار (م.ق.ش) |
|---|---|---|
| • أفريقيا: | ٨٨٥ | ٢١٠٠ |
| –جنوب الصحراء | ٧٣٣ | ١٦٧٠ |
| – شمال أفريقيا | ١٩١ | ٣٦٨٠ |
| – غرب أفريقيا | ٢٦٣ | ١٠٧٠ |
| – شرق أفريقيا | ٢٧٠ | ٩٥٠ |
| – وسط أفريقيا | ١٠٧ | ١١٣٠ |
| – جنوب أفريقيا | ٥٣ | ٩٣٠٠ |
| • أمريكا الشمالية | ٣٢٦ | ٣٥٣٩٠ |
| • أمريكا اللاتينية | ٥٤٩ | ٦٨٢٠ |
| • الأوقيانوسية | ٣٣ | ١٩٩٦٠ |
| • آسيا | ٣٨٧٥ | ٤٦١٠ |
| • أوربا | ٧٢٨ | ١٧٧٣٠ |
| العالم | ٦٣٩٦ | ٧٥٩٠ |

المصدر:

PRB., 2004 World Population Data Sheet.

* م. ق. ش = مقوما بالقوة الشرائية للدولار الأمريكي.

جدول رقم (٧-٣) متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ٢٠٠٢

في بعض دول العالم الفقير والغنية ٢٠٠٢

| الدولة | نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار | نصيب الفرد من من الدخل القومي المقدر بمكافيء القوة الشرائية للدولار |
|---|---|---|
| - أثيوبيا | ١٠٠ | ٧٨٠ |
| - بوركينا فاسو | ٢٢٠ | ١٠٩٠ |
| - تنزانيا | ٢٨٠ | ٥٨٠ |
| - السنغال | ٤٧٠ | ١٥٤٠ |
| - الهند | ٧٨٠ | ٢٦٥٠ |
| - مصر | ١٤٧٠ | ٣٨١٠ |
| - جنوب أفريقيا | ٢٦٠٠ | ٩٨١٠ |
| - ماليزيا | ٣٥٤٠ | ٨٥٠٠ |
| - السويد | ٢٤٨٢٠ | ٢٥٨٢٠ |
| - المملكة المتحدة | ٢٥٢٥٠ | ٢٦٥٨٠ |
| - الدنمرك | ٣٠٢٩٠ | ٣٠٦٠٠ |
| - الولايات المتحدة (*) | ٣٤٨٧٠ | ٣٤٨٧٠ |

(*) ٢٠٠١.

المصدر:

(١) a) Atlaséco 2004, Atlas économique et politique mondial

(٢) b) Population Reference Bureau, 2004 World Poulation Data Sheet

ومن الواضح أن العالم ينقسم إلى قسمين تقريبا الأول مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط وهذه تسود غالباً فى الدول النامية فى الجنوب والأخرى مجموعة الدول الغنية ذات الدخل المرتفع وهذه تسود فى الشمال. وتشمل أمريكا الشمالية وأوربا واليابان (واستراليا ونيوزيلنده) رغم وقوعهما جنوبياً.

والواقع أن نتائج مستويات الدخل المنخفض - أو نتائج الفقر - سيئة وقاسية على الدول، وربما كانت العلاقات الجغرافية ذات قيمة كبرى فى تحديد ذلك، فالدول الفقيرة والأكثر فقراً غالباً ما تعتمد على اقتصاد زراعى هش - ويعتمد ذلك بدوره على كمية الأمطار التى تتباين من عام لآخر مما ينعكس على إنخفاض موارد الغذاء وزيادة معدلات وفيات الأطفال، وفى هذه البلاد - مثل دول نطاق الساحل فى أفريقيا المدارية - (هى الدول الصحراوية وشبه الصحراوية التى تمتد من موريتانيا غربا حتى السودان شرقا)، فى هذه البلاد يعيش عدد كبير من سكانها عند حد الكفاف أو دونه - وبدرجة تجعل أى تغيرات بسيطة فى موارد الغذاء تسبب المجاعات لعدد كبير من سكانها وتؤدى إلى ضغوط حادة على المدن المتواضعة بسبب زحف المهاجرين إليها. ويضاف إلى ذلك قلة الخدمات الصحية وإنخفاض أمد الحياة وزيادة نسبة الأمية وتدنى قيمة الحياة لدى قطاعات كبيرة من سكان هذه الدول الفقيرة فى أفريقيا.

وتنطوى المقارنات الدولية بشأن الفقر على مشكلات تتعلق بالمفاهيم السائدة حيث أن لدى الأقطار المختلفة تعاريف مختلفة للفقر ومن ثم فقد أصبح متفقا عليه فى البنك الدولى وتقارير التنمية التى يصدرها عن الفقر فى العالم أن **معدل الفقر القومي هو النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون**

تحت خطر الفقر الذي تحدده السلطات المحلية. وتستند التقديرات القومية فى ذلك على مسوح الأسر التى تقوم بها أجهزة الإحصاء أو مركز البحوث الرسمية بها.

وقد إعتمد البنك الدولى – فى مقارناته العالمية – على إختيار معيار دولار واحد يومياً كمقياس للفقر – أو كخط فقر دولى – مقيساً بأسعار ١٩٨٥ الدولية ومصححاً حسب العملة المحلية بإستخدام تكافؤ القوة الشرائية للدولار(*)، ومع ذلك كله فليس هناك تأكيد بأن خط الفقر الدولى يقيس نفس درجة الحاجة أو الحرمان عبر دول العالم(٣).

والواقع أن هناك مشكلات عديدة تنشأ عندم مقارنة مقاييس الفقر داخل البلد الواحد. فعلى سبيل المثال فإن تكلفة المعيشة تكون عادة أعلى فى الحضر عنها فى الريف. ولذلك فإن خط الفقر النقدى فى الحضر لابد أن يكون أعلى من خطر الفقر فى الريف، ومع ذلك فإن هذا الفرق لايعكس بصورة دقيقة الفرق فى تكاليف المعيشة بينهما.

وهناك مشكلة أخرى عند مقارنة مستويات الفقر فى داخل الدولة من خلال مسوح معيشة الأسر، وتتمثل فى الإختيار بين الدخل والإستهلاك – كمقياس لتحديد مستويات المعيشة وتحديد خط الفقر بعد ذلك – فقياس الدخل بصورة دقيقة أصعب عادة. والإستهلاك أفضل إتفاقاً مع فكرة مستوى المعيشة من الدخل الذى قد يتباين بمرور الزمن حتى إذا لم يتباين مستوى المعيشة فى الواقع، إضافة إلى ذلك فإن مسوح الأسر قد تختلف حسب ظروف البيئة المحلية ومتوسط حجم الأسرة وتركيبها العمرى والنوعى ومستوياتها الحضارية الأخرى. ومدى تقاسم الدخل بين أفرادها وإختلاف إحتياجاتها الإستهلاكية. وقد يكون تصحيح متوسط الدخل ليتفق مع تقدير

متوسط الإستهلاك المستند على المسح الدقيق وفق ظروف كل أسرة – حلا ملائما لتحديد من هو الفقير المدقع ومن هو الفقير داخل شرائح المجتمع.

**الفقر في العالم العربي:**

سبق القول بأن الدخل هو أساس متفق عليه في تحديد خط الفقر ذلك لأن الدخل هو أحد المحددات الرئيسية لمستوى معيشة الفرد والأسرة والمجتمع بأكمله في النهاية. ويحدد توزيع الدخل نمط تقسيم ثروة الدولة بين مواطنيها ومن ثم يبين مظاهر اللامساواة والتباين في المجتمع.

وقد أجريت محاولات لدراسة أنماط توزيع الدخل وإنتشار الفقر في الوطن العربي ولعل من أبرزها دراسة قام بها كل من ريتشارد آدمز وجون بيج عن تخفيف حدة الفقر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٠[٤].

وقد أظهرت هذه الدراسة أن الدول العربية تتمتع بأقل مستوى للفقر شيوعا وعمقاً بين مجموعات الدول النامية؛ حيث تقل نسبة السكان الذين يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم عن ٢,٥ ٪، وهو مستوى الفقر المدقع الذي حددته أهداف التنمية الألفية وأشارت الدراسة على أن هذا قد يرجع إلى بعض الممارسات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تجنح في جوهرها إلى المساواة، وإلى قدرة الفقراء على الانتفاع من فترات النمو الاقتصادي خاصة خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٥.

وأظهرت دراسة آدامز وبيج أن توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشكل حاليا أكثر نظم توزيع الدخل مساواة في العالم حيث

بلغ متوسط معامل جينى ٠,٣٦٤ للفترة (٩٥ – ١٩٩٩)، كما أن متوسط المعامل فى هبوط مع الزمن[٥].

ويعزو الباحثان الأمر إلى حصة الدخل العالية نسبيا التى يحصل عليها الخمس الأدنى دخلا من السكان. وقد تزايدت هذه النسبة عبر الزمن حتى وصلت إلى ٧,٢ ٪، وهى تساوى النسبة الموجودة فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وفى بلدان شرق آسيا والمحيط الهادى.

وقد عزا المؤلفان العدالة النسبية فى الدخل فى المنطقة العربية لأن الهجرة للعمل فى الخارج – والتحويلات الخارجية للمغتربين اللتين أفادتا بشكل خاص الشرائح الأفقر سواء مباشرة من خلال التحويلات إلى الأسر الفقيرة أو بشكل غير مباشر من خلال أثرهما على سوق العمل، كما أن دور الحكومة فى خلق فرص العمل خفف مشكلة البطالة على الفقراء وخاصة فى المناطق الريفية.

ولكن دراسة للإسكوا نشرت فى عام ١٩٩٩ حول التضخم فى منطقة الاسكوا: الأسباب والآثار، تعرض صورة أقل إيجابية – إذ تبين أن اللامساواة فى الدخل قد إزدادت فى مصر والأردن والعراق فى العقدين الماضيين. وتقدر الدراسة أن حصة الشريحة الأغنى فى مصر من إجمالى الدخل قد ارتفعت خلال الفترة (١٩٨٠/ ١٩٨١) – (١٩٩٠/١٩٩١) من ٢٧ ٪ إلى ٢٨ ٪ فى المناطق الحضرية ومن ٢١ ٪ إلى ٢٨ ٪ فى المناطق الريفية[٦].

والسؤال المطروح هو: هل يمكن أن يبقى الفقر المطلق منخفضا بينما تتزايد المؤشرات حول إنخفاض العدالة فى توزيع الدخل؟

ويثير هذا السؤال أمراً هاما هو مدى تمثيل البيانات المتاحة حاليا

للصورة الكاملة لتوزيع الدخل فى العالم العربى - وخاصة فيما إذا كان الفقر المدقع قد خففت من حدته عوامل لم تتناولها التقارير الرسمية. ورغم تعدد العوامل التى تخفف من الفقر المدقع - فإن هناك عاملين رئيسيين يؤثران إيجابا فى ذلك هما:

١ - أنه يسود فى العالم العربى نظام قوى ومتماسك للتكافل الاجتماعى تتبادل فى نطاقه الأسرة الدعم فى أوقات الضيق والعسر، وتقوم من خلاله المنظمات الخيرية والدينية بإعادة توزيع الدخل و تشجع فريضة الزكاة وسنة الصدقة الموسرين على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء. كما تنشط أعداد كبيرة من الجميعات الخيرية فى جميع الأقطار العربية التى تعمل على التعرف على الفقراء وجمع الأموال لصالحهم وتوزيعها عليهم. ولاتتوفر أرقام عن حجم المساعدات المقدمة ولكن يعتقد أنها ضخمة.

وقد يكون هذا النظام الموازى لتوزيع الدخل هو الذى يمكن قطاعات كبيرة من السكان العرب من الإفلات من الفقر والعوز السافرين.

٢ - تقدم العديد من الدول العربية الدعم بصورة رئيسية لموظفى الدولة مما يمكنهم من الحصول على السلع الاستهلاكية بأسعار تقل عن أسعار السوق - وليس من السهل حساب قيمة الدعم المقدم للأسر. ومع أن نظام الدعم يفيد العاملين فى الدولة، فإنه يستبعد العاملين فى القطاع الخاص أو فى التوظيف الذاتى فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى. وعموما فإن نظام الدعم يخفى الحاجة الحقيقية لسياسة عادلة لتوزيع الدخل تأخذ فى الحسبان مصالح العاملين جميعاً(٧).

ولكن رغم ذلك فإن الأمر يحتاج إلى دراسة استقصائية دقيقة على الأسر لقياس مصادر الدخل والدعم غير التقليدين.

ويبين الجدول رقم (٧-٤) الصورة الحقيقية للعلاقة بين توزيع الدخل فى العالم العربى ومقياس التنمية البشرية، ومن الواضح مدى الارتباط بين الدخل المرتفع ومقياس التنمية المرتفع أيضاً ويبدو ذلك بوضوح في الدول المنتجة للبترول والمصدرة له فى منطقة الخليج وليبيا، وعلى طرف نقيض تبدو التنمية متدنية فى الدول ذات الدخل المنخفض والتى تمثل أفقر الدول العربية، ولعل فى موريتانيا وجيبوتى واليمن والسودان خير دليل على ذلك.

## جدول رقم (٧-٤) مقياس التنمية البشرية في الدول العربية ٢٠٠٢

| الدولة | مقياس التنمية البشرية | متوسط نصيب الدخل بالدولار | نصيب الفرد من من الدخل الإجمالي القومي (الدخل مقوما بمكافىء القوة الشرائية للدولار) |
|---|---|---|---|
| - الكويت | ٠,٨٤ | ١٨٨٣٠ | ١٧٧٨٠ |
| - البحرين | ٠,٨٣ | ١٠٢٣٧ | ١٦١٩٠ |
| قطر | ٠,٨٣ | ٢١١٧٥ | ٢١٧٠٨ |
| - الإمارات | ٠,٨١ | ٢٠٧٥٠ | ٢٤٠٣٠ |
| - ليبيا | ٠,٧٦ | ٦٨١٠ | ٧٠٥٠ |
| - السعودية | ٠,٧٥ | ٨٣٥٠ | ١٢٦٦٠ |
| - لبنان | ٠,٧٤ | ٣٩٩٠ | ٤٦٠٠ |
| - عمان | ٠,٧٣ | ٥٢٠٠ | ١٣٠٠٠ |
| - الأردن | ٠,٧٢ | ١٧٦٠ | ٤١٨٠ |
| - تونس | ٠,٧٠ | ٢٠٠٠ | ٦٤٤٠ |
| - الجزائر | ٠,٦٨ | ١٧٢٠ | ٥٥٣٠ |
| - سوريا | ٠,٦٦ | ١١٣٠ | ٣٤٧٠ |
| - مصر | ٠,٦٢ | ١٤٧٠ | ٣٨١٠ |
| - المغرب | ٠,٥٩ | ١١٩٠ | ٣٧٣٠ |
| - العراق | ٠,٥٨ | ٧٣٠ | ٧٨٠ |
| - جزر القمر | ٠,٥١ | ٣٩٠ | ١٦٩٠ |
| - السودان | ٠,٤٨ | ٣٥٠ | ١٧٤٠ |
| - اليمن | ٠,٤٥ | ٤٩٠ | ٨٠٠ |
| - جيبوتي | ٠,٤٥ | ٩٠٠ | ٢٠٤٠ |
| - موريتانيا | ٠,٤٥ | ٤١٠ | ١٧٩٠ |
| المتوسط العام | ٠,٦٤ | ٢٠٥٨(*) | ٤١٤٠ |

(*) سنة ١٩٩٩.

**المصادر:**

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ - ملحق ٣٤.

(٢) Population Reference Bureau. 2004.

(٣) Atlaseco, Atlas economique et politique Mondial. 2004.

**ظاهرة الفقر في مصر:**

مصر من الدول النامية، وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج القومى بها ١٥٣٠ دولاراً سنة ٢٠٠١، وجاء ترتيبها ١٢٠ من دول العالم التى أوردها البنك الدولى فى تقرير التنمية وعددها ٢٠٦ وهى بذلك تقع فى الشريحة الدنيا من مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط ويضعها الأطلس الاقتصادى السياسى الفرنسى سنة ٢٠٠٤ ضمن الدول الفقيرة نسبيا وترتيبها ١٣٦ من مجموع الدول والوحدات السياسية التى يضمها هذا الأطلس الإحصائى وعددها ٢٢٧ وحدة سياسية (٨).

والفقر ظاهرة عرفتها مصر على إمتداد تاريخها الطويل لأنها مجتمع زراعى يرتبط بنهر النيل فى مساحة محدودة من الأرض تكاد تصل إلى ٥٪ فقط من المساحة الكلية من ناحية وتكاد تكون ثابتة من ناحية أخرى فى الوقت الذى يتزايد السكان باستمرار، وترتب على ذلك بالضرورة تناقص نصيب الفرد من هذه الأرض الزراعية، فبعد أن كان الفرد الواحد يخصه فى مطلع القرن العشرين نحو ١٤ قيراط، هبط نصيبه إلى نحو ثلاثة قراريط فقط فى نهايته.

ولذلك فإن ظاهرة الفقر فى مصر تعد من الظاهرات الاقتصادية / الاجتماعية، وتكاد الآراء تتفق على أنها دالة للسياسات التى تتبناها الدولة، كما أنها نتاج لسوء توزيع الدخل بين فئات الشعب المختلفة. وقد أسفرت سياسات الإصلاح الاقتصادى وبرامج التنمية التى تبنتها مصر منذ ١٩٧٨ عن نجاح ملموس فى تحقيق استقرار اقتصادى وسياسى بدليل إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى من ٤٦٧ دولاراً سنة ١٩٧٥ إلى ١٠١٥ سنة ١٩٩٧ ثم إلى ١٥٣٠ سنة ٢٠٠١، وإذا ترجم إلى القوة

الشرائيـة المكافئة للدولار فإنه يلاحظ إرتفاعه من ٣٠٤١ دولاراً مكافئاً سنة ١٩٩٨ إلى ٣٣٠٣ سنة ١٩٩٩ إلى ٣٤٠٢ سنة ٢٠٠٠ ثم إلى ٣٦٠٠ سنة ٢٠٠١ و ٣٨١٠ سنة ٢٠٠٢ (٩).

ومع ذلك فقد كان لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر آثار سلبية على الفئات المحدودة الدخل، وعلى مستوى معيشة الفقراء فى مصر، فوفقا للتعديرات التى خلصت إليها تقارير التنمية البشرية سواء تلك التى أصدرها معهد التخطيط القومى فى مصر، أو عن أجهزة الأمم المتحدة، فقد بلغ حجم السكان الفقراء فى مصر – بكل المقاييس – حوالى ٢٥ ٪ من إجمالى السكان، كما أن هناك حوالى ٢٥ ٪ يقعون على هامش خط الفقر الذى يعنى بطبيعة الحال تزايد رقعة الفقر والفقراء فى المجتمع المصرى (١٠).

وقد إقترنت ظاهرة الفقرة فى مصر بالعديد من المشكلات مثل مشكلة التسرب من التعليم، وعمالة الأطفال بل والبطالة بعامة، إضافة إلى المشكلات التعليمية والإسكانية والصحية والإجتماعية بل والسلوكية فى المجتمع بأكمله.

وقد سعت الدولة إلى سبل شتى لتخفيف حدة الفقر والآثار السلبية الناجمة عن سياسات الإصلاح الاقتصادى وأولت إهتماماً كبيراً بالبعد الاجتماعى للتنمية وتوفير شبكات الأمان الاجتماعى ورعاية محدودى الدخل. وفى سبيل ذلك أنشيء الصندوق الاجتماعى للتنمية بهدف المساعدة على توفير فرص عمل للشباب فى مشروعات وبرامج متنوعة ومتعددة. كذلك تبنت الدولة منظومة متكاملة للتنمية الاجتماعية وذلك لتوفير الحد الأدنى من الدخل للأسر الفقيرة وتحمل جزء من تكلفة الخدمات والسلع

الرئيسية ، وضمان التقدم على السلم الاجتماعى من خلال التأكيد على تكافؤ الفرص فى مجال التعليم وفى مجال الرعاية الصحية ، وذلك بالإضافة إلى تشجيع المجتمع المدنـى ممثـلا فى الجمـعيات الأهلية والقطاع الخاص على المشاركة بإيجابية وفاعلية فى برامج التكافل الاجـتـماعى بصـفة عامة (١١).

**خريطة الفقر في مصر:**

تم تعريف الفقر فى مصر بوسائل عدة لعل أبرزها ارتباط التعريف بمتوسط دخل الفرد أو الأسرة ، وفى تقرير التنمية البشرية عن مصر سنة ١٩٩٤ عرف الفقير بأنه الشخص الذى يقل دخله عن ٣٠٪ من متوسط الدخل على المستوى القومى وذلك فى المناطق الريفية، أو يقل دخله عن ٤٠٪ بالمناطق الحضرية، أما الفقير المدقع فهو الشخص الذى يقل دخله عن ربع متوسط الدخل على المستوى القومى (١٢).

وقد أجريت مسوح بعد ذلك لقياس ظاهرة الفقر إعتمدت على إستخدام مقياس الإنفاق الاستهلاكى وهناك مقاييس أخرى للفقر تتضمن نسبة الأمية ومعدلات التسرب من التعليم وإرتفاع معدلات الوفيات والمواليد وكبر حجم الأسرة وسوء الأحوال السكنية وعدم المقدرة الاجتماعية بعامة، أى أن ظاهرة الفقر تقاس بعجز الأفراد – أو الأسر – عن تحقيق التغذية السليمة والتعليم الجيد والصحة الجيدة – ويعرف هذا المقياس بمقياس الفقر على أساس عدم المقدرة Capability Poverty Measure (CPM) على تحقيق الاحتياجات الضرورية للحياة.

ومعنى ذلك أن قياس ظاهرة الفقر يرتبط إما بالدخل وعجزه عن تحقيق الرفاهية للإنسان، أو بمقاييس غير دخلية ترتبط بمؤشرات قيمة الحياة فى المجتمع وهى التى إتفقت عليها آراء الباحثين فى التنمية البشرية وإتخذتها مؤشرا للحكم على الفقر أو الغنى فى المجتمعات فيما يعرف بمؤشر التنمية الإنسانية.

ويتباين الفقر فى مصر بين الحضر والريف، وقد أظهرت البحوث والدراسات التى تمت على أساس مسوح الأسرة والاستهلاك سنة ١٩٩٦/٩٥ أن عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر فى المناطق الحضرية أقل منها فى المناطق الريفية وبنسبة ٢٢,٥ ٪ و ٢٣,٣ ٪ على الترتيب. ومن بين فقراء مصر هناك ٧,٤ ٪ من السكان (أى حوالى ٤,٤ مليون نسمة) يعيشون فى فقر مدقع Ultra poor – وكانت نسبتهم فى الحضر ٧,٧ ٪ والريف ٧,١ ٪. وباستخدام ما يعرف بالحد الأعلى للفقر يظهر أن ربع المصريين فقراء كما يبين الجدول رقم (٧-٥) والجدول رقم (٧-٦).

ومعنى ذلك أن الفقر فى الدخل هو جزء من صورة كلية لظاهرة الفقر، ومن هنا ينظر للفقر من عدة زوايا، وقد أورد تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ ما يعرف بمقياس الحرمان البشرى Capability Deprivation measure (CDM). كمقياس متعدد الأبعاد للحرمان البشرى، وحدد مظاهر أخرى للحرمان إضافة إلى نقص دخل الفرد أو الأسرة وهى عدم حصول الإنسان على الحد الأدنى من أساسيات الحياة فى التعليم والصحة والدخل طبعا.

وعامة تتمثل مظاهر الحرمان البشرى - أو الفقر اللادخلى - فى المظاهر الثلاثة الآتية:

١- نسبة الأطفال دون سن الخامسة - ناقصى الوزن.

٢- نسبة البنات ٦ سنوات فأكثر الذين لم يحصلوا على أى تعليم.

٣- نسبة عدد المواليد الذين لايتردد عليهم طبيب أو ممرضة أو قابلة.

ويبين الجدول رقم (٧-٧) ذلك.

وخلاصة القول فى تحديد عدد الفقراء فى مصر - أن تقديرهم الإجمالى مصدره مسح الأسر وتوزيعهم حسب مستويات الدخل والإستهلاك وبعد ذلك تحديد ما يعرف حد الفقر الأدنى، وفى سنة ١٩٩٦/٩٥ قدرت نسبة الفقراء باستخدام حد الفقر الأدني بنحو ٢٩ ٪ - أو ما يعادل ١٦,٨ مليون نسمة لايستطيعون الحصول على الإحتياجات الغذائية وغير الغذائية الرئيسية، ومن هذه النسبة هناك ٧,٤ ٪ من السكان يعيشون فى فقر مدقع - أى لايستطيعون الحصول على الحد الأدنى من الإحتياجات الغذائية وغير الغذائية، وفى حالة إستخدام حد الفقر الأعلى فإن نسبة الفقر ترتفع فى مصر إلى ٤٢ ٪ أى نحو ٢٤,٥ مليون نسمة حسب تعداد ١٩٩٦، وهكذا فما زال الفقر سمة عامة فى المجتمع المصرى، وإن كان أكثر إنتشاراً فى الريف عنه فى الحضر.

## جدول رقم (٧-٥) خط الفقر في مصر سنة ٩٥/١٩٩٦ (بالجنيهات المصرية)

| المقياس | للأسرة | | | للفرد الواحد | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجملة | حضر | ريف | الجملة | حضر | ريف |
| خط الفقر على أساس الغذاء | ٣١٤٨ | ٣٢٦٤ | ٣١٢٣ | ٥٩٤ | ٧٠٢ | ٥١٢ |
| خط الفقر الأدنى على أساس الدخل | ٤٣١٨ | ٤٥٦٧ | ٤١٢٨ | ٨٨١ | ١٠٠٥ | ٧٨٧ |
| خط الفقر الأعلى على أساس الدخل | ٥٨٩٨ | ٦٦٥٥ | ٥٣١٩ | ١٢٠١ | ١٤٠٩ | ١٠٤٢ |
| خط الفقر الأدنى على أساس الإنفاق | ٤١٦٨ | ٤٤٣٨ | ٣٩٦٣ | ٨١٤ | ٩٦٨ | ٦٩٦ |
| خط الفقر الأعلى على أساس الإنفاق | ٥٥٠٨ | ٦٠٨٢ | ٥٠٧١ | ١٠٩٨ | ١٣٢٦ | ٩٢٤ |

المصدر:
تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٦ - القاهرة. Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ٢٠٠١ - ص ص

## جدول رقم (٧-٦) مجموعات الفقر في مصر ٩٥/١٩٩٦ (٪ من جملة السكان)

| المجموعة | مصر | ريف | حضر |
|---|---|---|---|
| ١- نسبة الفقراء | ٢٢,٩ | ٢٣,٣ | ٢٢,٥ |
| منهم نسبة الفقراء المدقعين | (٧,٤) | (٧,١) | (٧,٧) |
| ٢- فقراء نسبيا | ٢٥,١ | ٢٦,٩ | ٢٢,٥ |
| ٣- غير فقراء | ٥٢,٠ | ٤٩,٨ | ٥٥,٠ |

المصدر:
تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٦ - القاهرة. Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ٢٠٠١ - ص ص

جدول رقم (٧-٧) الفقر الناجم عن الحرمان البشري والفقر في الدخل في مصر ١٩٩٥ (٪)

| نمط الحياة | نسبة السكان الفقراء المحرومين بشريا | نسبة السكان الفقراء في معدل الدخل |
|---|---|---|
| مصر: | ٣٣,٩ | ٢٢,٩ |
| حضر | ٢٠,٩ | ٢٢,٥ |
| ريف | ٤٣,٠ | ٢٣,٣ |
| الدلتا: | ٣٠,٤ | ١٧,١ |
| الحضر | ١٧,٥ | ٢١,٧ |
| الريف | ٣٥,٠ | ١٥,٤ |
| الصعيد: | ٤٤,١ | ٣٤,١ |
| الحضر | ٢٥,٢ | ٣٥,٠ |
| الريف | ٥١,٣ | ٣٣,٧ |

المصدر:
تقرير التنمية البشرية – ١٩٩٦ – القاهرة. Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – ٢٠٠١.

وكلما تعمقنا فى تحليل خريطة الفقر فى مصر تزداد الصورة وضوحاً، فالفقر يشتد فى ريف الصعيد عنه فى ريف الدلتا مثلاً، فتتجاوز نسبة الفقراء نصف سكان الريف فى محافظات أسيوط وقنا وبنى سويف وسوهاج، وتبلغ أعلاها فى محافظة أسيوط حيث تصل إلى ثلاثة أرباع السكان (الحد الأعلى للفقر) أو قرابة ثلثى السكان (الحد الأدنى للفقر)، وتقل عن نصف سكان الريف فيما عدا ذلك من محافظات الصعيد.

أما فى ريف الوجه البحرى فلا تعرف سوى محافظة البحيرة مستويات مماثلة للفقر فى صعيد مصر، فيتجاوز السكان الفقراء فيها أكثر من نصف سكان الريف (٥٢,٣ ٪) أو حوالى خمسى عدد السكان (٣٨,٣ ٪) إذا ما أخذنا بتعريف الحد الأدنى للفقر، وتقل نسبة الفقراء عن نصف سكان الريف فى محافظات الوجه البحرى الأخرى، ولايتجاوز ٤٠ ٪ من سكان الريف إلا فى محافظتى القليوبية والمنوفية .

أما فى المناطق الحضرية فينعكس الوضع بين الدلتا والصعيد، حيث ترتفع نسبة الفقراء فى مدن الوجه البحرى عنها فى مدن الصعيد حيث تتراوح النسبة فى الأولى بين ٢٨ – ٤٤ ٪ مقابل ٢٠ ٪ – ٤٢ ٪ فى الثانية. وتختلف هذه النسب فى المدن الكبرى، فتصل إلى حدها الأدنى فى بورسعيد (٢ ٪–٤ ٪)، والسويس (٧–١٣ ٪)، ولكنها ترتفع فى محافظة القاهرة ( من ١٣ ٪ – ٢٣ ٪ من السكان)، وتشتد فى محافظة الإسكندرية حيث يصيب الفقر مابين ربع السكان (٢٦ ٪) إلى خمسى السكان (٤١,٣ ٪).

## سياسات مواجهة ظاهرة الفقر:

سبق القول بأن الدولة تتبنى سياسات لخفض نسب الفقراء فى المجتمع اعتماداً على آليات عديدة لعل من أبرزها التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل وإتاحة الفرصة أمام الفقراء للارتقاء الاجتماعى/ الاقتصادى من خلال إتاحة التعليم المبانى والخدمات الصحية والاجتماعية. وفى هذا كله فإن الغاية النهائية هى زيادة الدخل، وبمعنى آخر فإن التنمية بأبعادها المختلفة هى وسيلة لا غاية – ويصبح تقليل الفقر – ومواجهته هو الغاية النهائية.

ورغم ذلك – فإنه من الخطأ التصور بأن نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالى القومى كاف بمفرده لتقليل الفقر. أو التصور بأن الفقر – مثلا – يمكن التغلب عليه من خلال بعض الأساليب المباشرة عن طريق تقديم المساعدات أو الدعم للسلع الأساسية للمجموعات الفقيرة أو الهشة، ولكن الأمر غير ذلك فتقليل الفقر – تمهيداً للقضاء عليه – ليس ظاهرة اجتماعية فقط بل هو قضية اقتصادية شاملة ترتبط فى المقام الأول بتقوية دور الفقراء فى التنمية بالإشتراك المباشر وغير المباشر ويتطلب ذلك كله العمل على تسهيل حصول الفقراء على التعليم الجيد والخدمات الصحية المناسبة وتوفير الإحتياجات السكنية كالمياه النقية والسكن الملائم ومواجهة البطالة وتقوية دور المرأة المعيلة وهكذا.

**ماهو الدور المنتظر للمجتمع المدني في مواجهة الفقر:**

إتفقت كل تقارير التنمية بمستوياتها المختلفة على أهمية دور المجتمع المدنى فى عمليات التنمية الإنسانية ومواجهة مشكلات المجتمع خاصة الفقر والبطالة والأمية، وقد أشار تقرير التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٦ إلى ما عرف باسم (شبكات الأمان الاجتماعى) التى اعتبرها مفتاحاً لحل مشكلة الفقر وتحسين الأصول البشرية والمادية للفقراء، وقد أورد التقرير أن الصندوق الاجتماعى للتنمية، وبرنامج شروق للتنمية الريفية بمثابة خط دفاع أول ضد الفقر، وهناك خط دفاع آخر لمقاومة الفقر قدمته الحكومة أيضا، وقد أنشىء الصندوق الاجتماعى للتنمية لتيسير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر من خلال تخفيف الآثار السلبية لهذا البرنامج على المجموعات ذات الدخل المحدود. أما البرنامج القومى للتنمية الريفية

المتكاملة (شروق) فقد إنطلق فى سنة ١٩٩٤ كجزء من تنمية الإدارة المحلية لتصبح قائمة على مشاركة شعبية فى القرى المصرية. ويتمثل الهدف البعيد لهذا البرنامج فى القضاء على فجوة التنمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية فى مصر، وذلك رغم أن تقويم هذا البرنامج أثبت أن تأثيره متواضع وأن هدفه البعيد دونه عقبات كثيرة.

أما خط الدفاع الحكومى الآخر فهو ما إتخذته الحكومة من إجراءات وبرامج لمكافحة الفقر والضغوط الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه الجماعات الهشة إجتماعياً واقتصاديا، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مشروع الأسر المنتجة الذى يعود تاريخه إلى سنة ١٩٦٤، وبنك ناصر الاجتماعى الذى أنشىء سنة ١٩٧١ كمؤسسة حكومية للتمويل لاتهدف إلى الربح ونظام معاش السادات الذى أنشىء سنة ١٩٨٠ ليدعم غير المستفيدين من أى نظام للمعاشات والضمان الاجتماعى ويساعد الأرامل والمطلقات واليتامى وعائلات المسجونين والعاجزين كليا عن العمل، وأخيراً برنامج مبارك للتكافل الاجتماعى الذى بدأ العمل به سنة ١٩٩٦، ويهدف إلى تحقيق معدلات عالية للتنمية البشرية بين ذوى الدخول المحدودة والمعاقين والعاجزين والذين يعانون من أمراض مزمنة خطيرة. ولكن رغم كل هذه الجهود فإن الوعى بهذه الشبكات مازال محدوداً، ولا تصل هذه البرامج إلا إلى نسبة محدودة من الفقراء، كما أن ما تقدمه من مساعدات يبدو هزيلاً إذا أخذت تكاليف المعيشة المتزايدة فى الإعتبار.

وإذا كانت الدولة تتحمل مسئولياتها فى التنمية من خلال خطوط دفاع متكاملة مثل شبكة الأمان وبرامج مكافحة الفقر، فإن مؤسسات المجتمع

المدنى لها إسهاماتها فى هذا الصدد استناداً إلى دورها التطوعى الذى يكمل دور الجهود الحكومية والتى يعجز بمفردها عن القيام بمهام التطوير والتنمية بمفهومها الحديث.

وقد أثبتت دراسة علمية أن المقارنة بين التوزيع الجغرافى للفقر والبطالة من ناحية، والتوزيع الجغرافى للجمعيات الأهلية من ناحية أخرى – أوضحت أن أكثر المحافظات فقراً وبطالة هى أقلها فى عدد الجمعيات الأهلية مما يزيد من الأعباء الملقاة على تلك الجمعيات لتقوم بدورها المطلوب فى تنمية مجتمعاتها المحلية، كما أن الجمعيات الأهلية التى تعمل فى تنمية المجتمعات المحلية ومواجهة مشكلتى الفقر والبطالة لا تتعدى نسبتها ٢٣,٥ ٪ من عدد الجمعيات (١٣).

وعلى ذلك يبدو جليا أن تعزيز جهود التنمية البشرية يتوقف على تفعيل مبدأ الأمان والالتزام بتحمل المسئولية الاجتماعية من جانب الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى، وهى العناصر الثلاثة الأساسية الشريكة المتضامنة فى تحمل أعباء تحسين الموارد الاقتصادية للتنمية المستدامة.

وقد أكدت الحكومة فى وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرين والتى أصدرها مجلس الوزراء فى ١٥ مارس ١٩٩٧ دور المجتمع المدنى فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مصر، وقد ذكرت الوثيقة أن الحاجة أصبحت ملحة لدعوة الأفراد والجماعيات للمشاركة فى كافة نواحى الحياة

الاقتصاديه والاجتماعيه من اجل تجويد الأداء والتنافس الشريف والابتكار والمبادرة.

والواقع أن مصر لديها تاريخ عريق في النشاط الأهلى وحركة الجمعيات غير الحكومية التى أسهمت بدور كبير في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية، ولكنها لم تواكب ما شهده المجتمع المصرى من تغيرات جذرية في النصف الثانى من القرن العشرين وخاصة العقود الثلاثة الأخيرة منه، تلك التغيرات التى تمثلت فيما يعرف بالحراك الاجتماعى الاقتصادى وتفاقم مشكلة التزايد السكانى وتزايد نسبة السكان المهمشين فى قاعدة الهرم السكانى الاجتماعى الاقتصادى في مصر.

**الحواشي والمراجع :**

(١) أعلن مكتب الإحصاء الأمريكى عن إرتفاع نسبة الأمريكيين الذين يعانون من الفقر إلى ١٢,٥ ٪ أى ما يعادل ٣٥,٩ ٪ مليون شخص العام الماضى مقارنة بنسبة ١٢,١ ٪ عام ٢٠٠٢.

- وذكر مكتب الإحصاء الأمريكي فى تقريره السنوى عن الفقر أنه برغم الإنتعاش الاقتصادى فإن نسبة الأمريكيين الذين يعيشون فى مستوى الفقر أو الذين يعانون من عدم تطبيق مزايا التأمين الصحى عليهم ارتفعت للعام الثالث على التوالى. وأظهر التقرير إنخفاض نسبة الأشخاص الذين يحظون بنظم للرعاية الصحية تمولها الشركات التى يعملون لديها إلى ٦٠,٤ ٪ وهى أدنى نسبة خلال السنوات العشر الماضية.

- وأكد التقرير أن نحو ١,٣ مليون أمريكى يعيشون تحت خط الفقر بسبب إنخفاض الدخول بالنسبة للفئة الأكثر فقراً والتى تمثل ٢٠ ٪ من المجتمع الأمريكى.

- وأظهرت بيانات التقرير أن النساء والأطفال والأقليات العرقية هم الأكثر تضررا. حيث إرتفع معدل الفقر بين الأطفال إلى ١٧,٦ ٪ مقارنة بـ ١٦,٧ ٪ عام ٢٠٠٢ بما يعنى أن ثلث الفقراء من الأطفال.

- ويحدد خط الفقر عند مستوى دخل يبلغ ٩٥٧٣ دولاراً أو أقل للفرد، و ١٨٦٦٠ دولاراً للأسرة المكونة من أربعة أفراد منهم طفلان.

**الأهرام ٢٠٠٤/٨/٢٨**

(٢) البنك الدولى – تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٣ – ترجمة مركز الأهرام بالقاهرة – ٢٠٠٣ – ص ٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(٤) Richard Adams, Jr. and John Page, Holding The Line: Poverty

Reduction in The Middle East and North Africa, 1970 - 2000.
August 2001.

– عن : تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٠ – المرجع السابق ص ص ٨٦ – ٨٨.

(٥) أدمز دبيج – الجدول ٢ – عن المرجع السابق – ص ٨٦.

(٦) الاسكوا – التضخم في منطقة الاسكوا الأسباب والآثار – ١٩٩٩ – عن تقرير التنمية الإنسانية العربية – ص ٨٧.

(٧) تقرير التنمية الإنسانية العربية ص ص ٨٧ – ٨٨.

(٨) يقسم البنك الدولي دول العالم إلى ثلاث فئات كبرى حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، وفي سنة ١٩٩٩ كانت هذه الفئات هي:

١ – مجموعة الدخل المنخفض: ٧٥٥ دولاراً فأقل

٢ – مجموعة الدخل المتوسط:

– الشريحة الدنيا ٧٥٦ – ٢٩٩٥ دولاراً.

– الشريحة العليا ٢٩٩٦ – ٩٢٦٥ دولاراً

٣ – مجموعة الدخل المرتفع: ٩٢٦٦ دولاراً فأكثر وترتيب مصر ١٢٠ من ٢٠٦ دولة.

أما الأطلس الاقتصادي العالمي الفرنسي – الذي يصدر سنويا – فقد قسم دول العالم إلى أربع فئات حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي القومي سنويا على النحو التالي:

١ – مجموعة الدول الغنية جداً: ١٠,٠٠٠ دولاراً فأكثر.

٢ – مجموعة الدول الغنية نسبياً: ٣,٠٠٠ – ١٠,٠٠٠ دولاراً.

٣ – مجموعة الدول الفقيرة نسبياً: ٦٠٠ – ٣٠٠٠ دولاراً.

٤ – مجموعة الدول الفقيرة جداً: أقل من ٦٠٠ دولاراً.

وترتيب مصر ١٣٦ من ٢٢٧ وحدة سياسية.

(٩) البنك الدولى – تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ – ص ٢٧٤ .

- Atlaséco 2003, 2004.

- Population Reference Bureau 2004 World Population Data Sheet.

(١٠) كمال المنوفى – فى كتاب: Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – ٢٠٠١ – ص ص ٢٠ –٢١.

(١١) معهد التخطيط القومى – تقرير التنمية البشرية – مصر – ١٩٩٤ ص ١٠٧ .

(١٢) على جلبى – التنمية البشرية وقضايا الشباب المعاصر – مؤتمر احتياجات الشباب فى ظل المتغيرات العالمية – منتدى التنمية البشرية للشباب – جمعية الشبان المسيحية – أكتوبر – ٢٠٠٣ – ص ٢٢ .

# الفصل الثامن

# الأبعاد الديموغرافية لمرض الإيدز في أفريقيا

أفريقيا قارة المتناقضات الطبيعية والثقافية والديموغرافية، والسياسية، قدر عدد سكانها بنحو ٨٨٥ مليون نسمة في منتصف سنة ٢٠٠٤ وبنسبة تصل إلى ١٣.٨٪ من سكان العالم في تلك السنة، وتأتي مباشرة بعد قارة آسيا في عدد السكان (٦١,٦٪)، وتتميز بارتفاع الخصوبة (معدل المواليد ٣٨ في الألف والخصوبة الكلية ٥,٢، مقابل متوسط عالمي قدره ٢٢ في الألف و٢,٨ على الترتيب، وكذلك معدلات الوفيات (١٤ في الألف مقابل ٩ في الألف في العالم)، ومن ثم تحظى بأعلى معدل نمو سكاني يصل إلى ٢,٤٪ سنوياً (مقابل ١,٣٪ كمتوسط عالمي).، ويترتب على ذلك أنها تحظى بأعلى نسبة من صغار السن (دون سن ١٥) وصلت إلى ٤٢٪ من جملة السكان بها (مقابل ٣٠٪ متوسط عالمي)، وتتضاءل نسبة الكبار (٦٤ سنة فأكثر) لتصل إلى ٣٪ فقط مقابل ٧٪ في العالم، ويترتب على ذلك انخفاض أمد الحياة عند المولد ليصل بها إلى ٥١ سنة للذكور و٥٣ للإناث (مقابل ٦٥، ٦٩ كمتوسط عالمي على الترتيب.

وإذا كانت الأرقام المذكورة هي متوسطات عامة على مستوى القارة، فإن دراستها على مستوى الدول يصل بها إلى حدود عالمية قصوى، فأعلى معدل للمواليد بها يصل إلى ٥٥ في الألف والخصوبة الكلية ٨ في النيجر، وأعلى معدل وفيات يصل إلى ٢٨ في الألف في موزمبيق وأعلى نسبة صغار السن في النيجر (٥٠٪) وأدنى أمد للحياة عند المولد في العالم يوجد في بتسوانا (٣٦ سنة للذكور و ٣٨ سنة للإناث).

والواقع أن كثيراً من العوائق البيئية الكامنة فى أفريقيا ترتبط بانتشار كثير من الأمراض التى تصيب الانسان والحيوان معاً، فقد تأثر نمو السكان وتوزيعهم بانتشار بعض الحشرات مثل ذباب تسى تسى والبعوض والجراد وبعض الديدان المائية، وغيرها. كذلك تنتشر أمراض معدية أخرى مثل التيفوس والطاعون والتراكوما والدرن والأمراض التناسلية، وقد تزايدت هذه الأمراض تزايداً واضحاً فى القرن العشرين، وانتشر بها فى نهاية القرن المذكور وباء الإيدز الذى أصبح من أخطر الأمراض التى أصابت أفريقيا المدارية على وجه الخصوص الذى انتشر بسرعة من خلال انتقال السكان وهجرتهم، وضعف مقاومة قطاعات كبيرة من السكان لأسباب منها سوء التغذية ونقص البروتين فى غذاء السكان نتيجة قلة استهلاكهم للمنتجات الحيوانية حيث يتكون الغذاء فى معظمه من النشويات فقط مما ينعكس على ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع الذى بلغ اقصاه فى القارة حيث بلغ ٨٨ فى الألف (مقابل ٥٥ فى الألف كمتوسط عالمى) بل وصل إلى ٢٠١ فى الألف فى موزمبيق – مما جعلها أكبر دول فى هذا المعدل الذى لا يزيد على ٤٤ فى الألف فى مصر مثلاً، و٤ فى الألف فقط فى فرنسا سنة ٢٠٠٣.

**الإيدز في أفريقيا والعالم:**

قد يبدو غريباً على غير المتخصص أن يدرس الجغرافي البشري علوماً طبية ويتعرض فيها لأحد الأمراض مثل مرض الإيدز، غير أن الواقع أن الجغرافيا والعلوم الطبية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً خاصة فى دراسة السكان وتركيبهم العمرى النوعى ومعدلات الوفيات وأسبابها والحالة المرضية لهؤلاء السكان Morbidity، فعلم الوبائيات مثلاً Epidemiology هو دراسة كيفية إنتشار المرض الوبائى وارتباطه بظروف البيئة ونمط حياة الإنسان ويدخل ذلك مباشرة فى عمل الجغرافيين البشريين الذين حددوا ذلك فيما أسموه الجغرافيا الطبية والتى تهتم بتحليل انتشار المرض وتوزيعه مكانياً وعلاقته بثقافة السكان وأنماط معيشتهم.

ومن هنا فإن دراسة الإيدز – من المنظور الجغرافى – هى فى الواقع

تحليل لوباء ارتبط بظروف بيئية وأنماط معيشية متدنية ليس في أفريقيا المدارية فقط بل في باقي الأقاليم في العالم.

ولقد أصبح مرض الإيدز من الهموم الصحية التي تواجه البشرية في عالم اليوم، فحتى ديسمبر ٢٠٠٠ مات بسببه نحو ٢١,٨ مليون نسمة (منهم ثلاثة ملايين فقط في عام ٢٠٠٠)، كما أن هناك نحو ٣٨ مليون نسمة أخرى مصابون بفيروس الإيدز حتى (ديسمبر ٢٠٠٣) ويقدر أن حوالي ٥,٣ مليون نسمة يصابون سنوياً بهذا الفيروس المسبب لمرض الإيدز HIV.

وقد أصبح من المتفق عليه الآن أن مرض الإيدز AIDS (Acquired Immunodeficiency Syndrome) بسببه فيروس نقص المناعة البشرية HIV (Human Immunodeficiency Virus) ويهاجم هذا الفيروس الغدد الليمفاوية وكرات الدم البيضاء التي تكون جزءاً كاملاً من النظام المناعي للجسم، وغالباً ما يموت مرضى الإيدز بالأمراض التي تمنعها المناعة مثل الالتهاب الرئوي Pneumonia والدرن Tuberculosis وبعض أنواع السرطان، وهذه الأمراض تنتهز فرصة استنفاد نظام المناعة لتهاجم الجسم، وكان الإيدز مرضاً قاتلاً حتمياً في مدى زمني لا يتجاوز عشر سنوات حتى تم اختراع أدوية جديدة غالية الثمن تعرف بأدوية موانع المرض Protease Inhibitors – وفي كثير من الدول النامية التي تعجز عن توفير هذه الأدوية الغالية – يظل الإيدز مرضاً حتمياً لا مفر منه.

وينتقل فيروس الإيدز HIV عبر سوائل الجسم Bodily Fluids وبسبب طول فترة حضانة الفيروس (أي الوقت الواقع بين الإصابة بالعدوى وظهور أعراض المرض)، فإن فيروس الإيدز ينتشر بصورة لا يمكن اكتشافها وذلك على امتداد عدة سنوات مما ينتج عنه في النهاية ظهوره كوباء عالمي واسع الإنتشار AIDS Pandemic. ففي الولايات المتحدة يعد الذكور الشواذ جنسياً ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن Intravenous – هم اكثر الفئات إصابة بهذا المرض[٢]. كما يصيب الأطفال المولودين لأمهات مصابات به، وكذلك الأفراد الذين تم نقل دم ملوث بالفيروس إليهم.

ورغم أنه لا خلاف الآن على أن الإيدز قد بدأ أصلاً في أفريقيا، فإن

طرق إنتقاله مازالت أمراً محيراً، فقد ذكر العلماء أن نوعين من هذا الفيروس قد انتشرا فى أفريقيا أحدهما فى شرق وسط القارة، والثانى فى غربها. ولم يتمكن علماء الفيروسات من تحديد وتشخيص الفيروس الأول والفيروس الثانى حتى سنة ١٩٨٢، ١٩٨٥ على الترتيب. فقد وجدت فى القردة البرية فى القارة. ولعل أول إصابة سجلت كانت لرجل مريض بالإيدز فى كينشاسا بالكونغو سنة ١٩٥٩. ولا ندرى كيف انتقلت هذه العدوى من القردة للبشر غير أنه من المرجح أن تكون قد انتقلت من خلال ذبح القردة للحصول على لحومها فى هذه المجتمعات الأفريقية، ثم إنتقلت بعد ذلك إلى إنسان آخر عبر نقل الدم.

ولا جدال فى أن المرض انتشر من قارة أفريقيا إلى خارجها عبر الهجرة المحلية أولاً ثم الدولية بعد ذلك كما انتشر من خلال طرق التجارة عبر الصحراء من مناطقه الأصلية فى شرق أفريقيا وغربها. وكانت أهم الأسباب فى إنتقاله – ممارسة البغاء – وهو سائد فى أفريقيا المدارية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الإصابة به حتى إن ٣٦٪ من السكان البالغين فى دولة بتسوانا مثلاً مصابون بفيروس الإيدز ومرض الإيدز كما قدر أن ٤,٢ مليون نسمة فى جنوب أفريقيا مصابون به كذلك(٢).

ورغم الجهود العالمية فى محاولة مواجهة مرض الإيدز والفيروس المسبب له فإن عدد المرضى به قد تزايد من ٣٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠١ إلى ٣٨ مليون سنة ٢٠٠٣ وفق تقدير الأمم المتحدة، ومازالت أفريقيا جنوب الصحراء هى أكثر أقاليم العالم المصابة بهذا المرض حيث وصل عدد المرضى به إلى نحو ٢٥ مليون نسمة، وتلاها فى ذلك إقليم جنوب وجنوب شرق اسيا حيث بها ٦,٥ مليون نسمة من مرضى الإيدز (من هذا العدد هناك ٥,١ مليون نسمة يعيشون فى الهند). وتتناقص أعداد المرضى ونسبتهم فى باقى أقاليم العالم (جدول رقم ٨- ٩) و (شكل رقم ٨ -١).

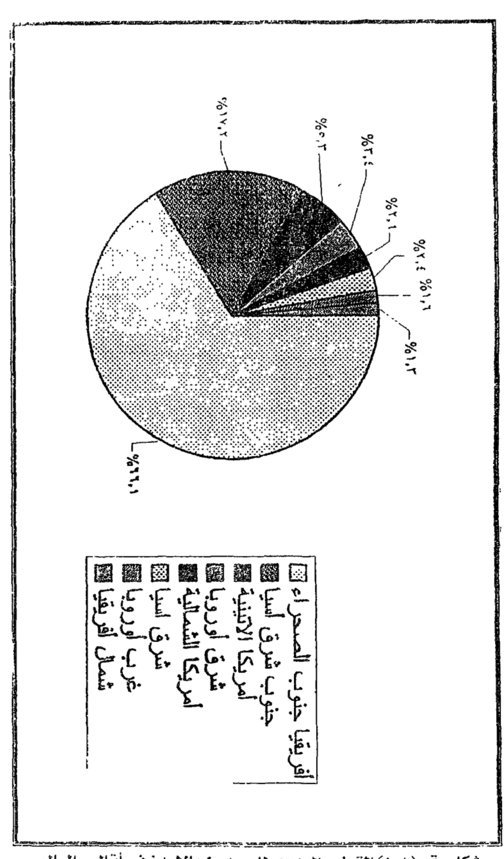
جدول رقم (٨-١) عدد المرضي بالإيدز والحاملين لفيروس الإيدز في أقاليم العالم الكبري ٢٠٠٢

| الإقليم | عدد المرضي بالمليون | % |
|---|---|---|
| أفريقيا جنوب الصحراء | ٢٥,٠ | ٦٦,١ |
| جنوبوجنوب شرق آسيا | ٦,٥ | ١٧,٢ |
| أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي | ٢,٠ | ٥,٣ |
| شرق أوروبا ووسط آسيا | ١,٣ | ٣,٤ |
| أمريكا الشمالية | ١,٠ | ٢,٦ |
| شرق آسيا والأوقيانوسية | ٠,٩ | ٢,٤ |
| غرب أوروبا | ٠,٦ | ١,٦ |
| شمال أفريقيا والشرق الأوسط | ٠,٥ | ١,٣ |
| الجملة | ٣٧,٨ | ١٠٠,٠ |

(١) المصدر:
Population Reference Bureau, 2004, World Population Data Sheet, P. 4.

وتقدر الأمم المتحدة أن نسبة الإصابة بالإيدز - على المستوى العالمى - تصل إلى ١,١ ٪ من السكان البالغين فى السن ١٥ - ٤٩ حتى نهاية سنة ٢٠٠٣، ولم تكن هذه النسبة تتجاوز واحد فى المائة فقط قبل هذا التاريخ بعامين. ورغم أن أفريقيا جنوب الصحراء يعيش بها ثلثا مرضى الإيدز فى العالم (٨-٢)، فإن هناك بصيصاً من أمل فى إنخفاض معدل إنتشاره، فقد هبط هذا المعدل من ٧٦ ٪ سنة ٢٠٠١ إلى ٧,٥ ٪ سنة ٢٠٠٣. وقد حدث هذا الهبوط فى ١٤ دولة فى هذا الإقليم كان أبرزها كينيا وأوغندة (من ٨ ٪ إلى ٦,٧ ٪ فى كينيا ومن ١٦,٧ ٪ إلى ٦,١٦ ٪ فى أوغندة)، ولكن على العكس من ذلك فإن هذا المعدل لم ينخفض فى ٢٤ دولة بل شهد زيادة فى هذين العامين عما كان عليه من قبل.

ويقدر أن حوالى ٢,٩ مليون نسمة من الشباب والأطفال ماتوا بسبب الإيدز سنة ٢٠٠٣، كما أن عدد الأطفال اليتامى بسبب هذا المرض قد تزايد من ١١,٥ مليون سنة ٢٠٠١ إلى ١٥ مليون سنة ٢٠٠٣.




شكل رقم (٨-١) التوزيع العددي للمصابين بالايدز في أقاليم العالم

(الأرقام بالمليون سنة ٢٠٠٢)

## جدول رقم (٨-٢) نسبة إنتشار مرض الإيدز في أفريقيا

## وبعض الدول خارجها (آخر سنة ٢٠٠٢)

| أفريقيا | | | خارج أفريقيا | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ترتيب | الدولة | % من السكان | ترتيب | الدولة | % من السكان |
| ١ | سوازيلاند | ٣٨،٨ | ١ | هاييتي | ٥،٦ |
| ٢ | بتسوانا | ٣٧،٣ | ٢ | ترنداد وتوباجو | ٣،٢ |
| ٣ | ليسوتو | ٢٨،٩ | ٣ | البهاماس | ٣،٠ |
| ٤ | زيمبابوى | ٢٤،٦ | ٤ | كـ[illegible]ـبا | ٢،٦ |
| ٥ | جنوب فريقيا | ٢١،٥ | ٥ | جويانا | ٢،٥ |
| ٦ | ناميبيا | ٢١،٣ | ٦ | بلز | ٢،٤ |
| ٧ | زامبيا | ١٦،٥ | ٧ | هندوراس | ١،٨ |
| ٨ | ملاوي | ١٤،٢ | ٨ | جمهورية الدومينكان | ١،٧ |
| ٩ | أفريقيا الوسطى | ١٣،٥ | ٩ | سورينام | ١،٧ |
| ١٠ | موزمبيق | ١٢،٢ | ١٠ | تايلاند | ١،٥ |
| ١١ | تنزانيا | ٨،٨ | ١١ | باربادوس | ١،٥ |
| ١٢ | الجابون | ٨،١ | ١٢ | أوكرانيا | ١،٤ |
| ١٣ | كوت ديڤوار | ٧،٠ | ١٣ | ميانمار | ١،٦ |
| ١٤ | الكاميرون | ٦،٩ | ١٤ | جمايكا | ١،٢ |
| ١٥ | كينيا | ٦،٧ | ١٥ | إستونيا | ١،١ |

(١) المصدر:
Population Reference Bureau, 2004, World Population Data Sheet, P. 7.

**عوامل إنتشار المرض في أفريقيا:**

ساعدت عوامل عديدة على إنتشار وباء الإيدز فى أفريقيا أهمها:

١- أدت أنماط التنمية فيما بعد عهد الاستعمار إلى هجرة كثير من الذكور من مواطنهم الريفية إلى مناطق أخرى بحثاً عن فرص للعمل تاركين زوجاتهم وأطفالهم، ويقيمون فى مناطق العمل الجديدة فى تجمعات ذكورية مثل معسكرات العمل عند المناجم أو فى مزارع أو فى مدن هاجروا إليها، وقد ازدهر البغاء فى تلك التجمعات، مما يؤدى إلى تزايد انتشار المرض، وما يلبث المهاجرون الذكور عند عودتهم إلى مواطنهم الأصلية أن ينقلوا هذا المرض بدورهم إلى زوجاتهم وخليلاتهم.

٢- أدى الفقر السائد والحروب الأهلية وإنتشار المجاعات إلى تزايد احتمالات انتشار الإيدز وذلك لإنهيار المناعة الأخلاقية فى تلك الحالات وإضطرار قطاع كبير من الإناث إلى ممارسة البغاء كوسيلة لسد الرمق وإطعام أطفالهن.

٣- أدى الجهل بأساليب الوقاية من الإيدز وقلة المعلومات المتاحة عن هذا المرض إلى زيادة انتشاره، كما أن وجود ثقافات محلية صارمة تفرض الصمت والسكون حول المرضى أدت إلى زيادة معدلات الوفيات به.

والواقع أن نسبة الإصابة بفيروس الإيدز فى أفريقيا جنوب الصحراء ترتفع بشكل حاد لدى قطاع الشباب وخاصة فى فئة السن ١٥ - ٢٤ سنة مما يجعلها أعلى نسبة إصابة فى العالم وذلك للأسباب التى سبق ذكرها وإن كانت تبدو فى النهاية أسباباً متداخلة ومعقدة، ولعل من أهمها عوامل مثل الفقر والاقتصاد والتخلف والبنية التحتية السيئة والخدمات الاجتماعية المتدنية، ونقص الرعاية الاجتماعية والتعليم والتغير الاجتماعى الثقافى السريع والهجرة الريفية الحضرية. وعامة فإن التزايد فى التعرض للعدوى

بهذا المرض يأتى من خلال العلاقات الجنسية السائدة، ويصدق ذلك على دول كثيرة لعل من أبرزها ليبيريا وبوركينا فاسو، ونيجيريا، وكينيا، وأوغندة، وتنزانيا، وزيمبابوى، وزامبيا، وجنوب أفريقيا.

**التأثير الديموغرافي لمرض الإيدز في أفريقيا:**

فى تقرير للأمم المتحدة عن الآثار الديموغرافية الناتجة عن وباء الإيدز نشر فى شهر يونيه ٢٠٠٠ (وقبيل المؤتمر الدولى الثالث عشر عن الإيدز – الذى عقد فى دربان – بجنوب أفريقيا) – ظهرت الآثار الديموغرافية لهذا الوباء. وقد وصف التقرير مرض الإيدز فى الألفية الجديدة على أنه (صورة قاتمة يغشاها بصيص من أمل (a grim picture with glimmers of hope)، واعتمد الأمل هذا على توقعات استجابة الحكومات والمؤسسات فى الأقطار التى ينتشر فيها الوباء – لاتخاذ الاجراءات الحاسمة والخطوات اللازمة لمقاومة هذا الوباء والقضاء عليه.

وقد اظهر هذا التقرير مدى ضعف التقديرات العالمية عن حجم السكان الذين يعانون من الإيدز، فقد كانت أكثر التقديرات تقبلاً أن عدد المرضى بالإيدز بلغ ٣٤,٣ مليون نسمة فى العالم سنة ١٩٩٩. (منهم ٣٣ مليون من البالغين و١,٣ مليون من الأطفال دون سن الخامسة عشرة، ونحو نصف المصابين أى نحو ١٥,٧ مليون نسمة كانوا من النساء). أما الوفيات التى نجمت عن الإيدز فقد بلغت ٢,٨ مليون حالة سنة ١٩٩٩، وبذلك جعلت جملة حصيلة وفيات هذا الوباء منذ ظهوره إلى ١٨,٨ مليون حالة وفاة[٣].

**١- التركيب العمري - النوعي:**

أصبح من الحقائق الديموغرافية المعاصرة أن التركيب العمرى النوعى للسكان فى الدول التى ينتشر بها مرض الإيدز – يتأثر تأثراً كبيراً بهذا المرض. ويعنى ذلك أن هناك تغيرات شديدة فى الطريقة التى تنظم بها

المجتمعات شؤنها وتعيد أولويات الانفاق على الخدمات التي تقدمها لمواطنيها.

ويوصف التركيب العمرى النوعي في الأقطار النامية – وغير النامية طبعاً – بما يعرف بالهرم السكاني والذي يعكس ما مر به المجتمع من تغيرات ديموغرافية انعكست على فئاته العمرية المتعاقبة والذكور على يسار الهرم والإناث على يمينه، ويحدد شكل الهرم ما يطرأ على المجتمع من مواليد ووفيات وهجرة، فعندما تزداد المواليد والوفيات تكون قاعدة الهرم واسعة وقمته مدببة بالتقدم في العمر، وكلما تقدمت الأحوال الصحية، وتناقصت الخصوبة تتزايد القمة تفلطحاً أكثر من الفئات الشابة ويتحول الهرم تدريجياً إلى ما يشبه العمود.

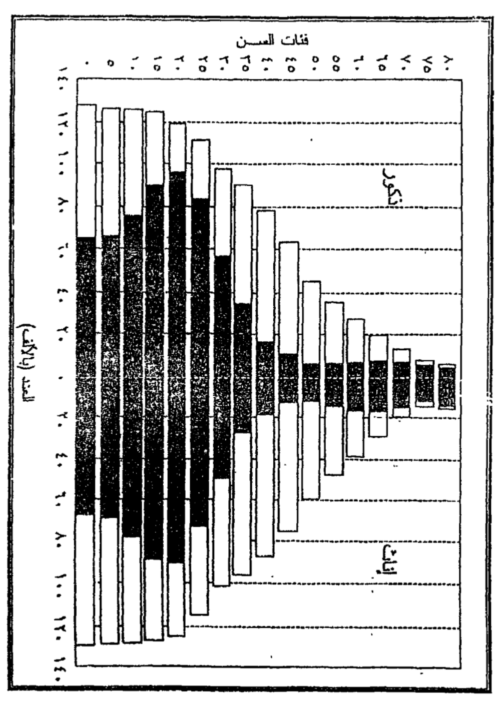
أما في الوقت الحاضر. فقد أدخل الإيدز شكلاً جديداً تماماً على الاهرام السكانية المألوفة. جعله يبدو على هيئة مدخنة مما حدا بالديموغرافيين (المعاصرين إلى أن يطلقوا عليه (المدخنة السكانية) population chimeny – بدلاً من الهرم السكاني Pop. pyramid. فقاعدة الهرم أقل اتساعاً، ويموت عدد كبير من الإناث المصابات بالإيدز أو يصبحن عاقرات لفترة طويلة قبل بلوغهن سن اليأس مما يعني قلة عدد المواليد في النهاية؛ بل وتصبح نسبة كبيرة تصل إلى الثلث من مواليد الأمهات حاملات المرض – عرضة للإصابة بالعدوى منه. غير أن التغير الدراماتيكي الحاد في هرم السكان يحدث حوالي من ١٠ – ١٥ سنة بعد سن البلوغ (أي بعد أول سن يصبح فيها الفتى أو الفتاة نشيطاً جنسياً) وذلك عندما يبدأ المصابون بمرض الإيدز في الوفاة في السنوات المبكرة من حياتهم الجنسية، ويترتب على ذلك بالتبعية التناقص الشديد في أعداد الإناث في العشرينات من عمرهن والذكور في الثلاثينات من عمرهم. ولا يصل إلى اعمار متقدمة سوى هؤلاء الذين لم يصابوا بالإيدز مما يؤدي إلى ظهور شكل الهرم السكاني على هيئة مدخنة كما سبق القول.

ويبين الشكل رقم (٨- ٣) المدخنة والتى تبين بوضوح التأثير الحاد للإيدز على تركيب السكان فى بتسوانا حيث يعانى أكثر من ثلث البالغين فيها وعددهم ٧٧٥٠٠٠ نسمة - من الإصابة بمرض الإيدز، ويبين التظليل الخفيف فى الرسم تركيب السكان فى حالة عدم وجود هذا المرض وسيولد عدد أكبر من الأطفال (لأن عدداً كبيراً من الإناث سيبقى على قيد الحياة وقادرات على الإنجاب طوال سنوات قدرتهن على ذلك). وسيموت عدد أقل من هؤلاء الأطفال لأن المرض إنتقل إليهم من أمهاتهم. (!!)، كما سيموت عدد آخر من البالغين قبل وصولهم إلى أعمار متقدمة، كما فى زيمبابوى (جدول رقم ٨-٣) وشكل رقم (٨-٢).

**جدول رقم (٨-٣) معدل الوفيات العمري - النوعي التقديري في زيمبابوي بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٧؛**

| السنة | إنـــاث | | ذكـــور | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٨٢ | ١٩٩٧ | ١٩٨٢ | ١٩٩٧ |
| ١٥ - ١٩ | ١,٣ | ٢,٤ | ١,٣, | ٢,٤ |
| ٢٠ - ٢٤ | ١,٩ | ٥,١ | ٣,٢ | ٥,٢ |
| ٢٥ - ٢٩ | ٢,٧ | ١٢,- | ٤,٢ | ١١,٢ |
| ٣٠ - ٣٤ | ٣,١ | ٢٠,٣ | ٤,٩ | ٢٩,- |
| ٣٥ - ٣٩ | ٣,٦ | ١٥,٤ | ٥,٣ | ٢٣,٤ |
| ٤٠ - ٤٤ | ٤,٩ | ٢٣,١ | ٧,٧ | ٢٤,٥ |
| ٤٥ - ٤٩ | ٤,٩ | ٢٠,٢ | ٩,٣ | ٢٥,٢ |
| ٥٠ - ٥٤ | ٩,٩ | ١٥,٦ | ١٧,- | ٢٨,٢ |
| ٥٥ - ٥٩ | ٩,٧ | ١٢,٧ | ١٦,٩ | ٣٣,٧ |
| ٦٠ - ٦٥ | ١٨,١ | ١٦,٦ | ٣٠,- | ٣٧,٧ |

المصدر؛
Population and Development Review 27 (4): 771 - 780 (December) 2001.




**عدد السكان (بالألف)**

غيرمصابين بالإيدز

مصابون بالإيدز

**شكل (٨-٣) المدخنة في الهرم العمري النوعي**
**لسكان بتسوانا سنة ٢٠٢٠**

ولا شك أن هذه التأثيرات فى تركيب السكان تعد صدمة للباحثين، فحسب مكتب الإحصاءات الأمريكى سيكون هناك كثير من البالغين فى الستينات والسبعينات فى يتساويا فى العشرين سنة القادمة، أكثر عدداً من البالغين فى الأربعينات والخمسينات من أعمارهم. وقد بنى هذا الاسقاط على فرض أن أنماط العدوى الجديدة لن تتغير تغيراً كبيراً على امتداد الفترة القادمة، وعلى أية حال فإن التغيرات فى معدلات العدوى فى المستقبل ستؤثر بالدرجة الأولى فى الذكور والإناث تحت سن ٤٠ فى سنة ٢٠٢٠.، ومن ثم فإن نمط المدخنة للبالغين الكبار لن يتأثر كثيراً بهذا الإفتراض.، وبطبيعة الحال فإن البالغين المفقودين "Missing Adults"، من الذكور والإناث والذين قد يصلوا إلى الأربعينات والخمسينات سنة ٢٠٢٠ هم الآن فى العشرينات والثلاثينات من أعمارهم برغم أن عدداً منهم قد وافاه الأجل بالفعل، كما أن كثيراً منهم قد أصيب بالفعل بمرض الإيدز والذى سيقضى عليهم حتماً قبل بلوغ الخمسينات من العمر[٤]. (جدول رقم ٨– ٤)

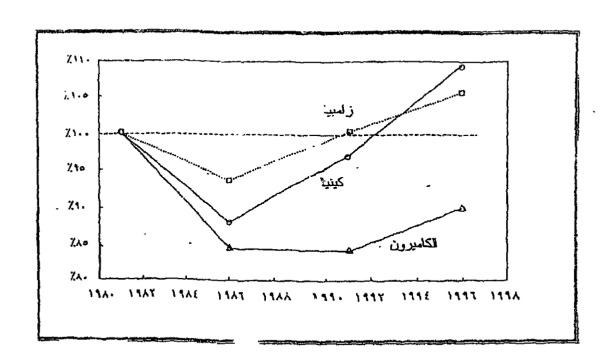
ومن الصعب التبنؤ بأثر ذلك كله فى المجتمع بأكمله، حيث لم تتعرض المجتمعات البشرية من قبل لمعدلات وفيات عالية فى الشباب الصغار من الجنسين على إمتداد الطبقات الاجتماعية فى المجتمع، ومع ذلك فهناك حقيقة مؤكدة وهى أن مجموعة صغيرة من الفئات الشابة – التى نجحت فى حماية أنفسها وأطفالها من هذا المرض – سيكون عليها إعالة عدد كبير من الشباب والكبار على حد سواء. والكثير من هذه الفئة الشبابية (المعالة سيقعدهم مرض الإيدز عن العمل وسيطلبون العون والمساعدة من أطفالهم، أو من آبائهم الكبار فى السن، فى وقت كانت هذه الفئة المعيلة فى حاجة إلى الإعالة من أبنائهم الشباب.

## ٢- زيادة معدلات الوفيات لدي الأطفال والبالغين:

يمكن الحكم على تأثير الإيدز فى معدلات وفيات الأطفال والبالغين ليس بتحليل البيانات الاحصائية لحساب معدلات الوفيات فقط، بل بتزايد عدد الجنازات الجماعية التى بدأت تشهدها الدول التى ينتشر فيها هذا المرض بنسبة عالية، وتظهر البيانات اتجاهاً مماثلاً لهذه الظاهرة، فقد طور الديموغرافيون أساليب لقياس معدل الوفيات فى الدول النامية وذلك بالسؤال عن الوفيات الحديثة للأسرة أو بدراسة تقارير الباقين على قيد الحياة من أقارب الضحايا فى التعدادات والمسوح السكانية، وقد أظهرت التحليلات الحديثة للبيانات (معتمدة على الأسرة Household - Based Data) فى الأقطار التى ينتشر فيها مرض الإيدز – أظهرت أن هناك اتجاهاً متزايداً فى معدلات وفيات البالغين والأطفال، وذلك بعد أن كانت هذه الدول قد شهدت هبوطاً مستمراً – وثابتاً – فى معدلات الوفيات بها.

ومن الجدير بالذكر أن بيانات الوفيات المستمدة من دراسة الحالة المرضية للأسرة فى هذه الأقطار – قد ينتج عنها – مع ذلك معدلات وفيات أقل من الواقع under registration عن المعدل الحالى للوفيات بتلك الأقطار، ذلك لأن الإيدز قد يقضى على عدد كبير من أفراد الأسرة فيترتب على ذلك إفناء الأسرة بأكملها مما ينتج عنه أن بعض الوفيات لن يتم حصرها – أو الوقوف عليها فى أية مسوح تعدادية تتم لهذا الغرض بعد ذلك.

ويبين الشكل رقم (٨-٤) التناقص فى مستوى الوفيات للأطفال دون سن الخامسة والذى تحقق فى ثلاث دول أفريقية بين عامى ١٩٨١ و ١٩١٩ – وما تلا ذلك من اتجاه تصاعدى فى منحنى الوفيات لهذه الفئة والتى ترجع أساساً لإنتشار مرض الإيدز. وغالباً ما ترجع كل حالات الإيدز لدى الأطفال إلى انتقال هذا المرض إليهم من أمهاتهم. mother - to child trans-mission of the Virus.




**شكل رقم (٨-٤) اتجاه معدل وفيات الأطفال دون سنة الخامسة**

**في زامبيا وكينيا والكاميرون بسبب انتشار مرض الإيدز**

ويبدو ذلك بوضوح فى أقطار مثل زامبيا وكينيا حيث ترتفع معدلات الإصابة بمرض الإيدز فى الأعمار الشابة مما أدى إلى تزايد ملحوظ فى معدلات وفيات الأطفال(٥).

والأكثر من ذلك أن هناك زيادات دراماتيكية فى معدلات وفيات البالغين الشباب. ففى زيمبابوى - وفى مقارنة للتقديرات المعتمدة على حالات الوفاة مسجلة والبيانات التى تم جمعها فى تعدادات مختلفة - ومسوح الأسرة على امتداد العقدين الأخرين - أوضح ذلك كله التزايد المستمر فى نمط الوفيات بين الذكور والشباب، (شكل رقم ٨-٤). وذلك رغم أن البيانات الموضحة فى الرسم قد تم تعديلها (تنميطها) بالنسبة للتسجيل الناقص Under reporting للوفيات والتى تعد ظاهرة مستمرة فى الدول النامية.

ويمكن النظر إلى هذا التعديل) بتحفظ - ذلك لأن هناك عائلات بأكملها قد قضى عليها ولم تعد موجودة أثناء فترة المسوح التى تمت - ومن ثم فإن معدل الوفيات الحقيقى يمكن أن يكون أعلى من ذلك بكثير.

ومن هنا - واعتماداً على جداول الحياة ومعدلات الوفيات العمرية النوعية فى دولة مثل زيمبابوى، فإنه يمكن القول أن شاباً كان فى سن الخامسة عشرة سنة ١٩٨٣ كان يتوقع أن يصل إلى سن الخمسين باحتمال ١٥ ٪، أما فى سنة ١٩٩٧، - فإن الشباب الذين بلغوا سن الخامسة عشرة ستكون احتمالاتهم للبقاء على قيد الحياة أقل بكثير حتى إنه يمكن أن نتوقع وفاة نصف عددهم قبل وصولهم سن الخمسين.

ويتشابه هذا الأمر السئ لدى الإناث كذلك، فاحتمالات الوفاة لدى الفتاة ذات الخمس عشرة سنة - قبل إنتهاء سنوات قدرتها على الإنجاب ستتضاعف أربع مرات بين الثمانينات وأواخر التسعينات، فقد كانت النسبة ١١ ٪ فى أوائل الثمانينات زادت إلى ٤٠ ٪ فى سنة ١٩٩٧(٦).

وليس هناك من ظاهرة وراء ارتفاع معدلات الوفيات بهذا الشكل سوى مرض الإيدز، وذلك بعد أن كانت هذه المعدلات قد هبطت فى تلك الدول - شأنها فى ذلك شأن الدول النامية الأخرى، وقد أجريت دراسات معمقة على مجموعات بشرية صغيرة لمعرفة أسباب الوفيات لديها فى الأقطار التى كان ١٠ ٪ من سكانها البالغين مصابين بمرض الإيدز، تبين أن ٨٠ ٪ من الوفيات التى حدثت للسكان فى المدى العمرى ٢٥ - ٤٥ كانت بسبب الإيدز. وتزاداد نسبة الوفيات بهذا المرض فى المناطق التى ينتشر فيها هذا المرض بمعدلات عالية.

٣- أكثر من ثلثي السكان سن ١٥ سنة فأكثر في بعض الأقطار قد يموتون بسبب الإيدز:

لعل من الأخبار السيئة فى التحليل الديموغرافى ارتفاع معدلات انتشار مرض الإيدز وثبات هذه المعدلات دون هبوط. كما أن من الأخبار الأسوء أن معدلات الانتشار لا تعكس بدقة الأثر الحقيقى لهذا الوباء على المجتمع، فالفئة العمرية العريضة ١٥ – ٤٩ سنة – والتى تشتمل أفراداً غير مصابين حالياً بالإيدز – سيصابون به يوماً ما فى حياتهم. كما لا تشتمل هذه النسبة الذكور والإناث الذين ولدوا منذ ١٥ – ٤٩ سنة مضت والذين أصيبوا بالمرض ولكنهم ماتوا بالفعل.

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن احتمال اصابة الفرد قائمة فى أى وقت فى حياته – فإن الرقم المتراكم بالمصابين بالمرض سيكون أعلى بكثير من تلك الصورة الخاطفة التى قد تظهرها المعدلات الحالية

**نماذج جداول حياة خاصة بمرض الإيدز:**

صمم الباحثون فى الديموغرافيا نماذج خاصة لمتابعة احتمالات الوفاة لمرضى الإيدز، وذلك من خلال فحص مدى تعرضهم لهذا المرض على إمتداد فئات العمر المختلفة. ويتم حساب هذه المخاطر Risks من أنماط عدوى الإيدز عن كل سن فى المجتمعات الأفريقية وبصفة عامة – فإن معدل الإصابات الجديدة من هذا المرض بين الإناث يصل إلى قمته فى أوائل العشرينات من أعمارهم، وبين الذكور تكون أعلى من ذلك قليلاً، وتتناقص المعدلات بشدة عند الأعمار المتقدمة.

ويتحدد معدل العدوى الجديدة بهذا المرض عن كل فئة عمرية – بالمرحلة الحالية السائدة لهذا الوباء فى كل دولة. ففى هذا النموذج يواجه الذكور والإناث احتمالات الوفاة بأسباب أخرى بمعدلات تشبه مثيلتها المسجلة قبل انتشار مرض الإيدز.

ومن الطبيعي أن احتمال وفاة فتى عمره الآن ١٥ سنة بسبب الإيدز، هي أكبر بكثير من رجل عمره الآن بين ١٥ – ٤٩ ومصاب حالياً بفيروس نقص المناعة(HIV) .

وتظل هذه الحقيقة صادقة حتى إن هبطت معدلات الإصابة الجديدة في المستقبل. ويظهر الخط الأعلى العلاقة بين الانتشار الحالي واحتمال الوفاة لفتى عمره ١٥ سنة بسبب مرض الإيدز إذا استمرت معدلات الإصابة على ما هي عليه – أي اذا استمرت على مستوياتها الحالية – مما يجعل ذلك نظرة تشاؤمية للمستقبل.

ويبين الخط الأول أن العلاقة بين احتمال الاصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة HIV عند كل سن تتناقص بنسبة التصف على امتداد الـ ١٥ سنة القادمة، وبمعنى آخر إذا كانت الحملات الوقائية من هذا المرض ناجحة جداً. وحتى في هذا السيناريو المتفائل فإن نسبة الشباب الذين سيموتون بسبب الإيدز مرتفعة بصورة مرعبة في كثير من الأقطار. فقد أثبتت الدراسات أنه في الأقطار التي يعاني منها ١٥٪ أو أكثر من شبابها من فيروس نقص المناعة البشرية-HIV ، فإن ٣٥٪ من أبنائها الذكور الذين في سن ١٥ سنة الآن، سيموتون بسبب مرض الإيدز، مما ينعكس بحدة على أمد الحياة (جدول رقم ٨– ٤).

أما في الأقطار التي تتركز بها الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية HIV في مجموعات بشرية معينة – مثل الشواذ من الذكور – فإن هناك علاقة مشابهة بين انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الحالي إلى تلك المجموعة، واحتمال الوفاة بعد ذلك بسبب مرض الإيدز، أو بأي مرض مرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV)(٢) .

## جدول رقم (٨-٤)

## حجم السكان وأمد الحياة في زامبيا وزيمبابوي وبتسوانا

## في عشرين عاماً (١٩٨٣ - ٢٠٠٣)

[عدد السكان بالمليون وأمد الحياة بالسنة]

| السنة | زامبيا | | زيمبابوي | | بتسوانا | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد السكان | أمد الحياة | عدد السكان | أمد الحياة | عدد السكان | أمد الحياة |
| ١٩٨٣ | ٦,٢ | ٥٠ | ٨,٤ | ٥٣ | ٠,٩ | ٥٠ |
| ١٩٨٥ | ٦,٨ | ٥١ | ٨,٦ | ٥٠ | ١,١ | ٥٤ |
| ١٩٨٧ | ٧,١ | ٥٢ | ٩,٤ | ٥٧ | ١,٢ | ٥٨ |
| ١٩٩١ | ٨,٤ | ٥٤ | ١٠,٠ | ٦٠ | ١,٣ | ٥٩ |
| ١٩٩٣ | ٨,٦ | ٤٦ | ١٠,٧ | ٥٦ | ١,٤ | ٦١ |
| ١٩٩٨ | ٨,٧ | ٤٢ | ١١,٩ | ٤٧ | ١,٦ | ٤٩ |
| ٢٠٠١ | ٩,٨ | ٣٧ | ١١,٤ | ٤٠ | ١,٦ | ٤١ |
| ٢٠٠٣ | ١٠,٣ | ٣٧ | ١٢,٨ | ٣٩ | ١,٧ | ٣٨ |

المصدر:

(1) Institut National d'études demographi ques, popul ation et societes, Bulleten mensuel d'information, 1983 - 2003.

(2) Le Nouvel Observateur, Atlas economique et politique mondial, 2001, 2, 3.

**هل سيؤدي مرض الإيدز إلي تناقص سكان أفريقيا جنوب الصحراء :**

سبق القول أن أفريقيا المدارية - أو جنوب الصحراء بالأحرى - تعد أكثر أقاليم العالم آصابة بمرض الإيدز حيث يوجد بها مصاب بهذا المرض من بين كل عشرة أشخاص بالعينة، مقابل فرد واحد مصاب من كل مائة فرد على مستوى العالم(٨) .

**فما هى النتائج التى تترتب على هذا المرض وخاصة على تركيب السكان وعلى حجم السكان فى النهاية ؟**

من المعروف أن تقدير المرضى بالإيدز يتباين من قطر أفريقى لآخر وإن كان من المؤكد حالياً أن جنوب القارة بعامة هو أكثر أجزائها تأثراً بهذا المرض.

وقد بدأت الأمم المتحدة فى تحديد أثر هذا المرض على سكان هذا الاقليم مبكراً، وقامت بجهود منها استمرار تقدير السكان - كل عامين - فى ضوء المشاهد من المعدلات الحيوية ويتم تنقيح هذه التقديرات باستمرار وفق ما يظهر من اصابات وساعدها على ذلك معرفة أفضل لطرق انتشار هذا الوباء وخصائصه.

ومع ذلك، فإن التحديد الدقيق لعدد الوفيات الناجمة عن مرض الإيدز يظل من المشكلات التى تعوق تقديرات السكان بدقة، ومن ثم تلجأ الأمم المتحدة إلى ما يعرف بالتقديرات غير المباشرة والتى تعتمد على ما يعرف بجداول الحياة الخاصة أو ما أطلقت عليه هذه الهيئة (النماذج الوبائية Epidomiologic Models) . والتى تعتمد فى انشائها على عدد من السكان المصابين بڤيروس مرض الأيدز وخصائصهم العمرية - النوعية .

**تقدير السكان المعدل سنة ١٩٩٢ :**

قامت الأمم المتحدة سنة ١٩٩٢ بتقدير نسبة الأشخاص المصابين

بالإيدز وذلك بافتراضات مبنية على التطور فى مقاومة هذا المرض واعتماداً على خصائصه المميزة والتى أبرزها أن فترة حضانة الڤيروس طويلة حتى إن الأمر يتطلب الانتظار نحو عشر سنوات حتى يمكن اعتبار المجموعة السكانية الحاملة له مريضة بالفعل، أو أن يتوقف المرض عن الانتشار إذا تم التصدى للڤيروس الخاص به. وهذه الطريقة فى حساب التنبؤ بتطور أمد الحياة عند المولد فى عدد معين من الأقطار الأفريقية.

ونتيجة لتلك الحسابات فقد تبين مثلاً أن أمد الحياة عند المولد فى أوغندة قد سبق تقديره فى الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٥ – بنحو ٤٩ سنة، وأنه – فى ضوء المعطيات الديموغرافية آنذاك سيتزايد ليصل إلى ٥٧ سنة فى الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥. غير أن مراجعة هذه التقديرات فى ضوء معدلات الاصابة والوفيات بالإيدز منذ سنة ١٩٩٢ جعلت هذا الرقم ينخفض إلى ٤٣ سنة فقط بدلا من ٥٧ سنة الذى سبق تقديرها. أى أنه انخفض ست سنوات عما كان عليه من قبل بدلاً من أن يرتفع ثمان سنوات ليصل إلى التقدير الذى سبق التنبؤ به

وكذلك الحال بالنسبة لزامبيا حيث هبط تقدير أمد الحياة إلى ٤٥ سنة فقط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) بدلاً من ٦٠ سنة التى سبق التنبؤ بها من قبل سنة ١٩٩٠. (جدول رقم ٨–٤).

وعلى العموم فإنه منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضى قدر أن نسبة تتراوح بين ١٠ ٪ – ١٥ ٪ من البالغين فى هاتين الدولتين: أوغنده وزامبيا – أصيبوا بڤيروس الإيدز مما جعل ذلك رقما عالميا بين دول العالم.

أما بالنسبة لباقى أقطار أفريقيا التى انتشر بها هذا المرض مثل زائير وكينيا وزيمبابوى – فكان تعديل التنبؤات أقل فقد قدر أمد الحياة عند المولد بهاً للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) بذات مستواه الذى كان عليه فى الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٥).

أما بالنسبة للقارة ككل (بما فيها شمال أفريقيا) فقد أوضح السيناريو الجديد الذى وضعته الأمم المتحدة نقصا مقداره عامان فى أمد الحياة فى الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ – أى ٥٦ سنة بدلا من ٥٨، وترتب على ذلك بصفة عامة أن معدل الزيادة السكانية سيتناقص هو الآخر ليصل إلى ٢،٥٪ سنوياً بدلاً من ٣،٥٪ الذى قدر قبل انتشار المرض.

**إعادة التقدير من جديد بعد ذلك بعدة سنوات:**

أعادت الأمم المتحدة النظر فى تقديراتها عن أمد الحياة فى الفترة من ٩٤ – ١٩٩٦، وإن كان ذلك بدون تغير كبير بعد ذلك. ففى النصف الثانى من عقد التسعينيات – ونظراً لتطور الوباء – أكثر مما نتصور فى أفريقيا الجنوبية، فقد قدر أمد الحياة عند المولد بنحو ٥٨ سنة فى سنة ١٩٩٠ انخفض عامين فى سنة ١٩٩٢، غير أن اعادة التقدير سنة ٢٠٠٠ جعل أمد الحياة عند المولد لكل أفريقيا لذات الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ يصل إلى ٥١ سنة فقط. ورغم أن الانخفاض كان حقيقيا وملموساً، إلا أنه يتباين من دولة لأخرى على النحو التالى:

- كينيا نقص من ٦٦ ⟵ ٦٣ ⟵ ٤٩ سنة.
- ساحل العاج من ٥٨ ⟵ ٥٢ ⟵ ٤٨ سنة.
- زيمبابوى من ٦٦ ⟵ ٥٧ ⟵ ٤٣ سنة.
- زامبيا من ٦٠ ⟵ ٤٥ ⟵ ٤٢ سنة.

غير أنه فى دول أفريقيا الجنوبية الأخرى كان الانخفاض ملموساً خاصة فى جمهورية جنوب أفريقيا، وبتسوانا، وليسوتو، وناميبيا، وسوازيلاند. فقد هبط التقدير من ٦٦ سنة الذى أعلن عنه سنة ١٩٩٢ لأفريقيا آنذاك إلى ٤٦ سنة فى سنة ٢٠٠٠ للفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥. وغنى عن القول أن هذا الهبوط الحاد يرجع إلى ارتفاع الوفيات بسبب تزايد انتشار عدوى الإيدز فى هذه الدول حتى قدر أن ٢١٪ من البالغين بين سن ١٥ – ٤٩ فى أفريقيا الجنوبية كانوا مصابين بفيروس الإيدز فى نهاية سنة ٢٠٠١ (٩).

**الإيدز والتحضر :**

فــى بحــث يحمل هذا العنوان للباحث Tim Dayson نشر فى مجلة Population and Development فى سبتمبر ٢٠٠٣(١٠) حاول فيه أن يوضح العلاقة بين فيروس مرض الإيدز والتحضر فى الدول النامية مركزاً حديثة على أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك لما هو معروف من زيادة انتشار هذا المرض فى المراكز الحضرية أكثر من الريفية، ولما كانت نسبة سكان الحضر فى دولة ما هى مقياس لتطوره، فإن العلاقة بينه وبين الإيدز علاقة هامة.

وقد أثبت الباحث صدق هذه المقولة التى تنتهى إلى أن فيروس الإيدز أكثر إنتشاراً فى المناطق الحضرية من المناطق الريفية، وأثبت أنه فى أكبر البلاد المتأثرة بالإيدز، فإن عملية التحضر تتأثر بشدة بهذا المرض من ناحية أخرى، حيث يمثل عائقاً شديداً أمام هذه العملية حيث يؤثر فى الوفيات والهجرة والخصوبة بين الحضر والريف.

ويبدو ذلك بوضوح فى قارة أفريقيا. فمع فرض تساوى الأشياء الأخرى فإنه كلما كانت النسبة فى الإصابة بين الحضر والريف عالية، ومعدل المواليد منخفضاً، كلما كانت عملية التحضر أقل فى معدل نموها - بل يصل فى بعض المواقف المتطرفة إلى التناقص الحضرى **de - urbanization** (أى تناقص سكان الحضر)، ولما كان التحضر يعد احدى الخصائص الرئيسية فى محفزات التنمية الاجتماعية فإن هذه النتائج تعد ذات أهمية كبرى.

وعلى ذلك فإن الدول التى ينتشر فيها المرض بشدة ينبغى أن يعاد النظر فى معدلات التحضر فى المستقبل بها - كما هى الحال بالنسبة لتقديرات السكان ككل(١٠).

ويبين الجدول رقم (٨-٥) ، والجدول رقم (٨-٦) التباين فى نسبة الإصابة بفيروس الإيدز ومرض الإيدز فى المناطق الحضرية - الريفية فى أكثر الدول الأفريقية إصابة . وقد ذكر بعض الباحثين أن نسبة الإصابة به فى الحضر تصل إلى رقم يتراوح بين أربعة إلى عشرة أمثال عن مثيلتها فى الريف[١١] .

**جدول رقم (٨-٥) نسبة إنتشار فيروس الإيدز HIV**

**لدي الإناث الحوامل في الحضر والريف**

**في بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء**

| القطر | نسبة الإنتشار٪ | | السنة |
|---|---|---|---|
| | الحضر | الريف | |
| - بوروندى | ١٨,٦ | ٣,٩ | ٩٧ / ١٩٩٨ |
| - ليسوتو | ٤٢,٢ | ١٢,٣ | ٢٠٠٠ |
| - ملاوى | ٢٨,٥ | ١٠,٧ | ٢٠٠١ |
| - ناميبيا | ٢٢,٧ | ١٢,٦ | ١٩٩٨ |
| - رواندا | ١٣,٣ | ٧,٠ | ٩٨ / ١٩٩٩ |
| - زامبيا | ٢٧,١ | ١٠,٣ | ١٩٩٨ |
| - زيمبابوى | ٣١,١ | ٣٧,٠ | ٩٨ / ١٩٩٩ |

مصدر:

Population and Development Review 29 (3): 427 - 442 (September, 2003).

## جدول رقم (٨- ٦) نسبة إنتشار فيروس الإيدز HIV
## بين السكان (١٥ - ٤٩) ونسبة التحضر في عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠١
## في بعض أقطار شرق وجنوبي أفريقيا

| الدولة | نسبة إنتشار فيروس الإيدز % | نسبة التحضر % | |
|---|---|---|---|
| | | ١٩٩٦ | ٢٠٠١ |
| بتسوانا | ٣٥,٨ | ٧٣,٦ | ٠٩,٠ |
| بورندى | ١١,٣ | ٩,٠ | ٩,٠ |
| ارتريا | ٢,٩ | ١٨,٧ | ١٨,٧ |
| اثيوبيا | ١٠,٦ | ١٧,٦ | ١٥,٥ |
| كينيا | ١٤,- | [illegible] | ٣٣,٤ |
| ليسوتو | ٢٣,٦ | ٢٨,- | ٢٨,٠ |
| مالاوى | ١٦,- | ١٥,٤ | ١٤,٧ |
| موزمبيق | ١٣,٢ | ٤٠,٢ | ٣٢,١ |
| ناميبيا | ١٩,٥ | ٤٠,٩ | ٣٠,٩ |
| رواندا | ١١,٢ | ٦,٢ | ٦,٢ |
| جنوب افريقيا | ١٩,٩ | ٥٠,٤ | ٥٦,٩ |
| سوازيلاند | ٢٥,٣ | ٣٥,٧ | ٢٦,٤ |
| تنزانيا | ٨,١ | ٢٧,٨ | ٣٢,٣ |
| أوغنده | ٨,٣ | ١٤,٢ | ١٤,٢ |
| زامبيا | ٢٠,٠ | ٤٤,٥ | ٣٩,٦ |
| زيمبابوى | ٢٥,١ | ٣٥,٣ | ٣٥,٣ |

**المصدر:**
Population and Development Review 29 (3): 427 - 442 (September, 2003).

**عن التأثير الاجتماعي الاقتصادي للإيدز :**

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة خاصة عن فيروس الإيدز ومرضى الإيدز HIV / AIDS فى ٢٥ – ٢٧ يونيه ٢٠٠١ ، وثبتت ما عرف بإعلان الإلتزام العالمى عن مرض الإيدز "Declarction of Commitment on HIV / AIDS" والذى يقع فى ١٠٣ فقرة تضع استراتيجيات واضحة للحكومات ومنظمات الأمم المتحدة لمقاومة هذا الوباء. وتركز الاهتمام على الوقاية من هذا المرض وليس مواجهته فقط، وأن الأمر يتطلب جهوداً غير عادية Entra ordinary effonts **لتقليل حدة الفقر** كأحد العوامل لإنتشار هذا المرض، وتقديم العون للمؤسسات التى ترعى أيتام الإيدز، ولكى تحول دون إنهيار الخدمات العامة فى الدول التى ينتشر فيها هذا الوباء[١٢] .

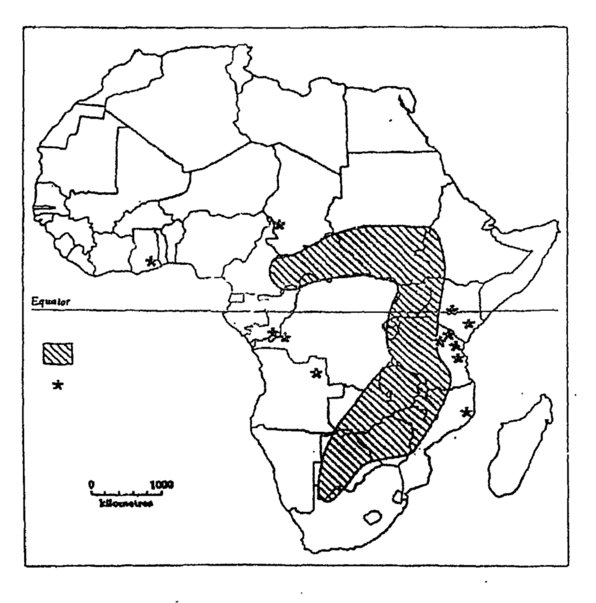
**التأثير متعدد الجوانب للإيدز :**

للإيدز تأثير مدمر على التنمية الإجتماعية والإقتصادية فى الدول التى ترتفع فيها نسبة الإصابة به، بل إنه أكبر عائق أمام تحقيق أهداف التنمية فى المستقبل. وكما هو معروف فإن حالات الوفاة الناجمة عن الإيدز تتركز فى المدى العمرى ١٥ – ٤٩ سنة، فيحرم بذلك الأسر والمجتمع بأكمله من أكثر الفئات الشابة المنتجة.

ويبدو أثره الذى يجتاح مجتمعات بأكملها فى أنه نتيجة للفقر وسبب له فى آن معاً، فهو يقلب ما تحقق من تنمية – رأساً على عقب – ويضعف من مقدرة الحكومات على تقديم الخدمات المناسبة لأبناء المجتمع ويقلل من وجود القوى العاملة المنتجة، وبإختصار يضع عائقاً يحول دون النمو الاقتصادى بعامة.

**١- مدي البقاء علي قيد الحياة Survival :**

يؤدى الإيدز إلى زيادة كبيرة فى معدلات الوفيات والحالة المرضية




[١] مناطق موبؤه بشده (النطاق الرئيسي)      [٢] مدن موبؤه بشده خارج النطاق الرئيسي

شكل رقم (٨-٢) نطاق الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء

mortality and morbidity – ففى الدول الافريقية الخمسة وثلاثين الأكثر تأثراً به – قدر أمد الحياة عند المولد بها بنحو ٤٨,٣ سنة فى الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ ، أى ينقص بنحو ٦,٥ سنة أقل مما كان متوقعاً إذا لم ينتشر وباء الإيدز.

وفى الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ ، كان أمد الحياة عند المولد فى أسوأ ١١ دولة ينتشر فيها الإيدز – متوقعاً أن ينقص إلى ٤٤ سنة بدلاً من وصوله إلى ٦١ سنة إذا كانت هذه الدول خالية من الإيدز.

إضافة إلى ذلك فإن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة فى طريقها للتصاعد نتيجة إنتشار فيروس ووباء الإيدز HIV / AIDS مما يؤدى إلى تآكل التقدم الذى بذل لتخفيض هذه المعدلات كهدف تنموى رئيسى – وقد خطط من قبل أن تنخفض إلى ثلثى ما هى عليه بوصول سنة ٢٠١٥ ، كما سبق فى قمة الألفية التى عقدت من قبل.

**التعليم :**

بسبب وفيات المدرسين الشباب بسبب الإيدز وزيادة نسبة تسرب الأطفال الأيتام بالذات، فإن التقدم فى التعليم والقيد المدرسي يتدنى بشكل مريع، ففى أسوأ البلاد تأثراً بالإيدز فإن نحو نصف عدد الأطفال الذين فقدوا آباءهم بسبب مرض الإيدز يتسربون من المدارس مما يهدد التنمية البشرية فى تلك الأقطار.

**القوي العاملة :**

أثبتت الدراسات التى قامت بها الأمم المتحدة أنه فى أفريقيا جنوب الصحراء – فإن حجم القوى العاملة سيتناقص بنسبة تتراوح بين ١٠ ٪ إلى ٣٠ ٪ بحلول على ٢٠٢٠ – عما كان متوقعاً بدون الإيدز. ولا شك أن تآكل رأس المال البشرى Erosion of Human Capital، وفقدان العمالة المدربة

الماهرة وتناقص انتاجية العمال سينتج عنه عدم التوازن mismatch بين الموارد البشرية والاحتياجات العمالية مع نتائج خطيرة على القطاع الخاص والقطاع العام. إضافة إلى ذلك فإن مشكلة عمالة الأطفال ستزداد سوءاً ex-cacerloated وتفاقماً بسبب فيروس ومرض الإيدز ذلك لأن الأطفال الذين تيتموا (فقدوا آباءهم) سينضمون إلى سوق العمل لتوفير مستويات الكفاف للعيش.

**وضع المرأة :**

للإيدز أثره السئ الحاد على المرأة ودورها الإنتاجى والخصوصى فالنساء أكثر عرضة للإيدز Vulnerable لأسباب بيولوجية واجتماعية حيث تصل نسبة الإصابة بعدوى الإيدز لدى الإناث الشابات إلى أربع مرات قدر نسبة الإصابة لدى الشباب الذكور فى كثير من الأقطار كما أن النساء هن اللاتى يرعون مرض الإيدز والاطفال الأيتام بسببه.

**التماسك الإجتماعي Cohesian :**

نظراً لأن الإيدز يزيل أجيالاً بأكملها decinate من الشباب فى سن الانجاب تاركاً اجيالاً من الأطفال دون آباء وبلا عون إجتماعى، معرضين للاستغلال.وإساءة الاستخدام ويعانون نقصاً فى التعليم وفرص الحياة الكريمة، فإن مرض الإيدز يمثل تهديداً للتماسك الاجتماعى – بل ينظر إليه على أنه عامل لعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى فى الاقطار التى ينتشر فيها بمعدلات عالية.

**حجم السكان بعامة :**

رغم الجهود الدولية التى بذلت لمكافحة الإيدز، فإن التقديرات مازالت يلفها التشاؤم حيث مازال الوباء منتشراً – بل وتتزايد معدلاته فى بعض المناطق بالدول الأفريقية ، ومن ثم فإن تقديرات السكان للمستقبل ستتأثر بشدة، بسبب معدلات الوفيات من هذا المرض.

وقد أظهرت تقديرات الأمم المتحدة حديثاً – (قسم السكان) أن سكان أكبر ٤٥ دولة مصابة بهذا المرض ستكون أقل بحوالى ٩٧ مليون نسمة عن المقدر لها سنة ٢٠١٥ فى حالة عدم وجود هذا المرض، وهذه الظاهرة تأتى فى معظمها من الوفيات الناجمة عن الإيدز[١٣].

### تأثير الايدز علي التنمية في أفريقيا :

للإيدز تأثير كاسح على نمط التنمية البشرية والاقتصادية فى كثير من أقطار أفريقيا جنوب الصحراء، فهو يؤدى إلى تقصير أمد الحياة بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪ بحيث يجعله يصل إلى نحو ٣٠ سنة فقط[١٤].

وعلى العكس من الأمراض التى تصيب فى الغالب الأطفال الرضع وصغار السن أو كبار السن والتى تنعكس على منحنى الوفيات العمرى النوعى، فإن مرض الإيدز يصيب البالغين الشباب فى سن الانتاج والعمل، وفى بداية سنوات نضجهم الجنسى، مما يؤدى إلى تناقص حاد فى القوة العاملة الشابة، وزيادة معدلات الإعالة (اعالة الأطفال والكبار) فى الوقت الذى تتطلب فيه خطط التنمية زيادة القوة العاملة الشابة واستثمار مقدرتها على العمل، ويترتب على ذلك فى النهاية تقليل المقدرة الاقتصادية للمجتمع خاصة فى مجال الزراعة والصناعة والتعليم والنقل والخدمات. ففى دولة زيمبابوى مثلا – والتى قدر عدد سكانها بأكثر قليلاً من ١١ مليون نسمة أدى انشار وباء الإيدز بها الى تيتم نحو ٩٠٠٠٠٠ طفلا أصبحوا فى حاجة إلى رعاية المجتمع بأكمله بعد أن فقدوا أحد أبائهم، ولا يجد الكثير من هؤلاء الأطفال فرصاً للتعليم بل إن معظهم ينسحب من سوق العمل مبكراً ويهاجر إلى حيث فرص عمل متاحة، بل إن بعضهم يمتهن البغاء لإعالة أنفسهم أو أفراد أسرهم.

والإناث الشابات هن أكثر الفئات العمرية التى تتعرض لأثار مرض

الإيدز وذلك في الدول التى ينتشر فيها هذا الوباء. فتزيد نسبة تعرضهن للإيدز عن الذكور بمقدار أربع مرات (أى أن احتمال اصابتهن بهذا المرض تصل إلى ٤ مرات قدر نسبة الذكور)، وذلك من خلال الاتصال الجنسي ومن ثم انتقال المرض إليهن وموتهن بمعدلات أعلى وأسرع.

ويضاف إلى ذلك أن المجتمعات الأفريقية من خلال ممارستها للتفرقة بين الرجل والمرأة فيما يعرف بفجوة النوع Gender Gap فى النشاط الاقتصادى والقوى المجتمعية فإن الإناث لا يستطعن أن يقاومن مسببات المرض وخاصة لدى اللاتى يمارسن البغاء منهن.

ورغم الصورة الكئيبة التى تعتمل فى النفوس عن انتشار الإيدز فى أفريقيا المدارية، فإن هناك بصيصاً من أمل بدأ يحيى قدراً من التفاؤل، فلأول مرة – كما أظهرت هيئة الصحة العالمية – يثبت معدل الاصابة الجديدة من الإيدز فى أفريقيا جنوب الد حراء وذلك ابتداء من سنة ٢٠٠٠، بل أن بعض الدول فى هذا النطاق نجحت فى تقليل معدلات انتشاره من خلال سياسات ناجحة للتصدى له ومقاومته لعل أبرزها أوغنده والسنغال. وقد ارتكزت تلك السياسات على توفير أدوية مناسبة مضادة للفيروسات للحوامل قبل الولادة مباشرة والتى تفيد فى عدم نقل الفيروس إلى الجنين، كذلك توسعت فى الحملات الإعلامية للوقاية من مسببات هذا المرض، وعملت على تقوية دور المرأة ومكانتها – فى حدود امكانياتها المتاحة – وذلك من خلال تعليم جيد وتقليل الفجوة التى تفصل بين البنات والبنين فى سن التعليم.

**السنغال وأوغنده:**

سبق القول أن قارة أفريقيا أكثر القارات اصابة بالايدز فى العالم، فيوجد بها فرد بالغ مصاب بفيروس الإيدز من بين كل ١٥ فرداً من أبنائها سنة

٢٠٠١، وتختلف معدلات الاصابة بهذا المرض من دولة لأخرى من دول القارة البالغ عددها ٥٤ دولة، فهى تميل إلى الهبوط التدريجى من الجنوب إلى الشمال (شكل رقم ٢) . ففى الجنوب هناك سبع دول هى الأعلى فى مستويات الاصابة بالإيدز وهى:

١- زامبيا

٢- زيمبابوى

٣- جنوب أفريقيا

٤- بتسوانا

٥- ليسوتو

٦- ناميبيا

٧- سوازيلاند

وتزيد الإصابة فى هذه الدول السبع على ٢٠ ٪ من الشباب البالغ. أما فى شمال القارة فتتضاءل معدلات الاصابة بشكل واضح حتى إنها تتأرجح بين ٠,٥ ٪ و ٣,٦ ٪ فى دول نطاق الساحل (السنغال - نامبيا - مالى - النيجر - تشاد - السودان) .

وراغم الصورة القاتمة لمعدلات الاصابة فى أفريقيا جنوب الصحراء، تبدو السنغال وأوغنده استثناءاً من ذلك، ففى السنغال ينخفض المعدل إلى مستويات دنيا إذا قورن ببقيه الدول حيث يصل المعدل به إلى ٠,٥ ٪ فقط - وهو معدل قريب لمثيله فى (حوض باريس مثلا)، ورغم أن الإيدز ظهر فى السنغال منذ فترة طويلة إلا أنه ظل تحت السيطرة وظل محدوداً للغاية، ويرجع ذلك إلى أسباب أبرزها الدور النشيط الذى قامت به السلطات السنغالية فى مقاومة المرض ونشر معلومات كافية عنه للحد من انتشاره، وكذلك تنمية المجتمع اقتصاديا وتحسين حال المرأة .

أما فى أوغنده – فرغم أن المعدل يصل إلى ٥ ٪ من بين البالغين – أى نحو عشرة أمثال المعدل فى السنغال – إلا أنه بدأ هبوطه ليصل إلى النصف فى عشر سنوات مما يعكس نجاح هذه الدولة فى مقاومة هذا الوباء من خلال مقاومة العدوى الناتجة عن الإنتقال الجنسى والإجراءات التى اتخذتها لمقاومته والأهتمام بالتعليم. ومن هنا فإن السنغال وأوغنده تعدان نموذجين للنجاح فى مكافحة وباء الإيدز.

**خاتمـة :**

قدر عدد المصابين بفيروس الإيدز فى العالم بنحو ٣٤,٣ مليون نسمة بنهاية سنة ١٩٩٩ . ومعظم هؤلاء المصابين يعيشون فى أفريقيا جنوب الصحراء. وتبين أرقام المصابين بهذا المرض حقيقة مرعبة فى انتشار هذا الوباء. وعند بداية الألفية الثالثة، كانت أفريقيا تحوى أكثر من ٧٠٪ (٢٤,٥ مليون) من جملة المصابين بهذا الفيروس فى العالم. كما يعد هذا الاقليم أول أقاليم العالم فى انتقال المرض رأسيا أو من الأم إلى طفلها، كما أنه أكثر أقاليم العالم التى شهدت انخفاضاً حاداً فى أمد الحياة عند المولد بسبب انتشار فيروس الإيدز والإيدز ذاته . وعلى أية حال فلم يصب هذا الوباء كل أفراد المجتمع جميعا بالتساوى – بل إن الاناث والشباب هم أكثر الفئات تأثراً بخطر الاصابة بفيروس الايدز[٨] .

وقد شهدت جنوب أفريقيا فى السنوات الأخيرة ارتفاعا مذهلاً فى معدلات الاصابة بمرض الإيدز. فرغم أن الفيروس قد لوحظ أولاً فى أوائل الثمانينيات، فإنه فى التسعينيات بدأت المراقبة الشديدة فى المراكز الحكومة لما قبل الولادة National antenatal centres ولم تتعد المعدلات ٠,٧٦ ٪ بين الاناث اللاتى كن يترددن على هذه المراكز. ولكن فى سنة ١٩٩٥ زاد هذا الرقم ليصل إلى ١٠,٤ ٪، وأحدث مسح لما قبل الولادة أوضح أن معدل الانتشار القومى بلغ ٢٢,٤ ٪ بل إن هناك مناطق مثل Kwa Zulu Natal ارتفعت النسبة الى ٣٥ ٪.

والمؤكد أن قطاع المراهقين والشباب فى جنوب أفريقيا هم أكثر الفئات تعرضا للإيدز. والعدوى بفيروس الإيدز سواء بين الذكور أو الإناث، فقد أوضح مسح تم سنة ١٩٩٩ أن نسبة الحاملين لفيروس الإيدز يقترب من ٢٥,٦ ٪ بين الإناث فى السن ٢٠ – ٢٤ سنة وفى اقليم كوازولو ناتال بلغت

النسبة ٣٢.٥ ٪ من الإناث الحوامل تحت سن ٢٥ سنة أى كن حاملات للفيروس.

إضافة لذلك فإن تجار الهوى (الجنس) Sex Workers أكثر عرضة للمرض بفيروس الإيدز وبانتقاله لهم. وتجارة الهوى رائجة فى جنوب أفريقيا، ورغم قلة الدراسات التفصيلية، فقد أثبتت دراسة متعمقه حديثه لدى تجار الهوى فى مجتمع تعدين الذهب بجنوب أفريقيا أن ٦٩ ٪ من الاناث اللاتى تم أخذ عينة منهن كن حاملات لفيروس الإيدز. مما يجعل هذه الدولة ودول أفريقية أخرى تحظى بأعلى معدلات اصابة بفيروس الإيدز فى العالم.

## الهوامش والحواشي

(•) مصطلحات البحث :

- الإيدز (AIDS) Acquired Immunodeficiency Virus –

- فيروس الإيدز (HIV) Human Immunodeficiency Virus –

- الأمراض المنقوله بسبب الجنس (STD) Sexually Transmitted Diseases-

(١) Kuby M. et al. Human Geography in Action, John Wiley & Sons, Inc., N.Y., 2001, p. 68.

(٢) Ibid., p. 69.

(٣) Population Council, Population and Development Review 26 (3) September 2000, p. 629.

(٤) Ibid, p. 630

(٥) Ibid, p. 631

(٦) Ibid, p. 632

(٧) Ibid, pp. 632 - 633

(٨) Institut National d'études demographiques, Bulletin Mensuel, Population et Societés, N. 385, December 2002, p.1.

(٩) Ibid, p. 2

(١٠) Dayson. T., HIV / AIDS and Urbanization "Population and Development Review 29 (3): 427 - 442 (September 2003).

(١١) هناك اختلاف في تحديد المدى العمرى للشباب. غير أن التعريف العالمي هو ما جاءت

به منظمة الصحة العالمية فالأفراد الذين يتراوح عمرهم من ١٠-١٩ يعتبرون مراهقين adoecacents (بتفرغ مراهقة مبكرة ١٠-١٤، ومراهقة متأخرة (١٥-١٩). وفيما بين ذلك وحتى ٢٤ سنة يعدون شبابا أو السكان الشباب Young . وفى الدراسات العا... - فإن الشباب بصفة دائمة هم ما دون سن ٢٤، ولكن UNFPA يقدر الشباب من ١٥-٢٤ سنة، وبلغت نسبة العينة فى مصر سنه ١٩٩٦ . ٢١٪.

وقد قدر أن أمد الحياة فى أفريقيا الجنوبية وفى الخمس السنوات التالية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) سيهبط من ٥٩ سنة إلى ٤٥ سنة بسبب الإيدز. أما فى جنوب أفريقيا فمن المتوقع أن يهبط من ٦٠ - ٤٠ سنة، سنة ٢٠١٠.

(١٢) تفاصيل هذا الاعلان العالمى متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعنوان الموقع هو: http:IIWWW :naids.org/ungasslindex.html.

(١٣) population, Council, Pop. and Dev. vol. 27, 3, Sept. 2001. p. 621.

(١٤) Varga, Ch. Condom dilemmas: Dynamics of protected sex in high risk groups in south Africa, . National Centre for Epidemiology and population Health, Health Transition Centre, Australian National University, Canberra, 2000, pp. 40 - 41.

# المراجع


(1) Dayson, T., "HIV / AIDS and Urbanization "Population and Development Review, 29 (3), September, 2003.

(2) Institut National D'études Demographiques, Bulletin Mensuel, Population et Sociétés, N: 385, December, 2002.

(3) Kuby M. et. al., Human Geography in Action, John Wiley & Sons, Inc., N. Y., 2001.

(4) Population Council, Population and Development Review 26 (3) September, 2000, 2001.

(5) Population Reference Beereau, 2004, World Population Data Sheet.

(6) Varga, Ch. condom Dilemmas. Health Transition Centre, Australian National University, Canberra, 2000.

# الفصل التاسع

# سكان إثيوبيا والمالثوسية الجديدة

## (١) مقدمة في ملامح الأرض،

إثيوبيا - إحدى دول شرق أفريقيا وحوض النيل، تبلغ مساحتها ١,١٠٤,٣٠٠ كيلو متر مربعا، وبلغ عدد سكانها قرابة ٧١ مليون نسمة سنة ٢٠٠٣، وتبدو فى خريطة أفريقيا هضبة مندمجة الشكل تقع بين دائرتى عرض ٤° و ١٩° شمالاً وبين خطى طول ٣٣° و ٤٨ شرقا، كالقلعة الحصينة فى شرق القارة، وتقطعها أودية أنهار تشق طرقها فى خوانق عميقة، متجهة نحو الشمال وللغرب لتكون منابع النيل الحبشية: العطبرة، والنيل الأزرق، والسوباط وروافدها، (حيث يأتى منها نحو ٨٣٪ من المياه التى تحصل عليها مصر من نهر النيل)، أما جنوباً فيتجه الصرف المائى نحو قاع الأخدود الأفريقى الشرقى العظيم، كما يتجه نحو أطراف الهضبة الجنوبية فى أقليم أوجادين مكونا المنابع العليا لنهرى ويب شبلى وجوبا فى الصومال.

وتتكون هضبة الحبشة من أقاليم جغرافية صغيرة تفصل كل منها عن الآخر أودية وخوانق عميقة، وأهم هذه الأقاليم فى شمال البلاد وغربها جوجام، وشوا، ووليجا، وأمهرة. وفى الجنوب الشرقى هرر، وجالا، وسيدامو، وتنحدر هذه الأقاليم الجبلية إلى سهول الدناقل شرقا، وهضبة الأوجادين جنوباً بشرق.

وسطح إثيوبيا يتصف بالوعورة والتباين فى مستويات الأرتفاع وقد تعارف الجغرافيون على تقسيم هذه الهضبة على ثلاثة أقاليم وفق مستويات الارتفاع يختلف كل منها فى مناخه ونباته، فالأراضى التى يقل منسوبها عن ١٨٠٠ تتص بالحرارة المرتفعة والنباتات المدارية (تسمى أقليم القلة)، أما الأراضى التى يتراوح إرتفاعها من ١٨٠٠ – ٢٥٠٠ مترا فهى معتدلة المناخ – حيث النباتات التى تشبه نباتات البحر المتوسط ويزرع القطن والزيتون والكروم والبن (يسمى أقليم وينا ديجا) ويعد القلب الزراعى للبلاد، أما ما يزيد على ٢٥٠٠ مترا فهو بارد تنتشر فوقه مروج ألبية ومراعى طبيعية للماشية ويسمى (بإقليم الديجا).

ورغم أن إثيوبيا تمتد بين دائرتى العرض ٥ و ١٨° شمال خط الأستواء. ومن ثم فهى تقع فى النطاق المدارى، إلا أن إرتفاعها عن سطح البحر قد ساعد على إرتفاع درجة الحرارة كثيراً، فأصبحت تتراوح بين ١٥ و٢٠° مئوية، ولعل فى متوسط حرارة أديس أبابا، العاصمة – التى تقع على إرتفاع ٢٤٥٠ مترا – وعلى دائرة العرض ٩° شمالاً خير دليل على ذلك حيث تتراوح الحرارة بين ٩ و ١٥° مئوية، وتتميز الأمطار بغزارتها فى المناطق المرتفعة، وتقل بالإتجاه شمالاً أو جنوباً أو شرقاً ليصبح الجفاف هو الطبقة السائدة فى الأراضى الواقعة فى شرق الأخدود الأفريقى مثل سهول الدناقل شرقا والأوجادين جنوبا.

**(٢) الملامح البشرية:**

تأثرت الجغرافيا البشرية للحبشة بجغرافيتها الطبيعية إلى حد كبير، كما

تأثرت بموقعها الجغرافى عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، فى مقابل اليمن، واكسبها سطحها المتضرس الوعر صفة خاصة، فقد عمل على بقاء المجموعات العرقية منعزلة، وكرس الأقليمية بين تلك المجموعات، وذلك كله رغم أن الحبشة بموقعها العام تأتى فى ملتقى الإتصال بين شرق أفريقيا وجنوب غرب آسيا، وجاء النقل الجوى ليؤكد قيمة هذا الموقع حيث ترتبط أديس أبابا بنيروبى، وعدن وكراتشى، وبالخرطوم والقاهرة ولندن وغيرها، كما تعتمد فى تجارتها على علاقتها بجيبوتى عن طريق خط السكك الحديدية الذى يربط عاصمتها بها.

ولإثيوبيا تاريخ قديم أسهم فى تشكيل ملامحها البشرية وبنائها السياسى الداخلى وعلاقاتها الخارجية، وشهدت هجرات سامية واسعة من جنوب شبه جزيرة العرب، وسادت لغة المهاجرين وثقافتهم خاصة فى شرق البلاد وشمالها، كما شهدت دورات توسع وإنكماش عبر تاريخها الطويل خاصة فيما قبل القرن السادس عشر الميلادى، ولكن إثيوبيا الحديثة ترجع إلى الإمبراطور تيودور (١٨٥٥ - ١٨٦٨)، وحافظ الملوك من بعده على استقلال البلاد خاصة فى مرحلة حمى السيطرة الاستعمارية الأوربية على شرق أفريقيا فى القرن التاسع عشر والعشرين ومع ذلك - فقد غزاها الإيطاليون سنة ١٩٣٦ - وأستمروا فيها حتى هزيمتهم سنة ١٩٤١. وقد وضعت الأمم المتحدة ارتريا - المستعمرة الإيطالية السابقة - تحت إدارة إثيوبيا فى ١٩٥٢/٩/١٥، ولكنها ناضلت نضالاً مريراً للحصول على الإستقلال حتى تم لها ذلك فى مايو ١٩٩٣.

وبعد أستقلال ارتريا أصبحت إثيوبيا دولة حبيسة - سياسياً - وتعتمد فى تجارتها الخارجية على علاقاتها بالدول المجاورة خاصة جيبوتى التى تتصل بأديس أبابا بخط حديدى يمثل شريان النقل الخارجى للبلاد، وارتريا التى ترتبط معها بإتفاقية سنة ١٩٩٣ تسمح لإثيوبيا بإستخدام موانى عصب ومصوع .

جدول رقم (٩- ١) الحدود السياسية لإثيوبيا (٢٠٠٤)

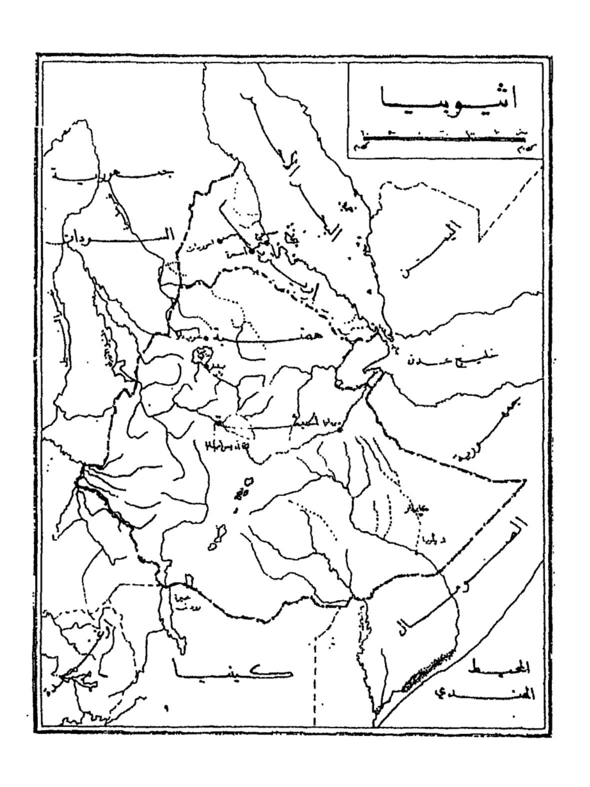
| دولة الجوار | طول الحدود بالكيلو متر |
| --- | --- |
| ارتريا | ٩١٢ |
| جيبوتى | ٣٣٧ |
| الصومال | ١٦٢٦ |
| كينيا | ٨٣٠ |
| السودان | ١٦٠٦ |

المصدر:

Atlaseco; 2004, Atlas économique et politique mondial, Paris, p.93.

وإثيوبيا إتحاد فدرالى يتكون من تسعة أقاليم فدرالية [1] هى:

(1)Staleman's Yearbook, 2999, p. 601




شكل رقم (٩-١) أثيوبيا

| | |
|---|---|
| ١- عفر | Afar |
| ٢- أمهرة | Amhara |
| ٣- سانجى | .......ngi |
| ٤- جامبلا | Gambella |
| ٥- هرر | Harar |
| ٦- أروميا | Oromia |
| ٧- شعوب الجنوب | The Peopel of The south |
| ٨- صوماليا | Somalia |
| ٩- تيجرى | Tigre |

(٣) البيانات السكانية:

تعد البيانات السكانية عن إثيوبيا شحيحة ويعتمد معظمها على تقديرات هيئات دولية مثل الأمم المتحدة، والمكتب المرجعى للسكان الأمريكى أو المعهد الديموغرافى الفرنسى بباريس، ويخضع التقدير لفروض مختلفة مما يترتب عليه تباين كبير فى الأرقام خاصة فى حجم السكان، ويصل هذا التباين إلى عدة ملايين فى السنة الواحدة. (مثال ذلك أن تقدير السكان سنة ١٩٩٧ مثلا - بلغ ٦٢,١ مليون نسمة فى أحد المصادر (U.N.I.P.A.) و ٥٨,٧ فى مرجع ثان (I.N.E.D.) كما أن إثيوبيا من الدول القليلة جداً فى

العالم التى بدأت تعداداتها متأخرة، فأول تعداد بها بدأ سنة ١٩٨٤، وما يقال عن تقديرات حجم السكان، يقال أيضا على مكونات النمو السكانى كالمواليد والوفيات والهجرة، إضافة إلى بيانات تركيب السكان التى تبدو فى النهاية تقديرات عامة أكثر منها بيانات دقيقة.

والدليل على الفارق الكبير بين التقديرات وما أظهره التعداد السكانى الذى أجرى فى البلاد سنة ١٩٨٤ – وهو أول تعداد كما سبق القول – أن المركز الديموغرافى الفرنسى قدر السكان سنة ١٩٨٣ بنحو ٣١,٣ مليون نسمة – بينما بلغ هذا العدد فى التقدير فى العام الذى يليه ٤٢ مليون نسمة وليس من المتصور أن يزداد السكان بنسبة الثلث فى عام واحد.

غير أن ذلك لايجعل الباحث يحجم عن إستخدام التقديرات – وذلك لأنه بدونها – تصبح دراسة السكان فى إثيوبيا صعبة إن لم تكن مستحيلة.

**(٤) نمو السكان:**

فى ضوء التقديرات المتاحة عن سكان إثيوبيا فى المصادر الدوليه واول تعداد أجرى بها سنة ١٩٨٤ فإنه يمكن تحديد ملامح النمو السكانى بها على امتداد نصف قرن كما يوضحه الجدول رقم (٩-٢). وتعكس أرقام السكان مدى إرتفاع معدل النمو السكانى بإثيوبيا والذى يجعلها من أعلى دول العالم فى هذا المجال، وهى فى ذلك لا تشذ كثيراً عن معظم الدول النامية التى تميزت بإرتفاع معدل النمو السكانى فيما بعد الحرب العالمية الثانية والذى

جدول رقم (٩-٢) تطور عدد سكان إثيوبيا في النصف الثاني

من القرن العشرين

| السنة | عدد السكان بالمليون | معدل النمو السكاني ٪ |
|---|---|---|
| ١٩٥٠ | ١٦,٦ | ٢,٤ |
| ١٩٧٠ | ٢٤,٦ | ٢,٤ |
| (١٩٨٤) | ٤٢,٠ | ٤,,٩ |
| ١٩٩١ | ٥٣,٢ | ٣,٨ |
| ١٩٩٧ | ٥٨,٧ | ٣,٢ |
| ٢٠٠٠ | ٦٦,٢ | ٣,٠ |
| ٢٠٠٤ | ٧٢,٤ | ٢,٤ |

المصدر:

1- Population Reference Bureau, 2004 World Population Data Sheet.

2- Sedes: Images Economiques du Monde 1996-1997.

3- UNFPA; United Nations Population Fund, The State of The World Population, 1998.

4- Le Nouve Observateur; Atlaseco, 2004 Atlas Economiques et politique Mondial.

(ويلاحظ أن تقديرات الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩١) تشمل ارتريا وتضم نحو ٦ ٪ من السكان آنذاك)

انعكس على تزايد أعداد السكان بل وتضاعفهم فى فترات قصيرة، فقد قدر عدد السكان بنحو ١٧ مليون نسمة سنة ١٩٥٠ إرتفاع على قرابة ٢٥ مليون بعد ذلك بعشرين عاماً، غير أن هذا الرقم تضاعف فى مدى عقدين تقريبا بعد ذلك ليصل إلى ٥٣ مليون نسمة سنة ١٩٩١، ويعنى التضاعف فى مدى عشرين عاما أو نحو ذلك أن معدل النمو السكانى كان يربو على ٣ ٪ سنويا، وبعد ذلك مال معدل النمو للهبوط التدريجى وانعكس ذلك على التزايد التدريجى فى حجم السكان الذى قدر بنحو ٧٢ مليون نسمة سنة ٢٠٠٤ بمعدل نمو سنوى تصل إلى ٢,٤ ٪.

**مكونات النمو الطبيعي للسكان:**

تظهر التقديرات السكانية للمعدلات الحيوية فى إثيوبيا إرتفاع معدل الخصوبة إرتفاعاً يجعل إثيوبيا من أوائل دول العالم فى هذا المعدل. كما يبين الجدول رقم (٩-٣).

جدول رقم (٩ - ٣) تطور معدل المواليد ومعدل الوفيات في إثيوبيا ومصر

(١٩٥٠ - ٢٠٠٤)

(المعدل في الألف)

| السنة | إثيوبيا | | مصر | |
|---|---|---|---|---|
| | المواليد | الوفيات | المواليد | الوفيات |
| ١٩٥٠-١٩٥٥ | ٥٢,٣ | ٣١,٩ | ٤٨,٦ | ٢٤,٠ |
| ١٩٥٥-١٩٦٠ | ٥١,١ | ٢٩,٢ | ٤٤,٨ | ٢١,٠ |
| ١٩٦٠ - ١٩٦٥ | ٥٠,٦ | ٢٦,٩ | ٤٥,٨ | ٢٠,٤ |
| ١٩٦٥-١٩٧٠ | ٤٩,٩ | ٢٤,٩ | ٤١,٨ | ١٨,٣ |
| ١٩٧٠-١٩٧٥ | ٤٩,٣ | ٢٢,٩ | ٣٨,٤ | ١٦,٣ |
| ١٩٧٥ - ١٩٨٠ | ٤٩,٠ | ٢٢,١ | ٣٨,٩ | ١٤,٢ |
| ١٩٨٠-١٩٨٥ | ٤٨,٠ | ٢٢,١ | ٣٩,١ | ١٢,٧ |
| ١٩٨٥ - ١٩٩٠ | ٤٩,٠ | ٢٠,٢ | ٣٤,٨ | ٩,٦ |
| ١٩٩٠ - ١٩٩٥ | ٤٦,٥ | ١٩,٢ | ٢٨,٩ | ٧,٩ |
| ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ | ٤٤,٦ | ١٩,٨ | ٢٦,٣ | ٦,٨ |
| ٢٠٠٤ | ٤١,٠ | ١٨,٠ | ٢٦,٠ | ٦,٠ |

المصادر:

1-U.N.World Population Revision 1988 1999.
2- Population Reference Bureau, 2004 World Population.

ومن الواضح أن إثيوبيا دولة نامية ترتفع فيها معدلات الخصوبة والوفيات معاً، غير أن الهبوط الذى اعترى الوفيات أكبر بكثير من الهبوط الذى شهدته معدلات الخصوبة محكوماً عليها بمعدل المواليد، فعلى امتداد نصف قرن هبطت الخصوبة بنسبة ضئيلة تكاد تصل ١٥ ٪ فقط (من ٥٢ فى الألف فى الفترة ١٩٥٠/١٩٥٥ إلى ٤٥ فى الألف فى الفترة ١٩٩٥/٢٠٠٠) أما الوفيات فقد هبطت بنسبة تقترب من ٤٠ ٪ فى تلك الفترة، وهذا أمر متوقع حيث تحظى الخدمات الصحية بأولوية فى عمليات التنمية مما تنعكس على إنخفاض سريع فى معدل الوفيات، ونسبة إثيوبيا فى ذلك الدول النامية الأخرى وفيها مصر – التى يبدو أن إيقاع الهبوط فيها كان أكبر بكثير من مثيله فى إثيوبيا، حتى إنه يمكن القول بأن مستوى الخصوبة والوفيات السائد فى إثيوبيا فى أواخر القرن العشرين كان يشبه مثيله فى مصر فى منتصف القرن المذكور، وبمعنى آخر فإن مصر تسبق أثيوبيا بنحو جيل كامل يقترب من ثلاثين عاما فى مستويات الخصوبة والوفيات.

وإذا كانت معدلات الخصوبة عالية فى إثيوبيا كما سبق القول، فإن ذلك يتأكد أيضا بمقاييس أخرى منها معدل الخصوبة الكلية الذى بلغ نحو ٦ أطفال للمرأة الواحدة – بالمقارنة مع ثلاثة أطفال للمرأة الواحدة فى مصر (بالتحديد ٥,٩ فى إثيوبيا مقابل ٣,٢ فى مصر) – ومعنى ذلك أن مستوى الخصوبة فى مصر يكاد يصل إلى قرابة نصف مثيله فى إثيوبيا.

ويكاد القول بصدق على وفيات الوضع والتى هبطت فى إثيوبيا من ١٢٧ فى الألف سنة ١٩٩٣ إلى ١٠٧ فى الألف سنة ٢٠٠٣ (فى مصر هبطت من ٦٢ فى الألف إلى ٣٨ فى الألف فى هذين العامين).

(٥) أمد الحياة:

فى ضوء إرتفاع معدلات الوفيات فى إثيوبيا ووفيات الوضع على وجه الخصوص، فإن من المتوقع إنخفاض أمد الحياة، وعلى امتداد العشرين عاما الأخيرة من القرن العشرين تراوح أن الحياة تمتد المولد إثيوبيا بين ٤٠ سنة فى عام ١٩٨٣ إلى ٤٦ سنة عام ٢٠٠٤ . وهى بذلك تعد من أقل دول العالم فى هذا المتوسط، وإن كانت هناك دول أخرى فى أفريقيا المدارية يقل أن الحياة فيها عن ذلك كما يبين للجدول رقم (٩-٤).

جدول رقم (٩-٤) أمد الحياة في إثيوبيا بالمقارنة

مع بعض الدول الأفريقية

| الدولة | أمد الحياه عند المولد بالسنة |
| --- | --- |
| زامبيا | ٣٥ |
| سيراليون | ٣٥ |
| بتسوانا | ٣٦ |
| ليسوتو | ٣٨ |
| أنجولا | ٤٠ |
| رواندا | ٤٠ |
| زيمبابوى | ٤١ |
| أفريقيا الوسطى | ٤٢ |
| أوغنده | ٤٥ |
| تنزانيا | ٤٥ |
| [أثيوبيا] | (٤٦) |
| السودان | ٥٧ |
| مصر | ٦٨ |
| تونس | ٧٣ |

**المصدر:**

Population Reference Bureau, 2004, World Population Data Sheet.

وأمد الحياة في إثيوبيا منخفض سواء للذكور أو الإناث، كما ينخفض بشدة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي – وترتفع مستويات الخصوبة (الأعلى في العالم) وترتفع معدلات البطالة، وتنخفض المقدرة الانتاجية. كما أن نحو ١٢ ٪ من الأطفال الرضع يموتون قبل أن يشهدوا عيد ميلادهم الأول، ونحو ٢٠ ٪ من كل الأطفال يموتون قبل سن الخامسة وذلك غالبا بسبب الأمراض المصرية مثل الحصبة والاسهال وعدوى الجهاز التنفسى المزمن.

ومن الأطفال الذين يعيشون حتى سن الخامسة، فإن ٤٧ ٪ منهم يعانون نقصاً التغذية وأوزانهم أقل من الوزن الطبيعى وفق المستويات العالمية ومن هؤلاء الذين يواصلون الحياه بعد سن الخامسة فإن ٣٠ ٪ منهم فقط يلتحقون بالمدارس الإبتدائية مما يدل على أن معظم الأطفال في سن المدرسة يبقون دائما خارجها، ويصل معدل القيد المدرسى للإناث إلى ٢١ ٪ فقط.

أما عن الوفيات فالحالة متدنية هي الأخرى، فأمد الحياة يصل إلى ٤١ سنة ومعدل وفيات الأمومة يصل إلى ١٥٢٨ لكل مائة ألف مولود حي، وهى تعد عالية للغاية، و٤٥ ٪ فقط من السكان تصل إليهم الخدمات الصحية (مقارنة بنسبة ٦٠ ٪ في أفريقيا ككل) و١٨ ٪ من سكان الريف تصلهم مياه آمنه صالحة للإستخدام ويقع نحو ثلثى السكان تحت خط الفقر المطلق، ولايزيد عدد الأطفال الذين يتلقون تطعيما عن ٢٠ ٪ كما أن الخدمات الصحية الحالية لا تخدم أكثر من ٦ ٪ فقط من النساء(١).

(1)World Bank, 1996; National Office of Population.

(٦) المستقبل العددي للسكان:

في ضوء مكونات النمو السكاني في إثيوبيا، تم تقدير حجم السكان في المستقبل، ورغم إختلاف التقديرات المستقبليه لهذا الحجم، فإنها تجمع على أن معدل النمو السكاني المرتفع حاليا في إثيوبيا - يجعلها من أكثر الدول التي يتضاعف حجم السكان بها في وقت قريب لا يتعدى ربع قرن، (جدول ٩- ٥).

جدول رقم (٩- ٥)

توقع حجم السكان في إثيوبيا ومصر

| السنة | عدد السكان بالمليون | |
|---|---|---|
| | اثيوبيا | مصر |
| ٢٠٠٠(١) | ٦٦,٢ | ٦٣,٣ |
| ٢٠٢٥(٢) | ١٣٦,٣ | ٩٥,٨ |
| ٢٠٥٠(٢) | ١٧٣,٣ | ١٢٧,٤ |

المصادر:

١- أثيوبيا Statesman's Yearbook, 2000, p. 601

مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - مصر في أرقام - مارس ٢٠٠٢ - ص ٦.

2- Population Reference Bureau, 2004, Population Data Sheet, 2004, p. 5, p. 6.

### (٧) كيف يتوزع السكان في أثيوبيا :

يتوزع الإثيوبيون فى ثلاثة مناطق كبرى هى تجره فى الشمال، والأمهارة وجوجم فى الوسط، وشوا في الشرق. وهضبة الحبشة كما ذكرنا تبدو كتلة متسعة المساحة تخللها أودية عميقة تجعل الاتصال متعذراً بين أجزائها، ولذلك فهى شبيهة بالبيئات الجبليةالتى اعتصمت بها الجماعات من آن لآخر، واتخذت من شعابها وأركانها أوطاناً آمنة يتعذر على العدو المغير أن يصل إليها أو يزعجها(١).

وقد سبق القول بأن إثيوبيا أخذت أول تعداد سكانى سنة ١٩٨٤، وبلغ عدد السكان وفق ذلك التعداد ٤٢ مليون نسمة، تزايدوا إلى رقم قدر بنحو ٧٢ مليون نسمة سنة ٢٠٠٤، وبكثافة عامة تصل إلى ٦٥ نسمة/ كيلو متر مربع، وهى كثافة خام بطبيعة الحال – وتتباين وفق ارتفاع سطح الهضبة حيث يصل أعلى متوسط للكثافة فى نطاق وينا ديجا Woina Dega الذى يتراوح بين ١٨٣٠ – ٢٤٠٠ متراً فوق مستوى سطح البحر، وهذا الإقليم كما سبق القول هو القلب الزراعى للبلاد ومن ثم فهو أكثر أقاليمها الآهلة بالسكان، كذلك ترتفع الكثافات السكانية على امتداد طرق النقل التى تعد شرايين تصل مناطق الإنتاج بالأسواق.

---

(١) محمد عوض محمد – الشعوب والسلالات الأفريقية – القاهرة – ١٩٦٥ – ص ٢٤١.

(*) بلغت نسبة الأراضى الزراعية والمراعى المستديمة ٥٣,٧٪ من مساحة إثيوبيا، أما الغابات والأحراج فنسبتها ٢٤,٧٪، أما الأراضى الأخرى، والمناطق الجرداء فبلغت نسبتها ٤٢,٩٪ سنة ١٩٨٩. (معهد الموارد العالمية – موارد العالم ٨٨ – ١٩٨٩ – ص ٣١١).

وتتناقص الكثافات السكانية بالاتجاه جنوباً وجنوبباً بغرب حيث ينخفض السطح وتتناقص كمية الأمطار، وهى فى ذلك تعد انعكاساً للظروف الطبيعية، وكذا لطرق النقل التى تربط مراكز العمران بعضها ببعض. وإذا نُسب عدد السكان إلى مساحة الأراضى الزراعية والمراعى المستديمة والتى تبلغ مساحتها ٥٣,٧٪ من مساحة البلاد لإرتفعت الكثافة إلى ١٢٢٠ نسمة/ كيلومتر المربع وهذه الكثافة الفيزيولوجية تعكس مدى ضغط السكان على هذه الأراضى المنتجة، ومن المتوقع أن تزداد الكثافة أكثر من ذلك فى المناطق الحضرية خاصة فى نطاق العاصمة أديس أبابا والتى قدر عدد سكانها سنة ٢٠٠١ بنحو ٢,٦ مليون نسمة.

**(٨) سكان الريف والحضر:**

**إثيوبيا دولة ريفية، فقد بلغت نسبة سكان الريف بها ٨٤,٢٪ من جملة السكان سنة ٢٠٠٤، وتقل بها نسبة سكان المدن إلى قرابة ١٦٪ فقط فى تلك السنة مما يجعلها واحدة من أقل دول العالم فى نسبة التحضر، ورغم ذلك فقد شهدت هذه النسبة المتواضعة تزايداً فى العقود الثلاثة الأخيرة كما يوضح ذلك الجدول رقم (٩-٦).**

جدول رقم (٩- ٦)

تطور نسبة سكان الريف وسكان الحضر في إثيوبيا منذ ١٩٦٠ (٪)

| السنة | الحضر | الريف |
| --- | --- | --- |
| ١٩٦٠ | ٦,٤ | ٩٣,٦ |
| ١٩٧٠ | ٨,٦ | ٩١,٤ |
| ١٩٨٠ | ١٠,٥ | ٨٩,٥ |
| ١٩٨٥ | ١١,٦ | ٨٨,٤ |
| ١٩٩٠ | ١٢,٩ | ٨٧,١ |
| ١٩٩٦ | ١٣,٠ | ٨٧,٠ |
| ١٩٩٨ | ١٣,١ | ٨٦,٩ |
| ٢٠٠٤ | ١٥,٨ | ٨٤,٢ |

المصدر

(١) معهد الموارد العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – موارد العالم ٨٨ – ١٩٨٩ – القاهرة وبيروت – ب ت – ص ٣١٢.

(1) Population Reference Bureau, 2004 World Population Data Sheet.

وينمو العمران الحضرى بمعدل عالٍ يصل إلى ضعف مثيل معدل النمو السكانى القومى، فقد قدرت زيادة سكان الحضر بنحو ٥,١ ٪ سنوياً، وللعاصمة – أديس أبابا – الدور الأكبر فى تلك الزيادة كقطب حضرى رئيسى فى البلاد يقترب سكانه من مليونين ونصف المليون نسمة، أما باقى

المدن فيبدو أنها مدن صغيرة الحجم، ترتبط في نموها السكاني بعوامل النمو الذاتي أكثر من عامل الهجرة الوافدة، وقد أرجع بعض الكتاب إنخفاض نسبة الحضرية في أثيوبيا إلى أن العواصم الإقليمية كانت غالباً معسكرات مستقلة، وتبدو هذه المدن في النهاية صغيرة الحجم السكاني، ولا يتجاوز حجم سكان كل منها – في الأعم الأغلب – عن ١٥٠ ألف نسمة[1]. (جدول: ٩– ٧)

وتهيمن العاصمة أديس أبابا (ومعناها الزهرة الجديدة New Flower) على نمط العمران الحضري في البلاد، وقد أصبح لها مظهر عالمي (كوزموبوليتاني) منذ أوائل الستينيات في القرن العشرين حيث أصبحت مقراً لمنظمة الوحدة الأفريقية والتي تحولت إلى الاتحاد الأفريقي بعد ذلك. وتقع أديس أبابا في قلب الإقليم الزراعي، ويكاد موقعها يكون في المركز الهندسي لأثيوبيا، وقد شهدت نمواً عمرانياً سريعاً، فقد زاد عدد سكانها من ٧٠٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٨ إلى نحو ٢,٥ مليون نسمة في الوقت الحاضر (٢٠٠٤). وقد ساعد التطور في وسائل النقل على نموها السريع، كما ساعد على نمو غيرها من المدن الأخرى، وتتصل أديس أبابا بجيبوتي بخط حديدي ينقل عليه قرابة نصف التجارة الخارجية لإثيوبيا.

---

(1) Chureh, R. J. Africa and the Islands, London, 1973, p.
وقد ذكر المؤلف أن متوسط حجم سكان المدينة الإقليمية يصل إلى ٥٠,٠٠٠ نسمة عندما كان السكان حوالي ٢٤ مليون سنة ١٩٦٨، وقد تم تقدير الرقم الحالي (١٥٠,٠٠٠) في ضوء حجم السكان سنة ٢٠٠٤ والذي قدر بحوالي ٧٢ مليون نسمة

جدول رقم (٩-٧)

حجم السكان في أهم المدن بإثيوبيا

| المدينة | عدد السكان | |
| --- | --- | --- |
| | ١٩٨٤ [١] | ٢٠٠٤ [٢] |
| أديس أبابا (١٩٩٠) | ١,٧٠٠,٠٠٠ | ٢,٩٠٠,٠٠٠ |
| ديرداوا Dire Dawa | ٩٨١٠٤ | ١٦٨,١٠٠ |
| ناذرت Nazret | ٧٦٢٨٤ | ١٣٠,٧٠٠ |
| بحر داز Bahr Dar | ٥٤٨٠٠ | ٩٣٩٤٠ |
| دبرزيت Debre Zeit | ٥١١٤٣ | ٨٧٦٧٠ |

المصدر:

(1) Statesman's Yearbook, 2000, p. 601.

(٢) تقدير الباحث وفق تزايد حجم سكان البلاد من ٤٢ مليون نسمة تعداد ١٩٨٤ إلى ٧٢,٤ مليون سنة ٢٠٠٤.

(٩) ملامح التركيب السكاني:

يعد التركيب العمري النوعي لسكان إثيوبيا مرآة صادقة لبنائها الديموغرافي، فقد أدى إرتفاع مستوى الخصوبة إلى زيادة نسبة صغار السن إلى قرابة نصف السكان، كما أدى إلى إرتفاع مستوى الوفيات خاصة في الطفولة المبكرة على انخفاض أمد الحياة وتناقص نسبة كبار السن على قرابة ٣٪ فقط (جدول رقم ٩ – ٨).

جدول رقم (٩-٨) تطور نسبة الفئات العمرية الثلاث لسكان إثيوبيا

في الفترة ١٩٨٣ - ٢٠٠٤

| السنة | أقل من ١٥ سنة | من ١٥ - ٦٤ | ٦٥ فأكثر |
|---|---|---|---|
| ١٩٨٣ | ٤٣ | ٥٢ | ٥ |
| ١٩٨٧ | ٤٦ | ٥٠ | ٤ |
| ١٩٩١ | ٤٥ | ٥٢ | ٣ |
| ١٩٩٥ | ٤٩ | ٤٨ | ٣ |
| ٢٠٠٠ | ٤٤ | ٥٠ | ٣ |
| ٢٠٠٤ | ٤٤ | ٥٣ | ٣ |

المصدر:

(1) INED; Population et Sociétés, Tous les pays du Monde Cannuelles.

(2) Population Reperence Bueau, Population Data Sheet, 2004.

(١٠) التركيب العرقي والديني واللغوي:

يعد التركيب العرقى واللغوى والدينى للشعب الإثيوبى - معقداً إلى حد كبير، حتى إن بعض الباحثين أبدى دهشته من استمرار إثيوبيا دولة موحدة على امتداد عدة قرون رغم هذا التباين الثقافى الكبير على أرضها[1]. وترجع الحضارة الاثيوبية إلى اختلاط وامتزاج بين الجماعات الحامية، والقبائل

(1) Church, J.R. op. Cit., p. 211.

السامية التى تدفقت على هضبة الحبشة فى حدود القرن العاشر قبل الميلاد على الأرجح، وأصبح الشعب الاثيوبى واضح المعالم العقانية والقوقازية أثناء حكم مملكة أكسوم Aksum التى استمرت من القرن الأول حتى القرن السابع الميلادى وبلغت شأن كبيراً فى حضارتها الحبشية.

وقد أدى تعدد البيئات الجبلية إلى كثرة التنوع السلالى والثقافى فى إثيوبيا، وحال ضعف الصلة بين نواحى الوطن إلى الإندماج بين تلك الجماعات، ولذلك فليس من المستغرب أن تتعدد السلالات والثقافات فى هذه الدولة المترامية الأطراف حتى إن الإثيوبيين أنفسهم تتألف منهم أقسام سياسية هامة فى تجره، وفى أمهاره، وجوجم، وشوا. ويكاد كل قسم منها أن يكون مملكة مستقلة لولا أن رئيسا من بينها أبدى من المهسة والمقدرة ما جعل الآخرين يدينون له بالطاعة، ولذلك سمى الإمبراطور السابق (قبل العهد الثورى الذى أطاح به) – باسم (نجستا نجست) أو ملك الملوك[1].

ورغم أن أثيوبيا تضم عدداً كبيراً من العناصر الحامية والزنجية، فإن نواة الشعب هم العنصر الإثيوبى الذى يعيش فى الهضبة الحبشية التى يزيد ارتفاعها عن ألف متر فوق مستوى سطح البحر، وهؤلاء يكادون يبلغون أكثر من ٣٥٪ من سكان إثيوبيا وهم الذين نطلق عليهم الإثيوبيين[2].

وعلى ذلك فإن الحبشة تعرضت لموجات هجرة متتالية من الساميين، ورغم أن تاريخ هذه الهجرات غير معروف بدقة إلا أن معظم الآراء تجمع

---

(١) محمد عوض محمد – الشعوب والسلالات الأفريقية – القاهرة – ١٩٦٥ – ص ٢٤١.

(٢) محمد عوض محمد، المرجع السابق، ص ٢٤١.

على أنه حدث في حدود القرن العاشر قبل الميلاد – وربما قبل ذلك وفي أساطير بعض الجماعات الاثيوبية اشارات إلى تأسيس مملكتهم بواسطة مهاجرين من اليمن، بل إن الإثيوبيين يذكرون أن البيت المالك الذى كان يحكم إثيوبيا قبل القضاء على الملكية سنة ١٩٧٤ – ينحدر من ملكة سبأ[١].

وهكذا طبعت الهجرات اليمنية إثيوبيا – بالطابع السامى وكانت هجراتهم إليها سلمية أو قريبة من السلمية، وترتب عليها اتصال متواصل بين اليمن وإثيوبيا، انتقلت في غضونه بعض عناصر الحضارة مثل زراعة البن ولا شك أن تشابه البيئتين في اليمن وإثيوبيا ساعد على ربطهما وتوطيد العلاقات والروابط بينهما على مر التاريخ.

وصفوة القول أن هجرات متتالية [illegible] من بلاد اليمن إلى بلاد الحبشة، وتوالت هذه الهجرات على مدى قرون عديدة، وأحدثت أثراً ثقافياً عميقاً على إثيوبيا التى اصطبغت بالصبغة السامية، وأخذت تظهر فى تاريخ حوض النيل الشرقى، كما كانت لها صلات بالكثير من فراعنة مصر وحكامها بعد ذلك، أما الملامح الزنجية فهى شائعة فى جنوب إثيوبيا، ويعتقد أنها وفدت تحت ضغط شعوب اخرى أقوى منها.

وقد أقتبست إثيوبيا الديانات السماوية الثلاثة، بدءاً بالديانة اليهودية مبكراً، وإن كانت هذه الديانة لم تتجاوز منطقة محددة فى الشمال، وربما وفد هذا الدين مع بعض المهاجرين اليهود، ولا يزال هناك فى الإقليم الجبلى فى الشمال طائفة من اليهود يسمون الفلاشا (أى غراب)، ولم يتجاوز عددهم

(١) محمد عوض محمد، المرجع السابق، ص ٢٤٣.

Languages and religions of Ethiopia (After Kuo)

شكل (٩-٢)

لغات أثيوبيا وديانا تها

٣٠,٠٠٠ نسمة فى منتصف الستينيات وهم معروفون باليهود السود، وقد هاجر عدد كبير منهم إلى اسرائيل منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضى.

أما المسيحية فقد دخلت إثيوبيا فى منتصف القرن الرابع الميلادى على يد قسيس يدعى فرومنتيوس – الذى عين أول أسقف لإثيوبيا – ولم تلبث الكنيسة الحبشية أن اتصلت بالكنيسة المصرية وأخذت عنها كثيراً من طقوسها وعقائدها، بل كان البطريرك المصرى فيما مضى هو الذى يعين رئيس الكنيسة الحبشية واستمر ذلك حتى سنة ١٩٤٨ عندما انفصلت الكنيسة الاثيوبية عن الكنيسة المصرية.

وقد دخل الاسلام الحبشة فى أوائل القرن السابع الميلادى. وقد ارتبطت الحبشة بفجر الدعوة الإسلامية عندما استقبلت أوائل المهاجرين المسلمين فى عهد الرسول (ﷺ) حيث هاجر إلى الحبشة عشرات الرجال والنساء والأطفال، وأجمعت روايات المؤرخين المسلمين أن النجاشى (ملك الحبشة) أكرم وفادة هؤلاء المهاجرين واستقر بعضهم فى الحبشة وعاد بعضهم إلى مكة قبل هجرة الرسول (ﷺ) إلى يثرب عام ٦٢٢م. وقد سلك الإسلام إلى الحبشة طريقين: إحدهما من شبه جزيرة العرب – مهد الإسلام – بحراً، عبر مضيق عدن، والآخر من مصر – براً – مخترقاً جبال البحر الأحمر عبر ديار قبائل البجة نحو ساحل ارتريا، وقوى الفتح الإسلامى لمصر – اتصلات التجارية القديمة براً وبحراً مع الحبشة فى البحر الأحمر، كما لم يقطع الصلات الدينية بين كنيستى الحبشة ومصر، وقامت قبائل البجة – الذين امتدت ديارهم من شمال الحبشة حتى حدود مصر – بدور الوساطة فى

المبادلات التجارية بين مصر الإسلامية والحبشة، وظل الإسلام - رغم التطورات التاريخية المتعاقبة دين أكثر من نصف سكان الحبشة تعتنقه قبائل الدناقل وقبائل الجالا وكلهاشعوب قوية المراسي في شرق البلاد[1].

ويوجد في إثيوبيا ٢٨٦ لغة منطوقة[2]، غير أن أبرزها لغة الأمرية - وهي اللغة الرسمية، ثم لغة الأورومو وتعرف بلغة الأورومنجا Orominga، ولغة التيجرى وتعرف بلغة تيجرنيا Tigrigna- إضافة إلى اللغة العربية.

والواقع أن أبرز مجموعتين عرقيتين ولغويتين هما الأمهرة[3]، والأورومو، ويعيش الأمهرة في شمال إثيوبيا ويرجعون في أصولهم إلى الجماعات السامية الشمالية، وقد كانوا باستمرار الطبقة الحاكمة حتى إن لغتهم - هي اللغة الرسمية للبلاد، أما الأورومو (أو الجالا)، فيرتبطون سلالياً مع الصومال، ويضمون المسلمين والمسيحيين بل والوثنيين، ويتحدثون لغة الجالينيا Gallinya ويعيشون في المناطق الواقعة إلى جنوب الأمهرة وفي مناطق أدنى في مستويات السطح وإن كان بعض الجالا قد انتقل للعيش في المناطق الجبلية المرتفعة في شمال البلاد، ويعمل معظمهم في الزراعية والحرف اليدوية، ويعيشون في مساكن منعزلة ومجموعات سكانية صغيرة عكس المجموعات المستقرة.

---

(١) محمد السيد غلاب وآخرون - البلدان الإسلامية والاقليات - الرياض - ص ٥٢٩.

(٢) تشير الأساطير الأمهرية إلى أن الأمهرة (أو أمحرا كما يكتبها العرب) أقوى شعوب الحبشة، وهو من نسل سليمان عليه السلام وملكة سبأ.

(3) Statesman's Yearbook, 2000, p. 601.

ولغات الجالا والصومال والدناقل - لغات حامية ,وهم يكونون أكثر من نصف السكان ويعتنقون في معظمهم الدين الإسلامي. جدول رقم (٩ -٩) وجدول رقم (٩ -١٠).

جدول (٩-٩)

التركيب العرقي لسكان إثيوبيا (٪ من جملة السكان)

| السنة | المصدر الأول(١) ٪ | المصدر الثاني(٢) ٪ |
|---|---|---|
| الأورومو | ٤٠ | ٣١ |
| الأمهرة | ٣٢ | ٣٠ |
| التيجرنيا | ٣٢ | ٣٠ |
| السيدامو | ٩ | ٧ |
| الصومال | ٦ | ٣,٢ |
| العفر | ٤ | ٤,١ |
| الجوراج | ٢ | - |
| أخرى(*) | ٧ | ٤,٧ |

(*) ويبلغ عددها نحو ٦٠ مجموعة عرقية صغيرة

المصدر الأول:
- Le Nouvel Observateur, Atlaséco 2004, Atlas Economique et politique mondial, p. 93.

المصدر الثاني:
- Statesman's Yearbook, 2000, p. 600.

جدول رقم (٩-١٠) التركيب الديني لسكان إثيوبيا (٪ من السكان)

| الديانة | ٪ |
|---|---|
| الإسلام | ٤٠ – ٤٥ |
| الأرثوذكسية | ٣٥ - ٤٠ |
| الوثنية | ١٥ – ٢٠ |
| ديانات أخرى | ٥ |

**المصدر:**

- Information Please Almanac Atlas and Yearbook, 1996, 49 th ed. Houghton Mifflin Company, Boston & New York, 1996, p. 184.

ويعيش شعب الأرومو فى جنوب وجنوب غربى إثيوبيا، وهم يعرفون بأسماء أخرى مثل الجالا، وأدومر، ورغم أن الوثنية غالبة عليهم فإن فيهم مجموعات اسلامية ومسيحية، والحرفة الرئيسية لهم الزراعة والرعى، وينتقلون بماشيتهم فى موسم الجفاف. وتقع أوطان الجلا كلها داخل إثيوبيا، كما يعيش كثير من الصوماليين داخلها، وفى سائر أطراف البلاد شعوب أخرى مثل الانواك والبرتا وغيرهم من ذوى الثقافات المختلفة والمتنوعة، وتبدو هذه الجماعات فى أطراف إثيوبيا تمثل جيوباً ثقافية بعضها إسلامى، والآخر مسيحى، والبعض الثالث وثنى، وهذه القبائل حامية وزنجية لم تمتزج بغيرها من الجماعات وظلت على طبيعتها وثقافتها الذاتية.

(١١) التنمية السكانية:

تعد إثيوبيا واحدة من أفقر دول العالم، ففى سنة ٢٠٠١ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى بها ١٠٠ دولاراً فقط، ولا يقل عنها فى ذلك سوى الكونغو (زائير سابقاً) والتى وصل نصيب الفرد فيها إلى ٨٠ دولاراً فى السنة، رجاء ترتيب إثيوبيا ٢٢٦ من ٢٢٧ وحدة سياسية شملتها المقارنة[1]، كذلك فإن إثيوبيا أقل دول العالم فى مستويات التنمية البشرية، فنسبة الأمية تصل إلى ٦٥ ٪ من السكان (١٥ سنة فأكثر)، ومعدل الوفيات يصل على ١٨ فى الألف ومن ثم يتدنى أمد الحياة إلى نحو ٤٨ سنة، وبذلك ينخفض مؤشر التنمية البشرية إلى حدود دنيا إذا قورن بغيرها من الدول الافريقية كما يبين ذلك الجدول رقم (٩- ١١).

(1) Atlaseco, 2004, p. XIII.

جدول رقم (٩- ١١) مؤشر التنمية البشرية في إثيوبيا

بالمقارنة علي بعض الدول الافريقية ١٩٩٧

| السنة | السنة | السنة |
|---|---|---|
| ٨١ | تونس | ٠,٧٤٨ |
| ٨٢ | الجزائر | ٠,٧٣٨ |
| ٩٠ | جنوب افريقيا | ٠,٧١٦ |
| ٩٧ | بتسوانا | ٠,٦٧٣ |
| ١٠٩ | مصر | ٠,٦١٤ |
| ١١٩ | المغرب | ٠,٥٦٦ |
| ١٧٠ | اثيوبيا | ٠,٢٤٤ |
| ١٩٧١ | مالى | ٠,٢٢٩ |
| ١٩٧٢ | بوركينافاسو | ٠,٢٢١ |
| ١٩٧٣ | النيجر | ٠,٢٠٦ |
| ١٩٧٤ | رواندا | ٠,١٨٧ |
| ١٧٥ (الأخيرة) | سيراليون | ٠,١٧٦ |

**المصدر:**

- Images Economiques du Monde, 1998, p. 31.

وتمثل الزراعة عماد الاقتصاد الإثيوبى، حيث يعيش عليها نحو ٨٠٪ من السكان، وتستوعب اكثر من نصف القوى العاملة بها، وتخضع الزراعة والرعى للظروف الجوية التى قد يؤدى انقطاع الامطار فى بعض سنواتها إلى حدوث جفاف ومجاعات كانت منها أقاليم كثيرة فى إثيوبيا خاطئة الناطق الأطراف الجنوبية والغربية.

وقد أدركت الحكومة الإثيوبية مدى خطورة النمو السريع للسكان واعتبرته أهم العوائق أمام التنمية الاقتصادية فى البلاد، وقد تبنت سياسة رسمية لتنظيم الأسرة أعلنتها فى يوليه ١٩٩٣ بهدف تخفيض يعدل النمو السكانى إلى النصف تقريباً بمجئ سنة ٢٠١٥ (تقليل الخصوبة من ٧,٧ طفل للمرأة سنة ١٩٩٣ إلى ٤ فقط سنة ٢٠١٥) وبذلت جهوداً كبيرة لزيادة استخدام وسائل منع الحمل وذلك بهدف رفع نسبة الإناث اللائى يستخدمن هذه الوسائل من ٤٪ فقط سنة ١٩٩٣ إلى ٤٤٪ سنة ٢٠١٥. ورغم العقبات الكبيرة التى واجهت الحكومة فإن كثيراً من الهيئات العالمية رصدت خفضاً فى معدل النمو السكانى حيث هبط من ٣,٨٪ سنة ١٩٩١ إلى ٢,٤١٪ سنة ٢٠٠٤.

ورغم أن حكومة إثيوبيا أعلنت برنامجاً لمقاومة الفقر فى سنة ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ من خلال اتباع سياسة اقتصادية تعتمد على الانفتاح الاقتصادى والخصخصة، فمازال الاقتصاد الإثيوبى يعتمد على القطاع الزراعى والرعوى الهش من ناحية وعلى المساعدات والدعم الخارجى من ناحية أخرى وتأتى معظم المساعدات من البنك الدولى ومن الاتحاد الأوربى والتى تسهم فى برامج الحكومة لمقاومة الفقر.

**(١٢) خاتمة:**

تشغل إثيوبيا مساحة ضخمة تربو على مليون كيلو متراً مربعاً، ويصل عدد سكانها إلى نحو ٧٢ مليون نسمة سنة ٢٠٠٤، وتأتى بذلك فى الترتيب الثالث بين دول أفريقيا بعد نيجيريا ومصر. وينمو سكانها بمعدل مرتفع

يقترب من ٢,٥ ٪ سنوياً مما ينبىء بتضاعف حجم السكان فى فترة قصيرة، وقد قدر أن هذا الحجم سيصل إلى ١١٧ مليون نسمة سنة ٢٠٢٥ ثم إلى ١٧٣ مليون نسمة سنة ٢٠٥٠ إذا استمر معدل النمو على ما هو عليه، فتصبح بذلك ثانى دول افريقيا فى حجم السكان بعد نيجيريا.

وخصوبة السكان مرتفعة فى إثيوبيا تصل إلى حدودها العليا على المستوى العالمى وقد قدرت بنحو ٥,٦ طفلاً للمرأة الواحدة، كما أن مستويات الوفيات عالية خاصة الأطفال الرضع والتى تجاوز المائة لكل ألف من المواليد، وترتب على ذلك بطبيعة الحال انخفاض أمد الحياة ليصبح من أقل آماد الحياة فى العالم حيث لا يزيد عن ٤٠ سنة إلا قليلاً.

ولما كانت الزراعة هى الحرفة الأساسية للغالبية العظمى من الشعب الاثيوبى، ومازالت أسيرة الظروف الجوية، والتقاليد والثقافات العتيقة، فإن مستويات الفقر مازالت مرتفعة تجعل إثيوبيا واحدة من أفقر دول العالم، وتصبح المعضلة السكانية - حالياً ومستقبلاً - كيف يحقق المسئولون تنمية اقتصادية وسكانية حقيقية ترتقى بقيمة الحياة وتقلل من معدلات الوفيات وترتفع بأمد الحياة ومستويات العيش. ويتطلب ذلك بلا شك جهوداً وطنية مضنية كما يتطلب تضافر جهود المجتمع الدولى بأكمله للمساهمة فى التنمية بمظاهرها المختلفة. ولا شك أن العلاقات التاريخية التى تربط مصر بأثيوبيا - تفرض على مصر توطيد العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين والعمل المشترك من خلال مشروعات تنمية مشتركة تعتمد على سياسات واضحة لصالح البلدين وللشعبين مستقبلاً.

وصفوة القول أن إثيوبيا – تعيش مرحلة ديموغرافية تجعل مكونات السكان تخضع لما يعرف بالمالثوسية الجديدة – والتى تعد بدورها تحديثا لآراء مالثوس الكلاسيكية فى العلاقة بين النمو السكانى والموارد، ومعنى ذلك أن تزايد حجم السكان بتلك المعدلات العالية سيؤدى إلى ضغط حاد على الموارد المتاحة فى البلاد، فهل ستنجح إثيوبيا فى تخطى عقبات المالثوسية الجديدة أم أن السكان سيجعلونها أسيرة لهذه النظرية التى ستنتهى إلى القول بأن الطبيعة وما تحمله من كوارث ستؤدى حتما إلى تقليل عدد السكان فى المستقبل إن لم يأخذ الإنسان بناصية التنمية الحقيقية للإرتقاء بقيمة الحياة.

**أهم المراجع:**

**باللغة العربية:**

١– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – مصر فى أرقام – مارس ٢٠٠٠ – القاهرة – ٢٠٠٠.

٢– فتحى محمد أبو عيانة: جغرافية أفريقيا – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية – ٢٠٠٠.

٣– محمد السيد غلاب وآخرون – البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة فى العالم المعاصر – الرياض – ١٩٧٩.

٤– محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الافريقية – القاهرة – ١٩٦٥.

٥– معهد الموارد العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – موارد العالم ٨٨ – ١٩٨٩ – ترجمة الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ب. ت – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

**باللغتين الانجليزية والفرنسية:**

1- Church; R.J.H., Africa and The Islands, London, Longman, 1973.

2- Information Please Almance Atlas & Yearbook, Boston and New York 1996.

3- Le Nouvel Obseruateur, Atlaseco, 2004.

4- Population Reference Bureau. World Population Data Sheet, 2004.

5- SEDES: Images Economique du Monde. 1998

6- Statesman's Yearbook. 2000.

7- UNFPA, The State of the World Population. 1998, New York, 1998.

8- World Bank, National Office of Population, 1996.

# الفصل العاشر

## سكان أفغانستان

أفغانستان دولة جبلية حبيسة فى وسط آسيا، استمدت شهرتها المبكرة من خلال موقعها الجغرافى الذى جعلها منطقة عبور تاريخية من ناحية ومنطقة حاجزة بين وسط آسيا وشبه القارة الهندية من ناحية أخرى، وعبر أراضيها التقت حضارات قديمة كالإغريقية والبوذية، والمغولية مع الفارسية، وفتحها المسلمون فى القرن السابع الميلادى، وعرفت قديماً باسم أريانا وفى العصور الوسطى باسم خراسان، وسميت باسمها الحالى – أفغانستان – منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادى – وذلك نسبة إلى قبائل الأفغان التى تعيش بها.

ورغم أن مساحة أفغانستان تصل إلى ٦٥٢٠٩٠ كيلومتراً مربعاً فإنها ذات حدود سياسية طويلة تبلغ ٥٥٢٩ كيلومتراً، (ضعف طول الحدود السياسية المصرية التى تبلغ ٢٦٨٩ كيلومتراً)، وتجاورها ست دول تتباين فى طول الحدود المشتركة بينها، وأطول هذه الحدود مع باكستان (٢٤٣٠ كم) ثم تاجسكتان (١٢٠٦ كم) وإيران (٩٣٦ كم) وتركمنستان (٧٤٤ كم) وأوزبكستان (١٣٧ كم) ثم الصين (٧٦ كم) [١].

والواقع أن التاريخ الديموغرافى لأفغانستان لا ينفصل عن تاريخها السياسى والحضارى، فقد شهدت البلاد موجات متعاقبة من الغزاة فى كل العصور، وشهدت اضطرابات متلاحقة فى العصر الحديث، وأصبح التنوع العرقى واللغوى محصلة لكل الهجرات القديمة التى وفدت إلى هذه البلاد حتى إنه لا توجد جماعة عرقية خالصة أو حتى لغة قومية واحدة[٢].

**نمو السكان :**

تعد أفغانستان من أكثر الدول التى تعانى نقصاً فى البيانات السكانية، وتصبح التقديرات السكانية المعتمدة على دراسات بالعينة قامت بها هيئات دولية أو حكومية هى مصدر الدراسة، ولا تخلو هذه التقديرات من عيوب وتناقضات لظروف المجتمع الأفغانيى وطبيعته القبلية والتي تحول دون الوصول إلى بيانات دقيقة. فقد تمت أول محاولة لتقدير عدد السكان بأفغانستان سنة ١٩٧٢ بالتصوير الفضائى عندما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية قمراً صناعياً عُرف باسم : (Earth Resources Technology Satellite)(ERTS) ، وقد استخدمت آلات تصوير قوية بدرجة سمحت بتصوير القرى والمدن والحقول وتجمعات البدو الرحل والأراضى الخالية، وتم بعد ذلك تحويل هذه البيانات إلى تقديرات سكانية لأقاليم أفغانستان بمعادلات ساعدت على إعطاء بيانات سكانية تقريبية لمختلف أنماط العمران البشرى(٣) . وقد قدر عدد سكان أفغانستان بناء على ذلك بنحو ١٢,٨ مليون نسمة فى منتصف ١٩٧٣ منهم ١١,٥ مليون نسمة سكان مستقرون والبدو ١,٣ مليون نسمة. كما قدر معدل النمو السكانى بحوالى ٢,٢ ٪ سنوياً ومعدل المواليد بحوالى ٥١ فى الألف والوفيات بحوالى ٢٧ فى الألف اعتماداً على مسوح أجريت فى عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ للسكان المستقرين والبدو معاً (٤) .

أما التعداد الرسمى الوحيد الذى أجرى فى البلاد فكان تعداد سنة ١٩٧٩ فى وقت كانت الاضطرابات السياسية قد بدأت فى البلاد. وحتى هذا التعداد لم تظهر نتائجه النهائية بعد ذلك، ولكن ظهرت نتائج أولية إضافة إلى دراسات بالعينة أظهرت أن عدد السكان المستقرين فى تلك السنة بلغ ١٣ مليون نسمة(٥) .

ويبقى تقدير السكان - على العموم - معتمداً على تقديرات الهيئات الدولية وخاصة الأمريكية والفرنسية ثم تقديرات الأمم المتحدة. ويبين ذ: الجدول رقم (١٠ -١).

جدول رقم (١٠

تطور عدد سكان أفغانستان منذ عام ١٩٥٠

| السنة | عدد السكان بالمليون | المصدر |
| --- | --- | --- |
| ١٩٥٠ | ١١,٨ | Delobez, A. et al. Images économiques du monde, 41e année, 1996 -7. p. 14. |
| ١٩٥١ | ١٢,٠ | Geogre B. Cressey, Crossr[illegible] land and life in South west Asia, 1960. |
| ١٩٧٣ | ١٢,٨ | U.S. Bureau of the Census, 1977, p. 143. |
| ١٩٩١ | ١٦,٦ | Institute National d'études demographique, INED, Population et Sociétés, N. 259. Juillet - 1991. |
| ١٩٩٨ | ٢٣,٤ | United Nations Population Fund, (UNFPA), The State of the World Population, 1998. |
| ٢٠٠١ | ٢٦,٨ | Le Nouvel Observateure, Atlaseco, 2002, p. 1. |

ويبدو من أرقام هذا الجدول أن النمو السكانى فى أفغانستان كان بطيئاً فى النصف الثانى من القرن العشرين، حيث لم يتضاعف عدد السكان سوى مرة واحدة وربع المرة فى مدى خمسين عاماً وبمعدل زيادة سنوية بلغت نحو ١,٣ ٪ سنوياً. ويعكس ذلك حقيقة هامة هى أن أفغانستان تقع فى مقدمة المرحلة الثانية من مراحل التحول الديموغرافى حيث ترتفع المعدلات

الحيوية ارتفاعاً كبيراً يحول دون وجود زيادة طبيعية عالية، إضافة إلى الهجرة السكانية الضخمة التى غادرت البلاد بسبب الاضطرابات السياسية والقبلية التى شهدتها أفغانستان منذ سبعينيات القرن العشرين، وقد تكون المقارنة فى النمو السكانى مع دول الجوار مفيدة فى هذا المجال كما يبين الجدول رقم (١٠ – ٢) .

**جدول رقم (١٠-٢)**

**النمو السكاني في أفغانستان بالمقارنة مع باكستان وإيران**

**في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٩**

(العدد بالألف والنسبة سنوية ٪)

| السنة | باكستان | | أفغانستان | | إيـــران | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| ١٩٥٠ | ٣٤,٣٨٥ | — | ١١,٨٣٠ | — | ١٦,٢٧٦ | — |
| ١٩٧٠ | ٦٠,٦٠٧ | ٣,٨ | ١٤,٨٧٤ | ١,٣ | ٢٨,٦٦٢ | ٣,٨ |
| ١٩٩٩ | ١٣٤,٧٩٠ | ٤,٢ | ٢٥,٨٦٨ | ٢,٥ | ٦٢,٩٧٧ | ٤,٠ |

**المصدر:**

- بيانات ١٩٥٠ و ١٩٧٠ مصدرها :

Population Reference Bureau, Washington. World Population Data Sheet.

- بيانات ١٩٩٩ مصدرها :

Le Nouvel Observateur. Atlaseco. 2002.

والواقع أن المقاييس الديموغرافية الحيوية التي تقدمها بعض الهيئات الأكاديمية والأمم المتحدة تجعل أفغانستان ضمن الدول النامية ذات الخصوبة العالية للغاية وكذلك معدلات الوفيات العالية أيضاً حتى إنها تعد ضمن عدة دول فى العالم النامى مازالت الخصوبة فيها طبيعية دون أن يعتريها تغير بسبب التحول الاجتماعى والاقتصادى الذى شهدته أقطار أخرى وخاصة الأقطار الآسيوية المجاورة لأفغانستان، وقد قدر معدل المواليد فى أفغانستان بنحو ٤٣ فى الألف ومعدل الخصوبة الكلية قدره ٦,٩ (متوسط الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠٠٠) ، كما قدر معدل الوفيات بحوالى ٢٠ فى الألف ، ويرتفع بشكل حاد ليصل إلى أقصاه فيما دون سن الخامسة حيث قدر بنحو ٢٦١ فى الألف للذكور و ٢٥٥ للإناث.

ويعكس ذلك كله مدى التدني في الخدمات الصحية فى أفغانستان والتى جعلت أمد الحياة فيها من أدنى آماد الحياة فى العالم – إن لم يكن أدناها بالفعل – حيث قدر بحوالى ٤٥ للذكور و٤٦ للإناث (جدول رقم ١٠–٣)[٦] . ومع ذلك فإن معدل النمو الطبيعي للسكان قدر بحوالى ٣,٢٪ سنوياً فى منتصف سنة ٢٠٠١ وهو من أعلى المعدلات فى العالم، وإذا استمر هذا المعدل ثابتاً – فمن المقدر أن يصل حجم سكان أفغانستان إلى ٤٥ مليون نسمة سنة ٢٠٢٥[٧].

جدول رقم (١٠-٣)

بعض المقاييس الديموغرافية الحيوية عن أفغانستان (١٩٩٨ - ٢٠٠١)

| المقياس | المعدل |
|---|---|
| معدل المواليد الخام (فى الألف) | ٤٣ |
| معدل الوفيات الخام (فى الألف) | ٢٠ |
| معدل وفيات الرضع (فى الألف) | ١٥٤ |
| **معدل الخصوبة الكلية** | |
| (عدد الأطفال للمرأة الواحدة) | ٦,٩ |
| أمد الحياة (بالسنة) ذكور | ٤٥ |
| إناث | ٤٦ |
| معدل النمو السكانى (٪) | ٣,٥ |
| معدل الوفيات دون سن الخامسة : | |
| (فى الألف) ذكور | ٢٦١ |
| إناث | ٢٥٥ |

**المصدر:**

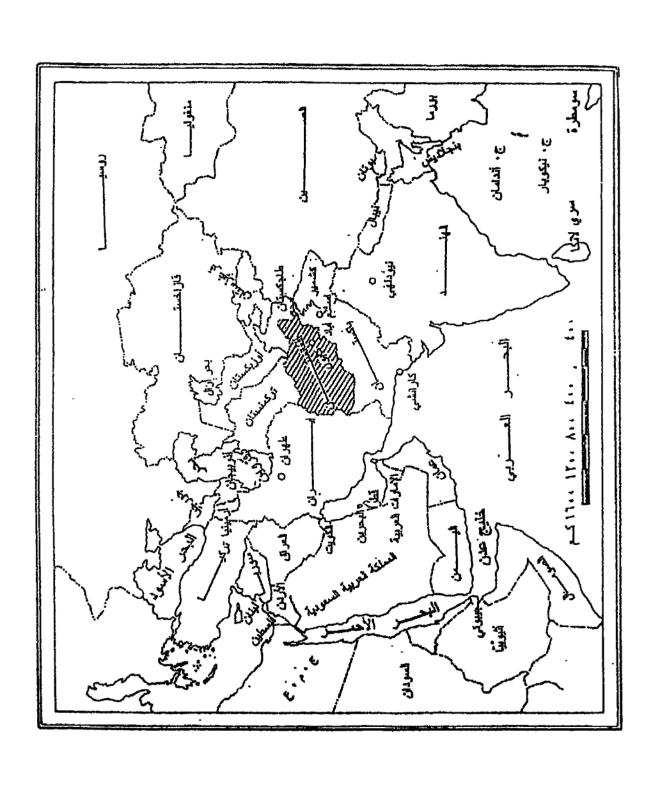
* UNFPA, The State of the World Population The New Generations, 1998, N.Y., 1998.
* INED, Population et Sociétés, Tous Les, Pays du Monde 2991. No. 370, Juillet - Août 2001.

**الهجرة والتهجير:**

أفغانستان مجتمع قبلي تصل نسبة السكان البدو والريفيين به إلى نحو ٧٩ ٪ من جملة السكان ولا تجاوز نسبة سكان المدن به ٢١ ٪ سنة ١٩٩٥، ويتزايد سكان الحضر بنسبة عالية تصل إلى ٥,١ ٪ سنوياً وذلك بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة لهذه المدن خاصة العاصمة كابول التي تعد أكبر مدن أفغانستان (١,٥ نسمة).

ورغم أن مساحة الأرض الزراعية تصل إلى ١٢ ٪ فقط من مساحة البلاد (شكل ٢) وتستوعب نحو ثلثي حجم السكان العاملين في النشاط الاقتصادي (٦٨ ٪) إلا أن هناك نسبة عالية من البدو والرحل في غرب البلاد وجنوبها، إضافة إلى أن ما تتعرض له أفغانستان من جفاف في بعض السنوات يدفع بأعداد كبيرة إلى الهجرة نحو المدن الأفغانية وخاصة المدن الكبرى والعاصمة كابول على رأسها. إضافة إلى ذلك فقد أدت الحرب الأهلية التي اشتعل أوارها في أفغانستان منذ أوائل السبعينيات إلى تهجير عدد كبير من السكان ليس نحو المدن الأفغانية الكبرى فقط بل إلى خارج البلاد نحو باكستان شرقاً وإيران غرباً (شكل رقم ١٠-١).

ويعد عدد اللاجئين الأفغان أكبر عدد للاجئين في جنوب شرق آسيا، فقد هاجر نحو ٦ مليون أفغاني هرباً من أفغانستان في أعقاب الغزو السوفيتي سنة ١٩٧٩، وفي سنة ١٩٩٠ قدر أن هناك ٣ مليون لاجئ أفغاني يعيشون في باكستان في أكواخ طينية ومأوى من الخيام يتركز معظمهم قرب بشاور في شمال باكستان وقرب المدخل الشرقي لممر خيبر بين أفغانستان وباكستان. كذلك اتجه عدد كبير من اللاجئين للإقامة في معسكرات إيواء في مقاطعات بلوخستان والبنجاب في باكستان، إضافة لذلك فقد هاجر أكثر




**شكل رقم (١٠-١)**

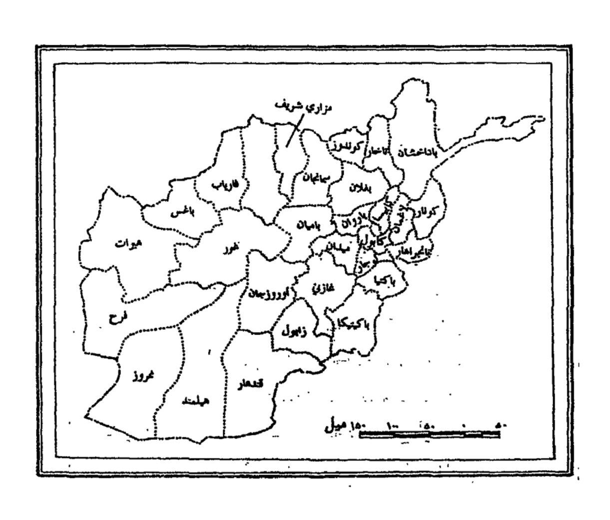
**موقع افغانستان بين دول الجوار**

من ٢ مليون أفغانى ولجأوا إلى إيران خاصة فى المدن الحدودية : مثل مدينة مشهد وبرجاند وزهدان بالإضافة إلى طهران العاصمة. (شكل ١٠-١).

وحتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين قدر أن حوالى ثلث الشعب الأفغانى قد هاجر أو هجر من بلده نحو باكستان وإيران، وعلى حدود أفغانستان مع هاتين الدولتين الجارتين. ورغم انسحاب القوات السوفيتية سنة ١٩٨٩ فإن ذلك لم يشجع إلا عدداً محدوداً على العودة وذلك لما شهدته أفغانستان من صراع على السلطة واستمرار الحرب الأهلية فى البلاد [٨]. ومع ذلك فقد قدرت الأمم المتحدة عدد اللاجئين الأفغان سنه ١٩٩٥ بنحو ٢,٧٤٣,٦٠٠ لاجئاً فقط، أى نحو عشر سكان البلاد هجروا من بلدهم ولجأوا إلى الأقطار المجاورة[٩]، وقد تكررت ظاهرة التهجير واللجوء مرة أخرى بعد أن شنت الولايات المتحدة حربها ضد الطالبان وتنظيم القاعدة فى أفغانستان وذلك منذ ٧ أكتوبر ٢٠٠١، وقد ترتب عليها كذلك خروج جماعى ضخم أعاد للأذهان ما شهدته الخريطة السكانية لأفغانستان فى أعقاب الغزو السوفيتى سنة ١٩٧٩. ورغم غياب البيانات عن حجم اللاجئين فى أعقاب العدوان الأمريكى فإن أحدث التقريرات المتاحة تشير إلى أن عدد اللاجئين الأفغان قد وصل إلى ٤,٥ مليون لاجئ أى بنسبة وصلت إلى ١٧٪ من جملة سكان البلاد سنة ٢٠٠١، ومن هذا العدد هناك نحو ٢,٥ مليون لاجئ فى باكستان و ٢ مليون فى إيران والدول المجاورة فى الشمال [١٠].

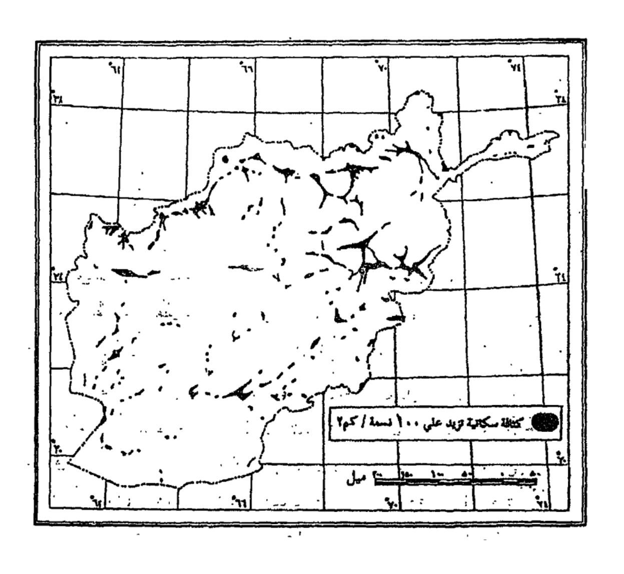
**توزيع السكان :**

يتوزع سكان أفغانستان البالغ عددهم ٢٦,٨ مليون نسمة فى ٦٥٢٠٩٠ كيلومتراً مربعاً بكثافة عامة تبلغ ٤١ نسمة / كم٢، ولكن الكثافة العامة هنا




**شكل رقم (١٠ - ٢)**

**خريطة التقسيم الإداري لأفغانستان عام ١٩٩٠**




**شكل رقم (١٠ - ٣)**

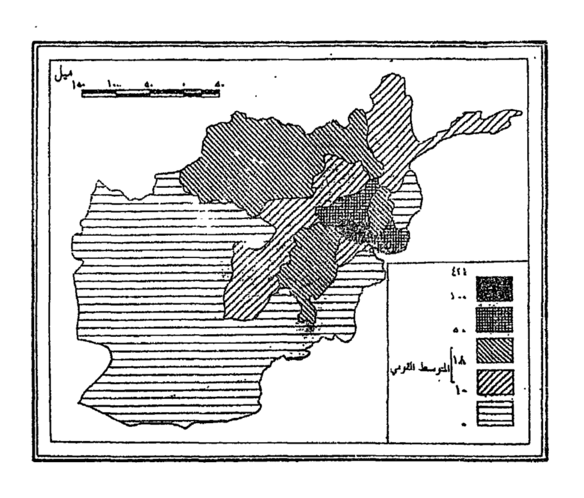
**مناطق التركز السكاني في أفغانستان**

شأنها فى ذلك شأن الدول الصحراوية وشبه الصحراوية تكاد تكون لا معنى لها، حيث تشكل الأرض الزراعية نحو ١٢ ٪ من مساحة البلاد لترفع الكثافة الفيزيولوجية إلى ٣٤٢ نسمة / كم٢ . (شكل رقم ١٠-٢)

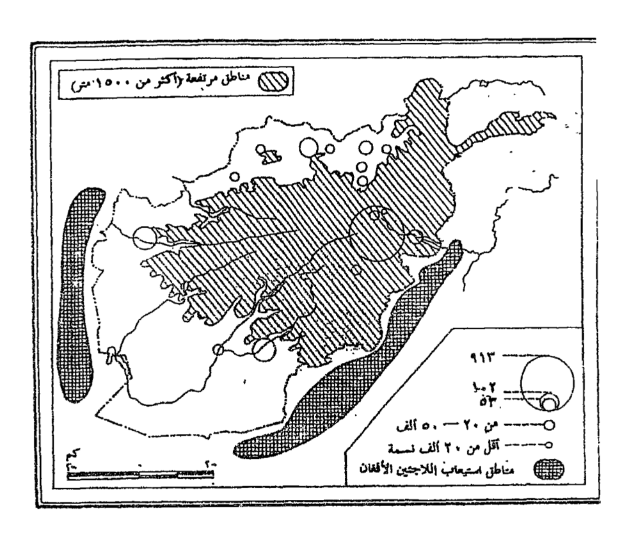
والواقع أن توزيع السكان يرتبط بمظاهر طبيعية وتاريخية وسياسية مجتمعة، فسطح أفغانستان جبلى، ومناخها شبه صحراوى، ورغم أن بها قمماً جبلية تربو على ٧٠٠٠ متراً، فإن هناك مناطق منخفضة وممرات ربطت أفغانستان بغيرها من الدول على مر التاريخ حتى أصبحت ممراً إجبارياً Passage obligé بين آسيا وأوربا. والمناخ هو الآخر يحمل فى ثناياه تطرفاً كبيراً فى حرارة الشتاء والصيف وانعكس ذلك على التباين الكثافى بين الشمال والجنوب. وفى الشمال تسود سهول نهر أموداريا الواسعة حيث يتركز السكان ويعملون بالزراعة، وتزداد الكثافة لتصل إلى ضعف الكثافة القومية فى بعض القطاعات مثل سهل كاتاغان Qataghan ، أما فى السهول الجنوبية فى البلاد - فتندر موارد المياه ويتبعثر السكان إلى حد كبير.

وتختلف الكثافة فى المناطق الجبلية هى الأخرى فتصل إلى أقل من ٥ نسمة / كم٢ فى إقليم فورستان والأودية المجاورة فى الشمال - وتزداد فى مناطق لتصل إلى ٥٠ نسمة / كم٢ فى إقليم بكتيا Paktya (شمال جبال سليمان) مع نقاط مبعثرة تزداد فيها الكثافة إلى أكثر من ١٠٠ نسمة/ كم٢ ويبدو ذلك بوضوح فى المناطق الحوضية التى تقع بين المرتفعات الجبلية خاصة فى الشرق وعلى وجه الخصوص فى حوض كابول(١١) .

وقد أدت الأحداث الجسيمة التى مرت بأفغانستان منذ سنة ١٩٧٩ إلى اضطراب شديد فى الخريطة السكانية، فقد تعرضت البلاد لهجرة جماعية خارجة Mass Exodus خرجت من مناطق كثيرة من أفغانستان خاصة من




**شكل رقم (١٠ - ٤)**
**كثافة السكان في افغانستان سنة ١٩٩٠ (نسمة/ كم)**




**شكل رقم (١٠ - ٥)**

**المدن في أفغانستان ومناطق تركز اللاجئين الأفغان في باكستان وإيران**

الولايات الحدودية الشرقية والغربية. وقد قدر بعض الباحثين أن الدولة فقدت مايقرب من ١٢ ٪ من سكانها سنة ١٩٩٠ وأن عدد سكانها المستقرين انخفض إلى ١١,٥ مليون فقط، إضافة إلى الخسائر المباشرة من العمليات الحربية الأهلية والتى قدرت بنحو مليون نسمة خاصة أثناء الهروب الجماعى نحو الخارج، وكانت تلك الهجرات القسرية التى شهدها المجتمع الأفغانى كارثة إنسانية بكل المقاييس أثرت على توزيع السكان فى البلاد تأثيراً شديداً وخاصة فى الولايات العشر الحدودية الشرقية والغربية - وهى ولايات تبلغ مساحتها نحو نصف مساحة أفغانستان (شكل رقم ١٠ - ٣، ٤) -. وقد خسرت هذه الولايات نحو نصف سكانها تقريباً بسبب هذه الأحداث، وبلغت الخسارة أقصاها فى جبال سليمان التى قدر أنها فقدت نحو ٨٠٪ من سكانها . وباختصار فقد قدر أن الولايات الحدودية العشر قد خرج منها ما يعادل ثلثى حجم تيارات الهجرة الخارجة من أفغانستان بسبب الأعمال الحربية الأهلية(١٢).

وعلى العكس من ذلك فقد شهدت التركستان الأفغانية والولايات الداخلية غير الحدودية تزايداً كبيراً فى عدد سكانها يتراوح بين +٣٪ (مثل بلخ)، و +٤١ ٪ فى كابول. وعلى امتداد الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٩٠ كانت مقاطعة كابول هى الوحيدة التى سجلت مكسباً هجرياً وافداً بمعدل كبير، وذلك باستثناء بقاع محدودة مثل منطقة باس كاتغان Bas - Qatghan (-٣٨٪) ، أو وادى لوجار Logar جنوب كابول والذى وصلت نسبة الخسارة السكانية به إلى -٧٦٪.

وتبين خريطة الكثافة السكانية أن الكثافة تصل أقصاها فى الشمال الشرقى فى دائرة مركزها كابول حيث تتراوح بين ١٠٠ - ٤٠٠ نسمة /

كم٢ وتقع فى هذه الدائرة مدينة جلال أباد، كما ترتفع الكثافة إلى رقم يتراوح بين ٥٠ - ١٠٠ نسمة فى الولايات التالية ومركزها مدينتا كندوز Kandoz ومزارى شريف، وفى هذا النطاق تتوفر موارد المياه وتقوم الزراعة، خاصة فى وادى نهر أموداريا فى الشمال ونهر كابول وحول منطقة هرات على نهر هارى رود.

أما النصف الجنوبى الغربى من البلاد وهو النطاق الصحراوى فتقل الكثافة به إلى أقل من ١٠ نسمة / كم٢ ، وتتوزع السكان به فى واحات مبعثرة، وفى وادى نهر هلمند. (شكل رقم ١٠-٥).

**تركيب السكان:**

فى ضوء البيانات المتاحة عن تركيب السكان العمرى النوعى (جدول رقم ١٠-٤) ، يتبين أن نسبة صغار التى جاوزت خمسى ( ٢/٥ ) عدد السكان تعكس معدلات الخصوبة العالية مما يؤدى إلى اتساع قاعدة الهرم السكانى إلى حد كبير، وبالتالى ضآلة نسبة كبار السن، ولا ريب أن هذه النسب - وهى تقديرية - تتغير بتغير المجتمع اجتماعياً وصحياً واقتصادياً وهو ما سيظهر فى المستقبل إذا سارت أفغانستان فى طريق التطور والتحديث. كما أن نسبة النوع الذى يبينها الجدول من النسب العالية حيث تصل إلى ١٠٦ ، مما يعكس - زيادة عدد الذكور عن الإناث زيادة غير طبيعية، وربما يرجع ذلك إلى النقص فى تقدير الإناث فى مجتمع محافظ تقليدى كالمجتمع الأفغانى.

جدول رقم (١٠-٤)

تركيب السكان العمري النوعي في أفغانستان ٢٠٠١

| الفئة | ذكور | | إناث | | جملة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| ٠ – ١٤ | ٥٧٧٥٩٢١ | ٤١,٨ | ٥٥٣٨٨٣٦ | ٤٢,٦ | ١١٣١٤٧٥٧ | ٤٢,٢ |
| ١٥ – ٦٤ | ٧٦٤٤٢٤٢ | ٥٥,٣ | ٧١٠٦٥٦٨ | ٥٤,٧ | ١٤٧٥٠٨١٠ | ٥٥,٠ |
| ٦٥ + | ٣٩٤٤٤٤ | ٢,٩ | ٣٥٣٠٤٦ | ٢,٧١ | ٧٤٧٤٩٠ | ٢,٨ |
| الجملة | ١٣٨١٤٦٠٧ | ١٠٠,٠ | ١٢٩٩٨٤٥٠ | ١٠٠,٠ | ٢٦٨١٣٠٥٧ | ١٠٠,٠ |

المصدر:

CIA World Factbook, 2001.

نقلاً عن شبكة الإنترنت : www. geographic. org.

وسكان أفغانستان يدينون بالإسلام (٩٩٪ من السكان مسلمون)، وغالبية السكان من السنة (٨٤٪) وهناك فئة قليلة من الشيعة (١٥٪) تتمثل فى جماعة الهزارا الجبلية وبعض الجماعات الصغيرة الأخرى كطائفة الإسماعيلية، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك أقلية دينية ضئيلة الحجم للغاية تكاد تصل إلى ١٪ من مجموع السكان وتعتنق هذه الأقلية الضئيلة الهندوكية واليهودية والزرادشتية(١٣).

ويتحدث الشعب الأفغانى بعدة لغات تختلف فيما بينها فى أهميتها النسبية وعدد المتحدثين بها، غير أن اللغتين الرسميتين هما لغة البشتو ولغة الدارى الفارسية Dari Persian ، وهما من المجموعات اللغوية الإيرانية، كما

تستخدم اللغة الإيرانية فى المجالات الثقافية والإدارية والتجارية، كما يتكلم لغة الطاجيك نحو ثلث السكان، وهناك من يتكلمون لهجات أخرى مثل البلوخيين الذين يتكلمون لهجات سكان البامير العليا، والهازارا ولهجتهم فارسية مختلطة بالكلمات التركية والمغولية كما تتكلم اللغات التركية جماعات الأوزبك والتركمان والقرغيز. (جدول رقم ١٠-٥)

جدول رقم (١٠-٥)

اللغات الرئيسية ونسبة المتحدثين بها في أفغانستان

| اللغة | ٪ |
|---|---|
| الباشتو Pashtu | ٣٥ |
| الفارسية الأفغانية (دارى) Dari | ٥٠ |
| لغات تركية : أساسا أوزبك وتركمان | ١١ |
| ٣٠ لغة ولهجة أخرى خاصة البلوشى Balochi والباشاى Pashai | ٤ |

المصدر:

CIA World Factbook 2001.

نقلاً عن شبكة الانترنت: www. geographic. org.

وقد دخلت اللغة العربية أفغانستان مع الإسلام، وانسابت مفرداتها فى اللغتين الوطنيتين بنسبة تربو على ٤٠ ٪، كما تدرس اللغة العربية فى جميع المدارس باعتبارها متممة للغتين الوطنيتين، وهناك أكثر من ثمان مدارس متخصصة فى ذلك تعرف باسم (دار العلوم العربية)[١٤].

وترتفع نسبة الأمية فى المجتمع الأفغانى ارتفاعاً كبيراً خاصة بين الإناث فقد بلغت ٥٢,٨ ٪ بين الذكور مقابل ٨٥ ٪ بين الإناث بمتوسط عام

قدر بنحو ٦٨.٥٪ من جملة السكان سن ١٥ سنة فأكثر سنة ١٩٩٥. وأفغانستان بذلك تأتي ثانية دولة آسيوية في نسبة الأمية العالية ولا يسبقها إلا نيبال (٧٢.٥٪) في تلك السنة[١٥]. ورغم أن التعليم الابتدائي إجباري فإن نسبة القيد للذكور لا تتعدى ٦٤٪ والإناث ٣٢٪ من جملة الأطفال في سن التعليم الابتدائي سنة ١٩٩٥.

**التركيب العرقي:**

سبق القول أن التنوع العرقي واللغوي في أفغانستان هو محصلة لكل الهجرات القبلية التي وفدت إلى هذا البلد خاصة تلك التي جاءت في موجات متعاقبة من بلاد فارس أو من وسط آسيا، وأصبحت السمة المميزة للمجتمع الأفغاني هو الطابع القبلي الذي ظل سائداً حتى اليوم، ويمثل رؤساء القبائل سلطة كبرى في الحياتين الاجتماعية والسياسية. ولم تعرف هذه القبائل - فيما قبل القرن التاسع عشر - حدوداً سياسية حيث خططها واتفقت عليها القوى السياسية الكبرى ممثلة في روسيا القيصرية شمالاً والإمبراطورية البريطانية جنوباً وبلاد فارس غرباً، وهذه الخطوط لم تكن منطقية ولم تتمشى مع الجغرافيا البشرية لهذا الإقليم، ومازالت الحدود في الواقع تمثل مشاكل كامنة يذكيها الصراع القبلي داخل أفغانستان وبينها وبين باكستان أو إيران أو دول الشمال، وأبرز مثال على ذلك شعب البشتو الذي يعيش عبر الحدود بين أفغانستان وباكستان والذي توارى إلى حين حلمه في إنشاء وطن خاص به هو بشتونستان.

ويعيش في أفغانستان مجموعات عرقية عديدة تختلف في أصولها ولغاتها وثقافتها إلى حد كبير [ شكل رقم (١٠-٦) ]، وفي غياب تعدادات سكانية أو دراسات أنثروبولوجية فإن تقديرات السكان الخاصة بكل مجموعة

ستكون تقديرات عامة، وهناك أربع مجموعات تكوّن ٨٨٪ من الشعب الأفغانى إضافة إلى ما يقرب من ٢٥ مجموعة عرقية فرعية أخرى(١٦).

والمجموعات العرقية الخمس الرئيسية هى :

(١) الباتان Pathans :

ويسمون أيضاً باسم البشتون Pushtuns، وينتمى إليهم نحو ٣٨٪ من سكان البلاد، وهم يمثلون الأفغان الحقيقيين الذين يتكلمون لغة البوشتو – إحدى اللغتين الرسميتين– ويتوزعون فى النطاق الممتد جنوبى سلسلة هندوكوش كما ينتشر عدد منهم إلى الشمال من تلك الجبال، ويعد الرعى حرفتهم الرئيسية ومع ذلك يحترفون الزراعة فى جهات متفرقة . وبعضهم من قاطنى المدن والبعض الآخر من البدو الذين يعيشون فى بيئات مجدبة مثل قبائل أفريدى Afridi قرب ممر خيبر.

(٢) التاجيك Tadjeks :

وهم ثانى العناصر السكانية من حيث الأهمية والانتشار حيث يكونون نحو ٢٥ ٪ من سكان أفغانستان، ومعنى ذلك أن عنصرى البشتون والتاجيك يكونون حوالى ثلثى الشعب الأفغانى. والتاجيك من أصل إيرانى ولذلك يتركزون فى المناطق الغربية القريبة من إيران بما فى ذلك منطقة هيرات، ويتكلمون الفارسية ويحترفون الزراعة والتجارة. وبالإضافة إلى تاجيك السهول الغربية، هناك فرع منهم يعيش فى جبال باداخشان، ويعدو من أفقر سكان البلاد.

(٣) الهازارة Hazaras :

ويمثلون ١٩ ٪ من مجموع السكان، وهم مسلمون شيعة يرجعون إلى

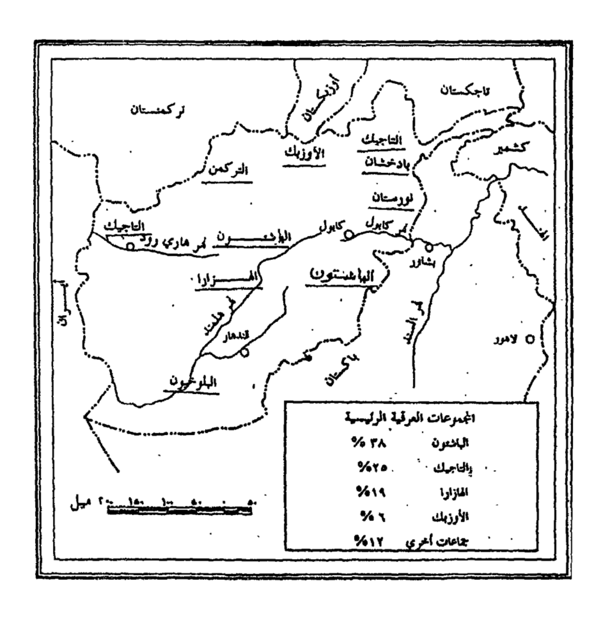
أصل مغولي ويسود اعتقاد أنهم ينحدرون من بقايا جنود جنكيزخان الذى غزا البلاد فى العصور الوسطى، ويتركزون فى الأجزاء الوسطى من أفغانستان التى عرفت باسمهم Hazarajat فى الجبال الواقعة بين كابول وهرات.

(٤) **الأوزبك Uzbecks :**

ويصل عددهم إلى ٦٪ من جملة السكان، وهم مسلمون سنيون يتوزعون في الشمال خاصة فى سهول نهر أموداريا.

وبالإضافة إلى هذه العناصر الأربعة التى تكون ما يقرب من تسعة أعشار الشعب الأفغانى، توجد جماعات أخرى أصغر حجماً وأقل أثراً فى التركيب السياسى والاجتماعى، وتكون نحو ١٢٪ من جملة السكان. وأهم هذه الجماعات الإيماك Aimaks ، والتركمان، والبلوش Baloch وغيرها[١٧]. ومن هذه العناصر جماعات النوريين - الذين دخلوا الإسلام حديثاً فى نهاية القرن التاسع عشر (كانوا يعرفون بالكافرين Kafirs) ويقطنون الجبال الواقعة شمال شرق مدينة كابول. أما البدو البلوشيين Baluchi فإنهم يتجولون وراء المرعى فى الإقليم الصحراوى الجنوبى، كما تقطن جماعات البادخشان الإقليم المسمى باسمهم في الركن الشمالى الشرقى من أفغانستان. ويسكن المدن عدة آلاف من السكان ذوى أصول مختلفة وجاليات هندية وباكستانية وإيرانية وتركية وغيرها.

والواقع أن هذه المجموعات العرقية المتباينة تتطلب جهداً كبيراً لدمجهم فى دولة حديثة، ومما يزيد الأمر صعوبة أن جغرافية البلاد الطبيعية خاصة السطح يعمل ضد هذا الدمج حيث تكاد أفغانستان تنقسم إلى قسمين




**شكل رقم (١٠-٦)**

**توزيع الجماعات العرقية الرئيسية في أفغانستان**

كبيرين يفصلهما جبال شاهقة الارتفاع، كما أن كثيراً من هذه العناصر العرقية تمد أبصارها نحو خارج الحدود ولها علاقات ثقافية وحضارية وثيقة مع الجماعات البشرية فى المناطق الحدودية للدول المجاورة سواء شرقاً (باكستان) أو غرباً (إيران) أو شمالاً (تاجكستان وتركمنستان وأوزبكستان).

**خلاصة:**

تعد الملامح الديموغرافية والعرقية لأفغانستان انعكاساً لظروف البيئة والتاريخ الحضارى لهذه البلاد، وموقعها الجغرافى الذى قام بدور حاسم فى جغرافيتها البشرية. فهى بلاد جبلية حبيسة شبه صحراوية وصحراوية يحمل مناخها فى ثناياه تطرفاً كبيراً فى عناصره الرئيسية وخاصة الأمطار والحرارة.

وأفغانستان دولة من أفقر دول العالم النامى، وتعد من أكثر دولة نقصاً فى البيانات السكانية ومن ثم فلا مناص من الاعتماد على تقديرات موثوق بها. كما أن الخريطة السكانية - نمواً وتوزيعاً وتركيباً - قد تأثرت تأثراً شديداً بالظروف السياسية والاضطرابات التى شهدتها البلاد وخاصة فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين ومازالت تشهدها حتى الآن، والتى ترتب عليها أن هجرها عدد كبير من السكان قدر فى بعض المصادر بما يقرب من ثلث عدد سكان البلاد فى أوائل الثمانينيات ويقدر حالياً بما يقرب من سدس عدد السكان، واتجه اللاجئون إلى باكستان شرقاً وإيران غرباً.

والتركيب العرقى واللغوى معقد فى أفغانستان حيث تتعدد الأعراق، وتتباين اللغات والثقافات إلى حد كبير، ولكن مع ذلك فإن هناك أربع مجموعات عرقية تكون ما يقرب من ٩٠٪ من الشعب الأفغانى وهى

جماعات البشتون والتاجيك والهازارة والأوزبك، ويتطلب هذا المجتمع جهداً كبيراً على المستويين المحلى والعالمى لتحديث البلاد وتطويرها فى ضوء ظروفها الجغرافية والمتغيرات الضخمة التى شهدتها بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ .

# الهوامش والمراجع


Le Nouvel observateur, Atlaseco, 2002, p. 1.

Cressey, G. B., Crossroads : Land and Life in Southwest Asia, N. Y., 1960, p. 562.

Peterson, W., Population, 3rd ed. Macmillan, New York, 1975, p. 35.

U.S. Bureau of the Census, World Population 1977, p. 143.

Durand - Dastés F., et al., "Géographie Universalle, Moyen Orient, Reclus, Paris, · ^5, p. 241.

UNFPA; The State of the World Population N. Y., 1998.

Le Nouvel observateur, op. cit.

Rubenstein, J. M. An Introduction to Human Geography, 3rd ed. New York, 1992, pp. 88 - 89.

INED, Population et Société's, les Refugiés dans le monde, 1996. NB. 315, Paris.


(١٠) حتى الآن (مارس ٢٠٠٢) مازال آلاف اللاجئين الأفغان من قبائل الباشتون يتدفقون على الحدود الباكستانية فراراً من شمال أفغانستان بسبب تعرضهم حسب ما يقولون لعمليات اضطهاد ومضايقات من الفصائل الأفغانية الأخرى. وأوضحت بعض المصادر أن آلاف اللاجئين الباشتون يشتكون من أنهم أصبحوا كبش فداء بسبب انتمائهم لنفس عرقية طالبان، وأنهم يعاملون كأقلية تتعرض للاضطهاد في باكستان. وقد قطع الآلاف منهم الطريق إلى باكستان في أسبوعين ووصلوا في حال يرثى لها.

وذكر متحدث باسم المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن أكثر من ٢٠ ألف نازح من أفغانستان محتشدون على مقربة من مركز شامان الحدودى عند جنوب غرب أفغانستان بانتظار تسجيل أسمائهم، وأعرب أن موجة النزوح الجديدة تنذر بالخطر الشديد نظراً لأن مجموعات أخرى تقدر بالآلاف تسلك طريق قندهار باتجاه مركز شامان الحدودى.

ذكر تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية BBC – أن الأوضاع السياسية غير المستقرة فى أفغانستان وضعف سيطرة الحكومة الإنتقالية على الأغلبية العظمى من أجزاء أفغانستان أوجد حالة من العنف الإجتماعى والانتقام والمواجهات القبلية وهو ما يهدد بموجة جديدة من اللاجئين خاصة من عرق الباشتون، وأضاف أن تلك الحالة من عدم الاستقرار تقلص الآمال فى عودة نحو مليونين ونصف المليون لاجئ الموجودين فى أفغانستان.

Durand - Dastés, F. , op. cit., p. 241.

(١٢) هذه الولايات العشر هى بادجيز Badghis وهيرات، وفرح، ونمروز ، وهلمند ، وقندهار، وزابول، وباكتيا، وننانجار، وكونار.

(١٣) محمد السيد غلاب وآخرون، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة فى العالم المعاصر – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – ١٩٧٩ ، ص ٢٣٧.

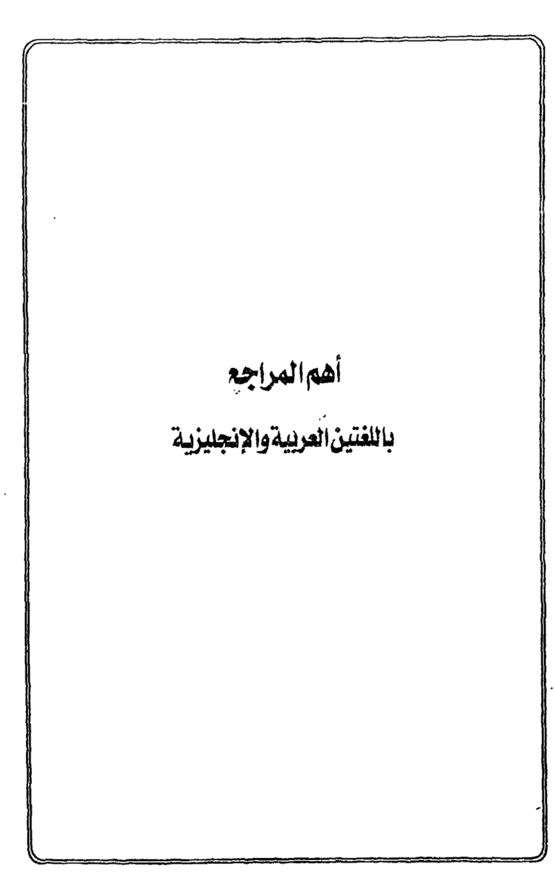
(١٤) المرجع السابق، ص ٢٣٨.

UNESCO, World Education Report, 1998, Table 2. pp. 125 - 126.

Cressey G. B. op. cit., p. 564.

CIA Factbook 2001.

عن الإنترنت www. geographic. org.



# أهم المراجع

## باللغتين العربية والإنجليزية

# أهم المراجع

أولاً : باللغة العربية :


- البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم - ٢٠٠٣ - ترجمة مركز الأهرام بالقاهرة - ٢٠٠٣ .

- إدوارد وليم لاين : عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم - ترجمة سهير دسوم - مكتبة مدبولى - القاهرة - ١٩٩٩ .

- أحمد أمين : ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن - ١٩٤٥ - ١٩٩٥ ، الهيئة العامة للكتاب - مكتبة الأسرة - القاهرة - ١٩٩٩ .

- السيد ياسين : الموجة الثالثة - مجلة الرسالة - العدد الرابع - دمشق - أغسطس / آب - ١٩٩٨ .

- أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى - ترجمة لطيف فرج - القاهرة - ١٩٩١ .

- جمال حمدان : شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان - عالم الكتب - القاهرة - يوليه ١٩٨٤ .

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : مصر فى أرقام - القاهرة - ٢٠٠٠ .

- حسين كامل بهاء الدين : الوطنية فى عالم بلا هوية - تحديات العولمة - القاهرة - ٢٠٠٠ .

- عبد الفتاح وهيبة : دراسات فى جغرافية مصر التاريخية - الإسكندرية - ١٩٦٢ .
- على الجريتلى: السكان والموارد الاقتصادية فى مصر - القاهرة - ١٩٦٢ .
- علياء شكرى وآخرون : المرأة فى الريف والحضر - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٨٨ .
- فتحى محمد أبو عيانة : سكان الإسكندرية - الإسكندرية - ١٩٨٠ .
- ـــــــــــــــ : جغرافية السكان - ط ٧ - بيروت - ٢٠٠٠ .
- محمد السيد غلاب ومحمد صبحى عبد الحكيم : السكان جغرافياً وديموغرافياً - القاهرة - ١٩٦٢ .
- محمد مدحت جابر عبد الجليل : الأبعاد الجغرافية لمرضى الإيدز فى العالم - الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٩٩ .
- محمد صبحى عبد الحكيم : مدينة الإسكندرية - القاهرة - ١٩٥٨ .
- محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الأفريقية - القاهرة - ١٩٦٥ .
- معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية - مصر - ١٩٩٤ .
- هيئة الأمم المتحدة : صندوق الأمم المتحدة للسكان - حالة سكان العالم ١٩٩٨ - الأجيال الجديدة - نيويورك - ١٩٩٨ .

**ثانياً : باللغة الإنجليزية :**

- Clot Bey. Apércu Général sur l'Egypte. T. I.

- Church. R. J. Africa and the Islands, London. 1973.

- Crouchly, A. E., The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938.

- Hartshorne, R., The nature of geography, Lancaster, 1951.

- Jomard, Memoire sur la Population Comparées de l'Egypte Ancienne et Moderne, Description de l'Egypte, Vol II.

- L'Institut National d'Etudes demographiques Population et Sociétés, N. 326, 1997.

- Mengin, M. F., Histoire de l'Egypte sous la Government de Mohammed Ali, T. 2, Paris, 1823.

- Kuby M. et al., Human Geography in Action, John wiley & Sons. Inc., New York, 2001.

- Le Nouvel Observateur, Atlaseco, Atlas économique Mondial 2001, Paris, 2005.

- Rubenstein, J., An Introduction to Human Geography, N. Y., 2003.

- U.S.A., Population Reference Bureau 2004, World Population Data Sheet.

- U.S.A., Population Council, Population and Development Review, 26 (3), September, 2000.

- UNESCO, World Population Report, 1998, N. Y., 1998.

## محتويات الكتاب

مشكلات سكانية
معاصرة

دكتور
فتحي أبو عيانه

دار المعرفة الجامعية



دار المعرفة الجامعية